الألفية في علم النحو

للسيد علي خان المدني الشيرازي

ومعه

النكت البهية في شرح الألفية

للسيد حسين الخاتمي

الألفية في علم النحو

للسيد علي خان المدني الشيرازي

ومعه

النكت البهية في شرح الألفية

للأستاذ
السيد حسين الخاتمي

سرشناسه : مدنی، علی خان بن احمد، ۱۰۵۲ ـ ۱۱۲۰ق.
عنوان قراردادی : درة الثمینة في نظم الكافية الحاجبية
الكافية. شرح
عنوان و نام پدیدآور : الألفية في علم النحو / علي‌خان المدني الشيرازي. ومعه النكت البهيّة في شرح الألفية / حسين الخاتمي.
مشخصات نشر : قم: دار المحبين، ۱۳۹۵.
مشخصات ظاهری : ۳۸۲ص.
شابک : ۱ـ۰۹۱ـ۱۳۱ـ۶۰۰ـ۹۷۸
وضعیت فهرست نویسی : فیپا
یادداشت : عربی.
موضوع : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶ـ ۵۷۰ق. الكافية ـ نقد و تفسیر
موضوع : زبان عربی ـ نحو
موضوع : زبان عربی ـ نحو ـ ـ شعر
شناسه افزوده : خاتمی، سید حسین، ۱۳۴۳ـ
شناسه افزوده : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶ـ ۵۷۰ق. الكافيه. شرح
رده بندی کنگره : ۱۳۹۴ ۲ک ۲۰۲۱۷ الف / PJ ۶۱۵۱
رده بندی دیویی : ۷۵/۴۹۲
شماره کتابشناسی ملی : ۴۱۹۰۰۰۸

دار المحبين((للطباعة و النشر))

هاتف : ۰۱ ۳۷۷۲۲۶ ۲۵ ۹۸+ نقال:۰۸۳۵ ۱۵۲ ۹۱۲ ۹۸+

▯ الألفية في علم النحو السيّد علي خان المدني رحمه الله

▯ النكت البهيّة السيّد حسين الخاتمي

▯ ناشر : دار المحبين((للطباعة و النشر))

▯ العدد: ۵۰۰

▯ المطبعة : وفا

▯ الطبعة : الاولى

▯ تاريخ الطبع :۱۴۳۷ هـ - ۲۰۱۶م

▯ الزينكغراف : مدين ۳۷۷۲۲۶۰۱-۰۲۵

▯ السعر: ۲۲۰۰۰ توماناً

▯ رقم الايداع الدولي : ۱-۰۹۱-۱۳۱-۶۰۰-۹۷۸

مركز التوزيع +۹۸۹۳۰۹۴۴۹۳۵۳

قم: سوق القدس-دار مدرس

سوق الناشران - دار مكتبة أهل البيت عليهم السلام

بوستان كتاب.

مشهد: زقاق مخابرات - دار اميرالمؤمنين عليه السلام

اصفهان: دار العلامة المجلسي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحیم

اللهمّ صلّ على

عليّ بن موسى الرّضا

المُرتضى، الإمام التّقيّ النّقيّ

وحُجّتك على مَن فوق الأرض ومَن تحت الثّرى

الصّدّيق الشّهيد صلاةً كثيرةً تامّةً زاكيةً متواصلةً متواترةً

مُترادفةً كأفضل ما صلّيت على أحدٍ مِن أوليائك

برحمتك يا أرحم الرّاحمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا ونبيّنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين من الآن إلى قيام يوم الدين.

أمّا بعد: فإنّا لم نجد لغةً في شرق الأرض وغربها قيّض الله لها من يخدمها خدمةً متواصلةً غير اللغة العربيّة، فهي لغة اعتزّ بها أهلها في الجاهليّة وكرّمها الله بنزول القرآن الكريم بها، فكانت طريق هداية للبشريّة جمعاء، يغدون إلى منبعها، ويتلون الآيات بحروفها، ويعبدون الله بألفاظها، كيف لا؟! ووضع قواعدها وضوابطَ تكلّمِها مثلُ أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام، وكلامه عليه السلام أمير الكلام، فوسّعها علماء الأقطار وأتقنها أبناؤها، وتعلّمها بسهولةٍ من يدخل في دين الله، وينضوي تحت لوائها من يقتبس من أدب العرب ومعارفهم، فألّفت فيها الأسطار حفاظاً على وحدة كلام أبنائها، وتسهيلاً لمن يتعلّمها ويتقنها.

وقد اطّلعت الأجيال على جهود قسم من أُولئك الذين نذروا نفوسهم لخدمتها، ولكن القسم الأكبر لا يزال محجوباً عن الأنظار، بعيداً عن الأيدي، ينتظر من يخرجه للأجيال المتطلّعة إليه كي يكون عماداً لنهضتها وتقدّمها، فبالاعتماد على تراث آبائها وأجدادها تتمكّن من الانطلاق نحو التجديد والابتكار.

والسيّد علي خان ابن معصوم المدني الشيرازي رحمه الله أحد أُولئك الروّاد الذين أمدّوا هذه الأُمّة بعين ثرّة من العلم والأدب؛ فقد أفاد الطلّاب بآثاره وكتبه، ونفع العلماء والفضلاء الذين جاؤوا بعده، ولذا نرى كتبه مبثوثةً في مصنّفات المتأخّرين

وقد كرّست جهدي لإظهار كتابه الجليل «الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة»، وكتابه الثاني «الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة»، والثالث المسمّى «موضح الرشاد في شرح الإرشاد»، وتمّ نشرها واستفاد منها الباحثون في مادّة النحو بحمد الله تعالى، وفي هذا الكتاب أعني «الدرّة الثمينة في نظم الكافية الحاجبيّة» أو «الألفيّة» الذي نقدّمه للقارئ الكريم سترى طريقته المنهجيّة الجديدة وأُسلوبه التعليمي الناجح إن شاء الله تعالى.

فأوّل كتاب ألّفه السيّد علي خان المدني إذ كان عمره ١٨ عاماً كان «موضح الرشاد في شرح الإرشاد» وهو شرحٌ لـ«إرشاد الهادي» للتفتازاني الشهير المتوفّى سنة ٧٩٢هـ الذي ألّفه لابنه في مادّة النحو.

وبعد فترة مضت عليه في التعليم اتّضح له أنّ «إرشاد الهادي» متقنٌ لكنّه مرغوب عنه، ولذا عنى وجيزةَ الشيخ البهائي ﵀ المتوفّى سنة ١٠٣٠هـ المسمّاة بـ«الفوائد الصمديّة في علم العربيّة» وشرحها ـ والله أعلم ـ ثلاثةَ شروح، وهو متقنٌ وأحسن تبويباً واختصاراً، وصار كتابه مطرح نظر العلماء والفضلاء، وبعده عنى بالكافية في النحو لابن الحاجب النحوي المتوفّى سنة ٦٤٦هـ، لكنّه لم يشرحها بل نظمها في ضمن ألفية وهو هذا الكتاب الذي بين يديك، ولذلك يمكن لنا أن نقول: إنّ السيّد علي خان ابن معصوم توجّه إلى ثلاثة متون مهمّة في علم النحو وعمل بها وفق شرائطه شرحاً أو نظماً.

وهذا الأخير أعني الألفية أو الدرّة الثمينة جاء جديداً في منهجه وجديداً في مادّته بالنسبة إلى باقي كتبه.

وقبل أن نناقش البحث في الكتاب ونسخته، نعرض بصورة وجيزة حياة ابن الحاجب وثقافته وشيوخه وطلّابه ومصنّفاته ثمّ السيّد علي خان ابن معصوم المدني ونسبه وشيوخه ومصنّفاته، ثمّ نعرض البحث حول هذه ومنهجها ونسختها ومنهجنا في التحقيق، والله المستعان وبالحمد حقيق.

ابن الحاجب، حياته، شيوخه ومؤلّفاته

أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدويني الأسنائي الشهير بابن الحاجب، الفقيه المالكي والأصولي النحوي والمقرئ ولد سنة ٥٧٠ هـ، وتوفّي سنة ٦٤٦هـ.

شيوخه

الشاطبي القاسم بن فيرة (ت ٥٩٠ هـ)؛ أخذ عنه القراءات.

البوصيري هبة الله بن علي (ت ٥٩٩ هـ)؛ سمع منه الحديث وأخذه عنه.

الأبياري عليّ بن إسماعيل بن علي (ت ٦١٨ هـ)؛ الفقه والأصول.

ابن عساكر القاسم بن عليّ بن الحسن (ت ٦٠٠ هـ)؛ الحديث.

الآمدي سيف الدين عليّ بن محمّد (ت ٦٣١ هـ)؛ الأصول والمنطق.

وغيرها من الفحول والأساطين.

تلاميذه

عبدالعظيم المنذري (ت ٦٥٦ هـ).

داود بن الملك المعظّم عيسى (ت ٦٥٦ هـ).

ابن مالك الأندلسي محمّد بن عبد الله (ت ٦٧٢ هـ).

وغيرهم.

مؤلّفاته

ألّف أكثر من عشرين كتاباً في مختلف العلوم. منها في النحو والصرف:

١ ـ الإيضاح في شرح المفصّل.

٢ ـ الأمالي النحويّة.

٣ ـ الكافية.

٤ ـ شرح الكافية.

٥ ـ الوافية في نظم الكافية.

٦ ـ شرح الوافية.

٧ ـ الشافية.

٨ ـ شرح الشافية.

وغيرها[1].

(١) بغية الوعاة ٢: ١٣٤، وفيات الأعيان ٢: ٤١٣، مفتاح السعادة ١: ١١٧.

السيّد علي خان المدني، حياته، شيوخه ومؤلّفاته

السيّد علي خان صدر الدين المدني الشيرازي يكنّى بابن المعصوم، ولد رحمه الله بالمدينة المنوّرة سنة ١١٥٢هـ في بيت العلم والسيادة حيث ينتهي نسبه الشريف إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب صلوات الله عليهم أجمعين. وغادر مكّة المكرّمة متوجّهاً إلى حيدرآباد في الهند سنة ١٠٦٦هـ، ورجع إلى الحجاز سنة ١١١٤هـ، ثمّ عرّج إلى العراق، فحظي بزيارة العتبات المقدّسة في النجف وكربلاء والكاظميّة والسامرّاء ثمّ توجّه إلى خراسان لزيارة مرقد الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام. وبعده ذهب إلى إصفهان ثمّ مدينة شيراز فاختارها مقرّاً لسكناه وأقام بالمدرسة المنصوريّة التي بناها جدّه العلّامة غياث الدين منصور، فكان في شيراز زعيماً مدرساً مفيداً ومرجعاً للطلاب والفضلاء حتّى أدركه الموت سنة ١١٢٠هـ ودفن بحرم أحمد بن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام.

شيوخه

١ ـ والده السيّد أحمد نظام الدين بن محمّد معصوم الحسيني (ت ١٠٨٦هـ).

٢ ـ العلّامة الشيخ محمّد بن علي بن محمود بن يوسف بن محمّد بن إبراهيم الشامي العاملي.

٣ ـ أخوه السيّد محمّد يحيى بن أحمد.

٤ ـ الشيخ جعفر بن كمال الدين البحراني (ت ١٠٦١هـ).

٥ ـ يروي عن العلّامة المجلسي صاحب بحار الأنوار (ت ١١١١هـ)

٦ـ يروي عن الشيخ عليّ بن فخر الدين محمّد بن الشيخ حسن صاحب المعالم ابن الشهيد الثاني (ت ١١٠٤هـ).

٧ـ جمال الدين بن محمّد الشامي.

مؤلّفاته

لقد ألّف كثيراً، فألّف في النحو:

١ـ الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة.

٢ـ الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة.

٣ـ موضح الرشاد في شرح الإرشاد.

٤ـ الألفية المسمّاة بالدرّة الثمينة في نظم الكافية الحاجبيّة وهو الكتاب الذي بين يديك. وكلّ هذه الأربعة وفقت بتحقيقها وطبعها بحمد الله سبحانه وتعالى.

٥ـ الزهرة في علم النحو ولم أجد منه شيئاً في المكتبات.

٦ـ رياض السالكين شرح أدبي لصحيفة سيّد الساجدين طبع في نشر جامعة المدرّسين بقم المقدّسة.

وغيرها[(١)].

(١) رياض العلماء ٣: ٣٦٤، حديقة الأفراح: ٥٢، سبحة المرجان: ٨٥، سلافة العصر: ١٠، ٣٦، ١٢٤، ٣٢٣.

الألفية في علم النحو

هذه الألفيّة في علم النحو المسمّاة بـ«الدرّة الثمينة» للسيّد علي خان المدني الشيرازي من المنظومات المهمّة في علم النحو؛ لأنّها وفت بالمادّه النحوية مع المحافظة على المنهج المنظّم، ومن الواضح أنّ السيّد علي خان نظم الكافية النحويّة لابن الحاجب النحوي كما يصرّح به في أوّل الأرجوزة حيث يقول:

وبعدُ فالمأمول من ربّ السما　　أن يمنح التوفيق لي لأنظما
منثور درّ الفاضل ابن الحاجب　　يسمو معاطيها على الكواكب

كما نظمها كثيرٌ منهم نفس ابن الحاجب، نظمها للملك الناصر داود بن الملك المعظّم، وسماها: الوافية، مطبوعة بتحقيق الدكتور موسى بنّاي علوان العليلي بمطبعة الآداب في النجف الأشرف سنة ١٤٠٠هـ. وليس بعيداً عن الصواب ما ادّعاه السيّد ﵀ من أنّ ألفيّته فائقةٌ ألفيّة ابن مالك حيث يقول:

فائقة ألفيّة ابن مالك　　إذ لست في تعقيدها بسالك

ويوضح عليك مراده ووجه تفوّقه إن شاء الله.

توثيق الكتاب ونسبته إلى مصنّفه

مع أهميّة هذه الأُرجوزة ومنهجها الحديث وأُسلوبها البديع لكن غُفل عنها في المحافل العلميّة، ومضافاً لعدم طبعها إلى الآن من زمن تصنيفها، لم يذكرها المترجمون لأحوال السيّد علي خان المدني في زمرة آثاره، وهذا ليس عجيباً؛ لأنّ غالب آثار علمائنا غير الفقه والأُصول لاسيّما في العلوم العربيّة والنحو غُفل عنها في

المكتبات حتّى أنّ آثار أديب مثل السيّد علي خان المدني الشيرازي مع علميّتها وعظمتها لم يطبع قبل سنة ١٤٢٥هـ غير رياض السالكين والبديعيّة وسلافة العصر والدرجات الرفيعة، مع أنّ آثاره تبلغ عشرين كلّها نافعة، ولم يُذكر أيضاً من آثاره شرح زبدة الأُصول للشيخ البهائي ﷺ مع أنّي عثرت على نسخة ناقصة منه، وهكذا قضيّة هذه الأُرجوزة؛ الذي يبدو لي أنّه من البديهي صحّة نسبتها للسيّد علي خان المدني ﷺ مع أنّ مخطوطته منحصرة في واحدة؛ لأنّ المادّة وافية بالمقصود؛ إذ أبدأه السيّد ابن معصوم بقوله:

قال علي خان الفقير الجاني أحـمد رَبّاً واهب الأماني

كما يبدأ الرجّاز أُرجوزاتها بنصٍّ على اسمهم، كما فعل ابن مالك؛ حيث يقول:

قال محمّدٌ هو ابن مالك أحمد ربّي الله خير مالك

ومضافاً بتصريح اسمها في أوّل الأُرجوزة، صَرَّح الناسخ في انتهاء النسخة بكون الأُرجوزة للسيّد علي خان المدني الشيرازي حيث يقول:

تمّت الدرّة الثمينة نظم الكافية الحاجبيّة للسيّد الأيّد الجيّد العالم الربّاني السيّد علي خان الشيرازي شارح الصحيفة السجّاديّة على يد الفقير الجاني محمّد بن السيّد الجليل زين العابدين الموسوي الخوانساري عفى عنهما الرحيم الباري بالنبيّ وآله الأطهار صلوات الله عليهم أجمعين ١٢٤٤هـ.

فتحصل صحّة النسبة إلى السيّد علي خان الشيرازي ﷺ والله العالم.

مع أنّ بيان المطالب في قالب النظم مشهود بين مؤلّفات السيّد علي خان، حيث نظم بديعيّةً مشتملةً على ١٤٧ بيتاً، نظمها في اثنتي عشرة ليلةً، ثمّ شرحه تحت عنوان أنوار الربيع في أنواع البديع.

اسم الكتاب وموضوعه

تقدّم عدم تصريح بل إشارة المترجمين إلى وجود هذه الأُرجوزة فضلاً عن نسبتها إلى مصنّفها؛ فلا يبقى لنا للحصول عليه إلّا بالمراجعة إلى نفس التصنيف؛ فصرَّح السيّد علي خان المدني ﷺ أنّه سَمَّى هذه الأُرجوزة «الدرّة الثمينة» حيث قال:

وسمتها بالدرّة الثمينةْ فعلَّها لي من لظى ضمينةْ

وصَرَّح الناسخ بذلك الاسم حيث قال: الدرّة الثمينة في نظم الكافية الحاجبيّة. فيبقى لنا أنّه هل تجوز تسميتها بالألفيّة أو لا؟

عند ترقيم الأشعار بدا لنا أنّ هذه الأُرجوزة تكون ٩٦٠ بيتاً ولم تكن متمَمةً ألفاً حتّى تُسَمَّى بالألفيّة، لكن يعرف بعد التأمّل أنّ هذه الأُرجوزة مع ما سُمّيت بالدرّة الثمينة من جانب مصنّفها لكن يصحّ أن تُسمّى بالألفيّة؛ لأنّه يقول في وصف الأجوزة:

فائقةً ألفيّة ابن مالك إذ لست في تعقيدها بسالك

فقارنها وقايسها بألفيّة ابن مالك، ولا يقايس بين شيئين إلّا إن كانا قريبين مادّةً وصورةً، فيغتفر نقصان ٤٠ بيتاً من ألف بيت، ونسمّيه ألفيةً أيضاً من باب التغليب والتعميم، ولذلك ذكرنا في عنوان الكتاب «الألفية في علم النحو» حتّى يعرف محتواه على نحو أحسن.

ومن الواضح أنّ موضوعه علم النحو، لكن عندما قالَ السيّد علي خان المدني:

أودعتها فرائدَ النَّظَام زفّت بها عرائس الكلام

التبس الأمر على من ذكره في فهرس مكتبة آية الله المرعشي فظنَّ أنّ الأُرجوزة في علم الصرف، والمراد من «النظام»: نظام الدين النيسابوري مؤلّف شرح النظام على شافية ابن الحاجب في فنّ الصرف، فحكم أنّ الأُرجوزة في علم الصرف، لكنّه من الواضح أنّ الأُرجوزة في علم النحو كما يدلّ عليه موضوعاته النحويّة، والمراد من النظام ما كان بوزن «فَعّال» أي الناظم أي نفس ابن الحاجب؛ لأنّه أوّل من نظم كافيته وسمّاه بالوافية والسيّد ﷺ أودع هذه الأُرجوزةَ فرائدَ الوافيةِ.

تاريخ تصنيف الكتاب

مع الأسف هذه الأُرجوزة مجهولة التاريخ ولا يمكن لنا بيان تاريخ دقيق لتصنيفها، ونسختها خاليةٌ عن ذكر تاريخ التصنيف واكتفى الناسخ بتاريخ الاستنساخ الذي هو سنة ١٢٤٤هـ.

لكن يمكن لنا أن نقول: صنّفت هذه الأُرجوزة بعد تلقّب السيّد علي خان المدني بلقب «خان» أي بعد سنة ١٠٨٦هـ، لأنّه يصرّح بهذا اللقب في مطلع الأُرجوزة حيث يقول:

قال علي خان الفقير الجاني   أحـمد رَبّاً واهب الأماني

وقصّة تلقّبه بلقب «خان» أنّ أباه ﷺ توفّي سنة ١٠٨٦هـ، ولمّا علم السيّد كيد خصومه خرج من حيدرآباد إحدى بلاد هند إلى برهان پور، وعند وصوله إلى السلطان رَحَّبَ به وأعطاه لقب «خان»، وقلّدَه قيادة فرقة من الجيش تعدادها ألف وثلاثمائة فارس.

ولذا نقول صنّفت الأُرجوزة بعد سنة ١٠٨٦هـ، وهذا بعد تأليفه موضح الرشاد والحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة.

منهج الكتاب

تقدّم أنّ هذه الأُرجوزة نظم كافية ابن الحاجب التي أُلِّفت في علم النحو، ولها منهجٌ غير باقي كتب السيّد علي خان المدني؛ لأنّه أوّلاً قُيِّدَ بلوازم النظم وضرورياته، وثانياً قيّد بلوازم متن ابن الحاجب أي الكافية؛ فلم يقدر أن يخرج من دائرة كافية ابن الحاجب في بيان مقاصده، ولم يمكن له بيان آرائه هو، وهذا معنى ما قال في المقدّمة:

لَم أتكلّف غيرَ نظمِ المتنِ   إلّا اليسير من وزان مدني

وهذا أشكل الأمر عليه، لكنّه مع هذه التضييقات صحّح بعض أغلاط ابن الحاجب بذكاوته، مثلاً في باب التنازع يقول ابن الحاجب: «وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما»،

وهذا غلطٌ في التعبير؛ لأنّ المتنازعين قد يكونان فعلين أو اسمين أو حرفين؛ فالصحيح التعبير بـ«العاملان» أو «اثنان» مكان «الفعلان»؛ فقال السيّد علي خان المدني:

إن ظاهرٌ تنازعاه اثنان　　بعدُ كـ«جا واصطلحَ الزيدان»

وأيضاً يقول ابن الحاجب في باب الحروف: «حروف النداء»، وغيَّره السيّد بـ«أحرف النداء» حيث يقول:

وما لتنبيه «ألا» «أما» و«ها»　　وأحرف الندا فـ«يا» أعمّها

والصحيح تعبير السيّد؛ لأنّ «حروف» من أوزان جموع الكثرة، والصحيح المناسب للمقام وزن جمع القلّة وهو «أحرف».

ونحن نحاول أن نعرف هل اكتفى السيّد بنصّ الكافية في نظمه أو زاد عليه أو نقص منه شيئاً؟ وعندما نقارن نصوصاً من الكتابين يتّضح لنا أنّ النصّين في المادّة متطابقين وفي اللفظ والصورة مختلفين، وهذا الاختلاف تقتضيه طبيعة النظم.

وأكثر السيّد في الأُرجوزة من التمثيل بالأمثال المختلفة لتوضيح المقصود وتفهيم المطلب للمخاطب كما يظهر في الأبحاث المختلفة.

وضمّن كلّ الآيات والمثل التي صرّح بها ابن الحاجب في ألفيته، وهكذا الأشعارَ التي يستشهد بها ابن الحاجب في المتن، وكذلك الأقوالَ والآراءَ وقائليها.

النسخة التي اعتمدنا عليها

فهي نسخة واحدة منحصرة ولم أجد أُخرى لأعتمد عليها.

وهي نسخة مكتبة آية الله المرعشي النجفي في قم برقم ٢٧٥٤ في ضمن مجموعة حاوية للأشعار المختلفة، تتكوّن هذه الأُرجوزة من ٣٣ ورقة بخطٍّ قريب من خطّ النسخ، في كلّ صفحة ١٤ سطراً، نسخت في سنة ١٢٤٤هـ بيد محمّد بن سيّد زين العابدين الموسوي الخوانساري كما كتب في آخرها، وقد تقدّم.

منهج النكت البهيّة في شرح الألفيّة

تحقيق النصّ من المهامّ الصعبة التي تحتاج إلى صبر طويل وجهد متواصل، كي يتمكّن المحقّق من إخراج الكتاب مطابقاً لما وضعه مصنّفه، إذا علمنا أنّ النسّاخ يجهلون دلالة بعض الكلمات التي كتبها المصنّف وقد يحذفون جملاً أُخرى، نتيجةً لانتقال النظر بين الجمل المتشابهة.

وعندما عزمت على تحقيق «الدرّة الثمينة في نظم الكافية الحاجبيّة» فتّشتُ فهارس المخطوطات العربيّة والأجنبيّة في إيران وباقي المكتبات في العالم، فلم أحصل إلّا على نسخة واحدة في مكتبة آية الله المرعشي ﷺ بقم المقدّسة.

وحصلت على صورة من هذه النسخة، لكن مع الأسف كانت مغلوطةً كثيرةً مضافاً لما يوجد كثيراً من اللغات ذوي الجهات المختلفة تمكن قراءتها على حالات وحروف متفاوتة، وفي النسخة قرائن لفظية قويّة على أنّ الناسخ كتب النسخة بسماعه من الغير لا برؤيته متن الأصل، ولذا صار متن النسخة غير معتمدٍ، وهذا مع انحصار النسخة في واحدة أصعب الأمر علينا؛ فتوكّلنا على الله، من دون أن يحدث خللٌ في عزمنا في إحياء النسخة وطابَقْنا الأبيات كلمة كلمة بل حرفاً حرفاً بمتن الكافية، وأعاننا الله في هذا الأمر ووفّقنا بحمد الله تعالى.

فعملنا بعده وفق المراحل التالية:

١. ضبطنا نصوص الأبيات في الألفية مع إعرابها الدقيق ورقّمناها لتسهيل التناول عليها.

٢. وضّحنا جميع اللغات الصعبة أو غير المأنوسة في الهامش من الكتب المعتبرة التي عليها مدار التحقيق.

٣. شرحنا جميع أبيات الأُرجوزة بأفضل شكل ممكن، وبيّنّا مطالبها من المصادر المعتبرة من شروح الكافية وغيرها، كالحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة وشرح

الرضي على الكافية، وشرح الجامي، والفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة، وشرح التصريح على التوضيح، والبسيط في شرح الكافية.

ولم نخض في بيان اختلاف الآراء بل اكتفينا بتوضيح المشكلات وحلّها.

٤. أعربنا بعض الأبيات أو المصاريع المعقَّدَة تركيباً نحويّاً لإيضاح مقصود المصنّف ﷺ.

٥. عندما نسب السيّد علي خان قولاً لقائلٍ دقّقناه ونسبناه إلى المصادر الأوّليّة بشكل تامّ، وثبّتنا رقم المجلّد والصفحة بعده.

٦. ترجمنا كلّ عَلَم من الأعلام الذين وردت أسماؤهم في الكتاب ترجمةً مختصرةً، وذلك عند وروده لأوّل مرّة في الكتاب، واكتفينا بذلك عند تكرّر الاسم في مواضع أُخرى.

٧. عندما ضَمَّن المصنّف بيتاً من شواهد العربيّة في نظمه، بنينا الأمر أوّلاً بذكره بشكل تامّ ونسبته إلى قائله وتوضيح لغاته وبيان شاهده وبيان موضعه في ديوان الشاعر المذكور.

٨. كذلك عملنا بالآيات والأحاديث والأمثال عندما وردت في الأبيات وَضَّحناها وأسندناها بالكتب المعتبرة مع ذكر الصفحة والمجلّد.

٩. بيّنّا كلّ المواضع المبهمة في الأبيات من مرجع الضمائر ومعنى الأعداد؛ مثلاً عندما قال: «رابعاً» قلنا: الرابع من المنصوبات، ومعنى «أيضاً» في ذلك الموضع الخاصّ، ومعنى «مطلقاً» في كلامه، وشواهده وأمثاله وغيرها.

١٠. أوردنا متن الكافية لابن الحاجب الذي هو الأصل وبمنزلة القطب من تلك الأشعار من النسخ المعتبرة بأصحّ شكل ممكن لكي يقايس المحقّق الفَطن بين الأصل وفرعه.

ختاماً

شهد الله تبارك و تعالى أنّا قد بذلنا قصارى جهودنا في إحياء و تحقيق هذه الأُرجوزة النفيسة وإخراجها إلى عالم العلم والنور بأفضل شكل ممكن ؛ فما وجد فيها من خلل أو خطأ فهو عن قصور لا تقصير ، آملين أن يتقبّل بعين الرضا ، راجين من الله الثواب لنا ومن المؤمنين ومؤلّفه الدعاء .

السيّد حسين الخاتمي

١٢ ربيع الأوّل ١٤٣٧هـ

قم المقدّسة

بسم الله الرحمن الرحيم

قال علي بن الفقير الجاني   نحمد ربا في هبة الاماني
ذا الطول والفضل على الدوام   لا نحصي نعمته الانام
مصليا على النبي المنتجب   وآله هم خير عجم وعرب
وبعد فالمأمول من رب السماء   ان يمنح التوفيق لي لانظما
منثور در الفاضل ابن حاجب   يسمو معانيها على الكواكب
نزهة النفس من كنوزها   وينشط البذل لمن يحوزها
فانقذ الفتى ابن مالك   اذ لست في تعقيبها ابالك
وسمتها (بالدرة الثمينة)   فعلها لي من نعلي ضمنه
لم يمنع العالم من اكرامه   فتاوه له لو لدى المامه
قد جاد لي في نظم هذ المختصر   موفقا لي في حضور وسفر
او دعت فيه لالئ النظام   زفت بها عرائس الكلام
فقد كشفت الحجب عن ابكارها   فضت لدى الطلاب عن استارها
لم اتكلف غير نظم المتن   الا اليسير من وزان مدني
او مثل لم يتبع للنظم   خال عن الحشو قريب الفهم

وترعون كذا هل ترين ... ما اغزن واغزن كذا اغزن

وذات تخفيف عقيب ساكن ... تحذف والمحذوف وقفا اردد بينا

وان يكن ما قبلها قد انفتح ... فقلبها الفا لدى الوقف اتضح

تمت الدرة الثمينة نظم الكافية الحاجبية للسيد
الاديب الحميد العالم الرباني السيد علي خان الشيرازي
شارح الصحيفة الشريفة بيد الفقير
محمد بن السيد ... زين العابدين
الموسوي الخوانساري
عفى عنهما الرحيم الباري
بالنبي وآله الاطهار
صلوات الله عليهم
اجمعين
في ١٢٤٣
...

الألفية في علم النحو

النكت البهيّة في شرح الألفية

بسم الله الرحمن الرحيم

١ـ قَالَ عَلِي خَانُ الفَقِيرُ الجَانِي   أَحْمَدُ رَبّاً وَاهِبَ الأَمَانِي[1]

٢ـ ذَا الطَّوْلِ[2] وَالفَضْلِ عَلَى الدَّوَامِ   لَا تَعْتَرِيهِ[3] سِنَةُ[4] الأَنَامِ

٣ـ مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ المُنْتَجَبْ   وَآلِهِ هُمْ خَيْرُ عُجْمٍ وَعَرَبْ

٤ـ وَبَعْدُ فَالْمَأْمُولُ مِنْ رَبِّ السَّمَا   أَنْ يَمْنَحَ[5] التَّوْفِيقَ لِي لِأَنْظِمَا

٥ـ مَنْثُورَ دُرِّ الفَاضِلِ ابْنِ حَاجِبِ[6]   يَسْمُو[7] مُعَاطِيهَا عَلَى الْكَوَاكِبِ

٦ـ تُقَرِّبُ القَصِيَّ[8] مِنْ كُنُوزِهَا   وَتَبْسُطُ البَذْلَ[9] لِمَنْ يَجوزُهَا[10]

---

(١) في لفظ «الأماني» إيهامٌ؛ لأنّهُ يمكن أنْ يكون جمع «أمنيّة» بمعنى المنية، ويحتمل كونه «الأمان» والياء منه للإشباع، ومعناه واضحٌ.

(٢) الطَّوْلُ والطائلُ والطائلة: الفَضْلُ والقُدْرَةُ والغِنَىٰ والسَّعَة؛ القاموس المحيط: «طول».

(٣) اعتراهُ: أصابَهُ؛ المصباح المنير: «عرى».

(٤) السِّنَة كـ«عِدَة»: شِدَّة النوم، وهو في سنةٍ: غَفْلَةٍ؛ القاموس المحيط: «وسن».

وهذا إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

(٥) مَنَحَهُ كـ«مَنَعَهُ»: أعطاهُ؛ القاموس المحيط: «منح».

(٦) معناه: أرجو الله سبحانه أن يُعْطيني توفيقَ نَظْمِ كافية ابن الحاجب النحوي.

(٧) سَمَا يَسْمُو سُمُوّاً: عَلَا؛ المصباح المنير: «سمو».

(٨) القَصِيّ على زنة فعيل أي البعيد، والمراد غوامض المسائل فيصير واضحاً.

(٩) أي العطاء.

(١٠) جَازَ الموضعَ جَوْزاً: سَارَ فيه وسَلَكَ؛ القاموس المحيط: «جوز». والظاهر أنّها مصحّفة «يحوزها».

٧ـ فَـائِقَةً أَلْـفِيَّةَ ابْـنِ مَـالِكْ إِذْ لَسْتُ فِـي تَـعْقِيدِهَا بِسَالِكْ
٨ـ وَسَـمْتُهَا بِـالدُّرَّةِ الثَّـمِينَهْ فَـعَلَّهَا[1] لِـي مِـنْ لَـظَى[2] ضَـمِينَهْ[3]
٩ـ لَـمْ يَـمْنَعِ الْـعَالِمَ مِـنْ إِكْـرَامِـهِ فِـيمَا وَرَاهُ أَوْ لَـدَى أَمَـامِهِ[4]
١٠ـ قَدْ جَادَ لِي فِي نَظْمِ هَـذَا الْـمُخْتَصَرْ مُـوَفَّقَاً لِـي فِـي حُـضُورٍ وَسَـفَرْ
١١ـ أَوْدَعْـتُهُ فَـرَائِـدَ النَّـظَّامِ[5] زُفَّتْ بِـهَا عَـرَائِسُ الْكَـلَامِ[6]

---

(١) «فَعَلَّهَا»: الفاء للتفريع على ما سبق، «عَلّ» لغةٌ من اللغات العشر في «لَعَلّ» من أحرف المشبّهة بالفعل، وضميرُ «ها» يرجع إلى «الدرّة الثمينة».

(٢) اللظى كـ«الفتَى»: النار، أو لَهَبُهَا، و«لَظَى» معرفةً: جهنّم؛ القاموس المحيط: «لظى».

(٣) أي كَفِيلَةٌ. ومعنى البيت: سمّيتُ هذه الأرجوزةَ الدُّرَّةَ الثمينَةَ وأرجو الله سبحانه أن يكفيني وينجيني مِن لهب الجحيم بهذه الأرجوزة.

(٤) الضمير في «يمنع» يعود لربِّ السماء وقصد بـ«العالِمَ» نفسه. أي أنّ الله لم يمنع العالم الناظم من اكرامه بَدْءاً وختاماً. وَيجوز كسر الهاء في القافية وإسكانها.

(٥) النظّام صيغة النسبة أي الناظم، والمراد منه هنا ابن الحاجب النحوي حيث نَظَمَ كافيتَهُ وسَمّاه الوافية وشَرَحَهُ، ويقول السيّد علي خان المدني ﵀: أودعت في أرجوزتي هذه فرائد ابن الحاجب في الوافية، فظنَّ من لا علمَ له المراد من النظام، نظام الدين النيسابوري شارح شافية ابن الحاجب الّتي أُلّفت في الصرف؛ فقال: أرجوزة السيّد أودعت فرائد نظام الدين النيسابوري؛ فلذا موضوعه الصرف لا النحو!! ولم يلتفت لِمَا حَوَتْ مِن الأمّهات النحوية، وتقدّم مشروحةً في المقدّمة.

(٦) زَفَّ العروسَ إلى زوجها زَفّاً وزِفَافاً: هداها.

١٢ـ فَمُذْ كَشَفْتُ الْحُجْبَ عَنْ أَبْكَارِهَا[١] فُضَّتْ[٢] لَدَى الطُّلَّابِ عَنْ أَسْتَارِهَا
١٣ـ لَمْ أَتَكَلَّفْ غَيْرَ نَظْمِ الْمَتْنِ إِلَّا الْيَسِيرَ مِنْ وِزَانٍ مُدْنِي[٣]
١٤ـ أو مَثَلٍ لَمْ يَتَّسِعْ لِلنَّظْمِ خَالٍ عَنِ الحَشْوِ قَرِيبِ الْفَهْمِ
١٥ـ جَاءَتْ عَلَى رَغْمِ الْحَسُودِ الرَّامِقِ[٤] بِكْرٌ[٥] زَهَتْ[٦] بِالْحَلْيِ[٧] وَالْقَرَاطِقِ[٨]
١٦ـ فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّهَا مَطْرُوقَةْ[٩] أَضْحَتْ بِهَا قُلُوبُهُمْ مَشْقُوقَةْ[١٠]

---

(١) البِكْرُ بالكَسْرِ: العذراء، وجمعُهُ: أبكار.

(٢) فَضَضْتُ الختمَ فَضّاً مِنْ بابِ «قَتَلَ»: كَسَرْتُهُ، وفَضَضْتُ البكارةَ: أَزَلْتُها، على التشبيه بالختم، قال الفرزدق:

فَبِتْنَ بِجَانِبِي مُصَرعَاتٍ وَبِتُّ أَفُضُّ أَغْلَاقَ الخِتَامِ

مأخوذٌ من «فضضت اللؤلؤة» إذا خرقتها، وفَضَّ الله فاه: نَثَرَ أسنانه، وفَضَضْتُ الشيءَ فَضّاً: فَرَّقْتُهُ، فانفَضّ؛ المصباح المنير: «فضّ».

(٣) أي إلّا ماأضفته من وزنٍ يُدني الطلّاب من الفهم.

(٤) الرُّمُق بضمّتين: الفقراء المتبلِّغُونَ بالرِمَاقِ للقليل من العيش، والحسدة، واحدُهُ: رامق ورَمُوق، وكـ«رُكَّع»: الضعيف؛ القاموس المحيط: «رمق».

(٥) تقدّم معناه، العذراء.

(٦) أي زُيِّنَتْ وتَجَلَّتْ.

(٧) الحَلْيِ ما يُزَيَّنُ به مِنْ مَصُوغِ المعدنيّاتِ أو الحجارةِ؛ القاموس المحيط: «حلى».

(٨) القَرْطَق وزان «جعفر» ملبوسٌ يشبه القباءَ، وَهُوَ مِنْ ملابس العجم؛ المصباح المنير: «قرطق».

(٩) «مطروقة» أي ضعيفة، رجلٌ مطروق: فيه رخاوة، والمعنى: قال قوم مِنْ هؤلاء الحسدة: إنّ هذه الأرجوزة فيها رخوة وضعف.

(١٠) «مشقوقة» أي متفرّقة وصعبة.

١٧ـ إنْ صَدَقُوا فَلْيُرِنا الْبُرْهَانَا ... أَمْ كَانَ مَا قَالُوا بِهَا هَذْيَانَا(١)

١٨ـ أَوْ يَنْسُجُوا نَسْجاً عَلَى الْمِنْوَالِ(٢) ... هَذَا وَإِنِّي لَسْتُ بِالْمِقْوَالِ(٣)

١٩ـ أَنَّىٰ لَهُمْ وَالْقَلْبُ حَلَّهُ الْحَسَدْ ... لَمْ يَأْمَلُوا الْخَيْرَ لِغَيْرِهِمْ أَبَدْ

٢٠ـ لِذَا تَرَى الْعِلْمَ لَدَيْهِمْ بَائِرْ(٤) ... قَدْ عَفِيَتْ(٥) آثَارُهُ الزَّوَاهِرْ

٢١ـ قَدْ نَكَسَتْ(٦) أَعْلَامَهُ اللِّئَامُ ... حَتَّى ادَّعَتْهُ مِنْهُمُ الطَّغَامُ(٧)

---

(١) هَذَى يهذِي هَذْياً وهَذَياناً: تَكَلَّمَ بغيرِ معقولٍ لمرضٍ أو غيره؛ القاموس المحيط: «هذى»؛ وسكون الذال ضرورة.

ومراده واضح.

(٢) المِنْوَلُ والمنوال: خشبة الحائك والنسّاج.

والشطرُ مأخوذٌ مِنْ مَثَلٍ ذكره السيّد ﷺ في الطراز الأوّل ٤: ٢٣٣: «ليس عليك نَسجُهُ فَاسْحَبْ وجرّ»؛ الضمير للبرد أو القميص؛ يُضْرَبُ للمفسِدِ والمتْلِفِ شيئاً لم يتعَنَّ فيه ولم يتعب عليه، فعلى هذا معنى الشطر: ما قال الحَسَدَةُ من باب إتلاف الوقت والكلام وإفساده فلذا لا يعتبر به ولا يُهمّنا قولهم.

(٣) «المقوال»: صيغةٌ مبالغة أي كثير القول.

(٤) البائر: الهالك لا خيرَ فيه؛ القاموس المحيط: «بور».

(٥) قد عفَيتُهُ وأعفيتُهُ وأثرُهُ عَفَاءٌ: هَلَكَ؛ القاموس المحيط: «عفى». عِفى عنه: مَحَا أَثَرَه؛ المصباح المنير: «عفى»، وعفيت: درست وانمحت.

(٦) نَكَسَهُ: قَلَبَهُ على رأسه، ويَقْرَأُ القرآنَ منكوساً، أي يبتدِئُ مِنْ آخره ويختمُ بالفاتحة. ومعنى الشطر: قد نكست اللئام وقَلَبُوا أعْلَامَ العلم؛ هذا إذا أخذنا «الأعلام» مفعولاً به، أمّا بناءاً على كونه فاعلاً و«اللئام» صفةٌ له يصير المعنى: قد نكست وقلّبت أعلامُ العِلمِ اللئامُ العِلْمَ؛ فالمفعولُ محذوف.

(٧) الطغام: الأوغاد.

٢٢ـ لَمْ تُلْفِ[1] إِلَّا جَاهِلاً مُرَكَّبَا يَرَى الْجِدَالَ فِي الْيَقِينِ مَذْهَبَا

٢٣ـ أَعَاذَنَا اللهُ وَأَهْلَ الْفَضْلِ مِنْ ارْتِكَابِ بَذْلِ أَهْلِ[2] الْجَهْلِ

٢٤ـ فَلَا يَعِبْنِي مَنْ رَأَىٰ كَلَامِي مِنْ[3] جَامِعِي الْفَضْلِ مِنَ الْأَعْلَامِ

٢٥ـ مَا أَنَا إِلَّا لَهُمْ مُخَاطِبُ وَفِي ذِمَامِي لَهُمُ أُطَالِبُ[4]

٢٦ـ فَهَذِهِ شِقْشِقَةٌ[5] قَدْ هَدَرَتْ[6] جَأَشَ بِهَا الجَأْشُ[7] إِلَى أَنْ سَكَنَتْ

٢٧ـ لَمْ أَشْكُهُمْ بَلْ أَشْتَكِي مِنْ دَهْرِي لَمْ يُلْفَ إِلَّا بِاللَّبِيبِ يَزْرِي[8]

---

(١) أي لم تُلْفِهِمْ إلّا جَاهِلاً مركّباً، أي تَجِدُ هؤلاءِ اللئامَ جاهلاً مركّباً لا يتيقّن بشيءٍ ومذهبهم ومسلكهم إلى اليقين الجدال.

(٢) الظاهر أن البذل بمعنى الابتذال أي السقاط.

(٣) «مِنْ» بيانُ «مَنْ».

(٤) يجوز اسكان الباء في القافية أيضاً.

(٥) الشِقْشِقَة: شيء كالرئةِ يُخْرِجُهُ البعيرُ مِن فيه إذا هاج.

(٦) هدرت: أطلقت صوتاً كصوت البعير عند إخراج الشقشقة مِنْ فيه. وهذا الشطر مأخوذٌ من كلامِ أميرالمؤمنين علي عليه السلام في الخطبة الشقشقيّة المعروفة؛ نهج البلاغة: ٣١، الخطبة الثالثة، حيث قطع كلامَهُ الشريف رجلٌ لحاجةٍ، ثمّ قال ابن عبّاس: يا أميرالمؤمنين لو اطّرَدَتْ خطبتك من حيث أفضيت أي أتبعت بخطبة أخرى فقال عليه السلام: هيهات يابن عبّاس تلك شقشقةٌ هدرت ثمّ قرّت. فقال ابن عبّاس: فوالله ما أسفت على كلامٍ قطّ كأسفي على هذا الكلام ألّا يكونَ أميرالمؤمنين عليه السلام بلغ منه حيث أراد.

(٧) الجأش: رواع القلب إذا اضطرب عند الفَزَعِ، ونفسُ الانسان، وقد لا يهمز، وجَأَش إليه كـ«منع»: أقبل، ونفسُهُ: ارتفعت مِنْ حُزْنٍ أو فزعٍ؛ القاموس المحيط: «جأش».

(٨) يَزْري عليه: عَابَهُ، ومثله أَزْرَى يُزْري. أي لم يُوجَدِ الدهر قطّ إلّا وهو يزري ويعيب اللبيب.

٢٨ـ وَيَــرْفَعُ الأَحْــمَقَ بَيْنَ النَّـاسِ لِأَنَّــهُ لِـلْأَكْـرَمِينَ نَـاسِي

الكلمة وأقسامها وحدّ كلّ واحدٍ منها

٢٩ـ فَـالْمُفْرَدُ الْـمَوْضُوعُ لَـفْظاً كَـلِمَهْ وَثُـلِّثَتْ قِسْـمَتُهَا فَـلْتَعْلَمَهْ(١)

٣٠ـ فَـاسْمٌ وَفِـعْلٌ ثُـمَّ حَرْفٌ هِيَ إِنْ بِـنَفْسِهَا دَلَّتْ عَـلَى مَعْنًى زُكِـنْ(٢)

٣١ـ مِـنْ غَـيْرِ قَـرْنٍ بِـالزَّمَانِ قُسِّـمَا أَوْ مَـعَ قَـرْنٍ فَـهْوَ فِـعْلٌ وُسِـمَا

٣٢ـ أَوْ لَا تَـدُلُّ فَـهْوَ حَـرْفٌ قَـدْ فُـهِمْ وَحَــدُّ كُــلٍّ وَاحِـدٍ بِـذَا عُـلِمْ

---

(١) فعل مضارع مجزوم بلام الطلب للمخاطب المعلوم، وهذا قليل اقتضتْه ضرورة الشعر، قال المصنّف ﷺ في الفرائد البهيّة: ٣٩٧: وأقلّ منه جزمُ اللام فعلَ المخاطب كقراءة بعضهم: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، وفي الحديث: «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»، والقياس هنا الأمر بصيغته، انتهى، وينظر أيضاً الحدائق النديّة ٢: ٣١٣.

وفتح ميم «لتعلمه» لأنّها قبل نون التأكيد المحذوف.

(٢) أي عُلِمَ، أي: إن دَلَّتْ بنفسها على معنىً معلوم فهي إمّا فعلٌ إن دَلّت على الزمانِ أيضاً، أو اسمٌ إن لم تدلَّ على الزمانِ، وإنْ لا تدلَّ على معنىً معلوم فهوحرف.

الكلام، معناه و كيفيّة تركيبه

٣٣ـ وَمَا بِكِلْمَتَيْنِ[١] ضِمْناً اسْتَنَدْ[٢] فَهْوَ كَلَامٌ وَبِقِسْمَيْنِ[٣] وَرَدْ

٣٤ـ بِاسْمَيْنِ أَوْ فِعْلٍ وَلَاهُ الإِسْمُ وَالبَاقِ مِنْ أَقْسَامِهِ لَا يَنْمُو[٤]

---

(١) اعلم في «كَلِمة» ثلاث لغات، كما في شرح شذور الذهب: ١١، حيث قال: أمّا لغاتُها فـ«كَلِمَةٌ» على وزن نَبِقَة، وهي الفصحىٰ ولغة أهل الحجاز، وبها جاء التنزيل، وجمعها كَلِمٌ «كنَبِق»، و«كِلْمَة» على وزن سِدْرَة، و«كَلْمَة» على وزن تَمْرَة، وهما لغتا تميم، وجمع الأولى كِلْم كـ«سِدْر» والثانية كَلْم كـ«تَمْر».

(٢) أي تَضَمَّنَ الكلمتين مع الإسناد؛ فالتضمّن تركّبه منهما وكونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركّب على كلّ جزءٍ من أجزائه دلالةَ تضمّن. والإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمةٍ أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به.

(٣) أي اسميّة وفعليّة.

(٤) قال الرضي عليه من الله الرضا: التركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الأشياء أعني الاسمَ والفعلَ والحرفَ لا يعدو ستّة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان. فالاسمان يكونان كلاماً؛ لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه.

والاسم مع الحرف لا يكون كلاماً، إذ لو جعلتَ الاسم مسنداً فلا مسند إليه، ولو جعلته مسنداً إليه فلا مسند، وأمّا نحو: «يا زيد» فلسدّ «يا» مسدّ «دعوت» الإنشائيّ.

والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلاماً لعدم المسند إليه. وأمّا الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٣٤.

⇐

⇐ فظهر معنى «الباقي مِن أقسامه لا ينمو»، أي الأقسام الأربعة من هذا التركيب العقلي لا تكون كلاماً.

وفي البيت قطع همزة «اسم» ضرورة؛ لأنه همزة وصل، وحذف الياء من «الباقِ» أيضاً من باب الضرورة الشعرية.

قسم الأسماء

٣٥ـ وَالإِسْمُ مَا دَلَّ بِنَفْسِهِ عَلَى ... مَعْنًى وَمِنْ كُلِّ زَمَانٍ خُزِلَا(١)

٣٦ـ وَاخْتَصَّ بِالتَّنْوِينِ(٢) وَالإِضَافَهْ(٣) ... وَاللَّامِ(٤) وَالجَرِّ(٥) كَـ«مُرَّ بِالقَافَهْ»(٦)

---

(١) أي قطع من كلّ زمانٍ، ولا يقترن به.

من هُنَا أخذ في باب الاسم وكلّ ما يتعلّق به من الإعراب والبناء والتعريف والتنكير وغيرها من الأقسام، ولذا لم يقتصر على ما تقدّم مع قوله: «وحدّ كلّ واحدٍ بذا عُلِم»؛ لأنّه أراد أن يصرّح بحدّ كلّ واحد من الأقسام في أوّل كلّ باب، والذي تقدّم لم يكن حدّاً منها مصرّحاً به، ولا المقصود منه الحدّ، بل كانَ المراد منه الدليل على الحصر.

ومن البيت ٦٨٦ يبيّنُ الفعل وتعريفه وكلّ ما يتعلّق به، ومِنَ البيت ٨٢٩ الحرف وما يتعلّق به.

(٢) اختصّ الاسم من بين أقسام التنوين الستّة بأربعة:

الأوّل: تنوين التمكين، وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ما عدا الجمع بألفٍ وتاء، والجمع غير المنصرف إعلاماً ببقائه على إصالته بحيث لم يشبه الحرف فيبنىٰ ولا الفعلَ فيمنع من الصرف.

الثاني: تنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة؛ فرقاً بين معرفتها ونكرتها.

الثالث: تنوين المقابلة، وهو اللاحق للجمع بألف وتاءٍ نحو: «مسلمات»، جعل في مقابلة النون في جمع المذكّر السالم.

الرابع: تنوين العوض، وهو اللاحق للاسم عوضاً عن حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه مفرداً وجملةً.

(٣) اختصّ بالإضافة، أي اختصَّ الاسمُ بكونه مضافاً؛ لأنّ المضافَ إمّا متخصّص كما في «غلام رجل»، وإمّا متعرّف كما في «غلام زيدٍ»، والتعرّف والتخصّص من خصائص

المعربُ والمبنيّ ، أنواع الإعراب وبيان العامل

٣٧ـ لِـمُعْرَبٍ أَيْضاً وَمَبْنِيٍّ قُسِمْ[١] فَأَوَّلٌ عَنْ شَبَهِ الْحَرْفِ حُسِمْ[٢]

٣٨ـ وَحُكْمُهُ فِي ذَا اخْتِلَافُ الآخِرِ لَفْظاً وَتَقْدِيراً[٣] وَخُلْفُ الأَثَرِ

---

(٤) أي لام التعريف الحرفيّة ، واختصّت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعةً لتعيين الذات المدلول عليه مطابقةً في نفس الدالّ ، والفعل لا يدلّ على الذات إلّا ضمناً ، والحرف مدلُوله في غيره ، لا في نفسه .

(٥) واختصّ الجرّ بالاسم لأنّ الاسمَ أصلٌ في الإعراب ، والمضارعَ فرعٌ ، فَحَطَّ إعراب الفرع عن إعراب الأصل بجعل ما هو أصل البناء إعراباً فيه وهو الجزم ، ومنع الجرّ عنه لئلّا يزيدَ إعراب الفرع على الثلاثة ؛ الحدائق النديّة ١ : ١٥٢ .

(٦) «القافة» جمع القائف ، وهو من يعرف الآثار ، و«مُرّ بالقافة» مثال لما يشمل خواصّ الاسم من اللام والجرّ ، وأيضاً يشمل الإسناد إليه الذي لم يذكره في المتن ، بل بيّنه في قالب المثال وهو «أنت» المستتر في «مُرّ» .

(١) أي الاسم إمّا معرب أو مبنيّ لا مطلق الكلمة . من هنا شرع في بيان المعربات وحدّها وأقسامها وما يتعلّق بها ، ومن البيت ٤٣٦ يبيّن المبنيّات وأحكامها .

(٢) حُسِمَ أي قُطِعَ .

(٣) أي يختلف آخر المعرب اختلافاً ملفوظاً كما في المعربات بالإعراب الظاهري ، أو يختلف آخره اختلافاً مقدّراً كما في المعربات بالإعراب التقديري مثلُ المقصور والمنقوص وغيرهما ممّا سيأتي .

والفرق بين المعرب بالإعراب التقديري والمبنيّ أنّ المانع من ظهور الإعراب في المعرب بالإعراب التقديري حرفه الأخير ، بخلاف المبني ؛ فإنّه بجملته مانع من ظهور الإعراب ، فافهم .

⇐

٣٩ـ إِعْـرَابُـهُمْ مَـا اخْـتَلَفَ الآخِرُ بِـهْ لِـفَهْمِ مَـعْنَى القَـولِ مِـنْ تَـعَاقُبِهْ[١]

٤٠ـ أَنْـوَاعُـهُ رَفْـعٌ وَنَـصْبٌ ثُـمَّ جَـرٌّ فَـالْفَاعِلِيَّةُ لَـهَا الرَّفْـعُ ظَـهَرْ[٢]

٤١ـ كَـذَا لِـمَفْعُولِيَّةٍ نَـصْبٌ عُـلِمْ[٣] وَالْـجَرُّ فِـيهَا لِإِضَـافَةٍ وُسِـمْ[٤]

٤٢ـ وَمَـا بِـهِ تَـقَوُّمُ الْـمَعْنَى حَـصَلْ[٥] فَـعَامِلٌ يُـنْظَمُ فِـي سِـلْكِ الْـعَمَلْ

⇐ و«لفظاً وتقديراً» في كلام المصنّف مصدران بمعنى المفعول؛ فهما منصوبان على المصدر.

(١) ضمير «تعاقبه» يرجع إلى الإعراب أي من تعاقب الإعراب على الكلمة يفهم معنى القول ويحصل المعاني المختلفة للكلام.

(٢) إنّما قال: ظهر الرفع للفاعليّة؛ لأنّك إذا ضَمَمْتَ الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع مِن لوازمِ هذا الضمّ وتوابعه، فسمِّيَ حركة البناء ضمّاً، وحركة الإعراب رفعاً، لأنّ دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أوّلاً؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٦٩.

(٣) نصبُ الفم تابعٌ لفتحه، كأنّ الفم كانَ شيئاً ساقطاً فنصبته أي أقمته بفتحك إيّاه، فسمِّيَ حركة البناءِ فتحاً، وحركة الإعراب نصباً؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٧٠.

(٤) جرّ الفكَ الأسفلِ إلى أسفل، وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوى إلى أسفل؛ فسُمِّيَ حركة الإعراب جرّاً وحركة البناء كسراً؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٧٠.

(٥) بيَّن العامِلَ لاحتياج قوله قبلُ: «ما اختلف الآخر به»، أي العامل سبب اختلاف آخر الكلمة وأثره يظهر في الإعراب.

والباء في «به» للاستعانة، والمراد بالتقوّم نحوٌ من قيامِ العرض بالجوهر؛ فإنّ معنى الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة كون الكلمة عمدةً أو فضلةً أو مضافاً إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسّط العامل؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٧٢.

الأسماء المعربة ، الإعراب الأصلي والنيابي

٤٣ـ فَالْجَمْعُ ذُو التَّكْسِيرِ ثُمَّ الْمُفْرَدُ ... إنْ صُرِفَا بِالضَّمِّ رَفْعاً أَوْرَدُوا

٤٤ـ وَالْفَتْحُ نَصْبٌ أَوْ بِكَسْرٍ أُجْرِرَا ... كَـ«جَاءَ صَحْبٌ وَبِزيدٍ أُمْرُرَا»(١)

٤٥ـ بِالضَّمَّةِ ارْفَعْ جَمْعَ تَأْنِيثٍ سَلِمْ ... وَانْصِبْهُ وَاجْرُرْهُ بِكَسْرٍ فِي الْكَلِمْ(٢)

٤٦ـ وَعَكْسَ هَذَا جَاءَ غَيْرُ الْمُنْصَرِفْ ... إذْ نَصْبُهُ وَالْجَرُّ بِالْفَتْحِ أُلِفْ(٣)

---

(١) شرع في بيان الإعراب في الأسماء؛ فعلامة الرفع ثلاثة أشياء: الضمّ والألف والواو في نحو: جاء مسلمٌ، مُسلِمَان، مسلِمُونَ وأبوكَ.

والنصبِ أربعةٌ: الفتح والكسر والألف والياء في نحو: إنّ مسلماً ومسلماتٍ، وأباك ومسلمينَ، ومسلِمَينِ في الدار.

والجرّ ثلاثةُ أشياء: الكسر والفتح والياء في نحو: مررت بزيدٍ وبأحمدَ، وبِمُسْلِمَيْنِ وبمسلمين وبأبيك.

هذا وكلّ ما سوى الضمّ في الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجرّ فروعُهَا. وهذه الثلاثة سمّيت الإعراب الأصلي والباقي النيابي.

فالإعراب الأصلي رفعاً ونصباً وجرّاً جاء أَوّلاً في الجمع المكسّر المنصرف نحو: «صَحْب» جمعُ «صحابة»، وثانياً في المفرد المنصرف نحو: «زيد».

(٢) جمع المؤنّث السالم إعرابه الضمّة رفعاً والكسرُ نصباً وجرّاً، فأحد إعراباته نيابيّ وهي الكسرة في حال النصب مثاله: «إنّ عداتِكَ لعبادِكَ منجزة» في زيارة أمين الله، فـ«عِدَات» جمع «عدَة» مكسورٌ في حالِ النصب.

(٣) وإعرابُ غير المنصرف الضمّة رفعاً والفتح نصباً وجرّاً، فصارَ عكس جمع المؤنّث السالم.

٤٧ـ فَالْأَخُ وَالْهَنُ وَحَمْوٌ[1] وَأَبُ   وَذُو وَفُو لِغَيْرِ يَاءٍ نَسَبُوا[2]

٤٨ـ تُرْفَعُ بِالْوَاوِ وَتَأْلَفُ الْأَلِفْ   نَصْباً وَبِالْيَاءِ تُجَرُّ فَاعْتَرِفْ

٤٩ـ وَاعْرِبْ[3] مُثَنًّى[4] إِنْ رَفَعْتَ بِالْأَلِفْ   وَالْيَاءِ فِي الْحَالَيْنِ وَ«اثْنَانِ»[5] أُلِفْ

٥٠ـ «كِلَا» كَذَا «كِلْتَا» الْمُثَنَّى فِي الْعَمَلْ   إِنْ كَانَ فِيهِمَا ضَمِيرٌ اتَّصَلْ[6][7]

---

(١) حَمْوُ المرأةِ وحَمُوها وحَمَاها وحَمُها وحَمْؤُها: أبو زوجها، ومن كان مِنْ قِبَلِه؛ القاموس المحيط: «حمو».

(٢) والأسماء الستّة تمام إعرابها نيابيٌّ وبالحروف؛ بالواو رفعاً، بالياء جرّاً والألِفِ نصباً، لكن بشروط أربعة لم يذكر السيّد علي‌خان ﷺ إلّا اثنين منها: الأوّل: الإفراد؛ لأنّها إذا ثنّيت أو جمعت فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثنّاة والمجموعة. الثاني: كونها غير مصغّرةٍ؛ لأنّ المصغّر منها يتحرّك عينه ولامه وجوباً، ليتمَّ وزنُ فُعَيْل، الثالث والرابع: إضافتها إلى غير ياء المتكلّم؛ لأنّ المقطوع منها عن الإضافة محرّك بالحركات، والمضاف إلى ياء المتكلّم لا يتبيّن إعرابه.

(٣) أصلُهُ «وَأَعْرِبْ» فالهمزة للقطع لكن وصلت هنا للضرورة.

(٤) هذا القسم الثاني من الأقسام الثلاثة التي إعرابها بالحروف، فالأوّل: الأسماء الستّة وتقدّم، والثاني: المثنّى وما حُمِلَ عليه، فرفعه بالألف ونصبُه وجرّه بالياء، والمثنّى ما دَلَّ على اثنين بألف ونون زائدة وأغنىٰ عن متعاطفين. فيخرج «اثنان»، و«كلا» و«كلتا» عن تحت المثنّى لعدم وجود الشروط وإن تَدُلّ على معنى التثنية.

(٥) ويلحق به أخواه: «اثنتان» في لغة الحجاز، و«ثنتان» في لغة التميم.

(٦) شرط «كلا» و«كلتا» في قبول هذا الإعراب أنْ يضافا إلى ضمير وهو «كُما» و«هُمَا» و«نَا»؛ فلا تكون الألف فيهما علامةً للرفع ما لم يكونا كذلك. وإنْ أضيفا إلى ظاهر فألفهما لازمةٌ وإعرابه بحركات مقدّرة عليهما نحو: جاءني كلا أخويك، رأيت كلا أخويك، ومررت بِكلا أخويك.

٥١ـ وَالسَّــالِمَ الْــمَجْمُوعَ وَالْــمُلْحَقَ بِــهْ   بِــالوَاوِ وَالْــيَا أَعْــرِبَنَّ فَــانْتَبِهْ[١]

الإعراب اللفظي والإعراب التقديري ومواضع كلّ منهما

٥٢ـ تَــقْدِيرُ الاعْــرَابِ عَــدَا مَــا سَــبَقَا[٢]   مِثْلُ «عَصَا» فِي العُذْرِ[٣] جَـاءَ مُــطْلَقَا

---

(٧) كان على المصنّف أن يذكر هنا «هذان» و«اللذان» ونحوهما؛ لأنّ ظاهر مذهبه أنّها صِيَغٌ موضوعة للمثنّى غير مبنيّة على الواحد.

(١) إعراب جمع المذكّر السالم ـ وهو ما دلّ على أكثر من اثنين بزيادةٍ في آخره مع سلامة بناء مفرده ـ الواو رفعاً والياء نصباً وجرّاً، وكذا ملحقاته، وهي أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع، وهي «أولو» بمعنى صاحب، اسم جمع لا واحد له من لفظه، و«عشرون» وبابُهُ وهو سائر العقود إلى التسعين.

الثاني: جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط، منها: «أهلون» و«وابلون» جمع أهل ووابل، لأنّهما ليسا علمين، ولا صفتين، ولأنّ وابلاً غير عاقل.

الثالث: جموع تكسير، منها: «أرضون» و«سِنون» وبابه، وهو كلّ ما كان جمعاً لثلاثي حذفت لامه وعوّض عنها هاء التأنيث ولم تكسر.

الرابع: ما سمّي به من الجمع أو من ملحقاته نحو: «زيدون» علَماً.

(٢) تعرّض المصنّف هنا لتعيين المقدّر إعرابُهُ؛ لإمكان ضبطه، فيبقى ما عداه لفظيّ الإعراب.

(٣) اعلم أنّ تقدير الإعراب لأحد شيئين؛ الأوّل: تعذّر النطق به واستحالته. الثاني: تعسّره واستثقاله. وأشار المصنّف ﷺ بالأوّل بقوله: «في العذر» وبالثاني بقوله في المصرع الآتي: «ثقل».

فالعلّة الأولى سارية في بابين يستحيل في كلّ واحد منهما على الإطلاق أي رفعاً ونصباً ⇐

٥٣ـ وَهَكَـذَا نَـحْوُ: «غُـلَامِي» أَوْ ثِـقَلْ[١] رَفْعاً وَجَرّاً نَحْوُ: «قَـاضِي الإِصْـطَبِلْ»

٥٤ـ وَ«مُسْـلِمِيَّ» وَالَّـذِي ضَـاهَاهُ فِـي الرَّفْـعِ[٢] وَاللَّـفْظِيُّ مَـا عَـدَاهُ[٣]

⇐ وجراً؛ الأوّل: باب «عصا» يعني كلّ معرب مقصور، فإنّه يتعذّر إعرابه لفظاً في الأحوال الثلاث؛ لأنّ الألف لو حرّك لخرج عن جوهره وانقلب حرفاً آخر أي همزةً.

والثاني: باب «غلامي» أي كلّ مفرد صحيح الآخر مضاف إلى ياء المتكلّم، فإنّه يتعذّر الإعراب اللفظي فيه مطلقاً أيضاً، لأنّهم التزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرةً لتوافقها، وإنْ أعربوا الحرف الآخر وجدوا محلّ الإعراب مشتغلاً بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين؛ متخالفين كانتا أو متماثلين، مستحيلٌ ضرورةً.

(١) العلّة الثانية لتقدير الإعراب كما أشرنا، والمستثقَلُ إعرابه شيئان: يستثقل في أحدهما رفعاً وجرّاً، وفي الآخر رفعاً، فالأوّل: الاسم المنقوص، أي الذي حرف إعرابه ياءٌ قبلها كسرةٌ، فيثقل الضمّ والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وأمّا الفتحة فلخفّتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو: «رأيت القاضي».

(٢) والعلّة الثانية تجري أيضاً في كلّ جمع مذكّر سالم مضافٍ إلى ياء المتكلّم؛ فإنّ رفعه مقدّرٌ فيه، وذلك في نحو: «جاءني مُسْلِمِيَّ»، والأصلُ: مسلموي، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين وأولاهما ساكنة مستعدّة للإدغام، فقلب أثقلهما إلى أخفّهما أعني الواو إلى الياء، وأدغم بعد القلب أولاهما في الأخرىٰ، وكسر ما قبل الياء لإتمام التخفيف.

وأمّا في حالة الجرّ والنصب فالياء باقية إلّا أنّها أدغمت، والمدغم ثابت.

(٣) أي الإعراب اللفظي ما عدا المعربات التقديري التي مضت.

بـاب ما لا ينصرف وأسبابُها

٥٥ـ مَـا فِـيهِ ثِـنْتَانِ فَـغَيْرُ مُنْصَرِفْ[١] مِـنْ عِـلَلٍ تِسْعٍ كَـمَا لَـهَا[٢] أَصِـفْ

٥٦ـ أَوْ عِـلَّةٌ تَـخْلُفُ إِثْـنَتَيْهِمَا وَهُـنَّ عَـدْلٌ ثُـمَّ وَصْـفٌ فَـاعْلَمَا[٣]

٥٧ـ مَـعْرِفَةٌ تَأْنِـيثُهَا وَعُـجْمَةٌ وَالْـجَمْعُ وَالتَّـرْكِـيبُ مِـنْهَا فَـانْمَهْ

٥٨ـ وَوَزْنُ فِـعْلٍ ثُـمَّ نُـونٌ زَائِـدَةٌ مِـنْ قَـبْلِهَا أَلْـفٌ أَتَتْ لِـفَائِدَةٌ

---

(١) اعلم أنّ أصْلَ الاسم الإعراب، ثمّ قد يشابه الفِعل، وهي ثلاثة أضربٍ:

أحدها، وهو أقواها: أن يصير معنى الاسم معنى الفعل كما في أسماء الأفعال، فيبنى الاسم.

ثانيها، وهو أوسطها: أن يوافقه في وزنه العروضي كما في اسم الفاعل والمفعول فيعطى عمل الأفعال، ولا يبنى لضعف أمر الفعل في البناء بتطفّل بعضه ـ وهو المضارع ـ على الاسم في الإعراب.

ثالثها، وَهو أضعفها: ألّا يشابهه لفظاً ولا يتضمّن معناه، ولكن يشابهه بوجهٍ بعيد ككونه فرعاً لأصلٍ، وتنزع بهذه المشابهة علامة الإعراب التي هي التنوين والكسر؛ انتهى ملخّصاً ما قاله الرضي عليه من الله الرضا.

(٢) اللام في «لها» للتقوية، دخلت على «ها» تقويةً لـ«أصِف» في العمل؛ لضعفه بتقدّم معموله، أي أصفها، أي أصف العلل التسع.

(٣) أصله فاعلمَنْ بنون التأكيد الخفيفة، فصار عند الوقف ألفاً كما يأتي بحثه في قسم الحروف.

٥٩ـ مِثَالُهَا «ابْرَاهِيمُ»[١] ثُمَّ «أَحْمَرُ»[٢] وَ«زَيْنَبُ»[٣] وَ«طَلْحَةُ»[٤] و«عُمَرُ»[٥]

٦٠ـ وَ«بَعْلَبَكُّ»[٦] وَكَذَا «مَسَاجِدُ»[٧] صَلَّى بِهَا عِمْرَانُ[٨] ثُمَّ أَحْمَدُ[٩]

أحكام غير المنصرف

٦١ـ وَحُكْمُهُ أَنْ يَفْقُدَ الْكَسْرَ وَأَنْ يَنْعَدِمَ التَّنْوِينُ مِنْهُ فَاعْرِفَنْ

٦٢ـ فَإِنْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ لِصَرْفِهِ فَاصْرِفْهُ[١٠] أَوْ تَنَاسُبٌ لِمِثْلِهِ[١١]

---

(١) مثال لما فيه العجمة والعلميّة.

(٢) مثال لما فيه الوصفيّة ووزن الفعل.

(٣) مثال لما فيه التأنيث المعنوي والعلميّة.

(٤) مثال لما فيه التأنيث اللفظي والعلميّة.

(٥) مثالٌ لما فيه العدل التقديري والعلميّة.

(٦) مثال لما فيه التركيب والعلميّة.

(٧) مثال لما فيه وزن جمع منتهى الجموع.

(٨) مثال لما فيه الألف والنون الزائدتان والعلميّة.

(٩) مثال لما فيه وزن الفعل والعلميّة.

اعلم أنّ في البيت هذا عيبٌ من العيوب العروضي وهو أنّ القافية في أحد المصرعين مؤسّسة وفي الأخرى غير مؤسّسة وهو من العيوب.

(١٠) اعلم أنّ صرف غير المنصرف في هذه الحالة أعني عند الضرورة مختلف فيه؛ فقيل: ينصرف، وهو المشهور؛ لأنّ الضرورةَ تجيز ردّ الشيء إلى أصله، وأصل الأسماء الصرف، وقيل: بل هو باقٍ على منع صرفه؛ لوجود العلّتين، وإنّما جُعِلَ كالمنصرف في الصورة باعتبار دخول الكسرة عليه أو التنوين.

(١١) أي عند ضرورة الشعر أو التناسب يصرف غير المنصرف ويقبل التنوين والكسر، مثال

⇐

ما يقوم مقام العلّتين

٦٣ـ وَقَائِمٌ مَقَامَ عِلَّتَيْهِ ... اَلْجَمْعُ وَالتَّأْنِيثُ فِي أَلْفَيْهِ[١]

العدل

٦٤ـ فَالْعَدْلُ إِخْرَاجُكَ لِلْأَسْمَاءِ مِنْ ... أُصُولِهَا[٢] وَهْوَ حَقِيقَةً زُكِنْ

٦٥ـ فِي «جُمَعَ»[٣] أَوْ تَقْدِيراً اجْعَلْ كَـ«عُمَرْ»[٤] ... وَفِي تَمِيمٍ[٥] كَـ«قَطَامِ»[٦] إِشْتَهَرْ

⇐ الضرورة قول النابغة الذبياني:

إذَا مَا غَزَا في الجيشِ حَلَّقَ فَوقَهُمْ ... عصائِبُ طيرٍ تهتدي بعصائبِ

والقوافي مجرورةٌ.

والتناسب المراد به تناسب كلمة معه مصروفة بقرينة كـ ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا﴾ [الدهر: ٤]، أو أواخر الفواصل والأسجاع كـ ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الدهر: ١٥].

(١) كونُ الاسمِ على وزن «مفاعِل» و«مفاعيل» العروضي ينوب عن علّتين، بل لا يحتاج إلى علّة أخرى لمنع الصرف، لكونه لا نظير له في الآحاد العربيّة.

وكون الاسم مؤنّثاً بألفي المقصورة والممدودةِ نحو: «حبلى» و«حمراء» ناب عن علّتين أيضاً، للزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما، بخلاف تاء التأنيث؛ فإنّ بناءها على العروض وإن اتّفق في بعض الأسماء لزومها.

(٢) العدل هو تحويل الاسم عن صيغته الأصليّة إلى أخرى مع اتّحاد المعنى، لا لإلحاق ولا إعلال ولا ترخيم ولا قلب.

(٣) «جُمَع» وأخواته: «كُتَع»، «بُصَع» و «بُتَع»؛ فالأكثرون على أنّه معدول عن «جُمْع»؛ لأنّه جمع «فعلاء»، وقياس جمع «فعلاء أفعل»: فُعْل.

(٤) قوله: «حقيقةً» أو «تقديراً» إشارة إلى انقسام العدل إلى قسمين: تحقيقي وتقديري؛ ⇐

الوصف

٦٦ـ وَشَــرْطُ وَصْــفٍ[٧] كَـوْنُهُ أَصْـلِيًّا[٨] فَــلَا يَــضُرُّ الْـغَلْبُ[٩] مِــنْهُ شَــيًّا

⇐ فالعدل التحقيقي ما عُدِلَ حقيقةً عن صيغة أخرى، بحيث لو وجدنا الاسمَ منصرفاً لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل التقديري؛ فإنّه الذي يصارُ إليه لضرورة وجدان الاسم غيرَ منصرف وتعذّر سبب آخر غير العدل.

الأوّل كـ«ثُلَاث» و«مَثْلث»؛ فإنّهما معدولان عن «ثلاثة ثلاثة»، والدليل على أنّ أصلهما ذلك أنّ في معناهما تكراراً دون اللفظ، والأصل فيما إذا كان المعنى مكرّراً أن يكون اللفظ أيضاً مكرّراً؛ فعلم أنّ أصلهما لفظٌ مكرّر.

والثاني كـ«عمر»؛ حيث وجدوه غير منصرف ولم يجدوا فيه سوى العلميّة شيئاً، لذا قدّروا فيه العدلية.

(٥) تميم من أكبر القبائل العربيّة العدنانيّة ذات بطون عديدة.

(٦) أي في لغة بني تميم، وباب «قطام» ما هو على وزن فعالِ من أعلام الأعيان المؤنّثة، فلغة الحجازيين بناؤه كلّه وبنو تميم يقول أنّ ذات الراء من هذا القسم مبنيّة على الكسر كـ«حضار»، وغير ذات الراء كـ«قطام» معربة غير منصرفة.

(٧) الوصف: كون الاسم دالاًّ على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها.

(٨) أي يكون الوصف الأصلَ في الاسم بحسب الوضع؛ احترازاً عن نحو: «ارنب» بمعنى ذليل؛ لأنّ وضعه للحيوان المعروف، فلا أثر لما طرأ عليه من الوصفيّة.

(٩) معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامّاً في أشياء، ثمّ يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر، بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، فـ«أربع» مثلاً منصرفٌ؛ لعدم أصليّة الوصف فيه؛ لأنّه وضع اسماً للعدد؛ فلم يلتفت لما طرأ عليه من الوصفيّة في نحو: «مررت بنسوة أربع».

٦٧ـ فَصَرْفُ «أرْبَعٍ» لِذَا وَقَدْ مُنِعْ «أَدْهَمُ» لِلْقَيْدِ[١] و«أَفْعَى» لِلسَّبُعْ

٦٨ـ لٰكِنَّمَا الْأَخِيرُ مَنْعُهُ يَقِلْ[٢] وَهَكَذَا «أَجْدَلُ» لِلصَّقْرِ انْتُحِلْ[٣]

٦٩ـ وَ«أَخْيَلُ» لِلطَّائِرِ الْمَعْرُوفِ لِضَعْفِ وَصْفِ الأَصْلِ فِي الْمُوصُوفِ[٤]

شروط التأنيث المانع من الصّرف

٧٠ـ عَلْمِيَّةٌ شَرْطٌ لِتَأْنِيثٍ بِتَا[٥] وَهَكَذَا لِلْمَعْنَوِيِّ قَدْ أَتَى[٦]

---

(١) مثالٌ لعكس الصورة السابقة؛ ففي الصورة السابقة «أربع» وضع اسماً واستعمل صفةً ولذا انصرف؛ لأنّ أصل وضعه اسمٌ، و«أدهم» وإن استعمل اسماً للقيد من الحديد، لكنّه غير منصرف؛ لأنّ أصل وضعه صفةٌ؛ لذا لا يعتدّ بالاستعمال والغلبة.

(٢) أي يقلّ منع صرف «أفعى»؛ لأنّه لم يتحقّق كونه وصفاً في أصل الوضع ولا يثبت أيضاً في الاستعمال، بل تُوُهِّمَ أنّها موضوعة للصفة لمّا رأوا أنّها للحيّة الخبيثة الشديدة، من قولهم: «فعوة السمّ» أي شدّته.

(٣) أي أُدُّعِيَ. أي هكذا تُوُهِّمَ الصفة في الأجدل الذي هو الصقر أنّه موضوع في الأصلِ للوصف أي طائرٌ ذو جَدْل وهو الإحكام، وقد قيل للدرع: جَدْلاء؛ فكأنّها مؤنّث «أجدل».

(٤) أي هكذا «أخيل» وإنْ تُوُهِّم أنّ معناه الأصلي طائرٌ ذو خيلان والتلوّن لكن لم يثبت ما توهّموه تحقيقاً.

(٥) قلنا إنّ التأنيث على ضربين: تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء، وما هو بالألف متحتّم التأثير بلا شرط للزوم الألف وضعاً كما مرّ، ولذا قام مقام السببين، والتأنيث بالتاء شرط تأثيره العلميّة؛ سواء كان علمَ مذكّرٍ كـ«طلحة»، أو مؤنّثٍ كـ«فاطمة»، وإنّما لم يصرفوه لوجود العلميّة في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمةٌ له.

(٦) المؤنث المعنويّ أن يكون التاء فيه مقدّراً؛ سواءٌ كان حقيقياً كـ«زينب» أو غير حقيقي

⇐

٧١ـ وَشَـــرْطُ تَأْثِـيرِ الْأَخِـيرِ أَنْ يَـزِدْ عَـلَى الثَّـلَاثِ أَوْ تَـحَرَّكَ الوَتِـدْ[١]

٧٢ـ أَوْ عُجْمَةٌ[٢] فَـصَرْفُ «هِـنْدٍ» جَـازَا[٣] وَ«زَيْـنَـبُ» و«مَـاهُ»[٤] مَـنْعاً جَـازَا[٥]

٧٣ـ و«سَـقَراً» و«جُـوْراً» امْـنَعْ[٦] أَوْ وُسِـمْ بِـهِ مُـذَكَّـرٌ فَـزَيْدُهُ الْـتُزِمْ[٧]

⇐ كـ«حَلَب»، وشرط فيه العلميّة أيضاً لأنّ المقدّر عندهم أضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلميّة.

ومضافاً للعلميّة وجب أن يكون المؤنّث المعنوي إمّا أكثرَ من الثلاثة كـ«زينب»، أو ثلاثياً لكن تحرّك وسطه كـ«سَقَر»؛ تنزيلاً للحركة منزلة الزائد، أو ثلاثياً أعجمياً كـ«جُوْر»؛ لأنّ العجمة لمّا انضمّت إلى التأنيث والعلميّة تحتّم المنع.

(١) أراد من الوَتِد الوسط، ولم أقف عليه في اللغة.

(٢) أي إن كان ثلاثياً أن يكون عجمةً كـ«جُور» اسم لبلاد العجم.

(٣) جاز في «هند» الوجهان: الصرف وعدمه؛ عدم الصرف نظراً لوجود العلّتين: التأنيث والعلميّة، والصرف نظراً إلى خفّة الوسط بالسكون وأنّها قد قاومت أحدَ السببين.

(٤) علمٌ لبلدٍ.

(٥) مِن «جازَ الموضعَ جوزاً، وجاوزه جوازاً» إذا سارَ فيه وخَلَّفَه، و«منعاً» مفعول به مقدّمٌ. فـ«زينب» غير منصرف للزيادة على الثلاثة، و«ماه» للعجمة.

(٦) «سقر» اسم لجهنّم ـ أعاذنا الله تعالى منها ـ غير منصرف؛ لتحرّك الوسط. و«جور» للعجمة ممنوع من الصرف كما مرّ.

(٧) أي إن سُمّي بالمؤنّث المعنوي مذكّرٌ فشرطه الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرّك الوسط ولا العجمة؛ لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكيرُ الطارئُ هذا الأمرَ الضعيفَ، إلّا إذا سدّ مسدّ علامته حرف.

٧٤ـ فَـ«قَـدَمٌ» مُـنْصَرِفٌ(١) و«عَـقْرَبْ» ... مُـمْتَنِعٌ(٢) وَنَـحْوُهُ لَا تَـقْرَبْ

شرط المعرفة والعجمة

٧٥ـ وَاشْـتَرَطَ الْـقَوْمُ لِـمَنْعِ الْـمَعْرِفَةْ ... بِكَـوْنِهَا عَـلْمِيَّةً(٣) لِـتَعْرِفَهْ

٧٦ـ كَـذَاكَ لِـلْعُجْمَةِ هَـذَا يُشْـتَرَطْ(٤) ... مَـعْ زَيْـدِهَا وَمَـعْ تَـحَرُّكِ الوَسَـطْ(٥)

٧٧ـ فَـ«نُوحاً» اَصْرِفْ وَامْـنَعَنَّ «شَـتَرا»(٦) ... وَهَكَذَا «آبْراهِيمُ» فِي الْـمَنْعِ جَـرَى(٧)

---

(١) «قَدَم» منصرف؛ لأنّه مؤنّث معنوي سمّي به مذكّر ولا يزيد على الثلاثة.

(٢) «عقرب» ممنوع من الصرف؛ لأنّ الباء قام مقامَ تاء التأنيث.

(٣) أي شرط تأثيره في منع الصرف أن يكونَ الاسمُ المعرفة علماً شخصياً، أو جنسياً كما في «أسامة». وإنّما جُعِلَ السبب التعريف دون العلميّة إشارةً إلى أنّ المؤثّرَ هو التعريف؛ لأنّه فرع التنكير.

(٤) أي يشترط في العجمة أيضاً العلميّة، بأن يكونَ قبل استعمال العرب له علماً في لغة العجم، بخلاف ما نقل عن لسانهم نكرةً؛ فلا أثر للعجمة فيها؛ لأنّها عجميّة جنسيّة فألحقت بالأمثلة العربيّة، نحو: لجام وديباج.

(٥) أي مضافاً بالعلميّة يشترط في العجمة إن كان ثلاثياً تحرّك الوسط أو أن يكون زائداً على الثلاثة. وتحرّك الوسط لا أثر له عند سيبويه وأكثر النحاة، فعندهم يعتبر الشرطان المعيّنان: العلميّة والزيادة على الثلاثة.

(٦) اسم قلعة من أعمال «أرّان»، إقليم بآذربيجان.

(٧) فـ«نوح» منصرفٌ؛ لأنّه عجميّ وعلمٌ في العجم، لكنّه ثلاثيٌّ ساكن الوسط، و«شَتَر» ممنوع من الصرف؛ لأنّه ثلاثيّ متحرّك الوسط، و«إبراهيم» هكذا ممنوع من الصرف للعجمة والعلميّة والزيادة على الثلاثة.

جمع منتهى الجموع

٧٨ـ وَشَــرْطُ جَـمْعِ مُـنْتَهَى الْـجُمُوعِ بِـغَيرِ هَـاءٍ كَـ«الجَـوَارِي طُـوعِي»(١)
٧٩ـ أَوْ كَـ«مَـصَابِيحَ» عَـدَا «فَـرَازِنَـةْ» فَـصَرْفُهَا حَـتْمٌ كَـذَا «فَـرَاعِـنَةْ»(٢)
٨٠ـ وَكَـ«حَـضَاجِرْ»(٣) عَـلَماً لِـلضَّبْعِ مُـمْتَنِعٌ لِـنَقْلِهِ عَـنْ جَـمْعِ(٤)
٨١ـ ثُـمَّ «سَـرَاوِيـلُ» إِذَا لَـمْ يُـصْرَفِ فَـهْوَ كَـثِيرٌ وَبِـهِ الْـمَنْعُ(٥) يَـفِي(٦)

---

(١) تقدّم أنّ صيغة منتهى الجموع سبب ينوب عن السببين؛ لكونه لا نظير له في الآحاد، والمعتبر في هذه الصيغة الوزن العروضي لـ«مفاعل» أو «مفاعيل».
ويشترط فيها أن تكون بغير تاء التأنيث؛ احترازاً عن نحو «ملائكة»؛ لأنّ التاء تقرِّب اللفظ من وزن المفرد، نحو: «كراهية»، فتكسر من قوّة جمعيّته.

(٢) أي نحو: «الجواري»، و«مصابيح»، و«مساجد» و«دوابّ» ممنوع من الصرف، و«فرازنة» و«فراعنة» منصرف؛ لوجود التاء.

(٣) هذه الكاف في قوله: «كحضاجر» اسميّة بمعنى «مثل» ومبتدأٌ هنا و«ممتنع» خبره.

(٤) «حَضَاجِر» جمع «حِضَجْر» كـ«قِمَطْر»، ثمّ نُقِلَ إلى العلميّة، وصارَ عَلَمَ جنس للضبع، ولكونه في الأصل جمعاً ممنوع من الصرف وإن خرج الآن عن كونه جمعاً وصار علماً.

(٥) أي المنع من الصرف.

(٦) الأكثر على أنّ «سراويل» غير منصرف، حتّى قيل: لم ينقل صرفَه غيرُ ابن الحاجب وأبي الحسن الأخفش. وكيف كان الجمهور على أنّه ممنوع من الصرف، قال تميم بن أبي بن مقبل:

أتــى دونَــها ذبّ الرِّيَـا وكأنّــه فتىً فَارِسيّ في سَرَاويلَ رَامِحُ

[ديوانه: ٤١]

⇐

٨٢ـ فَقِيلَ ذَا اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ قَدْ حُمِلْ ... عَلَى مُوَازِنِهِ[١] وَمَنْعُهُ قُبِلْ

٨٣ـ وَقِيلَ ذَا اسْمٌ عَرَبِي قَدْ جُمِعْ ... مُفْرَدُهُ «سِرْوَالَةٌ» فَرْضاً وُضِعْ[٢]

٨٤ـ فَصَرْفُهُ خَالٍ عَنِ الإِشْكَالِ[٣] ... وَمَنْعُهُ الْمَعْرُوفُ فِي الأَقْوَالِ

٨٥ـ بِالرَّفْعِ وَالْجَرِّ «جَوَارٍ» مِثْلُ «قَاضْ» ... فَمَنْعُهَا الْوَجْهُ النَّقِيُّ الْمُسْتَفَاضْ[٤]

⇐ واختلف في تعليله على أقوال:

عن سيبويه وتبعه أبوعلي أنّه اسم أعجمي مفرد، وأشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو: قناديل، فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيءٌ؛ لأنّ العجمة شرطها العلميّة، وفيه التأنيث المعنوي، وشرطه أيضاً العلميّة. وأمّا صيغة الجمع فليست سبباً بل هي شرطٌ للعجميّة؛ فيلزم على قول سيبويه المنع بمجرّد موازنة غير المنصرف فقط وهو مشكل.

وذهب المبرّد إلى أنّه منقول عن جمع «سروالة» سمّي به المفرد الجنسي، وأنشد:

عليه مِنَ اللؤم سِرْوالةٌ ... فلَيْسَ يَرِقُّ لمستعطفِ

والظاهر أنّ الجمع في «سروالة» مقدّرٌ لا محقَّق كالعدل في «عمر»، وذلك أنّ لنا قاعدة ممهّدة: أنّ ما على هذا الوزن لاينصرف إلّا للجمعيّة، ولم تتحقّق فيه لكونه موضوعاً لشيء مفرد وهو اللباس المعيَّن.

(١) موازنه «قناديل» كما مرّ.

(٢) فرضاً أي تقديراً لا تحقيقاً وخارجاً.

(٣) لأنّ السبب أعني الجمعيّة غير حاصل كما بيّنّاه، فلا يفيد الشرط وحده.

(٤) اعلم أنّ مثلَ «جواري» ـ وهو كلّ اسمٍ معتلّ منقوص على وزن «مفاعِل» ـ يستعمل في حال الرفع والجرّ مجرىٰ «قاضٍ» و«سارٍ» في حذف يائه وثبوت تنوينه كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]، و﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢]؛ فـ«غواشٍ» مرفوع بالابتداء و«ليالٍ» مجرور بالعطف على الفجر.

⇐

شرط تأثير التركيب في المنع عن الصرف

٨٦ـ وَلَا يَجُوزُ مَنْعُ تَرْكِيبٍ(١) صَحِبْ إِسْنَاداً أَوْ إِضَافَةً كَـ«عَبْدِ رَبّْ»

٨٧ـ بَلْ عَلَماً مُمْتَزِجاً كَـ«بَعْلَبَكّْ» فَهْوَ اسْمَ بَلْدَةٍ أَتَى إِنْ لَمْ يُفَكّْ(٢)

الألف والنون الزائدتان وشروط تأثيرهما في المنع عن الصرف

٨٨ـ وَالنُّونُ أَلْفٌ قَبْلَهَا نَفْلِيَّةْ(٣) إِنْ صَحِبَا اسْماً فَاشْرُطِ الْعَلْمِيَّةْ

٨٩ـ أَوْ صِفَةً فَنَفْيُ «فَعْلَانَةْ» وَجَبْ(٤)(٥) وَقِيلَ مَعْ وُجُودِ «فَعْلَى» يُصْطَحَبْ(٦)

⇐ وفي حالة النصب أجري مُجرى «دراهم» في سلامة آخره وظهور فتحته من غير تنوين كقوله تعالى: ﴿سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ﴾ [السبأ: ١٨].

(١) التركيب المزجي هو جعل اسمين اسماً واحداً مُنزِلاً ثانيهما منزلة تاء التأنيث.

(٢) شرط تأثير التركيب المزجي في منع الصرف أن لا يكونَ تركيباً إضافياً كـ«امرئ القيس»، ولا اسنادياً كـ«شاب قَرْناها»؛ لأنّ الإضافة تجعل غير المنصرف منصرفاً؛ فلا تلائم منع الصرف، والإسناد يلزم بناء المركّب على المشهور.

(٣) أي الألف والنون الزائدتان يؤثّرانِ في منع الصرف في الأسماء بشرط علميّتها، وفي الأوصاف بشرط انتفاء وزن «فعلانة»، وقيل: بل بشرط وجود «فعلى» في مؤنّثها. و«نفليّة» اصطلاح للمصنّف بمعنى زائدة كما سيجيئ في باب الحروف.

(٤) أي وجب أن لا يكونَ مؤنّثه «فعلانة»، لذا «عريان» مؤنّث لوجود «عريانة».

(٥) علّة تأثير الألف والنون مشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير.

(٦) يصطحب أي يمنع من الصرف.

٩٠ـ مِن ثَمَّ فِي «الرَّحْمَنِ» جَهْلاً اُخْتُلِفْ[١] مِنْ دُونِ «سَكْرَان» وَ«نَدْمَان الصَّلِفْ»[٢]

شرط تأثير وزن الفعل

٩١ـ وَشَرْطُ وَزْنِ الفِعْلِ فِيهِ أَنْ يُخَصّْ[٣] كَـ«شَمَّرَ» أَوْ زِيَادَةٌ فِيهِ تُنَصّْ[٤]

٩٢ـ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْبَلَ تاءاً وأَرَىٰ «يَعْمَلُ» مَصْرُوفاً[٥] لِذَا، لَا «أَحْمَرا»[٦]

---

(١) أي من أجل الاختلاف في الشرط اختلف في «الرحمن» هل هو منصرفٌ أو لا؟ فمن قال: شرط تأثير الألف والنون في منع الصرف انتفاء «فعلانة» فهو عنده غير منصرف في مثل: «الله رحمن رحيم»؛ لحصول الشرط؛ إذ لم يجئ «رحمانة».
ومن قال: الشرط وجود «فعلى»، فهو منصرف؛ إذ لم يجئ «رحمى».

(٢) الصَّلِف من لا خير عندَه. ولا يختلف في منع «سكران»؛ لحصول الشرط على المذهبين؛ لانتفاء «سكرانة» ووجود «سكرى». وأيضاً لا يختلف في صرف «ندمان»؛ لوجود «ندمانة» وانتفاء «ندمَى».

(٣) وزن الفعل شرطه لمنع الصرف أن يكونَ مختصّاً بالفعل بمعنى أنّه لا يوجد في الاسم العربي إلّا منقولاً من الفعل ولا ينافي اختصاصه بالفعل؛ إذ وجوده فيه حينئذٍ بطريق النقل والعارية.

(٤) أي لزم أن يكون في أوّل الاسم الذي فيه وزن الفعل زيادةٌ كزيادة الفعل من حروف «أتين»؛ فـ«أولق» مثلاً المشتقّ من «مألوق» إذا سُمِّي به انصرف؛ لأنّ الهمزة أصليّة.

(٥) أيضاً يشترط ألّا يكون الوزن ممّا تلحقه تاء التأنيث ولا يكون عرضةً له؛ لأنّ الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل؛ إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء؛ فانصرف «أرمل» و«يعمل» مع الوصف الأصلي السليم من الخلل، والوزن المشروط بتصدّر الزيادة لجواز إلحاق التاء نحو: «أرملة» و«يعملة».

(٦) لأنّ «أحمر» لا يقبل التاء فيمنع من الصرف.

الممنوع من الصرف في مجال التنكير

٩٣ـ وَمَا بِهِ عَلَمِيَّةٌ تُؤَثِّرُ[١] إن نُكِّرَ اصْرِفْهُ لِمَا سَتُخْبَرُ[٢]

٩٤ـ مِنْ أَنَّهَا لَا تَمْنَعَنَّ إِلَّا مَا هِيَ شَرْطٌ فِيهِ مُسْتَقِلَّا

٩٥ـ إِلَّا مَعَ الْعَدْلِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ[٣] إِذْ ذَانِ ضِدَّانِ[٤] هُمَا فِي الأَصْلِ

---

(١) المراد بكون العلميّة مؤثّرةً، أن يكونَ منع صرفِ الاسم موقوفاً عليها.

(٢) اعلم أنّ ما كان أحد سببيه العلميّة إذا نكِّر صرف، فتزول العلميّة ويبقى السبب الثاني غير مؤثّرٍ، وهو إمّا التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة نحو: رُبّ فاطمةٍ وعمرانٍ وعمرٍ وأحمدٍ وإبراهيمٍ وبعلبكٍ وأرطى لقيتهم.

(٣) العلميّة المؤثّرة تجامع الأشياء الأربعة، وهي التأنيث والتركيب والعجمة والألف والنون الزائدتان، والعلميّة شرط في هذه الأربعة أي إن سقطت العلميّة يصرف الاسم وإن كان معه أسباب أخر.

وهذه العلميّة تجامع العدل ووزن الفعل وليست شرطاً فيهما، بل هي سبب معهما.

فإن كانت العلميّة في اسم واحد مع الأربعة الأول كـ«أذربيجان»؛ إذ فيه التأنيث، التركيب، الألف والنون، والعجمة والعلميّة، فإذا نكّر وزالت العلميّة بقي بلا سبب، ولا ثمرة لباقي الأسباب، لزوال شرطهم؛ إذ شرط تأثير تلك الأسباب العلميّة، وهي زالت. وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة، إن زالت العلميّة بقي الاسم بلا سبب. وإن كانت مع العدل أو الوزن إذن لايمكن أن تكون العلميّة معهما معاً؛ لتضادّهما؛ فلاتكون إلّا مع أحدهما كما في نحو: «عمر» و«أحمد»، فإذا نكّر الاسمُ بقي على سبب واحد.

(٤) أي لا يمكن أن يكونا معاً في الكلمة؛ لأنّ الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف.

٩٦ـ وَإِنْ يُـنَكَّرْ صَـارَ ذَا بِـلَا سَـبَبْ[١] أَوْ سَـبَبٌ فَـرْدٌ[٢] فَـصَرْفُهُ وَجَبْ

٩٧ـ وَخَـالَفَ الْأَخْـفَشُ[٣] سِـيبَوَيْهِ[٤] فِـي «أَحْـمَرَ» عَـلْماً وَمَـا يَـحْكِيهِ[٥]

---

(١) أي إذا نكّر غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلميّة بقي بلا سبب، وذلك فيما العلميّة شرط في تأثيره من الأسباب الأربعة المذكورة؛ لأنّه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلميّة بذاتها، والسبب الآخر المشروط بالعلميّة انتفى أيضاً لانتفاء العلميّة.

(٢) فيما العلميّة ليست شرطاً فيه بل سبب مستقلّ مِن العدلِ ووزن الفعل، عند انتفاء العلميّة يبقى مع سبب واحد.

(٣) سعيد بن مسعدة أبوالحسن الأخفش الأوسط، تلميذ سيبويه وكان أسنّ منه، صنّف معاني القرآن، المقاييس في النحو، الأوساط في النحو وغيرها، مات سنة ٢١٠هـ؛ بغية الوعاة ١: ٥٩٠.

(٤) عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين سيبويه، أخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطّاب الأخفش وعيسى بن عمر، له الكتاب، توفّي سنة ١٨٠هـ بشيراز؛ بغية الوعاة ٢: ٢٢٩.

(٥) الخلاف راجعٌ إلى الوصفيّة الأصليّة بعد الحكم بزوالها بالعلميّة؛ هل معتبرة أم لا؟ فاعتبرها سيبويه ولم يعتبرها الأخفش. والحاصل أنّ «أحمر» قبل العلميّة غير منصرف للصفة ووزن الفعل، وكذلك بعدها للوزن والعلميّة، لا للوصفيّة؛ لزوالها بها اتّفاقاً، فبعد التنكير فيه خلافٌ بين سيبويه والأخفش تلميذه؛ فقال سيبويه: إنّه غير منصرف أيضاً؛ لاعتبار الوصف الأصلي بعده؛ لأنّ المانع عن اعتبار الوصف هو العلميّة، والعلميّة قد زالت؛ فترجع الوصفيّة، ومنع صرف الاسم.

لكن قال الأخفش الوصفيّة قد زالت ابتداءاً بالعلميّة وبعد زوال العلميّة يبقى على سبب واحد فصرف؛ لعدم اعتبار الوصف بعده؛ لكون حقّ الزائل أن لا يعتبر.

٩٨ـ لِأَنَّهُ أَصْلِيَّ وَصْفٍ إعْتَبَرْ فَلَيْسَ يَلْقَى فِي كَـ«حَاتِمٍ»[(١)] ضَرَرْ[(٢)]

٩٩ـ فَإِنَّهُ إِنْ يَعْتَبِرْ هَذَا يَجِدْ ضِدَّيْنِ قَدْ حَلَّا بِحُكْمٍ مُنْفَرِدْ[(٣)]

١٠٠ـ فَكُلُّ هذا الْبَابِ بِالْكَسْرِ يُجَرْ[(٤)] بِاللَّامِ[(٥)] أَوْ إِضَافَةٍ إِلَى أُخَرْ[(٦)]

---

(١) أي لا يلقى في مثل «حاتم» ضررٌ. ومثل «حاتم» أو باب حاتم كلّ اسمٍ كان في الأصل صفةً.

(٢) هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره: أنّ الوصف الأصلي لو جاز اعتباره لكان مثل «حاتم» غير منصرف؛ للعلميّة الحالية، والوصف الأصلي!!

فأجيب عن سيبويه بأنّ هذا الإلزام لا يلزمه؛ لأنّ في «حاتم» ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل، وذلك المانع: اجتماع المتضادّين، وهما: الوصف والعلميّة؛ إذ الوصف يقتضي العموم والعلميّة الخصوص، وبينهما تنافٍ.

(٣) أي نجد الوصف والعلميّة قد حلّا ووقعا بحكم متعدّد وهو التأثير في منع الصرف.

(٤) إنّما قال: «يجرّ» ولم يقل: «ينصرف» لأنّ المسألة خلافيّة؛ فبيّن ما هو المتّفق عليه وأعرض عن الخلاف.

(٥) أي مع «ال»؛ معرفةً كانت نحو: «مررت بالمساجد»، أو موصولةً كقوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كالأعمَىٰ والأصمّ ﴾ [هود: ٢٤]، أو زائدةً كقول الشاعر:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبارَكًا شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ

(٦) أي إضافته إلى غيره نحو: «مررت بأحمدكم ومساجد الله».

المرفوعات

١٠١ـ وَمَـا عَـلَى ذِي الْفَاعِلِيَّةِ[١] اشْتَمَلْ فَـإِنَّهُ الْـمَرْفُوعُ[٢] لَفْظاً أَوْ مَحَلّ[٣]

الأوّل: الفاعل

١٠٢ـ مـا أُسْـنِدَ الْـفِعْلُ أَوِ الْـمُشَاكِلْ[٤] مُـقَدَّماً[٥] قَـامَ بِـهِ[٦] فَـالْفَاعِلْ

---

(١) المرادُ من ذي الفاعليّةِ علمُ الفاعليّة كما في عبارة ابن الحاجب، وعلامة الفاعليّة هي الضمّة والواو والألف. لكنّ الأولى أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علامة العمدة؛ لأنّ الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل.

(٢) قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات؛ لأنّ المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشتبه بها بعض العمد، كاسم «إنّ» وخبر «كان» وغيرهما.

(٣) علامة الرفع إمّا يبدو في اللفظ فيما إذا كان إعراب الاسم لفظيّاً؛ أصليّاً كانَ أو نيابيّاً، أو يبدو في المحلّ فيما إذا كانَ المرفوع اسماً مبنيّاً أو جملةً.

(٤) يُعَرِّفُ الفاعلَ بأنّه ما أسند إليه الفعل أو المشاكل، والمراد بالمشاكل اسم الفاعلِ والصفةُ المشبّهةُ والمصدرُ، واسم الفعل وأفعل التفضيل، والظرف.

(٥) بشرط كون الفعل أو مشاكله مقدّماً، واحترز بذلك عن المبتدأ، إذ فيه يمكن أن يكون الفعل أو المشاكل لكنّه مؤخّر.

(٦) ضمير «قام» يرجع إلى الفعل أو المشاكل، وضمير «به» يرجع إلى «ما» أي الفاعل. وعائد صلة «ما» مجرور محذوف أي ما أُسند إليه الفعل، و«ما» مبتدأ.

⇐

١٠٣ـ وَالْأَصْلُ فِيهِ بَعْدَ فِعْلِهْ أَنْ يَقَعْ[1] مِنْ ثَمَّ جَازَ «بَاعَ دِرْعَهُ جُمَعْ»[2]

١٠٤ـ دُونَ «عَصَا غُلَامُهُ ابْنَ عَمْرِو» لِأَنَّهُ الْإِضْمَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ[3]

١٠٥ـ مَهْمَا انْتَفَى الإِعْرَابُ[4][5] وَالْقَرِينَةْ[6] أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ[7] كَالكَمِينَةْ[8]

⇐ وطريقة قيام الفعل بالفاعل أن يكون على صيغة المعلوم أو على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبّهة، بخلاف الفعل المجهول، واسم المفعول.

(١) إنّ الأصل في الفاعل أن يكون بعدَ فعله من غير أن يتقدّم عليه شيء آخر من معمولاته، لأنّه كالجزء من الفعل، لشدّة احتياج الفعل إليه. ويدلّ على ذلك إسكان اللام في «ضربْتُ» مثلاً؛ لأنّه لدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة.

(٢) جاز هذا المثال لتقدّم مرجع «درعه» وهو «جمع» رتبةً، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً، وذلك جائزٌ.

(٣) لا يجوز «عَصَا غلامُهُ ابنَ عمرو»؛ وذلك معلَّل بما تقدّم من أنّ أصل الفاعل أن يقع بعد فعله أولاً، ومرجع الضمير وجب أن يكون مقدّماً عليه ثانياً، وهنا خولفت القاعدة الثانية؛ لأنّ الفاعل وهو «غلامه» مقدّم على «ابن عمرو» لفظاً ورتبةً، فيكون الضمير قبل الذكر، ومرجعه مؤخّر عنه.

(٤) هذا بيانٌ لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد أنْ كان جائز التأخير عنه.

(٥) انتفاء إعراب الفاعل والمفعول بأن يكونا اسمين مبنيّين، كـ«ضَرَبَ هذا ذاك»، أو معربين بالإعراب التقديري كـ«ضرب موسى عيسى»، أو مختلفين.

(٦) القرينة إمّا لفظيّةٌ نحو: «ضَرَبَتْ موسىٰ حُبْلىٰ»، أو معنويّة نحو: «أكَلَ الكمّثرى يحيى».

(٧) كذا إن كان الفاعل ضميراً متّصلاً وجب تقديمه على المفعول؛ سواء كان المفعول اسماً ظاهراً كـ«ضربت زيداً» أو مضمراً منفصلاً كـ«ما ضربت إلّا إيّاك»، أو مضمراً متّصلاً كـ«ضربتك».

(٨) أي خفيّة أي مستترة.

١٠٦ـ أَوْ بَعْدَ مَعْنَى «إِلَّا» أَوْ «إِلَّا» جُعِلْ مَفْعُولُهُ(١) فَقَدِّمَنْهُ(٢) أَوْ وُصِلْ(٣)

١٠٧ـ بِهِ لِمَفْعُولٍ ضَمِيرٌ(٤) أَوْ تَلَا «إِلَّا» هُنَا أَوْ مَعْنَاهَا(٥) أَوْ قَدْ وُصِلَا

١٠٨ـ مَفْعُولُهُ بِالْفِعْلِ وَهْوَ مُنْفَصِلْ(٦) فَوَاجِبٌ تَأْخِيرُهُ فِيمَا نُقِلْ(٧)

١٠٩ـ وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ فِعْلِهِ إِذَا جَاءَ جَوَابَ «مَنْ لِهَذَا نَبَذَا؟»(٨)

١١٠ـ وَإِنْ تُفَسِّرْهُ فَحَذْفُهُ وَجَبْ فِي نَحْوِ: «إِنْ زيدٌ أَتَاكَ فَالْعَجَبْ»(٩)

---

(١) أي جعل مفعول الفعل بعد «إلّا» أو معنا «إلّا» أي «إنّما».

(٢) في هذه الصور الأربع يقدّم الفاعل على المفعول وجوباً.

(٣) من هنا شرع في صور ما يعرض مخالفة الأصل فيوجب تأخير الفاعل عن المفعول.

(٤) الصورة الأولى ما إذا اتّصل بالفاعلِ ضمير يرجع إلى المفعول، إذن وجب تأخير الفاعل نحو: «ضَرَبَ زيداً غلامُه»؛ إذ لو قدّمته لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً ورتبةً.

(٥) الصورة الثانية والثالثة أن يقع الفاعلُ بعدَ «إلّا» أو «إنّما» نحو: «ما ضَرَبَ عمراً إلّا زيدٌ»، «إنّما ضَرَبَ عمراً زيدٌ»، وعلّة وجوب التأخير إفادة الحصر.

(٦) الصورة الرابعة لوجوب تأخير الفاعل عن المفعول، أن يكون المفعول ضميراً متّصلاً بالفعل والفاعل منفصلاً أو اسماً ظاهراً.

(٧) أي واجب في هذه الصور الأربع تأخير الفاعل عن المفعول.

(٨) يبيّن جواز حذف الفعل ووجوبه، وحذف الفعل والفاعل معاً.

الصورة الأولى: جواز حذف الفعل وبقاء الفاعل؛ مثل أن تقول: «زيدٌ» في جواب «مَن نَبَذَ هذا؟» أي طَرَحَهُ؛ فالتقدير: طَرَحَه زيدٌ. هذا لكنّ الصحيح أنّ «زيد» في هذه الحالة مبتدأ وحذف خبره لا فاعلٌ محذوف الفعل؛ لأنّ مطابقة الجواب للسؤال أولىٰ.

(٩) حذف الفعل عند تفسيره بفعل آخر واجب، وهذه هي الصورة الثانية، ومثاله قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾؛ [التوبة: ٦] إنّما كان الحذف واجباً مع وجود

⇐

١١١ـ وَجَـــائِزٌ حَــذْفُهُمَا مِــثْلُ: «نَــعَمْ» جَوَابَ مَنْ قَالَ: «أَقَامَ ابْنُ الْـجَهَمْ»[١]

⇐ المفسِّر وهو «استجارك» الظاهر؛ لأنّ الغرض من الإتيان به تفسير المـقدّر، فـلو أظـهر المقدّر لزم لغويّة الذكر للمذكور.

ولم يحكم في الآية بكون «أحد» مبتدءاً و«استجارك» خبره؛ لاختصاص حرف الشرط بالفعليّة، وكذلك في مثال المصنّف: «إنْ زيدٌ أتاك فالعجب» حذف الفعل، وهو «أتاك» بعد «إن» وفَسَّره «أتاك» المذكور ولا يمكن لنا ذكر الأولىٰ لتفسيره بالثانية.

(١) صورة جواز حذف الفعل والفاعل معاً ماإذا قال المتكلّم: «نعم» أو «لا» في جواب سؤال السائل، فيحذف الفعل والفاعل جوازاً، وإذا كان السؤال جملةً فعليّةً يـقدّر بـعد «نَـعَمْ» و«لا» جملةً فعليّة كما ذكر المصنّف: «أقام ابن الجهم؟» أي «نعم، قام ابن الجهم»، وإذا كان السؤال اسميّةً يقدّر اسميّةً نحو: «أزيدٌ قائمٌ؟» تقول: نعم أي نعم زيدٌ قائمٌ.

التنازع

١١٢ـ إنْ ظَاهِرٌ تَنَازَعَاهُ اثْنَانِ(١) بَعْدُ كَـ«جَا وَاصْطَلَحَ الزَّيْدَانِ»

١١٣ـ بِفَاعِلِيَّةٍ جَا أَوْ بِمَفْعُولِيَّةْ أَوْ فِيهِمَا جَاءَ عَلَى الْخِلْفِيَّةْ(٢)

١١٤ـ فَالْأَوَّلَ الْكُوفِيُّ(٣) إعْمَالاً نَخَبْ وَالثَّانِ لِلْبَصْرِيِّ هَذَا يُنْتَسَبْ(٤)

---

(١) اثنان أي العاملان أعمّ من الفعلين أو غيرهما. وتصريحه باثنين بيان لأقل مراتب التنازع، وإلّا يمكن أن يقع التنازع في أكثر مِن اثنين.

(٢) التنازع إمّا في الفاعل أي كلّ من العاملين يطلب فاعلاً، أو في المفعول أي كلّ منهما يطلب مفعولاً أو على الخلاف أي مختلفين.

(٣) الكوفيّون والبصريّون من الطوائف الأربع المشهورة في علم النحو من البغداديين والبصريين والكوفيين والأندلسيّين، إمامهم عليّ بن حمزة الكسائي، ثمّ الفرّاء ثمّ الجرمي والمازني وغيرهم، والبصريون يعرفون بإمامهم سيبويه، ثمّ أبوالحسن الأخفش الأوسط وبعدهما المبرّد والزجّاج وغيرهم.

(٤) البصريّون يقولون: المختار إعمال العامل الثاني مع تجويز إعمال الأوّل، والكوفيّون يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثاني.

علّة اختيار البصريين إعمال الثاني: كون الثاني أقرب الطالبين إلى المطلوب، وأيضاً لو عمل الأوّل في نحو: «قام وقعد زيدٌ» لزم الفصل بين العامل ـ وهو «قام» ـ ومعموله ـ وهو «زيدٌ» ـ بالأجنبي ـ وهو «وقعد» ـ، ولزم عطف «قعد» على «قام» مع أنّه بقي منه فاعله، وكلاهما خلاف الأصل.

وقال الكوفيّون: إعمال الأوّل أولى؛ لأنّه أوّل الطالبين، واحتياجه إلى هذا المطلوب أقدم مِن احتياج الثاني. والاستقراء مع البصريين.

١١٥ـ فَـــاضْمِرْ إِذَا جَـــعَلْتَهُ لِـــلثَّانِي فِي سَـابِقٍ مِـنْ غَـيْرِ حَـذْفِ شَـانِ(١)

١١٦ـ مُـــخَالِفاً لِـــمَذْهَبِ الْكَسَـائِي(٢) وَجَـازَ وَالْـفَرَّا(٣)(٤) عَـلَى الآرَاءِ(٥)

---

(١) إذا جعلت العمل للثاني أَضْمِرِ الفاعل في الأوّل على وفق الظاهر، نحو: «ضربني وضربت الزيدَينِ». والمصنّف أشار بهذا إلى اختيار مذهب البصريين.

(٢) عليّ بن حمزة أبوالحسن الكسائي، إمام الكوفيّين في النحو واللغة، وأحد القرّاء السبعة المشهورين، قرأ على حمزة، صنّف معاني القرآن، النوادر، القراءات وغيرها، توفّي سنة ١٨٢هبالرّي؛ بغية الوعاة ٢: ١٦٢.

ومذهب الكسائي هنا أنّه يحذف الفاعل من الأوّل حذراً من الإضمار قبل الذكر، وهذا باطلٌ؛ لأنّ حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر.

(٣) يحيى بن زياد أبو زكريّا الفرّاء إمام الكوفيّين بعد الكسائي أخذ عن الكسائي ويونس، صنّف معاني القرآن، اللغات و النوادر وغيرها، توفّي سنة ٢٠٧هبطريق مكّة؛ بغية الوعاة ٢: ٣٣٣.

(٤) أي جاز إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأوّل للفاعل، خلافاً للفرّاء؛ حيث لا يجوّز إعمالَ الثاني عند اقتضاء الأوّل للفاعل؛ لأنّه يلزم على تقدير إعماله: إمّا الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، لذا يجب عنده إعمال الفعل الأوّل؛ فإن اقتضى الثاني الفاعلَ أضمرته أو المفعولَ حذفتَه أو أضمرته.

(٥) أي رواية المتن غير مشهورة عن الفرّاء، والرواية عنه تشريك الرافعين وإضماره كما روي في بعض المصادر عنه قيلاً، وعنه قول آخر حكاه في البسيط: أنّه يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياساً.

١١٧ـ وَاحْذِفْ هُنَا الْمَفْعُولَ إِنْ عَنْهُ اكْتَفَى(١) جَـزْماً(٢) وَإِلَّا فَـاظْهِرَنْهُ(٣) وَاكْـفُفَا(٤)

١١٨ـ وَالْأَوَّل إِنْ أعْـمَلْتَهُ(٥) فَأَضْـمِرَنْ بِالثَّانِ(٦) وَالمَـفْعُولَ بِـالْوَجْهِ الْـحَسَنْ(٧)

---

(١) هذا إذا أعملت الثاني وطلب الأوّل للفاعل؛ فالواجب إضمار الفاعل في الأوّل وفق الظاهر. أمّا إذا أعملت الثاني وطلب الأوّل للمفعول فالواجب حذف المفعول. وافق البصريّون هنا الكسائيَّ في حذف المفعول بخلاف الفاعل؛ لأنّ المفعول فضلة يحذف في السعة.

(٢) أي لا حاجة له في الكلام في نحو: «ضربت وأكرمني زيدٌ»، لا تقول: ضربته وأكرمني زيدٌ.

(٣) إن لم تستغن عن المفعول أظهرته، كما إذا كان أحدَ مفعولي باب «علمت» مع ذكر المفعول الآخر؛ لأنّه لا يستغنى أحدهما عن الآخر؛ لأنّ المفعولين في ضمن مفعول واحد نحو: علمت زيداً قائماً، فهو بحكم «علمت قيام زيدٍ»؛ فلا يجوز حذف أحدهما، بخلاف مفعولي «أعطيت».

(٤) أي اكففَنْ الأوّل عن التنازع في ما بعده.

(٥) بناءاً على ما هو المختار عند الكوفيين، فإذا عمل الأوّل فالثاني إمّا أن يطلبه للفاعليّة أو للمفعولية، إذن تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر، بلا خلافٍ مِن أحد؛ لأنّه ليس إضماراً قبل الذكر؛ لكون المتنازَع فيه من حيث كونه معمولاً للأوّل مقدّماً على العامل الثاني رتبةً وإن كان مؤخّراً لفظاً، نحو: «ضربت وضرباني الزيدَين». وتضمر المفعول أيضاً في الثاني كالفاعل على الوجه المختار، فيكون ضميراً بارزاً ولا تحذفه نحو: «ضربت وأكرمتهما الزيدين».

(٦) أي أَضْمِرِ الفاعلَ في العامل الثاني.

(٧) أي أضمر المفعولَ على الوجه المختار، ولا تحذفه، وإن جاز حذفه؛ لئلّا يتوهّم أنّ مفعول الفعل الثاني مغايرٌ للمذكور ويرجع الضمير حينئذٍ إلى مرجع متقدّم رتبةً.

⇐

١١٩ـ هَـــذَا إذَا عَـــنْ كُـلِّ مَـانِعٍ خَـلَا فَـــاضْمِرْ وَإلَّا فَـاظْهِرَنْهُ(١) وَاقْـبَلَا

١٢٠ـ وَلَـــيْسَ مِـــنْهُ لِـــفِسَادِ الْـمَعْنَى قَـــوْلُ امْـرِءِ القَـيْسِ(٢) فَـعَنْهُ دَعْـنَا(٣)

⇐ تنبيهٌ: لمّا اتّفق البصريّون والكوفيّون في هذه الصورة على أنّ المختار إضمار المفعول في الثاني كان خلوّ الثاني عن الضمير في قوله تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [الحاقّة: ١٩] وقوله تعالى: ﴿ آتوني أفرِغْ عَلَيْهِ قطْراً ﴾ [الكهف: ٩٦] دليلاً للبصريين على أنّ المختار إعمال الثاني، وإلّا حمل أفصحُ الكلامِ أي القرآن على غير المختار، أي على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأوّل.

(١) أي إذا لم يمنع مانع من الإضمار في الثاني عند إعمال الأول تضمر، وإن منع مانع تظهر ولا تضمر، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحد مفعولي باب «علمت»، ويلزم من إضماره مطابقاً للمعود إليه مخالفة بينه وبين المفعول الأوّل في الإفراد أو التثنية أو الجمع، أو التذكير أو التأنيث نحو: «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً»، حيث أعمل «حسبني» وجعل «الزيدان» فاعلاً له، و«منطلقاً» مفعولاً له، وأضمر المفعول الأوّل في «حسبتهما» وأظهر المفعول الثاني وهو «منطلقين» لمانع، وهو أنّه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأوّل، ولو أضمر مثنّىً خالف المرجع وهو قوله: «منطلقاً».

(٢) امرؤ القيس بن حُجر الكندي أشعر شعراء الجاهليّة وصاحب المعلّقة.

(٣) قال امرؤ القيس:

فَـلَوْ أَنَّـما أَسْـعَى لِأَدْنَـى مَـعِيشَةٍ كَفَانِي ـ وَلَمْ أَطْلُبْ ـ قليلٌ مِنَ المالِي

[ديوانه: ٣٩]

والكوفيّون استدلّوا بهذا البيت على أولويّة إعمال الفعل الأول؛ قالوا: توجّه الفعلان أي «كفاني» و«لم أطلب» إلى اسم واحد وهو «قليلٌ من المال»، فاقتضى الأوّلُ رفعَه بالفاعليّة والثاني نصبَه بالمفعوليّة، وامرؤ القيس أعمل الأوّل ورَفَعَه، وهو شاعرٌ فصيح.

فقال السيّد علي خان المدني ﵀، قول امرئ القيس ليس من باب التنازع؛ لفساد المعنى،

⇐

الثاني: نائب الفاعل وبيان ما ينوب عن الفاعل

١٢١ـ وَكُـلُّ مَـفْعُولٍ أُمِـيطَ[١] فَـاعِلُهْ   وَنَـابَ مَـفْعُولٌ بِـهِ يُشَـاكِـلُهْ[٢]

١٢٢ـ فَشَـرْطُهُ تَـغْيِيرُ فِـعْلِهِ إِلَـى   «يُـفْعَلُ»[٣] إِنْ مُسْـتَقْبَلاً أَوْ «فُـعِلَا»[٤]

⇐ أي إذا توجّه كلٌّ من «كفاني» و«لم أطلب» إلى «قليل» يلزم اجتماع النقيضين، وذلك مبنيّ على معرفة مقدّمتين؛ أحدهما: أنّ «لو» لانتفاء الثاني عند انتفاء الأوّل، فلو دخل «لو» على المثبت لصار ذلك المثبت منفياً، ولو دخل على المنفي لصار ذلك المنفي مثبتاً.

والثاني: أنّ حكم المعطوف على جواب «لو» حكم جواب «لو».

إذا عرفت هذا فنقول عند توجّه كلا العاملين يصيرُ المعنى: أوّلاً: عدم السعي لأدنى معيشة، وثانياً: عدم كفاية قليل من المال، وثالثاً: طلب قليل من المال، وهذا الثالث منافٍ للأوّلين في المعنى.

فعلى هذا ينبغي أن يكون مفعول «لم أطلب» محذوفاً أي لم أطلب العزّ والمجد، وحينئذٍ يستقيم المعنى، يعني أنا لا أسعى لأدنى معيشة ولا يكفيني قليلٌ من المال، ولكني أطلب المجد الأصيل الثابت وأسعى له، ويدلّ على هذا المعنى البيتُ المتأخر عنه، أعني قوله:

وَلَكِـنَّمَا أَسْـعَى لِـمَجْدٍ مُـؤَثَّلٍ   وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْـمُؤَثَّلَ أَمْـثَالِي

(١) «أميط» أي بَعُدَ وحُذِفَ.

(٢) أي ناب المفعول به هو الذي يشاكلُ الفاعلَ في نيابته أي ناب عن الفاعل.

(٣) «يُفْعَلُ» أي إلى المضارع المجهول؛ فيتناول مثلَ: يُفْتَعُلُ ويُسْتَفْعَلُ وغيرهما.

(٤) كذا يشمل الماضي المجهول؛ فيتناول مثل: أُفْتُعِلَ وأُسْتُفْعِلَ وغيرهما.

١٢٣ـ وَلَا يَجِي الْـمَفْعُولُ لَـهْ[١] وَلَا مَـعَهْ[٢] وَثَالِثُ «اعْلَمَهْ»[٣] وَثَـانِي «عَـلِمَه»[٤]

١٢٤ـ وَاخْـــتَصَّ مَــفْعُولٌ بِــهِ إِذَا وُجِــدْ فِــي اللَّـفْظِ أَوْ لَا فَـالْجَمِيعُ تَـتَّحِدْ[٥]

١٢٥ـ كَـ«بُـــوعَ زَيْـــدٌ يَـوْمَهُ فِـي دَارِهِ بَـيْعاً بَـخِيساً عِـنْدَنَا مِـنْ جَـارِهِ»[٦]

---

(١) أي لا يجيئ المفعولُ له نائباً عن الفاعل؛ سواء كان باللام أو بدونها؛ فلا يقال: «ضُرِبَ تأديبٌ أو للتأديب»، وعُلِّلَ بأنّ نائبَ الفاعل ينبغي أن يكونَ مثلَه في كونه من ضروريّات الفعل من حيث المعنى، وليس المفعول له كذلك، إذ رُبَّ فعلٍ يفعل بلا غرضٍ لكونه عبثاً، لهذا كان كلّ مجرورٍ ليس من ضروريّات الفعل لا يقوم مقام الفاعل كالمجرور باللام.

(٢) لأنّ المفعول معه يلزم أن يكون مع الواو التي أصلها للعطف وهي دليل الانفصال، والفاعل كالجزء من الفعل؛ فينافي الواو، ولو حذف الواو لم يعرف حينئذٍ كونه مفعولاً معه.

(٣) ففي نحو: «أعْلَمتُ زيداً عمراً قائماً» لا يقال: أُعْلِمَ قائمٌ زيداً عمراً. وعلّلوا ذلك والذي بعدها بأنّ كلّاً من هذين المفعولين مسندٌ إلى المفعول الأوّل في باب «علم» والمفعول الثاني في باب «أعلم»، فلو قام مقام الفاعل، والفاعل مسندٌ إليه صار في حالةٍ واحدةٍ مسنداً ومسنداً إليه فامتنع.

(٤) ففي نحو: «علمت زيداً قائماً» لا يقال: عُلِمَ قائمٌ زيداً.

(٥) فيختصّ المفعول به للنيابة عن الفاعل فإذا وجد في اللفظ فهو وإلّا فالبواقي سواءٌ. وذلك لأنّ غير المفعول به إنّما ينوب بعد أن يقدّر مفعولاً به مجازاً، فإذا وجد المفعول به حقيقةً لم يقدَّم عليه غيره في النيابة؛ لأنّ تقديم غيره عليه من باب تقديم الفرع على الأصل من غير موجِب.

(٦) مع وجود ظرف الزمان والمكان، والمفعول المطلق النوعي والجارّ والمجرور تعيّن كونُ «زيد» نائباً عن الفاعل؛ لأنّه مفعول به.

١٢٦ـ وَالثَّانِ مِنْ «أَعْطَيْتُ» عَنْهُ لَا يَنُبْ   إنْ وُجِدَ الأَوَّلُ فَهْوَ الْمُنْتَخَبْ(١)

---

(١) أي في الأفعال المتعدّية إلى المفعولين من باب «أعطى» المفعول الأوّل أولىٰ بأن يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني؛ لأنّ فيه معنى الفاعلية بالنسبة إلى الثاني؛ لأنّه عاطٍ أي آخذ في مثل: «أُعْطِيَ زيدٌ درهماً» مع جواز «أعطي درهم زيداً». وذلك عند أمن اللبس، وأمّا عند عدمه فيجب إقامة المفعول الأوّل نحو: أعطي زيدٌ عمراً.

الثالث والرابع: المبتدأ والخبر

١٢٧ـ فَالْمُبْتَدَا مَا لاَزَمَ الاِسْمِيَّةْ جُرِّدَ عَنْ عَوَامِلَ لَفْظِيَّةْ(١)

١٢٨ـ أَوْ صِفَةٌ لِظَاهِرٍ قَدْ رَفَعَتْ عَقِيبَ الاِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ أَتَتْ(٢)

١٢٩ـ مِثَالُهُ: «أَقَائِمٌ زَيْدَانِ» و«عِنْدَكُمْ مَا جَالِسٌ عَمْرَانِ»(٣)

١٣٠ـ وَجَازَ الأَمْرَانِ إِذَا مَا طَابَقَتْ مَصْحُوبَهَا الْمُفْرَدَ حَيْثُمَا أَتَتْ(٤)

١٣١ـ وَالْخَبَرُ(٥) الْمُجَرَّدُ الْمُسْنَدُ بِهْ مُغَايِرٌ لِذِي اعْتِمَادٍ(٦) فَانْتَبِهْ

---

(١) المبتدأ على قسمين والبيت لبيان المبتدأ الاسمي، وهو اسمٌ مجرّد عن العوامل اللفظية كنواسخ المبتدأ وغيرها، مسنداً إليه، ولم يذكره المصنّف.

(٢) والمبتدأ الوصفي وصفٌ تَلى نفياً أو استفهاماً ورفع ظاهراً. والمراد بالصفة: المشتقّ الذي له عملٌ كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة واسم التفضيل، أو الجاري مجرى المشتقّ كالمنسوب. والرفع لظاهر أو ما يجري مجرى الظاهر كالضمير المنفصل.

(٣) مثال للمبتدأ الوصفي؛ الأوّل للمبتدأ الواقع بعد الاستفهام، والثاني للواقع بعد النفي، حذفت «أل» للضرورة من «زيدان» و«عمران».

(٤) إذا طابقت الصفة الواقعة بعد النفي أو الاستفهام اسماً مفرداً مذكوراً بعدها نحو: «ما قائمٌ زيدٌ» أو «أقائمٌ زيدٌ» جاز الأمرانِ: كون الصفة مبتدءاً وما بعدها فاعلها سدّ مسدّ الخبر، وكون ما بعدها مبتدءاً والصفة خبراً مقدّماً عليه.

وفيما إذا لم يطابق مفرداً بل مثنّىً أو جمعاً نحو: «أقائمان الزيدان»، و«أقائمون العمرون» لم يجز الأمران بل الوصف خبرٌ والاسمُ المثنّى أو الجمع مبتدأ.

(٥) عرّف الخبرَ بأنّه الاسم المجرّد؛ دخل فيه المبتدأ الاسمي والوصفي، والأسماء المعدودة، المسند به؛ أخرج منه المبتدأ الاسمي والأسماء المعدودة. مغايرٌ لذي

⇐

١٣٢ـ وَالْأَصْلُ فِي الْمُبْتَدَءِ التَّقْدِيمُ[١] مِنْ ثَمَّ جَا «فِي دَارِهِ حَمِيمُ»[٢]

١٣٣ـ وَلَمْ يَجِئْ «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ»[٣] لِمَا مِنْ هُجْنَةِ[٤] الإِضْمَارِ

مسوّغات الابتداء بالنكرة

١٣٤ـ وَقَدْ يَجِيءُ الْمُبْتَدَا مُنَكَّرَا إِذَا أَفَادَتْ[٥] نَحْوُ: «عِنْدِي أُمَرَا»[٦]

⇐ اعتماد؛ أي مغايرٌ للمبتدأ الذي يحتاج إلى الاعتماد وهو المبتدأ الوصفي؛ فخرج المبتدأ الوصفي وبقي الخبر. (٦) أي مغايرٌ للمبتدأ الوصفي.

(١) إنّما يكون أصل المبتدأ التقديم لأنّه محكوم عليه، ولابدّ من وجوده قبل الحكم؛ فقصد في اللفظ أيضاً أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.

(٢) حيث إنّ الأصل في المبتدأ التقديم جازت «في داره حميمٌ» على أن يكون «حميم» مبتدأ مؤخّر ومرجع ضمير «داره»، ولا يلزم الإضمار قبل الذكر؛ لتقدّم المرجع رتبةً.

(٣) لأنّه يلزم عود الضمير على المتأخّر لفظاً ورتبةً وهنا لا يجوز.

(٤) الهجنة من الكلام: ما يعيبه، أي لايجوز المثال لما فيه من عيب الإضمار.

(٥) جمهور النحاة على أنّه يجب كون المبتدأ معرفةً أو نكرةً فيها نحوٌ من التخصيص؛ لأنّ المبتدأ محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلّا بعد معرفته.

واعلم أنّه لم يشترط سيبويه في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدةٌ؛ [انظر الكتاب ١: ٢٢، ١٦٥، طبع بولاق]، والنحويّون تتبّعوا المواضع التي يكون الإخبار فيها عن النكرة مفيداً فأوصلها بعضهم إلى أربعين موضعاً.

(٦) أي عندي أمراءٌ. ونحو: ﴿**وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ**﴾ [ق: ٣٥] و﴿**على أبصارِهم غشوة**﴾ [البقرة: ٧]؛ فـ«أمراء»، «مزيد» و«غشوة» مبتدآت وهي نكرات، وسوّغ الابتداءَ بها الإخبار بظرف وجارّ ومجرور مختصّتين بإضافتهما إلى الضمير وهو ما يصلح للإخبار عنه.

١٣٥ـ أَوْ خَصَّهَا وَصْفٌ كَـ«عَبْدٌ ذُو مِنَنْ ... خَيْرٌ»[١] وَنَفْيٌ نَحْوُ: «مارُزْؤٌ حَسَنْ»[٢]

١٣٦ـ أَوْ أَنْ يُجَا بِهَا لإِثْبَاتِ الْخَبَرْ ... نَحْوُ «أَجِذْعٌ فِي الْخِفَاءِ أَمْ دُرَرْ»[٣]

١٣٧ـ أَوْ وَقَعَتْ مَكَانَ فَاعِلٍ كَـ«مَا ... شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نِيَابٍ فِي الحِمَا»[٤]

١٣٨ـ أَوْ كَانَ ظَرْفاً وَتَقَدَّمَ الْخَبَرْ ... كَقَوْلِنَا: «فِي الدَّارِ جَاهِلٌ»[٥] حَضَر

١٣٩ـ أَوْ أَنْ يَخُصَّ الْمُبْتَدَا تَكَلُّمُ[٦] ... نَحْوُ: «سَلَامٌ نَحْوَكُمْ أُيَمِّمُ»[٧]

---

(١) يسوّغ تنكير المبتدأ بكونه موصوفاً بوصف مذكور كما مثّل به المصنّف، أو وصف محذوف نحو: ﴿ طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أي طائفةٌ مِن غيركم.

(٢) لأنّ النكرةَ في سياق النفي تعمّ، وإذا عَمَّت كان مدلولُ النكرة جميعَ أفراد الجنس، فأشبهت المعرّفَ بـ«أل» الاستغراقيّة. والرزء أي النقص.

(٣) إنّ المتكلّم بهذا الكلام يعلم أنّ أحدهما أي الجذع أو الدرر في الخفاء؛ فيسأل المخاطب عن تعيينه. فكأنّه قال: أيٌّ مِن الأمرين المعلوم كون أحدهما في الخفاء كائن فيه؟ فكلّ واحدٍ منهما تخصّص بهذه الصفة.

(٤) «شرٌ» مبتدأ وتخصّص بما يتخصّص به الفاعل؛ لشبهه به؛ إذ يستعمل في موضع «ما أهرَّ ذا نابٍ إلّا شرٌّ»؛ فالعامل الذي صحَّح فاعليّته يصحّح ابتدائيّته، وهو أنّ الفاعلَ يختصّ بحكم المتقدّم عليه، فكذا يختصّ هذا أيضاً.

(٥) في هذه الحالة تخصّص المبتدأ بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: في الدار، علم أنّ ما يذكر بعده موصوف بصحّة استقراره في الدار؛ فهو في قوّة التخصيص بالصفة.

(٦) «المبتدا» مفعول به لـ«يخصّ» و«تكلّم» فاعله.

(٧) في نحو «سلام عليك» وقع «سلام» مبتدءاً لتخصّصه بنسبته إلى المتكلّم؛ إذ أصله: سلمت سلاماً عليك، أو بنسبته إلى الله؛ لأنّه دعاء، ومعناه: سلام الله عليك، وكيف ما كان حذف الفعل وعُدِل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار.

الخبر الواقع جملةً وظرفاً

١٤٠ـ وَجُمْلَةً يَأْتِي[١] فَعَائِداً لَزِمْ[٢] وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا عُلِمْ[٣]

١٤١ـ كَقَوْلِنَا: «زيدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»[٤] وَ«عَمْرٌو اسْتَغْنَى أَبُوهُ الصَّائِم»[٥]

١٤٢ـ وَإِنْ أَتَى ظَرْفاً[٦] فَقَدِّرْ جُمْلَةْ[٧] وَاخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الـمِلَّةْ

---

(١) خبر المبتدأ قد يكون جملةً اسميّةً أو فعليّةً كما مثّل به المصنّف، ويجوز كون الخبر جملةً لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمّن المفرد. واختلف في أنّه هل يجوز أن تقع الجملة الإنشائيّة خبراً أو لا بما لا نطيل ذكره.

(٢) تحتاج الجملة الخبريّة إلى العائد؛ لأنّ الجملة في الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلابدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير؛ إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض.

(٣) هذا الرابط الضمير يجوز حذفه قياساً وسماعاً، فالقياس في موضع واحد، وهو أن يكون الضمير مجروراً بـ«مِن» والجملة الخبريّة ابتدائيّة والمبتدأ فيها جزءاً من المبتدأ الأوّل نحو: «البرّ الكرّ بستّين» أي الكرّ منه؛ لأنّ جزئيّته تشعر بالضمير؛ فيحذف الجارّ والمجرور معاً. والسماع في غير ذلك لقيام القرينة.

(٤) مثالٌ للجملة الخبرية الاسمية، والعائد ضمير «أبوه».

(٥) مثالٌ للجملة الخبريّة الفعلية، والعائد ضمير «أبوه».

(٦) ظرفَ زمان أو مكان أو جارّاً ومجروراً، ولم يذكر الجارّ والمجرور لجريه مجراه في جميع أحكامه حتّى سمّاه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً.

(٧) اعلم أنّه اختلف في متعلّق الظرف، إذا وقع خبراً أو صفةً أو حالاً؛ يؤخذ فعلاً أو وصفاً؛ فمن قدّر الفعل فلأنّهُ الأصل في العمل، ومن قدّر الوصف فلأنّ الأصل في الخبر والنعت

⇐

١٤٣ـ وَالْمُبْتَدَا[١] إِمَّا عَلَى الصَّدْرِ[٢] اشْتَمَلْ[٣] أَوْ سَوِيَا[٤] أَوْ عُرِّفَا وَقْتَ الْعَمَلْ[٥]

١٤٤ـ أَوْ كَانَ فِعْلاً ثَابِتاً لِلْمُبْتَدَا[٦] تَقْدِيمُهُ ٱلْزَمْ[٧] نَحْوُ: «زيدٌ سَجَدَا»

⇐ والحال: الإفراد، ولأنّ الفعل في ذلك لابدّ من تقديره بالوصف، ولأنّ تقليل المقدّر أولى.
قال ابن هشام: والحقّ عندي أنّه لا يترجّح تقديره اسماً ولا فعلاً بل بحسب المعنى، مثلاً في «زيدٌ في الدار» يقدّر كوناً مطلقاً وهو «كائن» أو «مستقرّ»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، ويقدّر «كان» أو «استقرّ» إن أريد المضيّ. هذا والكوفيّون على أنّ ناصب الظرف أمر معنوي وهو كونه مخالفاً للمبتدأ في المعنى.

(١) اعلم أنّ الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيره، لكن قد يجب تقديم المبتدأ لعارض كما في المواضع التالية.

(٢) قال الرضي: إنّما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنّي ونحو ذلك ممّا يغيّر معنى الكلام مرتبة التصدّر؛ لأنّ السامع يبني الكلامَ الذي لم يصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّزَ أنْ يجيئ بعده ما يغيّرهُ لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر أهو راجعٌ إلى ما قبله بالتغيير أو مغيِّرٌ لما سيجيء بعدُ من الكلام، فيتشوّش ذهنه لذلك؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٢٥٧.

(٣) في نحو: «مَنْ قامَ» و«ما جاء بكَ» و«أيّهم قام» اتّفاقاً يجب تقديم المبتدأ؛ لأنّ المبتدأ واجب التصدير. أمّا نحو: «مَن أبوك» ففيه اختلافٌ؛ فعند سيبويه يجوز أن يخبر بمعرفةٍ عن نكرةٍ مضمّنة استفهاماً، وغيره على أنّ «من» خبرٌ مقدّم و«أبوك» مبتدأ مؤخّر، وسيأتي بحثه.

(٤) أي كان المبتدأ والخبر متساويين في أصل التخصيص لا في قدره نحو: «أفضلُ منك أفضل منّي» و«غلامُ رجلٍ صالحٍ خيرٌ منك».

(٥) أي كانا معرفتين؛ متساويين في التعريف أو غير متساويين، ولا قرينة على كون أحدهما مبتدءاً والآخرُ خبراً.

(٦) أي كان الخبر فعلاً وكان ثابتاً للمبتدأ؛ احترازاً عمّا لا يكونُ فعلاً له كما في قولك: «زيدٌ

١٤٥ـ وَالْخَبَرَ إنْ تَضَمَّنَ التَّصَدُّرا(٨) أَوْ جَاءَ لِلْمُبْتَدَأِ مُصَحِّحَا(٩)

١٤٦ـ أَوْ عَادَ شَيْءٌ مِنْ مُلَابِسٍ يُرَىٰ لِلْمُبْتَدَا(١٠) أَوْ جَا لـ«أنَّ» خَبَرَا(١١)

١٤٧ـ فَوَاجِبٌ تَقْدِيمُهُ فِيمَا نَقَلْ(١٢) نَحْوُ: «عَلَى الْخُبْزَةِ مِثْلُهَا عَسَلْ»(١٣)

⇐ قام أبوه»؛ فإنّه لا يجب فيه تقديم المبتدأ على الخبر. أمّا في نحو: «زيدٌ قامَ» وجب تقديمُ المبتدأ؛ لئلّا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفرداً.

(٧) في هذه الموارد الأربعة آلزَمْ تقديم المبتدأ.

(٨) بيانٌ لموارد وجوب تقديم الخبر؛ الأوّل: إذا تضمّن الخبر المفردُ ما له الصدر كالاستفهام نحو: «أين زيدٌ»؛ فـ«زيد» مبتدأ، و«أين» اسمٌ متضمّن للاستفهام خبرُهُ وهو ظرف.

(٩) الثاني: ما إذا كانَ تقدُّمُ الخبرِ مصحِّحاً لمجيئ المبتدأ نكرةً؛ بناءاً على ما ذكر في جواز تنكير المبتدأ من أنّ تقدّمَ حكم النكرةِ عليها خصَّصها حتّى جاز وقوعها مبتدءاً.

(١٠) الموضع الثالث من مواضع وجوب تقديم الخبر: ما إذا اتّصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر؛ فوجب تقديم الخبر؛ لعود الضمير إلى المتقدّم لفظاً ورتبةً. نحو: «على الخبزة مثلُها عَسَل» أي عسلاً؛ «على الخبزة» خبر مقدّم؛ لأنّ ضميرَ «مثلها» يرجع إلى متعلّق الخبر وهو «الخبزة»، فوجب تقديم الخبر.

(١١) الرابع: ما إذا كانَ «أنّ» مع صلتها مبتدءاً فوجب تقديم خبرها عليها؛ لئلّا يلتبس بـ«إنّ» المكسورة؛ لأنّك لو جئت بالخبر بعد خبر «أنّ» المفتوحة إمّا ظرفاً نحو: «أنّ زيداً قائمٌ عندي» أو غيرَ ظرفٍ نحو: «أنّ زيداً قائمٌ حقٌّ» لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحةُ الخفيّةُ اللبسَ؛ لكون الموقع موقع المكسورة؛ لأنّ لها صدرَ الكلام بخلاف المفتوحة.

(١٢) وجب في الموارد الماضية تقديم الخبر.

(١٣) مثالٌ للمورد الثالث كما تقدّم شرحها.

١٤٨ـ أَيْـــضاً وَقَــدْ يَأْتِـيكَ ذَا تَـعَدُّدِ[١] كـ«مَـجْدُنَا عَـالٍ عَـلِيقٌ بِـالْجَدِي»

اقتران الخبر بالفاء

١٤٩ـ وَالْـمُبْتَدَا إِنْ فِـيهِ مَعْنَى الشَّـرْطِ قَـرّ صَـحَّ دُخُـولُ الْـفَا إذاً عَـلَى الْـخَبَرْ[٢]

١٥٠ـ إِنْ كَانَ فِي فِعْلٍ وَظَرْفٍ قَدْ وُصِلْ[٣] أَوْ وَقَـعَا وَصْـفاً لِـمَنْكُورٍ جُـعِلْ[٤]

١٥١ـ نَـحْوُ: «الذِي يَأْتِـيكَ أَوْ بِـقُرْبِنَا أَوْ كُـلُّ شَـخْصٍ عِـنْدَنَا فَـرِحمُنَا»[٥]

١٥٢ـ «لَـيْتَ» «لَـعَلَّ» بِـاتِّفَاقٍ مَـنَعَا[٦] وَهَكَـذَا بَـعْضٌ لـ«أنّ» ابْـتَدَعَا[٧]

---

(١) قد يتعدّد الخبر من غير تعدّد المخبر عنه، ويستعمل ذلك على وجهين: بالعطف، نحو: «زيدٌ عالم وعاقل»، وبغير العطف نحو: «زيدٌ عالم عاقل».

(٢) اعلم أنّ الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد «أمّا» وجوباً نحو: «أمّا زيدٌ فقائمٌ»، ولا تحذف إلّا لضرورة. وتدخل جوازاً في صورتين؛ أحدهما: الاسم الموصول إمّا بفعل أو ظرف. والثاني: النكرة العامّة الموصوفة بالفعل أو الظرف أو الجارّ والمجرور.
والمصنّف في البيت بدأ يذكر موارد جواز دخول الفاء على الخبر.

(٣) الصورة الأولى من موارد جواز دخول الفاء على الخبر ما إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً بفعل أو ظرف. والموصول أعمّ من اللام الموصولة أيضاً في نحو: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا**﴾ [النور: ٢].

(٤) الصورة الثانية: النكرة العامّة الموصوفة بالفعل أو الظرف.

(٥) مثال للصورتين؛ «الذي يأتيك» للمبتدأ الموصول بالفعل، و«الذي بقربنا» للموصول بالظرف، و«كلّ شخص عندنا» للنكرة الموصوفة بالظرف، و«رِحْمُنا» خبره أي من عشيرتنا.

(٦) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء على خبر المبتدأ المذكور غير «إنّ»، وهذا ⇐

حذف المبتدأ أو الخبر

١٥٣ـ وَالْـمُبْتَدَا يُـحْذَفُ هَكَـذَا الْـخَبَرْ(٨) إِمَّـا جَـوَازاً كَـ«سَرَىٰ إِذَا القَـمَرْ»(٩)

١٥٤ـ أَوْ وَاجِـباً(١٠) إِنْ فِـي مَكَـانِهِ ٱلْـتُزِمْ شَيْءٌ كَـ«لَوْلَا حَـيْدَرٌ لَـمْ أَسْـتَقِمْ»(١١)

⇐ لدليلين؛ الأوّل: دخول الفاء على الخبر لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدّر، ودخول النواسخ ينافي التصدّر، إلّا أنّ هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطيّة جاز أن يدخله ما لا يؤثّر في الجملة المتأخّرة معنىً ظاهراً، وهو «إنّ».

الثاني: دخول الفاء على الخبر إنّما كانَ لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، و«ليت» و«لعلّ» يزيلان تلك المشابهة؛ لأنّهما يخرجان تلك الكلام من الخبريّة إلى الإنشائيّة، والشرط والجزاء من قبيل الإخبار.

وقوله: «منعا» أي «ليت» و «لعلّ» منعا دخول الفاء على خبر المبتدأ إتّفاقاً.

(٧) أي بعضهم وهو سيبويه ألحق «أنّ» بـ«ليت» و«لعلّ» في المنع من دخول الفاء، وقلنا: لا وجه لتخصيص هذه الثلاثة بل كلّ النواسخ مانع من دخول الفاء على الخبر.

(٨) اعلم أنّ الأصل في المبتدأ والخبر أن يُذْكَرا في الكلام، وقد يحذف المبتدأ أوالخبر جوازاً لقيام قرينةٍ، المبتدأ المحذوف جوازاً كقول المستهلّ المبصر للهلال الرافع صوته عند رؤيته: الهلال أي هذا الهلال، فحذف بالقرينة الحالية. والخبر المحذوف جوازاً في قولك: «سريت فإذا القمر» أي القمر طالع أو مُنير.

(٩) مثال للخبر المحذوف جوازاً مع قيام القرينة كما مرّ. و«سرى»: السير في الليل.

(١٠) أي يحذف الخبر وجوباً، إذا التزم في مكان الخبر شيء، وذلك في أربعة مواضع ذكرها المصنّف في قالب المثال.

(١١) «حيدر» لقب مولانا أميرالمؤمنين علي عليه السلام، والجملة محكيّة عن لسان عمر على ما هو المشهور، وأصله: «لولا عليٌّ لَهَلَكَ عمرُ». وكيف كان فخبر «حيدر» في المثال «موجودٌ» واجب الحذف، ولا يختصّ بهذا الموضع بل بكلّ موضع وقع فيه «لولا» امتناعيّةً، ولا ⇐

١٥٥ـ و«سُؤْدَدِي الْقَوْمَ عَلَا»(١) «وَعَمْرُهُ لَيَأْتِي»(٢) أَوْ «كُلُّ هَوًى وَأَهْلُهُ»(٣)

⇐ يجوز أن يكونَ جواب «لولا» خبرَه؛ للزوم خلوّه عن العائد إلى المبتدأ غالباً كما في المثال؛ فخبره محذوف وجوباً لحصول شرطي وجوب الحذف؛ أحدهما: القرينة الدالّة على الخبر المعيّن، وهي لفظة «لولا»؛ إذ هي موضوعة لتدلّ على انتفاء الملزوم، فتدلّ على أنّ الخبر الذي بعدها «موجود» لا «قائمٌ» ولا «قاعد». الثاني: اللفظ السادّ مسدّ الخبر، وهو جواب «لولا».

(١) الثانية: قبل الحال الممتنع كونها خبراً عن المبتدأ المذكور قبلها، بأن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في اسم مفسِّر لضمير ذي حال لا يصحّ كونها خبراً عن المذكور.

ويقع هذا الحال فعلاً خلافاً للفرّاء كمثال المصنّف: «سُؤددِي القومَ عَلا»، والخبرُ المحذوف «حاصلٌ» يقدّر إمّا قبل الحال أو بعده على خلاف في ذلك بين البصريّة والكوفيّة.

(٢) الثالثة: يحذف الخبر وجوباً بعد مبتدأ صريح في القسم نحو: «وعُمْرُهُ لَيأتيَنَّ»؛ فإنّ تعيّنه للقسم دالّ على تعيّن الخبر المحذوف، وجواب القسم سادّ مسدّ الخبر المحذوف، والتقدير: وعمرُهُ قسمي.

(٣) الرابعة: كلّ مبتدأ عطف عليه بالواو التي صريحةٌ في المعيّة، وهنا مذهبان: قال الكوفيّون في المثال: «وأهلُه» خبر المبتدأ؛ لأنّ الواو بمعنى «مع» كأنّك قلت: كلّ هوىً مع أهله؛ فإذا صرّحت بـ«مع» لا تحتاج إلى تقدير الخبر، وفيه نظر؛ لأنّ الواو وإن كانت بمعنى «مع» إلّا أنّها تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان «أهله» عطفاً على المبتدأ لم يكن خبراً.

وقال البصريّون: الخبر محذوف، أي كلّ هوىً وأهله مقرونان، وفيه أيضاً إشكال: إذ ليس في تقديرهم لفظ يسدّ مسدّ الخبر، فكيف حذف وجوباً؟! لأنّ الخبر مثنّىً فمحلّه بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظٌ يسدّ مسدّ الخبر.

الخامس: خبر «إنّ» وأخواتها

١٥٦ـ وَالْـخَبَرُ الَّـذِي لِـ«إنّ» مَـا اسْتَنَدْ[(١)] عَـقِيبَ أَنْ تَـدْخُلَ مَـرْفُوعاً يُـعَدّ[(٢)]

١٥٧ـ كـ«إِنَّ زَيْـداً قَـائِمٌ» وَأَمْـرُهْ أَمْـرُ الَّـذِي لِـلْمُبْتَدَا تُـقِرُّهْ[(٣)]

١٥٨ـ إِلَّا بِـتَقْدِيمٍ[(٤)] وَإِنْ ظَـرْفاً وَرَدْ فَـجَوِّزَنْهُ نَـحْوُ: «إِنَّ لِـي عَـدَدْ»[(٥)]

---

(١) اعلم أنّ للأحرف المشبّهة بالفعل بحثاً مستقلاً سيأتي في باب الحروف إن شاء الله تعالى، وإنّما أتي به هنا بعلاقة رفع خبر هذه الأحرف بما نحن فيه وهو باب المرفوعات؛ فيلزم لنا أن نذكر خبرَ هذه الحروف.

هذا فنقول ذهب الكوفيّون إلى أنّ رفع خبر هذه الحروف بما كان مرتفعاً به قبلُ، والبصريّون على أنّ الرفعَ بسبب نفس هذه الحروف، وهذا أولى؛ لأنّ اقتضاءها للجزئين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما ولا سيّما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدّي.

(٢) خبر هذه الحروف مسند به بعد دخول هذه الحروف ويعدّ مرفوعاً.

(٣) أي حال أخبار هذه الحروف وشأنه كأمر خبر المبتدأ أي في أقسامه من كونه مفرداً وجملةً، وفي أحكامه من كونه متّحداً ومتعدّداً، ومذكوراً ومحذوفاً وغير ذلك، وفي شرائطه من أنّه إذا كان جملةً فلابدّ من الضمير، ولا يحذف إلّا إذا عُلِمْ.

(٤) قلنا حال خبر هذه الحروف حال خبر المبتدأ في جميع الحالات إلّا في تقديمه؛ فإنّه لا يجوز تقديم الخبر على اسم «إنّ» وأخواتها، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا.

(٥) إذا ورد خبر هذه الحروف ظرفاً فحكمه إذن حكم خبر المبتدأ في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفةً نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٦] وفي وجوبه إذا كان الاسمُ نكرةً نحو: «إنّ من البيان لسحراً وإنّ من الشعر لحكمةً»، وذلك لتوسّعهم في الظروف ما لا يتوسّع في غيرها.

السادس: خبر «لا» النافية للجنس

١٥٩ـ وَمِنْهُ أَيْضاً خَبَرٌ لِـ«لَا» ثَبَتْ لِنَفْيِ جِنْسٍ مُسْنَداً إِذْ أُدْخِلَتْ[١]
١٦٠ـ وَحَذْفُهُ عِنْدَ كَثِيرٍ قَدْ وَرَدْ[٢] وَثَبْتَهُ بَنُو تَمِيمٍ قَدْ جَحَدْ[٣]

---

(١) من المرفوعات خبرٌ ثبت لـ«لا» حال كونها لنفي جنسٍ، وهو المسند بعد دخول «لا»، ويأتي بحثه في باب الحروف إن شاء الله تعالى. والذي يهمّنا هنا رفع خبرها، وتقدّم عن الكوفيين في خبر «إنّ» أنّه مرفوع بما ارتفع به قبل دخول «إنّ» من الابتدائيّة أو المبتدأ على الخلاف، فكذلك عنهم هنا. وقال غيرهم: إن لم يكن اسم «لا» مبنيّاً كما إذا كان مضافاً أو شبيهاً به فارتفاع خبرها بها، أمّا إن كان اسمها مبنيّاً نحو: «لا رجلَ ظريفٌ» فعند سيبويه ارتفاع الخبر بكونه خبر المبتدأ، و«لا رجل» مثلاً مرفوع المحلّ بالابتداء، وعند غيره ارتفاع الخبر بـ«لا».

(٢) يكثر حذف خبر «لا» إذا علم عند الحجازيين، ويجب عند التميميين والطائيين نحو: ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي علينا، و﴿ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمّد: ١٩] أي لنا، أو في الوجود وغيرهما. فإن جهل الخبر وجب ذكره عند الجميع نحو قوله تعالى: «لا أحدَ أغير من الله»؛ قاله رسول الله ﷺ، و«أغير» اسم تفضيل من الغيرة. وبعده: فلذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن؛ مسند أحمد ١: ٣٨١، صحيح البخاري ٥: ١٩٤، صحيح مسلم ٨: ١٠٠.

(٣) أي أنكر بنو تميم ثبوتَ خبر «لا» النافية للجنس، وقالوا: معنى «لا أهلَ ولا مالَ» مثلاً: انتفى الأهل والمال، فلا يحتاج إلى الخبر، ويحملون ما وقع خبراً لـ«لا» على الصفة لاسمها.

السابع: اسم «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»

١٦١ـ قَدْ عَمِلَتْ إِعْمَالَ «لَيْسَ» «لَا» وَ«مَا»[١] بَعْدَ الدُّخُولِ أُسْنِدَ لِاسْمِهِمَا[٢]

١٦٢ـ كَـ«مَا لَئِيمٌ صَادِقاً فِيمَا نَقَل»[٣] وَشَذَّ فِي «لا» عِنْدَنَا هَذَا الْعَمَلْ[٤]

---

(١) من المرفوعات أيضاً اسم «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»، ويأتي أصل البحث في باب الحروف إن شاء الله تعالى، والمهمّ هنا رفعُ اسمهما. يرتفع اسمهما بهما كما انتصب خبرهما كذلك، وذلك لمشابهتهما لـ«ليس» في معنى النفي والجمود والدخول على المبتدأ والخبر.

(٢) أي بعد دخول «ما» و«لا» صار اسمهما مسنداً إليه. وقيل: هذه لغة الحجاز، وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون: الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما.

(٣) مثّل المصنّف لـ«ما» دون «لا» لما يأتي من شذوذ عمل «لا» هذه على رأيه.

(٤) اعلم أنّ وجه عمل «ما» و«لا» في المبتدأ والخبر مشابهتهما لـ«ليس» فيما نقل، لكن هذه المشابهة في «لا» ضعيفة؛ لأنّ «ليس» لنفي الحال، وكذلك «ما»، أمّا «لا» فإنّه للنفي مطلقاً؛ ماضياً، حالاً أو استقبالاً على قول، أو للنفي في المستقبل فقط على قولٍ آخر، فنقصت مشابهته لـ«ليس». حتى قال الرضي عليه من الله الرضا: والظاهر أنّه لا تعمل «لا» عَمَل «ليس» لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجَدْ في كلامهم خبر «لا» منصوباً كخبر «ما» و«ليس»؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٢٩٣.

أمّا ما ورد في نحو: «لا رجلٌ في الدار ولا امرأة»، وقول سعد بن مالك:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

وغيرها من الأمثلة، فالأولى أن يقال: فيما إذا كرّرت «لا» كالمثال الأوّل فهي «لا» التبرئة أي النافية للجنس، إلّا أنّه أهملت وكرّرت، فالرفع على الابتدائيّة، وفي غير المكرّرة يقتصر على السماع كالبيت.

المنصوبات

١٦٣ـ وَإنْ لِـمَفْعُولِيَّةٍ لَفْظٌ شَمَلْ فَإنَّهُ الْمَنْصُوبُ[١] لَفْظاً أَوْ مَحَلّ[٢]

---

(١) لمّا فرغ عن البحث في المرفوعات واستقصى المرفوعات غير اسم «كان» وأخواتها شرع في البحث عن جميع المنصوبات.

تقدّم أنّ التعبير الأحسن أن يقول: «المنصوب ما اشتمل على علامة الفضلة» لا علامة المفعوليّة، وعلامة الفضلة كما تقدّم في أوّل الكتاب أربعة: الفتحة والألف والكسرة والياء نحو: رأيت زيداً وأباك، ومسلمات، ومسلمِينَ ومسلمَينِ.

والمنصوبات على ما قسّمه النحاة على قسمين: أصل في النصب وعنوا به المفاعيلَ الخمسة، وفرع فيه، وهو غير المفاعيل الخمسة من الحال والتمييز والمستثنى وغيرها.

قال الرضي عليه من الله الرضا: الحقّ أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل؛ فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال والتمييز والمستثنى، وأمّا سائر المنصوبات فَعُمَدٌ شبّهت بالفضلات كاسم «إنّ» واسم «لا» التبرئة وخبر «ما» الحجازيّة، وخبر «كان» وأخواتها؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٢٩٥.

(٢) يعني علامة المفعوليّة ـ وهي الفتحة والألف والكسرة والياء ـ إمّا تظهر في اللفظ كالأمثلة السابقة، أو في المحلّ فيما إذا كان الاسم مبنيّاً أو كان المنصوب جملةً كالمحكيّة بالقول، والواقعة حالاً أو تابعةً لمفرد منصوب.

الأوّل: المفعول المطلق

١٦٤ـ فَمِنْهُ مَفْعُولٌ(١) يُسَمَّىٰ مُطْلَقاً(٢) وَهْوَ الَّذِي لِفِعْلِهِ قَدْ وَافَقَا(٣)

١٦٥ـ لِلنَّوعِ وَالتَّأْكِيدِ يَأْتِي وَالْعَدَدْ(٤) كَـ«قَعْدَةً وَقَعْدَةً غِبٌّ قَعَدْ»(٥)

---

(١) قدّم المفعول المطلق على سائر المفاعيل لأنّه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل وفَعَلَهُ، ولولا هذا الفعل لَمَا صارَ فاعلاً؛ فضاربية زيد في نحو: «ضَرَبَ زيدٌ ضرباً» لأجل حصول هذا المصدر منه. أمّا المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فليست ممّا فعله فاعل الفعل وأوجده.

(٢) سُمّي المفعول المطلق مطلقاً لصحّةِ إطلاق صيغة المفعول عليه لغةً من غير تقييد، بخلاف بقيّة المفاعيل؛ فلا يقال فيها إلّا المفعول به أو فيه أو له أو معه.

(٣) مِنْ أجل ما بيّنّا مِن أنّ المفعول المطلق هو الذي فَعَلَهُ فاعل الفعل وأوجده فيجب موافقته مع الفعل في المعنى واللفظ أو في المعنى فقط كما سيأتي، نحو: «ضربت زيداً ضرباً»، «وقعدت جلسةً».

(٤) يبيّن أنواع المفعول المطلق؛ فالأوّل: للتأكيد إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل من وصف أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون؛ فقولك: «ضربت» بمعنى: أحدثت ضرباً، فلمّا قلت: «ضربت ضرباً» صار بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً ضرباً؛ فيظهر أنّه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمّنهما الفعل.

الثاني: للنوع، أي دلّ المصدر على بعض أنواعه إمّا باسمٍ خاصٍّ نحو: «رجع القهقرى»، أو صفة نحو: «ضربت ضرباً شديداً»، أو بالمضافِ إليه نحو: «ضربت ضربَ الأمير»، أو بلام العهد نحو: «ضربت الضرب» إذا كان معهوداً بينك وبين مخاطبك ضربٌ خاصّ.

⇐

١٦٦ـ وَقَدْ يَجِيءُ فِعْلُهُ مُغَايِرَا(٦) نَحْوُ: «قَعَدْتُ جَلْسَةً لأَذْكُرَا»

⇐ الثالث: للعدد: أي دلّ المصدر على عدده، ويدخل فيه الواحد؛ لأنّه عدد. وهو إمّا مصدر موضوع له نحو: «ضربت زيداً ضربةً أو ضربتين أو ضرباتٍ»، أو مصدر موصوف بما يدلّ عليه نحو: «ضربت زيداً ضرباً كثيراً»، أو عدد صريح مميَّزٌ بالمصدر نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، أو مجرّد عن التمييز نحو: «ضربته ألفاً».

(٥) مثالٌ للمفعول المطلق النوعي والعددي.

(٦) يمكن تركيب هذا الكلام بصورتين: الأولى: «فعلُهُ» مرفوعٌ فاعلُ «يجيء»، و«مغايراً» حال عن الفعل أي قد يجيء فعلُ المفعول المطلق مغايراً له، وعلى هذا يلزم حذف الظرف أعني «له».

والثانية: أن يكون في «يجيء» ضميرٌ فاعل يعود إلى المفعول المطلق، و«مغايراً» حالٌ منه، و«فعلَه» منصوباً مفعول به لـ«مغايراً» مقدّم، أو منصوب بنزع الخافض أي لفعله، وعلى هذا يصير المعنى: قد يجيئ المفعول المطلق مغايراً لفعله، وهذا التركيب أحسن من جهتين: عدم لزوم الحذف، ومساعدة المعنى؛ إذ المفعول المطلق قد يجيء مخالفاً لفعله، لا أنّ فعله يجيء مخالفاً له !!

وكيف كان مراده أنّ المفعول المطلق قد يكون مغايراً للفظ فعله إمّا بحسب المادّة كمثال المصنّف: «قعدت جلوساً»، وإمّا بحسب الباب والاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ [المزمّل: ٨]، ﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً﴾ [نوح: ١٧]، جاءَ «تبتيلاً» و«نباتاً» بدلَ «تبتّلاً» و«إنباتاً». وفي هذه الصورة أعني ما جاء مخالفاً لفعله بقسميه يقدّر سيبويه عاملاً من لفظه وبابه.

المفعول المطلق في مجال حذف العامل

١٦٧ـ وَفِعْلُهُ يُحْذَفُ جَائِزاً[١] كَمَا فِي نَحْو: «خَيْرَ مَقْدَمٍ» أي قَدِمَا[٢]

١٦٨ـ وَحَذْفُهُ إِمَّا سَمَاعاً قَدْ وَجَبْ[٣] كَـ«خَيْبَةً»[٤] «حَمْداً»[٥] وَ«شُكْراً»[٦] وَ«عَجَبْ»[٧]

---

(١) المفعول المطلق يجوز حذف عامله لدليلٍ قالي أو حالي، كقولك للقادم، أو لمن قال: سأقدم عليك: «خيرَ مقدمٍ» أي قدمتَ؛ حذف الفعل لقيام القرينة.
لكن منعه ابن مالك في عامل المفعول المطلق التأكيدي على أنّه جيئ بالمؤكَّد لتقوية العامل وتقرير معناه والحذف منافٍ لهما، لكن خفي عليه أنّ المصدرَ في مثل «سقياً ورعياً» نائب مناب العامل دالّ على ما يدلّ عليه بل هو عوضٌ من العامل بدليل امتناع الجمع بينهما، ولو كان مؤكِّداً فقط لا يمتنع الجمع بينه وبين عامله.

(٢) أي قدمت قدوماً خيرَ مقدمٍ؛ فـ«خير» اسم تفضيل ومصدريّته باعتبار موصوفه المحذوف أوّلاً والمضاف إليه ثانياً.

(٣) هذا في الحذف جوازاً، أمّا الحذف وجوباً فهو على قسمين؛ الأوّل: ما لا ضابط له يعرف به أي يحذف سماعاً ولا يقاس عليه، وذلك في مصادر كثرت في استعمالهم، فخفّفوها بحذف أفعالها، ولم تسمع أفعالها معها مع كثرتها واحتياجهم إليها فدلّ على وجوب حذفها، فنصبها يدلّ على عاملها.

(٤) أي خاب خيبةً، من «خاب الرجل خيبةً» إذا لم يَنَل ما طلبه، وحُرِم وخَسِرَ.

(٥) أي حَمَدْتُ حَمْداً.

(٦) أي شكرت شُكراً.

(٧) أي عجبت عَجَباً.

١٦٩ـ أَوْ جَا قِيَاساً[١] فِي مَوَاضِعَ[٢] فَمَا جَا مُثْبَتاً[٣] مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ نَظَمَا
١٧٠ـ أَوْ بَعْدَ مَعْنَاهُ عَلَى اسْمٍ عَبرا لَا يَرْتَضِيهِ خَبَراً[٤] أَوْ كُرِّرَا[٥]

---

(١) والثاني: حذف عامل المفعول المطلق قياساً، وذلك فيما عُلِمَ له من استقراء كلامهم ضابط كلّي يدلّ على حذف الفعل معه لزوماً؛ لما فيه من القرينة الدالّة على خصوص الفعل، ووقوع ما يسدّ مسدّه.

(٢) في مواضع ثمانية.

(٣) أي أريد نهايةً إثباته وإن دخل النفي عليه الآن لكن انتقض بـ«إلّا» مثلاً فينتج إثباتاً.
ولو أريد نفيه نحو: «ما زيدٌ سيراً» لا يجب حذفه، وسيأتي توضيحه آنفاً.

(٤) الموضع الأوّل والثاني: ما إذا دَخَل نفيٌ أو معناه على اسم مبتدأ طالب للخبر، ووقع المفعول المطلق بعده ولا يصحُّ أن يكونَ خبراً له؛ لأنّه لو كان خبراً عنه لكان مرفوعاً على الخبريّة.
نحو: «ما أنت إلّا سيراً» و«إنّما أنت سيراً»؛ فالأوّل لدخول النفي والثاني لدخول معنى النفي؛ إذ «إنّما» للحصر والنفي عن الغير، فيمكن لنا أن نقول: الملاك وقوع المصدر في مجال الحصر بعد مبتدأ لا يصلح أن يكون خبراً عنه.

(٥) الموضع الثالث: أن يقع المصدر مكرّراً بعد اسم مبتدأ لا يصلح المصدر أن يكون خبراً له، نحو: «زيدٌ سيراً سيراً».
ووجب حذف الفعل في المواضع الثلاثة لأنّ المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له، ووضع الفعل على التجدّد والحدوث.
وإن قدّر العامل وصفاً كاسم الفاعل والمفعول، فهما مع العمل كالفعل، فلمّا أريد التنصيص على الدوام واللزوم لايستعمل العامل أصلاً.

١٧١ـ كَقَوْلِنَا: «مَا أَنْتَ إلَّا سَيْرَا[١] أَوْ سَيْرَ سَاعٍ»[٢] وَ«هُوَ خيراً خَيْرَا»[٣]

١٧٢ـ وَمِنْهَا مَا تُفَصِّل جُمْلَةً وَلَى[٤] كـ«إمَّا مَنًّا» ضِمْنَ «شُدّوا» فَصَّلَا[٥]

١٧٣ـ وَمِنْهَا لِلْعَلَاجِ تَشْبِيهاً جُعِلْ عَقِيبَ جُمْلَةٍ وَهَذِي تَشْتَمِلْ

---

(١) «ما أنت إلّا سيراً» مثال للقسم الأوّل، أي ما وقع محصوراً فيه بـ«إلّا» بعد اسم لا يصلح خبراً عنه.

(٢) أي «ما أنت إلّا سير ساعٍ»، أيضاً مثال للقسم الأوّل، وأورد مثالين تنبيهاً على أنّ الاسمَ الواقع موقع الخبر ينقسم إلى النكرة والمعرفة، وهذا مثالٌ للنكرة المخصّصة، ومثاله المعروف للمعرفة: «ما أنت إلّا سيرَ البريد».

(٣) «خير» هنا ليس اسمَ تفضيل بل مصدرٌ لـ«خَارَ يخير».

(٤) الموضع الرابع: ما وقع تفصيلاً لعاقبة مضمون جملة تَقَدَّمَتْه، وضابطه أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمّن مصدراً يطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنّها مفعول مطلق عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها.

ووجوب الحذف لأنّ تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصحّ أن يقوم ما تضمّن ذلك المصدر أعني الجملة المتقدّمة مقام ما يتضمّن تلك الأغراض، أي أفعالها الناصبة، فلمّا صحّ ذلك وتكرّرت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها، فوجب حذفها.

(٥) أي «إمّا منّاً» فَصَّلَ «شدّوا»، وهذه العبارة إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**فَشُدُّوا الْوَثَاقَ إِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾ [محمّد: ٤]؛ فجملة: «فشدّوا الوثاق» متضمّنة لشدّ الوثاق، وعاقبته إمّا قتل وإمّا استرقاق أو منّ أو فداء؛ ففصّل هذا المطلوب بقوله: «فإمّا منّاً بعدُ وإمّا فداءً»، أي تمنّون منّاً أو تفدون فداءً.

١٧٤ـ فِيهِ عَلَى اسْمٍ طِبْقِهِ وَصَاحِبِهْ[١] نَحْوُ: «لَهُ جَارٌ جِوَارَ حَاجِبِهْ»[٢]

١٧٥ـ وَمِنْهَا مَا مَضْمُونَ جُمْلَةٍ جُعِلْ[٣] وَهَذِهِ لِغَيْرِهِ لَا تَحْتَمِلْ[٤]

١٧٦ـ كَـ«مَالُهُ عِنْدِي اعْتِرَافاً أَبَدَا» وَسَمِّ ذَا لِنَفْسِهِ مُؤَكِّدَا[٥]

١٧٧ـ كَذَا الَّتِي لِغَيْرِهِ قَدْ تُحْتَمَلْ كَـ«زيدٌ الْقَائِمُ حَقّاً فِي المَحَلّْ»[٦]

---

(١) الموضع الخامس من مواضع وجوب حذف الفعل: المفعول المطلق الذي وقع للتشبيه علاجاً أي دالاً على فعل من أفعال الجوارح بعد جملة تشتمل على اسم بمعنى المفعول المطلق وصاحبه.

(٢) «جوارَ حاجبه» مصدرٌ وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هي قوله: «له جارٌ»، وهي مشتملةٌ على اسمٍ بمعنى المفعول المطلق وهو «جارٌ»، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في «له»، أي له جارٌ يجاور جوار حاجبه.

(٣) الموضع السادس: المفعول المطلق الذي وقع بعد جملة هي نصٌّ في معنى المفعول المطلق ولامحتمل لها غيرُه. فـ«اعترافاً» في مثال المصنّف: «مَالُهُ عندي اعترافاً» يؤكّد الاعتراف الذي تضمّنته الجملة المذكورة، كما أنّ المصدر مؤكّد في نحو: «ضربت ضرباً»، إلّا أنّ المؤكّد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل، أمّا في المثال «اعترافاً» يؤكّد مضمون الجملة الاسميّة بكمالها، لا مضمون أحد جزأيها.

(٤) أي هذه الجملة لغير معنى المصدر لا تحتمل.

(٥) فالمصدر المؤكّد لنفسه هو الذي يؤكّد جملة تدلّ على ذلك المصدر نصّاً.

(٦) الموضع السابع: هو المفعول المطلق الذي وقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره فتصير بالمفعول المطلق نصّاً. نحو: «زيدٌ قائمٌ حقّاً»؛ فجملة «زيدٌ قائمٌ» تحتمل لأن تكون ثابتاً بحسب الواقع فيكون حقّاً، ولأن يكون مضمونها غيرَ ثابت في الواقع فيكون غير حقٍّ، فلمّا جاءت المفعول المطلق صارت به نصّاً في الحقّية.

⇐

١٧٨ـ وَسَمٍّ ذَا لِغَيْرِهِ مُؤَكِّدَا[١] أَيْ يَدْفَعُ الْغَيْرَ إِذَا مَا وَرَدَا
١٧٩ـ وَمِنْهَا مَا كَانَ مُثَنًّى[٢] صَدَرَا فِي نَحْوِ: «لَبَّيْكَ[٣] إِلَهِي فَاغْفِرَا»

الثاني: المفعولُ به

١٨٠ـ وَكُلُّ فِعْلِ فَاعِلٍ حَلَّ عَلَىٰ شَيْءٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ[٤] كـ«اشْرِبْ طِلَا»[٥]

⇐ وإنّما وجب الحذف في هاتين الصورتين لوجود القرينة، وهي نصب المصدر فيهما، لإشعاره بالمحذوف، وسدّ الجملتين فيهما مسدّ العامل.

(١) أي يسمّى هذا المصدر مؤكّداً لغيره؛ لأنّه يجعل ما قبله نصّاً بعد أن كان محتملاً للطرفين.

(٢) الموضع الثامن: ما وقع مثنًّى دالاًّ على التكرير والتكثير نحو: «لبّيك» و«سعديك». وإنّما وجب حذف العامل لوجود القرينة وهي النصب المشعر بالحذف، وقيام التكرير مقام المحذوف.

(٣) اختلف في «لبّيك» وأصلِهِ وكيفيّةِ اشتقاقِهِ بما لا طائل تحته، ومن شاء فليراجع كتب القوم.

(٤) لمّا فرغ عن الكلام في المفعول المطلق أخذ الكلام في المفعول به، وعرّفه بأنّه شيءٌ أي فضلةٌ وقع عليه فعلُ الفاعل، و«حلّ» في عبارة المصنّف أي وقع، والمراد من وقوع فعل الفاعل عليه: تعلّقه به بلا واسطة حرف جرّ؛ فإنّهم يقولون في «ضربت زيداً»: إنّ الضرب واقع على زيد، ولا يقولون في «مررت بزيد»: إنّ المرور واقع عليه.

(٥) مثال للمفعول به حيث وقع الشرب على الطلاء وهو الخمر.

١٨١ـ وَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ[١] وَالْحَذْفُ[٢] كَـ«الْمُرْتَضَى» جَوَابَ «مَنْ تَسْتَصْفُو؟»

١٨٢ـ أَوْ وَاجِبُ الْحَذْفِ[٣] كَـ«أَهْلاً أَهْلَا»[٤] وَكَـ«امرءاً وَنَفْسَهُ»[٥] و«سَهْلَا»[٦]

---

(١) الأصل في المفعول به أن يتأخّر عن الفعل؛ لأنّه معمول والفعل عامل، وموقع المعمول بعد العامل، وقد يتقدّم على الفعل؛ لقوّة الفعل في العمل، إمّا جوازاً نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، أو وجوباً فيما تضمّن معنى الاستفهام والشرط نحو: «من رأيت؟».

وهذا الحكم أعني جواز التقديم لجميع المفاعيل الخمسة سواءٌ إلّا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو.

(٢) أي حذفُ عاملِهِ. وهذا الحذف على قسمين: جوازاً ووجوباً، فالأوّل لقيام القرينة؛ مقاليةً أو حاليّةً؛ فالقرينة المقالية كمثال المصنّف، والقرينة الحالية: كما إذا رأيت شخصاً في يده خشبة قاصداً لضرب شخص فيقول: زيداً، أي أضرب زيداً.

(٣) هذا في الحذف الجوازي أمّا الوجوبي ففي أربعة مواضع، يذكرها المصنّف مفصّلاً. الأوّل سماعيٌّ، وعلّة وجوب الحذف في السماعيّات كثرة الاستعمال، وإنّما كانت سماعيّةً لعدم ضابط يعرف به سبب الحذف، بخلاف المنادىٰ مثلاً؛ فإنّ الضابط كونه منادىً.

(٤) أهلاً أي أتيت أهلاً لا أجانب، أو مكاناً مأهولاً معموراً لا خراباً.

(٥) أي دَعْ أو اترُكْ امرءاً، والواو بمعنى «مع» أو للعطف.

(٦) أي وطِئت مكاناً سهلاً عليك لا وَعراً.

تنبيهٌ: وجوب الحذف في جميع ما ذُكِرَ لكونها أمثالاً أو كالمثل.

المنادىٰ أقسامه وأحكامها

١٨٣ـ وَفِي الْمُنَادَى جَاءَ(١) وَهْوَ(٢) مَا طُلِبْ ... إقْبَالُهُ بِالْحَرْفِ عَنْ «أَدْعُو» أُنِبْ(٣)

١٨٤ـ لَفْظاً وَتَقْدِيراً(٤) وَإِنْ فَرْداً وَقَعْ ... مَعْرِفَةً(٥) يُبْنَىٰ(٦) بِمَا فِيهِ ارْتَفَعْ(٧)

---

(١) الموضع الثاني من موارد وجوب حذف عامل المفعول به، والموضع الأوّل من موارد الحذف القياسي للعامل: المنادى، ولذلك يبحث المصنّف عنه مفصّلاً.
قوله: «جاء» أي جاء الحذف.

(٢) أي المنادى هو الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه بسبب حروف النداء، وهي: «يا»، «أ»، «ءا»، «أيا»، «هيا» و«أي».

(٣) في ناصب المنادى خلافٌ؛ فقيل: فعل مقدّر وهو «أدعو»؛ فحذف لكثرة الاستعمال،ودلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، وهو قول سيبويه، وقيل: حرف النداء نائباً عن الفعل، وهو قول المبرّد، وقيل: «يا» وأخواتها أسماء أفعال فتكون هي العاملة، وهو قول أبي علي الفارسي.

(٤) تفصيل للطلب الذي كان في التعريف، أي إمّا آلة الطلب وهي حروف النداء لفظي نحو: ﴿يَا نَارُ﴾ [الأنبياء: ٦٩]، أو تقديري كقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] أي يا يوسف.

(٥) من هنا شرع المصنّف في بيان أحكام المنادىٰ؛ فالمنادى على أقسام؛ الأوّل: المفرد المعرفة.
والمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به؛ فيدخل فيه المثنّى والمجموع والمركّب المزجي.
والمعرفة هي ما كان تعريفه سابقاً على النداء أو لاحقاً بالنداء؛ فيشمل بالقيدين: النكرة المقصودة، والمفرد المعرفة المصطلحين.

١٨٥ـ وَاخْـفَضْهُ إنْ لَامَ اسْـتِغَاثَةٍ أُلِـفْ[٨] وَافْتَحْهُ إنْ لَا لَامَ لِإلْـحَاقِ الأَلِـفْ[٩]

---

(٦) حكم المفرد المعرفة والنكرة المقصودة البناء، وعلّته الوقوع موقع الكاف الاسميّة المشابهة لفظاً ومعنىً لكاف الخطاب الحرفيّة، وكونُ المنادى مثل الكاف إفراداً وتعريفاً، وذلك لأنّ «يا زيدُ» و«يا رجلُ» بمنزلة «أدعوك»، وهذه الكاف ككاف «ذلكَ»، ولولا هذا لا يصير بصرف مشابهة الكاف الاسميّة في «أدعوك» مبنيّاً، بل وجب وجود المشابهة للحرف حتّى يبنى.

(٧) وبناؤهما على ما يرفع به قبل النداء، أي حالَ الإعراب، وتقدّم أنّ علامة الرفع في الإعراب الضمة والواو والألف، ولا يبنيان على السكون وإن كان هو الأصلَ في البناء تنبيهاً على أنّ لهما قِدَماً في الإعراب؛ فدخل في ذلك ما يرفع بالضمّة إمّا ظاهرةً نحو: «يا زيدُ» و«يا رجل»، أو مقدّرةً نحو: «يا موسى» و«يا فتى» و«يا حذامِ» و«يا سيبويهِ»، و«يا بَرَقَ نَحْرُهُ»، وما يرفع بالألف نحو: «يا زيدانِ» و«يا رجلانِ»، وما يرفع بالواو نحو: «يا زيدونَ».

(٨) تقدّم أنّ حكم هذا المنادى البناء على ما يرفع به.

وإن استغيث المنادى يجرّ بلام الاستغاثة المفتوحة نحو: «يا لَزيدٍ»، وهي لام الاختصاص أدخلت علامةً للاستغاثة والتعجّب، واختيرت هذه اللام من بين باقي الحروف لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة والتعجّب؛ إذ كلّ منهما مخصوص بالدعاء وبطلب الحضور، واختلف في متعلّقه بناءً على عدم زيادتها، بما لا نطيل ذكره. وحكى الفرّاء أنّ أصل «يا لَزيدٍ»: يا آل زيدٍ فخفّف، وهو ضعيفٌ؛ لأنّه قد يستغاث فيما لا آل له نحو: «يا لَلدَّواهي» و«يا لَلّه».

(٩) أي يبنى المستغاث على الفتح وجوباً إذا ألحقت ألف الاستغاثة به ولا لامَ حينئذٍ فيه نحو: «يا زيداه».

١٨٦ـ وَانْصِبْ سِوَا ذَيْـنِ[١] كَـ«يَـا إِلٰـهَنَا»[٢] وَ«يَـا غُـلَاماً»[٣] أو «مـريعاً عَـبْدَنَا»[٤]

أحكام توابع المنادىٰ

١٨٧ـ تَأْكِـيدٌ أَوْ عَـطْفُ بَـيَانٍ أَوْ صِـفَةْ أَوْ نَسَـقٍ وَعَـنْهُ «يَـا» مُـنْحَرِفَةْ[٥]

---

(١) أي غير المنادىٰ المفرد المعرفة بقسميه والمنادى المستغاث بقسميه ينصب المنادي.
وما سواهما ثلاثة؛ الأوّل: المضاف؛ سواء كانت إضافةً لفظيّةً أو معنويّةً.
الثاني: الشبيه بالمضاف، وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، وهو إمّا مرفوع بالمنادىٰ نحو: «يا محموداً فعلُه»، أو منصوبٌ نحو: «يا طالعاً جبلاً»، أو مجرور بجارٍّ متعلّق بالمنادى نحو: «يا رفيقاً بالعباد».
الثالث: النكرة غير المقصودة بالنداء؛ جامدةً كانت أو مشتقّةً. وقد بيّنّا الأقوال في عامل نصبه.
(٢) مثالٌ للمنادى المضاف، وهو منصوب.
(٣) مثالٌ للمنادى النكرة غير المقصودة وهو منصوبٌ.
(٤) أصله: يا مريعاً عبدَنا، وهو شبيهٌ بالمضاف ومنصوبٌ.
(٥) تعرّض لبيان أحكام توابع المنادىٰ لما فيها من الخصوصيّة الزائدة على مطلق التابع الآتي ذكره في باب التوابع. واعلم أنّ توابع المفرد المبني من نحو: «يا رجلُ» و«يا زيدُ» على ضربين:
الضرب الأوّل: البدل، والمعطوف بالحرف المجرّد من اللام.
الثاني: النعت، والتأكيد أي المعنوي، وعطف البيان، والمعطوف بالحرف المعرّف باللام.
فالضرب الأوّل كالمنادى المستقلّ؛ سواءٌ كانا مفردين أو لا، وكان متبوعهما مضموماً أو
⇐

١٨٨ـ مُــــفْرَدَةً إنْ أُتْــبِعَتْ مَــبْنِيًّا(١)   فَــالرَّفْعُ بِــالنَّصْبِ اجْـعَلَنْ سَـوِيًّا(٢)
١٨٩ـ فَـــنَصْبُهَا جَــاءَ عَــلَى الْـمَحَلِّ   وَرَفْـــعُهَا مُـــوَافِــقٌ لِــلْحَمْلِ(٣)

⇐ لا ؛ فتقول : «يا زيدُ و رجلاً» إذا قصدت التنكير، كما تقول : يا رجلاً، وتقول : «يا زيدُ ورجلُ» إذا قصدت التعريف، وكذا «يا عبدَالله ورجلاً» و«يا عبدَالله و رجلُ»، هذه أمثلة المعطوف بالحروف، وتقولُ في البدل : «يا زيدُ أخانا»، «ويا عبدَالله أخُ»، وذلك لأنّ عطف النسق من حيث المعنى مناديّ مستأنف، والبدلُ سادٌّ مسدّ المبدل منه والأوّل في حكم الساقط.

أمّا الضرب الثاني : فإن كانت تابعةً للمنادى المعرب تبعته إعراباً ؛ معارفَ كانت أو نكراتٍ ؛ إذ لا محلّ لمتبوعها، وإن كانت تابعةً للمنادى المبني على ما يرفع به ؛ سواء كانت الضمّة ظاهرةً أو مقدّرةً، جاز رفعها ونصبها، إلّا إذا كانت مضافةً بالإضافة المعنويّة فينصب.

قوله : «وعنه يا منحرفة» أي يمتنع دخول «يا» عليه، وذلك إذا كان المنادى معرّفاً باللام ؛ فمعنى المصرع : المعطوف بالحرف الذي هو المعرّف باللام.

(١) أي هذه التوابع الأربعة إن أتبعت المفرد المبني فحكمه كذا، وكان عليه أن يقول توابع المنادى المبنيّ غير المستغاث الذي في آخره ألف الاستغاثة ؛ فإنّ تابعه يفتح كالمتبوع، وكذا توابع المنادى المستغاث المجرور باللام ؛ فإنّ تابعه مجرورٌ كالمتبوع ؛ إذن الحكم غير كلّي ومخصَّص.

(٢) أي يجوز له الرفع والنصب.

(٣) أي جاز له الرفع والنصب إن لم تكن مضافةً، والرفع للحمل على لفظ المنادى ؛ لأنّ بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه، وتنصب حملاً على محلّه ؛ لأنّ حقّ تابع المبني أن يكون تابعاً لمحلّه وهو هنا منصوب المحلّ على الظرفيّة.

فينتج أنّ توابع المنادى في :

⇐

١٩٠ـ وَرَفْعَ مَـعْطُوفٍ(١) خَـلِيلٌ(٢) اخْـتَلَا(٣) وَالنَّصْبُ لِلْقَارِي الرَّئِيسِ بْنِ الْـعَلَا(٤)

⇐ ـالبدل والمعطوف بالحرف المجرّد من اللام: كالمنادى المستقلّ.

ـالتأكيد وعطف البيان والصفة والمعطوف بالحرف مع اللام:

إن كانت تابعةً للمنادى المعرب: تبعته إعراباً.

إن كانت تابعةً للمنادى المبني:

إمّا أن يكون مضافاً بالإضافة المعنويّة: فتنصب.

أو غيره: تنصب حملاً على المحلّ وترفع حملاً على اللفظ.

(١) أي في المعطوف بالحروف ذي اللام حيث قلنا: يجوز فيه الرفع والنصب.

(٢) الخليل بن الأحمد الفراهيدي، نسبة إلى «فراهيد»، وهي بطن من الأزد، وهو فريد دهره وقريع عصره الذي لم يُرَ نظيره ولا عرف في الدنيا عديله، حتّى قال بعض أهل العلم: إنّه لا يجوز على الصراط بعد الأنبياء أحدٌ أدقّ ذهناً من الخليل، صنّف: العين في اللغة، كتاب النغم، العروض وغيرها، توفّي ﷺ سنة ١٧٥هـ؛ بغية الوعاة ١: ٥٥٧.

(٣) ففي المعطوف بالحرف ذي اللام خليل بن أحمد الفراهيدي يختار رفعه مع تجويزه النصب؛ لما فيه من المشاكلة للمنادى في حركته، ونظراً إلى المعنى؛ لأنّه مناديً مستقلّ، وإن لم يصحّ مباشرة الحرف له، ولكونه الأكثر في استعمالهم كما حكاه سيبويه، ووافق الخليلَ تلميذُه سيبويه والمازني.

(٤) أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن عبدالله المازني، أحد القرّاء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، مات سنة ١٥٤هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٢٣١. وهو يختار النصب؛ لأنّه لا يجوز أن يليَ حرفَ النداء؛ فينبغي أن لا يجعل لفظه كلفظ ما وليه، ولذلك قرأ القرّاء ما عدا الأعرج قولَه تعالى: ﴿ يا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [سبأ: ١٠] بنصب الطير. ووافقه في ذلك يونس.

١٩١ـ أَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ[1] مَا كَـ«الْجَارِ» فَكَالْخَلِيلِ[2] أَوْ أَبَىٰ كَالْقَارِي[3]

١٩٢ـ وَانْصَبْ مُضَافَةً أَتَتْ[4] إِلَّا الْبَدَلْ وَهَكَذَا الْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا نَقَلْ[5]

١٩٣ـ وَحُكْمُهُ كَالْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقَا[6] بِمُفْرَدٍ أَوْ بِمُضَافٍ أُلْحِقَا[7]

---

(١) محمّد بن يزيد أبو العبّاس المبرّد، أخذ عن المازني، صنّف: معاني القرآن، الكامل، المقتضب وغيرها، مات سنة ٢٨٥هـ؛ بغية الوعاة ١: ٢٦٩.

قال: إن كان المعطوف مع «ال» علماً كـ«الجاري» علماً و«الحسن» فهو مثل الخليل في اختيار الرفع؛ لأنّ «ال» لم تفد فيه تعريفاً فهي كالعدم؛ فأشبه عطف النسق المجرّد من «ال».

وإن لم يكن المعطوف مع «ال» علماً بل كان جنساً كـ«الرجل» فهو مثل أبي عمرو بن العلاء يختار النصب؛ لأنّه يكون حينئذٍ بإحداث «ال» فيه تعريفاً وتركيباً مّا مشابهاً للمضاف.

(٢) في اختيار الرفع.

(٣) أو أبَى الرفعَ كالقاري عمرو بن العلاء. واختار النصب؛ لأنّ «ال» لازمٌ للتعريف.

(٤) أي إن كان التابع مضافاً بالإضافة المعنويّة يُنصبُ؛ لأنّه إن كان بدلاً أو عطف نسق مع اللام فكالمنادى المستقلّ، والمنادى المستقلّ إن كان مضافاً ينصب. وإن كان غيرهما وجب نصبه أيضاً تابعاً لمحلّ المتبوع.

(٥) مراده أنّ تابع المنادى إن كان بدلاً أو معطوفاً بالحرف مجرّداً عن اللام فحكمه حكم المنادى المستقلّ الذي باشره حرف النداء؛ ينصب ويضمّ، وتقدّم بيان علّته أنّ عطف النسق من حيث المعنى مناديً مستأنف، والبدل سادٌّ مسدَّ المبدل منه.

(٦) أي سواءٌ كانا مفردين فيضمّان بناءً، أو غير مفردين، وسواء كانَ متبوعهما مضموماً أو منصوباً.

(٧) يلحقان بالمفرد؛ فيضمّان إن كانا مفردين، أو يلحقان بالمضاف؛ فينصبان إن كانا مضافين أو شبيهاً به.

العلم الموصوف بـ«ابن» أو «ابنة»

١٩٤ـ وَالْعَلَمُ الْمَوْصُوفُ بِـ«ابنٍ»(١) وَهْوَ قَدْ ... أُضِيفَ لِلْمِثْلِ(٢) فَفَتْحُهُ وَرَدْ(٣)

نداء المعرّف بالألف واللام

١٩٥ـ وَالْتَزَمُوا رَفْعَ الَّذِي بِـ«أَيّ» سَبَقْ ... وَهَاءُ تَنْبِيهٍ وَ«أَل» بِهِ الْتَحَقْ(٤)

---

(١) إذا نودي علمٌ مفردٌ موصوف بـ«ابن» ـ كما قال المصنّف ـ أو «ابنة» مضافين إلى علم آخر يفتح مع جواز ضمّه؛ لخفّته. ففي نحو: «يا عليَّ بن موسى» عَلَمان: الأوّل مفتوح، والثاني وهو «موسى» مجرور بالإضافة، و«ابن» منصوبٌ؛ لأنّه تابع المنادى ومضافٌ، وتقدّم أنّ التوابع المضافة تنصب مطلقاً.

(٢) أي أضيف إلى مثله أي إلى عَلَمٍ آخر.

(٣) يختار فتح المنادى مع هذه الشروط؛ لكثرة وقوع المنادى جامعاً لهذه الشروط، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخفّفوه لفظاً بفتحه، وسهّل ذلك كون الفتحة حركتَه المستحقّة في الأصل؛ لكونه مفعولاً كما تقدّم. وخفّفوه خطّاً بحذف ألف «ابن» و«ابنة».
تنبيهٌ: العلم الموصوف بـ«ابن» و«ابنة» الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفّف بحذف تنوينه وجوباً، وبحذف ألف «ابن» خطّاً نحو: «جاءني زيدُ بنُ خالدٍ».

(٤) اعلم أنّه يشترط في المنادىٰ خلوّه عن لام التعريف، فلا يقال: «يا الرجلُ»؛ كراهةَ اجتماع أداتي التعريف صورةً، وإن كان في إحداهما من الفائدة ما ليس في الأخرى.
وإن أريد نداء ذي اللام قيل: «يا أيّها الرجل» أو «يا هذا الرجلُ» بتوسيط «هذا»، ٠ أو «يا أيّهذا الرجل» بتوسيط الأمرين معاً.
وواضحٌ أنّهم لمّا قصدوا الفصل بين حرف النداء وحرف التعريف بشيء، طلبوا اسماً ⇐

١٩٦ـ لِأَنَّـــــهُ الْـــــمَقْصُودُ بِـــالنِّدَاءِ كَـــذَا تَـوَابِـعُهُ عَـلَى الْـوِلَاءِ[١]

١٩٧ـ وَلَـــمْ يُـــنَادُوا مَـــا بِـلَامٍ أَبَـدَا وَقَـــوْلُ: «يَـــا اللهُ» مِـــنْهُ أُفْـرِدَا[٢]

⇐ مبهماً غير دالّ على ماهيّة معيّنة محتاجاً بالوضع في الدلالة عليها شيء آخر، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدّة احتياجه إلى مخصّصه الذي هو المعرّف بـ«ال»، فوجدوا الاسم المتّصف بالصفة المذكورة «أيّاً» بشرط قطعه عن الإضافة، وأبدل «ها» التنبيه من المضافِ إليه.

والأكثرون على أنّ المنادى «أيّ» والمعرف بـ«ال» بعدها وصف لها. والتزموا رفع المعرّف بـ«ال» ـ وإن كان القياس جواز نصبه أيضًا ـ للتنبيه على كونه مقصوداً بالنداء، فكأنّه باشره حرف النداء.

(١) توابع «الرجل» في نحو: «يا أيّها الرجل» في الحقيقة توابع التابع، وفي باب توابع المنادى تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه، أمّا في «أيّ» فإنّ التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلّا تابعاً لوصف «أيّ»؛ لأنّه هو المنادى في الحقيقة و«أيّ» واسطة. والتزموا رفع توابع «الرجل» مثلاً؛ مضافةً أو مفردةً نحو: «يا أيّها الرجل الظريف» و«يا أيّها الرجلُ ذو المال»؛ لأنّها توابع منادىً معرب، وجواز الوجهين من الرفع والنصب إنّما يكون في توابع المنادى المبنيّ.

(٢) تقدّم أنّهم كرهوا نداء المعرّف باللام تحرّزاً عن اجتماع آلتي التعريف إلّا في لفظ الجلالة وهو «الله». وعلّة جواز ذلك اجتماع شيئين في هذه اللام: لزومها للكلمة؛ فلا يحذف اللام من «الله»، ولا يقال: «لاه»، وكونها بدلاً من همزة «إله»؛ فلا يجمع بينهما، ومن ثمَّ تقطع الهمزة في النداء ويقال: «يا أَلله» بقطع الهمزة.

و«أفرِدَا» في قول المصنّف أي استثني.

تكرير المنادى المفرد

١٩٨ـ وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ أَجِزْ[١] فِي قَوْلِنَا: «يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ فَأَوْلِنَا»[٢]

المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

١٩٩ـ وَإِنْ إِلَى يَا مُتَكَلِّمٍ تُضِفْ إِنْ شِئْتَ سَكِّنْهَا أَوْ اقْلِبْهَا أَلِفْ

---

(١) متى كرّرَ المنادى وأضيف الثاني إلى اسم فيحصل ثلاث كلمات: ففي «يا زيدُ زيدَ اليعملات»؛ المضاف إليه وهو «اليعملات» واجب الجرّ؛ لأنّه مضاف إليه، والاسم الثاني أي «زيد» الثاني واجب النصب؛ لأنّه تابعٌ مضافٌ وتقدّم أنّ حكمه النصب، و«زيد» الأوّل يجوز ضمّه ونصبه؛

أمّا الضمّ فيه فواضح؛ لأنّه مناديً مفردٌ معرفة ويبنى على الضمّ.

أمّا النصب فيه فلأنّه مضاف إلى «اليعملات»، و«زيد» الثاني تأكيد لفظي فاصلٌ بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مذهب سيبويه، أو أضيف إلى «اليعملات» المحذوف بقرينة «اليعملات» المذكور، وهذا مذهب المبرّد.

(٢) إشارة إلى بيت عبدالله بن رواحة الصحابي الأنصاري، حيث قال:

يَا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

[ديوانه: ٩٩]

«اليعملات»: الإبل القوية على العمل، والذّبل جمع «ذابل»، وهي التي ضمرت من طول السفر. ورُوِيَت: تطاول الليل هديت فانزل، ومراده بزيد: زيد بن أرقم.

٢٠٠ـ أَوْ افْـتَحَنَّ وَاحْـذِفَنَّ(١) أَوْ تَـقِفْ   بِـالْهَاءِ(٢) وَالأُمُّ كَـذَا مَـتَىٰ تُـضِفْ

٢٠١ـ وَمِـثْلُهَا الْأَبُ(٣) وَزَادُوا غَـيْرَهَا(٤)   إِبْـدَالَـهَا تَـاءً وَأَلْـفاً بَـعْدَهَا(٥)

---

(١) اعلم أنّ المنادى إذا أضيف إلى ياء المتكلّم لا يخلو من أحد أقسام أربعة؛

الأوّل: إن كان المنادى المضاف معتلّاً وجب ثبوت يائه وفتحها، نحو: «يا فتايَ» و«يا قاضيَّ».

الثاني: إن كان وصفاً مشبهاً للمضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وجب ثبوت يائه مفتوحةً أو ساكنةً نحو: ««يا مكرمي» و«يا ضاربي».

الثالث: ما عدا ذلك وليس «أباً» و«أمّاً» ففيه أربعُ لغاتٍ مشهورة، وهي:

حذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة نحو قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]، ثمَّ إثباتها ساكنةً نحو قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الزخرف: ٦٨]، أو مفتوحةً نحو قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٠]، ثمَّ وقوع الألف بعد المضاف نحو قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَا﴾ [الزمر: ٥٦]، والمصنّف الآن يذكر هذه اللغات.

القسم الرابع: إن كان أباً وأمّاً جاز فيه اللغات الأربع على الترتيب المذكور، وإبدال الياء تاءاً مكسورةً، وهو الأكثر، أو مفتوحةً، وهو الأقيس، والجمع بين التاء والألف، أو الياء، وهو قبيح سبيله الشعر.

(٢) أي المضاف إلى ياء المتكلّم الذي تجوز فيه هذه اللغات الأربع متى أريد أن توقف على يائه يؤتَى بالهاء في ذلك كلّه؛ فرقاً بين حالةِ الوقف والوصل؛ فيقال: «يا غلامِيَه»، «يا غلاميه»، «يا غلامِهْ» و«يا غلامَاهْ».

(٣) أي للأمّ والأب الأوجه الأربعة المذكورة؛ فيقال: «يا أبِي»، «يا أبِيَ»، «يا أبِ» و«يا أبَا».

(٤) أي زادوا غير الأوجه الأربعة المذكورة، أربعة أوجه أخرى، لكن ذكر المصنّف منها واحداً وهو: أن تبدلَ ياء المتكلّم تاءاً ويؤتى بعدها ألفاً، فيقال: «أبتا»، وذكرنا باقيَ الأوجه.

(٥) أي إبدال الياء تاءاً وذكر ألفٍ بعدها.

٢٠٢- وَجَاءَ أَيْضاً «يَابْنَ أُمَّ» وَ«ابْـنَ عَـمْ»(١) كَـ«يَا غُلَامِي» خَاصَّةً(٢) فِـيمَا ارْتَسَـمْ

الترخيم

٢٠٣- وَجَـــائِزٌ تَـــرْخِيمُهُ(٣) تَـــخْفِيفَا(٤) فِـي سِـعَةٍ(٥) إِنْ لَـمْ يَكُـنْ أُضِـيفَا

٢٠٤- وَلَـمْ يَكُـنْ نَـحْوَ: «تَأَبَّـطْ شَـرَّا» أَوْ مُسْـتَغَاثاً نَـحْوَ: «يَـا لَـلْقُرَّا»(٦)

٢٠٥- بَـــلْ عَـلَماً زِيـدَ عَـلَى الثَّـلَاثِ أَوْ تَـــاءَ تَأْنِـــيثٍ بِـــغَيْرِ رَيْثِ(٧)

---

(١) المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلّم يجب ثبوت الياء فيه نحو: «يا ابنَ أخي» و«يا ابنَ خالي»، إلّا إن كان «ابن عمّ» أو «ابن أمّ»؛ ففيهما يجوز ما جاز في باب «غلامي» من الأوجه الأربعة، ويزيدان عليه باطّرادٍ فتحَ الميم نحو: «يا ابن أمَّ» و«يا ابن عمَّ».

(٢) قيد الاختصاص يرجع إلى الأمّ والعمّ أي لا يقال: يا ابن أخِ ويا ابن خالِ.

(٣) اعلم أنّ الترخيم في اللغة تفعيل من «رَخَّمتُ الشيءَ» إذا سَهَّلْتهُ. واصطلاحاً حذف آخر الكلمة لا لعلّة جوازاً، والترخيم يقع في المنادى والضرورة والتصغير. لكن كثر ترخيم المنادى دون غيره؛ لأنّ المقصود في النداء هو الشيء الذي ينادي الانسان من أجله، فقصر بسرعة الفراغ من النداء الإفضاءُ إلى المقصود بحذف آخره اعتباطاً.

(٤) أي لمجرّد التخفيف لا لعلّة أخرى مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف.

(٥) أي في سعة الكلام؛ فبطريق أولى يجوز في الضرورة الشعريّة، وهـذا يـخرج تـرخيم الضرورة في غير المنادى؛ إذ الترخيم في غير المنادى لضرورة شعريّة داعية إليه لا في سعة الكلام.

(٦) يبيّن شروط ترخيم المنادى فيقول: وجب ألّا يكون المنادى مضافاً ولا شبيهاً بـه، وألّا يكون مركّباً اسنادياً مثل: «تأبّط شرّاً»، وألّا يكون مستغاثاً نحو: «يا للقُرّاء»، ووجب أن يكون إمّا علماً زائداً على ثلاثة أحرف، أو مؤنّثاً بتاء التأنيث.

(٧) للشرطين الوجوديّين السابقين.

٢٠٦ـ وَإِنْ تَـــزِدْ حَــرْفَيْنِ فِــيهِ وَهُــمَا فِي حُكْمِ حَرْفٍ وَاحِدٍ فَـاحْذِفْهُمَا(١)

٢٠٧ـ كَــذَا[ك] حَــرْفٌ غَـيْرُ مَـعْلُولٍ مَـعَهْ مِــنْ قَــبْلِهِ مَــدٌّ وَجَــازَ الْأَرْبَــعَةْ(٢)

٢٠٨ـ وَاحْــذِفْ مِــنَ الْـمُرَكَّبِ الْأَخِـيرَا(٣) وَغَـــيْرَ ذَا قُــوْا أَحَــداً لَا ضَــيْرَا(٤)

---

(١) لمّا فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كميّة المحذوف بسبب الترخيم، فقسّم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام، وهو إمّا حرفان، أو كلمة أو حرف واحد؛ فحذف الحرفين في موضعين؛ أحدهما: إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى أنّهما زيدتا معاً، لا أنّهما معاً بمعنىً واحد، وهاتان الزيادتان بسبعة أصناف:

زيادتا التثنية نحو: «زيدان» و«يضربان» علمين.

زيادتا جمع المذكّر السالم نحو: «مسلمون» و«يسلمون» علمين.

زيادتا جمع المؤنّث السالم نحو: «مسلمات».

زيادتا «مروان» و«عثمان» و«ندمان» و«خراسان».

ياء النسب وما أشبهها نحو: «كوفي» و«رومي».

ألفا التأنيث كـ«صحراء».

وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كـ«جرباء» و«عِلباء».

(٢) الموضع الثاني: إذا كان في آخر المنادى حرفٌ صحيح أصلي قبلَهُ مدّةٌ، أي ألفٌ أو واو أو ياء ساكنة، حركة ما قبلها من جنسها، وللكلمة أكثر من أربعة أحرف كـ«منصور» و«عمّار» و«مسكين»؛ في هذين الموضعين يحذف الحرفان معاً.

(٣) القسم الثاني: ما إذا كان مركّباً، ويعلم من شرائط الترخيم السابقة أنّه لا يكون مركّباً إضافيّاً ولا إسنادياً بل مركّباً مزجياً، إذا صارَ علماً؛ فعند ذلك يحذف الجزء الأخير، أي الكلمة الأخيرة، كـ«يا خمسة» في «خمسة عشر»، و«يا بعلَ» في «بعلبك».

(٤) القسم الثالث: ما إذا حذف حرفٌ واحدٌ منه، وهو غير الأقسام المذكورة نحو: «يا حارِ» في «يا حارث»، و«يا مالِ» في «يا مالك».

٢٠٩ـ وَهْوَ كَحُكْمٍ ثَابِتٍ فِي الْأَكْثَرِ ... وَعِنْدَ بَعْضٍ مُسْتَقِلّاً يَجْرِي[1]

المندوب

٢١٠ـ وَصِيغَةُ النِّدَا لِنُدْبَةٍ أَتَتْ[2] ... وَحُكْمُهَا كَحُكْمِهِ قَدْ صَيَّرَتْ

٢١١ـ إِعْرَاباً أَوْ بِنَا[3] وَخَصَّتْ لَفْظُ «وَا»[4] ... و«يَا» الْمُنَادَى وَبِغَيْرِهِ سَوَى[5]

٢١٢ـ ذَلِكَ فِي آخِرِهِ زِيدَ الْأَلِفْ[6] ... إِنْ تَأْمَنِ اللَّبْسَ وَإِلَّا فَانْحَرِفْ

---

(١) إذا رُخِّمَ الكلمة وحذف آخره يبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله مِنَ الحركة؛ فيقال مثلاً في «يا مالِك»: «يا مالِ» بكسر اللام، وفي «يا منصورُ»: «يا منصُ» بضمّ الصاد. هذا على الاستعمال الأكثر، وقد يجعل اسماً مستقلاً برأسه كأنّه لم يحذف منه شيئاً، فيقال: «يا حارُ» بالضمّ و«يا مالُ» بالضمّ.

(٢) بعد الفراغ عن بيان أحكام المنادى والمستغاث والترخيم شرع المصنّف بيانَ الندبة تبعاً لابن الحاجب. اعلم أنّه تأتي صيغة النداء وهنا «يا» خاصّةً في المندوب؛ لأنّ المندوب لا يدخلُ عليه سوا «يا»، وهذا لكون «يا» أشهر صيغ النداء فكانت أولى بأن يتوسَّع فيها باستعمالها في غير المنادى.

(٣) أي حكم المندوب في الإعراب والبناء حكم المنادى؛ فيقال: «وا زيدُ»، «وا عبدَ اللهِ»، «وا طالعاً جبلاً»، وَلما سيأتي من أنّ المندوب يلزم أن يكون معروفاً مشهوراً لا يندب النكرة. «إعراباً أو بناءً» تمييزٌ معمول «صيَرت».

(٤) أي لفظ «وا» مختصّ بالمندوب؛ فإذا قيل: «وا زيدُ» يختصّ بالندبة، قيل: قد يستعمل «وا» في النداء المحض، وهو قليل أو ضعيف.

(٥) أي يستوي لفظ «يا» للمنادى ولغيره، وهو مشترك بين النداء وغير النداء أي الندبة والاستغاثة والتعجّب.

(٦) أي يجوز في المندوب زيادة الألف في آخره؛ سواء كان مع «يا» أو «وا»، وذلك لمدّ الصوت المطلوب في الندبة.

٢١٣ـ عَـنْهَا إِلَى الْـيَاءِ[1] كَـ«وَا غُـلَامَكِي» أَوْ نَحْوُ: «وَا مَجْدَكُمُوا السامي» حُكِي

٢١٤ـ وَلَا يَـجُوزُ نَـدْبُكَ الْـمُنَكَّرَا[2] فَـلَا تَـقُلْ «وَا رَجُـلَاه» فَـلْيُحظَرَا

٢١٥ـ وَامْـنَعْ كَـذَا «وَا زَيْـدُ الطَّوِيلَا»[3] وَيُـونُسُ[4] أَجَـازَ ذَا جَـزِيلَا[5]

---

(١) أي زيادة الألف الجوازية إن تأمن اللبس، فإن خفت التباس ذلك اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت إلى حرف مدّ مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة أو ضمّة، كما إذا أردت ندبةَ غلامِ مخاطبةٍ قلت: «وا غلامكيه» لا «وا غلامكاه»؛ لالتباسه بندبةِ غلامِ مخاطبٍ. وإذا أردتَ ندبةَ غلامِ جماعةٍ مخاطبين قلت: «وا غلامَكُمُوه» لا «وا غلامَكُماه»؛ لالتباسه بندبة غلامِ مخاطبَيْنِ اثنينِ.

ومعناه: إن خفت اللبسَ فانحرِفْ عن الألف إلى الياء، أي اجعل الياء بدلاً من الألف.

(٢) اعلم أنّ المندوب على قسمين: المتفجّع عليه والمتوجَّع منه؛ فالمتفجَّع عليه كما يقال: وا محمّداه، وا حسيناه وغيرهما، أمّا المتوجّع منه كما يقال: وا مصيبتاه، والقسم الثاني ليست بمعروفة ولا بأس.

قال المصنّف لا يجوز ندبة المنكّر ومقابل المنكّر المعروف المشهور؛ علماً كان أو لا؛ فلو كان علماً غير مشهور لم يندب، وكذا غيره من المعارف، وإنّما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة؛ لأنّه إن كان مشهوراً لايُلامُ النادب في الندبة عليه، ولو لم يكن علماً وكان المتفجّع عليه مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته تقول: «يا ضارباً زيداه».

(٣) امتنع أيضاً إلحاق الألف بصفة المندوب بل يجب أن يلحق بالموصوف نحو: «وا زيداه الطويل»؛ لأنّ اتّصالَ المندوب بالصفة ليس كاتّصال المضاف بالمضاف إليه، فلذا جاز «وا أميرالمؤمنيناه»، ولم يجز نحو: «وا زيدُ الطويلاه».

(٤) يونس بن حبيب الضبي من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، روى عن سيبويه وسمع عنه الكسائي والفرّاء، مات سنة ١٨٢هـ؛ بغية الوعاة ٢: ٣٦٥.

(٥) أجاز يونس إلحاقَ الألف بآخر صفة المندوب؛ فإنّ اتّصال الموصوف بالصفة وإن كانَ

⇐

٢١٦ـ وَأَنْتَ عِـنْدَ الْـوَقْفِ بِـالتَّخْيِيرِ ... بِأَنْ تَـزِيدَ الْـهَاءَ فِـي الْأَخِـيرِ[1]

حذف حرف النداء أو المنادىٰ

٢١٧ـ وَصِـيغَةُ النِّـدَا جَـوَازاً حُـذِفَتْ[2] ... إِلَّا مَـعَ الْـجِنْسِ[3] وَمَـنْدُوبٍ[4] أَتَتْ

⇐ في اللفظ أنقص من الاتّصال بين المضاف والمضافِ إليه، إلّا أنّه أتمّ منه من جهة المعنى؛ لاتّحادهما بالذات؛ فإنّ الطويل هو زيد لا غير، بخلاف المضاف والمضاف إليه؛ فإنّهما متغايران.

(١) إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة؛ واواً كانت أو ياءً أو ألفاً جائزٌ في الوقف، وبعضهم يوجبها مع الألف؛ لئلّا يلتبس المندوب بالمضافِ إلى ياء المتكلّم المقلوبة ألفاً نحو: يَا غلاما.

(٢) اعلم أنّ المنادىٰ إذا كان قريباً منك ولم تحتج في ندائه إلى مدّ الصوت، وكان معروفاً كثير الاستعمال جاز أن يُحذَف حرف النداء عنه استغناءً بالقرب، والأصلُ في ذلك العَلَم؛ لأنّ كونَه علماً مع الإقبالِ عليه يغني عن الإتيان بحرف النداء، ولأنّ العلَمَ كثير الوقوع في النداء، أكثر من غيره؛ فيقع فيه التخفيف أكثر من غيره. ولمّا جاز في العلم حُمِلَ عليه المضافُ و«أيّ». والمراد من صيغة النداء أداة النداء.

(٣) فوجب الإتيان بحرف النداء في الجنس، والمراد به ما كان نكرةً قبل النداء؛ سواءٌ تعرّف بالنداء كـ«يا رجل» أو لم يتعرّف كـ«يا رجلاً»، وسواء كان مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له. ولا يحذف حرف النداء عن الجنس في مثل «يا رجلاً»؛ لأنّ حذفه يجوز عند إقبال المنادى عليك متنبّهاً لما تقول، ولا يكون هذا إلّا مع المعرفة؛ لأنّها مقصودةٌ قصدها. ولا يحذف عن مثل: «يا رجلُ»؛ لأنّ «يا» إذن حرف تعريف، ولا يحذف حرف التعريف ممّا تعرّف به.

(٤) أي لا يحذف حرف النداء عن المندوب والمستغاث؛ لأنّ المطلوب فيهما مدّ الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه.

٢١٨ـ وَالْمُسْتَغَاثَ امْنَعْ(١) كَذَا الْإِشَارَةْ(٢) كَـ«يُوسُفَ آعْرِضْ عَنْ أُولِي الْخَسَارَةْ»(٣)

٢١٩ـ وَ«أَصْبِحَنْ لَيْلُ»(٤) كَذَا «أَطْرِقْ كَرَا»(٥) وَ«افْتَدِ مَخْنُوقُ»(٦) فِيهِ نَدَرَا

٢٢٠ـ وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُكَ الْمُنَادَى(٧) كَـ«يَا اسْجُدُوا وَارْتَقِبُوا الْمَعَادَا»(٨)

---

(١) تقدّم شرحها.

(٢) أي لا يحذف حرف النداء عن الإشارة، وذلك عند البصريين لما ذكر من أنّ اسم الإشارة موضوع في الأصل لما يشار إليه المخاطب وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادىً تنافرٌ ظاهرٌ، فلمّا أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجعل مخاطباً احتيج إلى علامة ظاهرة تدلّ على تغييره وجعله مخاطباً وهي حرف النداء ولذا لا يحذف.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿**يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذا**﴾ [يوسف: ٢٩] أي يا يوسف؛ فهي مثالٌ لما حذف منه حرف النداء.

(٤) قلنا حرف النداء لا يحذف من الجنس لكن في بعض الأمثلة نادراً يقع.
المثال الأوّل قول امرأةٍ يأتيها امرؤ القيس وهي كرهته: «أَصْبِحَنْ ليلُ» أي يا ليلُ؛ مجمع الأمثال ١: ٤٠٣، المستقصى ١: ٢٠٠، ومعناه صِرْ صبحاً يا ليلُ وأدخِلْ في الصباح.

(٥) أي يا كَرَوَان، وفيه شذوذان: حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم، قال في القاموس: يُضْرب لمن يخدَعُ بكلامٍ يُلَطَّفُ له، ويرادُ به الغائلة؛ القاموس المحيط: «كرو».

(٦) أي يا مخنوقُ، أوّل من قاله رجلٌ وقع على السليك بن السلكة وهو نائمٌ فأمسك به؛ مجمع الأمثال ٢: ٧٨، ويضرب في تخليص نفسك من الشدّة؛ القاموس المحيط: «خنق».

(٧) تقدّم أنّ المنادى هو المفعول به فيجوز حذفه عند قيام القرينة الدالّة عليه، بخلاف سائر أنواع المفعول به؛ لأنّه قد يحذف بلا قرينة.

(٨) مثالٌ للمنادى المحذوف للقرينة، ويشير المصنّف به إلى قوله تعالى: ﴿**أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ**﴾ من الآية ٢٥ سورة النمل، قرأ القرّاء: يسجدوا، وقرأ الكسائي وبعض الشواذّ: يا اسجدوا أي يا قوم اسجدوا.

باب الاشتغال

٢٢١ـ وَمِنْهُ[١] مَا عَامِلَهُ أَضْمَرْتَهُ   بِشَرْطِ تَفْسِيرٍ كَـ«زيداً بِعْتَهُ»

٢٢٢ـ هَذَا هُوَ اسْمٌ[٢] بَعْدَهُ فِعْلٌ حَصَلْ   أَوْ شِبهُهُ وَفِي ضَمِيرِهِ اشْتَغَلْ[٣]

٢٢٣ـ أَوْ مَا بِهِ مُعَلَّقٌ[٤] وَإِنْ تُرِدْ   تَسْلِيطَهُ أَوْ مَا لِمَعْنَاهُ يُفِدْ

---

(١) لمّا بيَّن المنصوبات وعدّ منها المفعولَ به ذَكَر أنّ عاملَهُ أو فِعله يحذف وجوباً في أربعة مواضع؛ الأوّل: سماعي وتقدّم، الثاني: المنادى، والثالث ـ وهو ما يبحث عنه الآن ـ: المفعول به في باب الاشتغال، أو المشتغل عنه العامل، والرابع: التحذير وسيأتي.

(٢) وهو اسمٌ بعد عامل أعمّ من الفعل وشبهه متصرّف ناصب لضميره أو متعلّقه بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول وسلّط على الاسم لنصبه.

(٣) كما في مثال المصنّف: «زيداً بعتُهُ» حيث اشتغل «بعت» في ضمير زيد أي لم يعمل في الاسم المتقدّم بسبب العمل في ضميره، ولولا ذلك لعمل فيه، ومثال شبه الفعل: «زيداً أنا ضاربه». ولابدّ لشبه الفعل ممّا يعتمد عليه إمّا قبل الاسم المحدود نحو: «زيدٌ هنداً ضاربُها»، أو بعده نحو: «زيداً أنت محبوس عليه».

(٤) أي مشتغل بضميره أو بما يتعلّق به ذلك الضمير. والتعلّق يكون بوجوه كثيرة:
نحو كونه مضافاً إلى ذلك الضمير نحو: «زيداً ضربت غلامَه».
أو موصوفاً بعامل ذلك الضمير أو موصولاً له نحو: «زيداً ضربت رجلاً يحبّه» و«زيداً ضربت الذي يحبّه».
أو ما عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحو: «زيداً لقيت عمراً ورجلاً يضربه» و«زيداً لقيت عمراً والذي يضربه»، وغير ذلك من التعلّقات.

٢٢٤ـ عَـلَيْهِ لَانْـقَادَ لَـهُ مَـنْصُوبَا(١) فِـي مِـثْلِ «زيـداً خِـلْتُهُ مَـحْبُوبَا»(٢)

٢٢٥ـ وَهَكَـذَا «بِـهِ مَـرَرْتُ عَـامِدَا»(٣) و«قَـدْ ضَـرَبْتُ عَـبْدَهُ مُـعَانِدَا»(٤)

٢٢٦ـ وَ«قَدْ جَـلَسْتُ مُكْـرَهاً مِـنْ أَجْـلِهْ»(٥) مُـقَدَّراً مُـنَاسِباً فِـي كُـلِّهْ(٦)

تفصيل أحكام المشتغل عنه

٢٢٧ـ وَرَفْـعُهُ الْـمُخْتَارُ(٧) إِنْ لَـمْ تُـوجَدِ بِـالْاِبْتِدَا قَـرِينَةُ الْـمُعَانِدِ(٨)

---

(١) أي إذا حذفَ الضمير وأريد تسليط العامل أو معناه للمنصوب فَنَصَبَهُ، وهو في نحو: «زيداً ضربته» واضحٌ، أمّا في نحو: «زيداً مررت به» فيقدّر «جاوزت»؛ حتّى إذا سلّط على زيد لنصبه، فيصيرُ: جاوزت زيداً، والمعنى صحيح. وكذا «زيداً ضربتُ أخاه» يقدّر فيه: «أهنتُ»، وفي نحو: «زيداً حبست عليه» يقدّر: «لابست»، وهكذا باقي الأمثلة. ومعنى البيت: لو أردت تسليطَ العامل أو ما يفيد معناه على المنصوب لَنَصبه.

(٢) في هذا المثال إن سلَّطنا العاملَ على المنصوب يصيرُ: «خِلْتُ زيداً محبوباً»، ولا إشكال فيه.

(٣) أي زيداً مررت به عامداً بحيث لو سلّط «جاوزت» على زيد لَنَصَبَه أي جاوزتُ زيداً عامداً.

(٤) أي زيداً قد ضربت عبدَهُ معانداً، بتقدير: أهنتُ زيداً.

(٥) أي زيداً قد جلست مكرَهاً من أجله أي لابستُ.

(٦) إذ لو لم يقدَّر المناسب معنىً لا ينصب الاسم المقدّم بنفس العامل.

وقوله: «مقدَّراً» حالٌ، و«مناسباً» مفعول به له.

(٧) حال الاسم المشتغل عنه لا يعدو أربعة أقسام: إمّا أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوي رفعه ونصبه، ولم يذكر النحاة ما وجب رفعه؛ لأنّه إذن يخرج ⇐

٢٢٨ـ أَوْ وُجِـدَتْ لَكِـنَّ مَـا فِـي النَّـصْبِ ضُـعْفَىٰ كـ«أمّـا» مَعَ غَـيْرِ الطَّـلَبِ[٩]

٢٢٩ـ وَهَكَـذَا «إِذَا» الفُـجَاءَةُ[١٠] وَقَـدْ يُـخْتَارُ نَـصْبٌ إِنْ تَـنَاسُبٌ يُـرَدْ[١١]

⇐ عن حدّ الاشتغال. والمصنّف بدأ بما يختار رفعه؛ لأنّ الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل.

(٨) قرينة المعاند للرفع: النصب؛ لأنّ هذا الاسمَ المذكور إمّا أن يـرفع بـالابتداء أو يـنصب بفعل مقدّر، والمعنى: يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة للنصب والقرائن التي يختار معها النصب، والقرائن التي يتساوي معها الأمران، على ما يجيئ شرحها، فإذن يختار رفع المشتغل عنه بـالابتدائـيّة؛ لأنّـه لو نـصب لاحـتاج إلى مقدّر، والأصل عدم التقدير.

(٩) الموضع الثاني لاختيار الرفع ما إذا وجدت قرينة النصب لكنّها بالنسبة إلى مرجِّح الرفع ضعيفةٌ كـ«أمّا» مع غير الطلب، أي بشرط أن لا يكون الفعل المشتغل عـنه طـلباً كـالأمر والنهي والدعاء نحو: «لقيت القومَ وأمّا زيداً فأكـرمته»؛ فـالعطف عـلى الفـعليّة قـرينة للنصب، وكلمة «أمّا» قرينةٌ للرفع؛ إذ لا يقع بعدها غالباً إلّا المبتدأ؛ فـالرفع أقـوى، لأنّ عطف الاسميّة على الفعليّة كثير الوقوع في كلامهم مضافاً بأنّ الرفع تؤيّد بالسلامة عن الحذف أيضاً.

أمّا إن كانت «أمّا» مع الطلب نحو: «أمّا زيداً فَاضْرِبْه»، فإنّ المختار حينئذٍ النصب، لأنّـه لو رفع لزمت خبريّة ما بعدَه، والطلب ينافي الخبريّة.

(١٠) وهكذا «إذا» الفجائيّة، إذا دخلت على المشتغل عنه يختار رفعه لأنّ «إذا» تـدخل عـلى الجملة الاسميّة غالباً، والرفع مناسب للاسميّة. نحو: «قام زيدٌ وإذا بكرٌ يضربه عمروٌ».

(١١) يذكر المصنّف من هنا مواضع اختيار النصب، فالأوّل ما إذا حَصَلَ بنصب المشتغل عنه تناسبٌ بين الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في كونهما فعليّتين نـحو: «خـرجت فزيداً لقيته» و«قام زيدٌ وعمراً أكرمته». وقوله: «يرد» أي يراد.

٢٣٠ـ أَوْ بَعْدَ الْاِسْتِفْهَامِ[١] وَالنَّفْيِ[٢] أَتَىٰ ‏ ‏ وَالأَمْرِ[٣] وَالنَّهْيِ[٤] وَ«حَيْثُ»[٥] وَ«مَتَى»[٦]

٢٣١ـ وَمِثْلُهَا «إذا» لِشَرْطٍ جُعِلَتْ[٧] ‏ ‏ إِذْ كُلُّهَا مَوَاقِعَ الْفِعْلِ أَتَتْ[٨]

٢٣٢ـ وَهكَذَا بِالْوَصْفِ إِنْ لَبْساً تَخَفْ ‏ ‏ كَـ«كُلَّ شَيءٍ عَمَّرُوهُ فِي تَلَفْ»[٩]

---

(١) أي يختار النصب أيضاً إذا وقع المشتغل عنه بعد حرفي الاستفهام، وهما الهمزة و«هَلْ»؛ لأنّهما طالبان للفعل.

(٢) كذا يختار النصب إن وقع المشتغل عنه بعد حروف النفي يعني: «ما» و«لا» و«إنْ» النافية، نحو: «ما زيداً أكرمته ولا زيداً أو إنْ زيداً أكرمته»، ويترجّح النصب لأنّهم شبّهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أنّ الكلام معها غير موجب.

(٣) أي وقع الاسم المشتغل عنه قبل الأمر نحو: «زيداً اضرِبْهُ»؛ إذ لو رفع لصار الطلب خبَرَه ووقوع الطلب خبراً للمبتدأ ضعيف حتّى قيل إنّه ممنوع.

(٤) أي وقع الاسم المشتغل عنه قبل النهي نحو: «زيداً لا تُهِنْهُ»، وعلّة ترجّح النصب ما تقدّم في الأمر.

(٥) «حيث» الشرطيّة مجرّدةً عن «ما» نحو: «حيث زيداً تلقاه فأكرِمْه»؛ لأنّها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلّا الفعل.

(٦) الأحسن ألّا يعدّ المصنّف من هذه المواضع «متى» كابن الحاجب؛ لأنّ غالب النحاة يرى أنّ المشتغل عنه بعد «متى» واجب النصب كما يقوله الرضي؛ انظر شرح الرضي على الكافية ١: ٤٦١، والحدائق النديّة ١: ٦٦٢.

(٧) أي «إذا» الشرطيّة أيضاً كثر وقوع الفعل بعدها فينصب المشتغل عنه نحو: «إذا زيداً تلقاه فأكرمه».

(٨) أي مواضع وقوع الفعل فيها أكثر؛ فإذا نصب الاسم المشتغل عنه وقع فيها الفعلُ تقديراً، وإلّا فلا.

(٩) أي هكذا يترجّح النصب في مكان لو رفعت المشتغل عنه يلتبس الخبر بالصفة؛ ففي ⇐

٢٣٣ـ وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ فِي «هِنْدٌ أَتَتْ وَزَيْنَبُ أَنْكَحَهَا إِنْ رَضِيَتْ»(١)

٢٣٤ـ وَبَعْدَ تَحْضِيضٍ(٢) وَشَرْطٍ(٣) اِلْتَزِمْ نَصْباً كَـ«إِنْ زَيداً تُوَافِيهِ فَقُمْ»

٢٣٥ـ وَلَيسَ مِنْه كـ«أزيدٌ عُدَّ بِه» لِفَقْدِ تَسْلِيطِ الْمُفَسِّرْ فَانْتَبِهْ(٤)

⇐ نحو: «كلّ شيء عمّروه في تلف» إن نصبت «كلّ شيء»، فالمعنى واضح أي عمّروا كلَّ شيءٍ في تلف أي أتلفوا كلّ شيء، وليس للكلامِ إلّا تركيباً واحداً، ومعنىً واحداً. أمّا لو رفعته يصير الكلام ذا تركيبين: أحدهما موافق النصب والآخر مخالف له؛ إذ عند رفع «كلّ شيء» يكون مبتدءاً، فيحتمل أن يكون «عمّروه» خبرَه و«في تلف» متعلّق بـ«عمّروه» ـ وهذا صحيح ومطابق لنصب «كلّ شيء» ـ، ويحتمل أيضاً أن يكون «في تلف» خبره و«عمّروه» صفةٌ لـ«كلّ شيء»؛ فالمعنى حينئذٍ يصير خاصّاً.

(١) مثال لما يستوي فيها الأمران أي الرفع والنصب؛ لأنّك إنْ رفعت «زينب» تصير جملةُ «زينب أنكحها» اسميةً وتوافق مجموع المعطوف عليه أي هند أتت؛ لأنّ المعطوف عليه اسميّةٌ أيضاً. وإن نصبتها تصير فعليّةً ويوافق الكبرى أي أتت.

ولا يرد على مثال المصنّف ما ورد على مثال سيبويه «زيدٌ قام وعمرو كلّمته» من أنّه لو نصب المشتغل عنه وعطف على الكبرى يلزم أن يكون خبر «زيد» خالياً عن العائد والرابط إلى المبتدأ؛ لأنّ المصنّف ﷺ أتى بالشرط أي «إن رضيت» لعود الضمير فيه إلى هند في صورة العطف على الخبر.

(٢) بدأ المصنّف ﷺ ببيان موارد وجوب النصب؛ فمنها ماإذا وقع المشتغل عنه بعد حرف الشرط والتحضيض؛ إذ يجب دخولهما على الفعل. وحروف التحضيض أربعة: «هلّا»، «ألّا»، «لولا» و«لوما»، ولا تدخل إلّا على الأفعال بالاستقراء اتّفاقاً منهم.

(٣) حرفا الشرط: «إن» و«لو»، أمّا «أمّا» وإن كانت من حروف الشرط لكن حكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب.

(٤) أي ليس هذا المثال من باب الاشتغال؛ لأنّه لو كان منه لجاز نصب الاسم الواقع قبلَ الفعل ⇐

٢٣٦ـ وَ«كُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرْ» لَمْ يَكُ مِنْهُ إذْ بِمَعْنَاهُ يَضُرّ[١]

٢٣٧ـ فِي آيَةِ الْجَلْدِ[٢] يَرَى الْمُبَرِّدُ الفَاء بِمَعْنَى الشَّرْطِ[٣] وَهُوَ الأَجْوَدُ[٤]

⇐ بالفعل، وهنا لا يجوزُ: لأنَّ الفعل طالب للنائب عن الفاعل؛ لأنّه مجهولٌ والضمير بعده مجرورٌ في محلّ رفع، فلا يمكن بتسليط الفعل نصب المقدّم، ولو قدّر معناه أو مناسبه مثل: أُذْهِبَ، فهكذا لا يطلب منصوباً.

(١) وقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢] أي في صحائف أعمالهم، ليس من الاشتغال أيضاً، إذ المعنى يقتضي أن يكون «كلّ شيء» مبتدءاً و«فعلوه» صفته و«في الزبر» خبره، لكن على الاشتغال يصير المعنى: فعلوا كلّ شيء في الزبر، فيتعلّق «في الزبر» بـ«فعلوا»، وهذا فاسدٌ معنىً؛ لأنَّ صحائف أعمالهم ليست محلّاً لفعلهم؛ لأنهم لم يوقعوا فيها فعلاً.

(٢) آية الجلد قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢].

(٣) اعلم أنّه قد سبق أنّ المشتغل عنه إذا وقع بعده الطلب من أمر أو نهي يختار نصبُه، وفي هذه الآية أعني آية الجلد جميع شرائط النصب حاصلة في بداء النظر، إلّا أنّ القرّاء لمّا اتّفقوا فيه على الرفع ـ إلّا ما روي شاذّاً عن عيسى بن عمر من أنّه قرأ بالنصب ـ فاضطرّ النحاة إلى أن تمحّلوا لإخراجه عن قاعدة اختيار النصب؛ لئلّا يلزم اتّفاق القرّاء على غير المختار.

فقال المبرّد: الفاءُ فيه رابطة للجزاء والشرط؛ لكون «ال» في «الزانية» و«الزاني» مبتدءاً موصولاً، فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط؛ فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط؛ لدلالتها على سببية الشرط للجزاء، ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيّزه في ما قبله، فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله، فتعيّن فيه الرفع. وهذا مذهب الفرّاء أيضاً.

(٤) أي الأجود من تقدير سيبويه الآتي بيانه؛ لعدم الإضمار في تقدير المبرّد.

٢٣٨ـ وَجُمْلَتَانِ سِيبَوَيْهِ عَدَّهَا[١] وَفِي سِوَى الْقَوْلَيْنِ فَاخْتَرْ نَصْبَهَا[٢]

التحذير

٢٣٩ـ وَالرَّابِعُ التَّحْذِيرُ[٣] وَهْوَ مَا يُرَى مَعْمُولُ فِعْلٍ قَبْلَهُ لَنْ يُذْكَرَا

٢٤٠ـ مُحَذِّراً مِنَ الَّذِي بَعْدُ تَلَا أَوْ كُرِّرَ الْمَحْذُورُ مِنْهُ فِي الْوِلَا[٤]

---

(١) وقال سيبويه في توجيه آية الجلد: «الزانية» مبتدأ محذوف المضاف أي حكم الزانية، و«الزاني» معطوف عليه، والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعدُ، وقوله: «فاجلدوا» هو الذي وُعِدَ بأنّ حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضاً للسببيّة أي إن ثبت زناهما فاجلدوا؛ فتصير الآية عنده جملتين.

(٢) أي لولا التقديران المذكوران للمبرّد وسيبويه لكانت الآية من باب اختيار النصب لقرينة وقوع الطلب خبراً عن المبتدأ، وهذا هو محمل قراءة عيسى بن عمر بالنصب.

(٣) الرابع من المفاعيل اللازم إضمار ناصبها: التحذير أي الذي يحذّر منه، ووجب حذف الفعل لضيق الوقت عن ذكره.

(٤) وهو لغةً: تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه. واصطلاحاً: أن يذكر اسم منصوب بتقدير «اتّقِ» أو نحوه تحذيراً ممّا بعده، أو ذكر المحذّر منه مكرّراً.

وأسلوب التحذير على ضربين: إمّا لفظ المحذّر مع المحذّر منه بعده معمولاً لـ«بَعِّد» أو «اتّق» مقدّراً، وإمّا لفظ المحذَّر منه مكرّراً، معمولاً لـ«بَعِّد» مقدّراً، أو «اتّقِ».

وقوله: «في الولا» أي متوالياً ومكرّراً.

٢٤١ـ كَـ«إِيَّاكَ وَالْأَرْقَمَ» وَ«أنْ تَحْذِفَا»(١) أَوْ «الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ الأَخْوَفَا»(٢)

٢٤٢ـ كَذَا «وَإِيَّاكَ مِنَ الأَشْبَالِ»(٣) أَيْضاً وَ«مِنْ أَنْ تَحْذِفَنْ»(٤) فِي الْحَالِ

٢٤٣ـ وَقَدْ أَتَى «إِيَّاكَ أَنْ تَخَافَا»(٥) وَلَمْ يَجِئْ «إِيَّاكَ الأَفْعَىٰ» فَاعْرِفَا(٦)

٢٤٤ـ لِمَنْعِ تَقْدِيرِ حُرُوفِ الْجَرِّ بِاسْمٍ صَرِيحٍ(٧) وَأَتَى فِي النَّزْرِ(٨)

---

(١) هذان مثالان للنوع الأوّل من التحذير، ومعناه اتّق نفسك من الأسدِ والأسدَ من نفسك، وبَعِّد نفسك عن حذف الإرنب، وهو ضربه بالعصا.

ووجب حذف العامل فيه لأنّه في معنى المكرّر الذي يجب حذف عامله.

و«أن تحذفَ» في الشعر عطف على المثال السابق أي إيّاك وأنْ تحذفَ.

(٢) مثالٌ للمحذَّر المكرّر أي اتَّقِ الطريق الأخوفَ أو بَعِّد نفسَك عن الطريق.

(٣) إذا جاء المحذَّر منه بعد المحذَّر فإمّا أن يكونَ مع «أن» أو لا، فالذي بغير «أن» نحو: «إيّاك والأسد» يجوز فيه وجهان: كونه مع الواو، ومع «مِن» متعلّقاً بالفعل المقدّر أي بَعِّد نفسك من الأسد. والذي مع «أن» يجوز فيه هذان الوجهان نحو: «إيّاك أنْ تحذف» و«إيّاك من أن تحذف»، ويجوز فيه وجهٌ ثالث وهو حذف الجارّ؛ لأنّ حذف الجارّ مع «أن» و«أنّ» قياسيٌّ.

والأشبال جمع «شِبْل» وهو ولد الأسد إذا أدرك الصيد.

(٤) أي مع «مِن» بدون الواو مع الفعل المصدّر بـ«أن».

(٥) استعمل «أن تخافا» مع «مِنْ»، ثمّ حذف «مِنْ» قياساً كما بيّنّا، فالآن لم يستعمل المحذّر مع «من» ولا الواو ظاهراً.

(٦) أي لم يجئ ما قلنا في «أن تخافا» مِن حذف «مِنْ» منه في نحو: «إيّاك الأفعى»؛ لأنّ حذف «من» في نحو: «إيّاك من الأفعى» سماعي.

(٧) بيان علّة عدم مجيئ «إيّاك الأفعى» كما قلنا.

(٨) أتى حذف حرف الجرّ من الاسم الصريح نادراً.

المفعول فيه

٢٤٥ـ وَأَيُّ شَيْءٍ فِيهِ فِعْلٌ قَدْ فُعِلْ ذَكَرْتَهُ إِحْدَى الزَّمَانَيْنِ قَبِلْ
٢٤٦ـ فَسَمِّ بِالْمَفْعُولِ فِيهِ[١] وَوَجَبْ إِنْ قُدِّرَتْ «في» نَصْبُهُ عِنْدَ الْعَرَبْ[٢]
٢٤٧ـ وَيَقْبَلُ النَّصْبَ الزَّمَانُ كُلُّهُ[٣] أَمَّا الْمَكَانُ مُبْهَماً يَقْبَلُهُ[٤]

---

(١) الثالث من المنصوبات: المفعول فيه، وهو اسمُ زمانٍ أو مكانٍ مبهم منصوب بفعلٍ فُعِلَ فيه. فعلى هذا قول المصنّف: «أيّ شيء» عامٌّ، و«فيه» دالّ على الظرفيّة المكانية والزمانية، ومعناه: كلّ اسم زمان أو مكان فُعِلَ فعلٌ مذكورٌ فيه سمِّهِ بالمفعول فيه.
و«إحدى الزمانين قَبِلَ»، الزمانين من باب التغليب أي غلبة الزمان على المكان، أي قَبِلَ الاسمُ المذكورُ إمّا الزمانَ أو المكانَ؛ لأنّ الفعلَ لا يخلو إمّا أن يقع في الزمان أو المكان.

(٢) شرط نصب المفعول فيه أن يقدَّر لفظ «في» فيها؛ إذ لو ظَهَرَ «في» يجرّ ما بعده. ومعناه: إنْ قدِّرت «في» وجب نصب المفعول فيه عند العرب.

(٣) كلّ ظروف الزمان؛ مبهماً أو موقّتاً يقبل النصب بتقدير «في»؛ لأنّ المبهم منها جزء مفهوم الفعل، فيصحّ انتصابه بلا واسطةٍ كالمصدر، وغير المبهم محمول على المبهم؛ لاشتراكهما في الزمان نحو: «صمتُ دهراً» و«أفطرت اليوم».
والمبهم من الزمان هو الذي لا حدّ له يحصره؛ معرفةً كان أو نكرةً كـ«حين» و«زمان» و«الحين» و«الزمان»، والموقّت منه: ما له نهاية تحصره؛ سواء كان معرفةً أو نكرةً كـ«يوم» و«ليلة» و«شهر» و«يوم الجمعة» و«ليلة القدر» و«شهر رمضان».

(٤) أي ظروف المكان إن كان المكان مبهماً قَبِلَ تقدير «في» حملاً على الزمان المبهم؛ لاشتراكهما في الإبهام، واختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل: هي نكرةٌ؛ وليس بشيء؛ لأنّ نحو: «جلست خلفك وأمامك» منتصب بلا خلاف على الظرفيّة.

⇐

٢٤٨ـ وَبِالْجِهَاتِ السِّتِّ فَسَّرُوهُ[1] وَكُلُّ مُبْهَمٍ بِهِ أَجْرَوْهُ[2]

٢٤٩ـ وَمِثْلُهُ لَفْظُ «مَكَانٍ» كَثُرَا[3] وَكُلُّ مَا بَعْدَ «دَخَلْتُ»[4] اشْتَهَرَا[5]

⇐ وقيل: هو غير المحصور كما قلنا في الزمان، وهو الأولى، لكن يستثنى المقادير الممسوحة كـ«فرسخ» و«ميل»، ولا خلاف في انتصابها على الظرفيّة.

والحقّ أنّ المكان المبهم هو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسمّاه، وهو أسماء الجهات الستّ ونحوها في الإبهام والافتقار كـ«ناحية» و«جهة»، وأسماء المقادير كـ«ميل» و«فرسخ» و«بريد».

(١) أي فسّروا المكان المبهم بالجهات الستّ وهو: أمام وخلف، ويمين وشمال، وفوق وتحت؛ فإنّ «أمام زيد» مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه؛ فيكون مبهماً.

(٢) لمّا لم يتناول تفسير المصنّف المبهمَ بالجهات السّتّ بعض ظروف المكان الجائز نصبها قال: أجروا كلّ مبهمٍ بالجهات الستّ. والمبهم نحو: «عند»، «لدى»، «دون» و«سوى» ونحوها.

(٣) لفظ «مكان» مثلُ «عند» و«لدى» في الإلحاق بالجهات الستّ ونهايةً بإلحاق المكان المبهم. و«مكان» وإن كان معيّناً نحو: «جلست مكانَك» لكن لكثرته في الاستعمال صار مثل الجهات الستّ، لا لإبهامه.

(٤) تبع المصنّفُ ابنَ الحاجب في أنّ ما بعد «دخلت» مفعول فيه، لكنّه محلّ تأمّلٍ؛ فإنّ الفعل لا يطلب المفعول فيه إلّا بعد تمام معناه، ولا شكّ أنّ معنى الدخول في «دخلت الدار» لا يتمّ بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه؛ فمثلاً إذا قلت: «دخلت الدار في البصرة» فالظاهر أنّ الدار مفعول به لا فيه.

وكونه مفعولاً به إمّا على الاتّساع بإجراء القاصر مجرى المتعدّى بنفسه من حيث إسقاط الواسطةِ ونصبه، وهو مذهب الفارسي وابن مالك، أو نظراً إلى أنّ «دخل» متعدٍّ بنفسه، وهو مذهب الأخفش.

(٥) كلّ ما بعد «دخلت» اشتهر ممّا وقع فيه اسم المكان غير المبهم منصوباً بعد «دخلت».

٢٥٠ـ وَنَصْبُهُ بِشَرْطِ تَفْسِيرٍ أَتَىٰ كَـ«يَوْمَنَا اسْتَصْعَبَهُ كُلُّ فَتَىٰ»(١)

المفعول له

٢٥١ـ وَكُلَّ مَا لِأَجْلِهِ فِعْلٌ ذُكِرْ فَسَمِّ مَفْعُولاً لَهُ(٢) كَـ«قُمْتُ بِرْ»(٣)

٢٥٢ـ وَهْوَ لَدَى الزَّجَّاجِ(٤) مَصْدَرٌ وَإِنْ يُقَدَّرِ اللَّامُ فَنَصْبُهُ قَمِنْ(٥)

---

(١) بيّن موارد حذف عامل المفعول فيه؛ فيحذفُ عامل المفعول فيه إمّا جوازاً أو وجوباً، كما في المفعول به؛ فالأوّل نحو: «يومَ الجمعة» في جواب من قال: «متى سِرْتَ؟» أي سرتُ يوم الجمعة.

والثاني أعني الحذف وجوباً كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكر في المفعول به مفصّلاً، فما يختار نصبه نحو: «أيومَ الجمعة سرتَ فيه»، وما يجب نصبه نحو: «إن يومَ الجمعة سرت فيه»، وما يختار رفعه نحو: «يومُ الجمعة سرت فيه»، وما يستوي فيه الأمران نحو: «زيد سَارَ ويومَ الجمعة صمت فيه».

(٢) الرابع من المفاعيل: المفعول له أو لأجله أو من أجله. وهو اسم منصوب هو علّة وقوع الفعل في الخارج.

وتركيب كلام المصنّف هكذا: «كلَّ» مفعول به مقدّم لـ«سَمِّ»، «ما» مضاف إليه وموصول، «لأجله» ظرف متعلّق بـ«ذكر»، «فعل» مبتدأ، و«ذُكِرَ» خبره، و«مفعولاً له» مفعوله الثاني، أي سمِّ كُلَّ ما ذكر الفعل لأجله مفعولاً له.

(٣) أي قمت برّاً؛ فـ«برّاً» مفعول له.

(٤) إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجّاج، لزم المبرّد، وصنّف معاني القرآن، الاشتقاق، شرح أبيات سيبويه وغيرها، مات سنة ٣١١هـ؛ بغية الوعاة ١: ٤١١.

ومذهبه أنّ ما يسمّيه النحاة مفعولاً له هو المفعول المطلق البياني فمعنى: «ضربته

⇐

٢٥٣ـ إنْ كَانَ بِالْفِعْلِ وُجُوداً قُرِنَا وَاتَّحَدَ الْفَاعِلَ فِيهِ هَاهُنَا[٦]
٢٥٤ـ كَـ«زُرْتُهُ فِي دَارِهِ إِكْرَامَا» وَ«لَمْ أُبِحْ بِسِرِّهِ إِعْظَامَا»

⇐ تأديباً»: أدّبته بالضرب تأديباً. وأجابه البصريون: أنّه غير المفعول المطلق؛ لكونه علّةَ الفعلِ، والمفعول المطلق لا يكون كذلك.

(٥) يعني أنّ تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً له، كما يقولون: شرط انتصاب الظرف تقدير «في»، لكنّه خلاف اصطلاح النحاة؛ فإنّهم لا يسمّون المفعولَ له إلّا المنصوب الجامع للشرائط. وقوله «قَمِن»: أي الجدير.

(٦) بيّن شرائط انتصاب المفعول له وحذف اللام عنه:

الأوّل: كونه مصدراً، كما يفهم من المثال.

الثاني: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل.

الثالث: أن يكون مقارِناً له في الوجود.

معنى «اتّحادهما في الفاعل» أن يقوما بفاعل واحدٍ كقيام الضرب والتأديب في «ضربته تأديباً» بالمتكلّم.

ومعنى اتّحادهما في الزمان أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كـ«جئتك طمعاً» و«قعدت عن الحرب جبناً»، أو يكون أوّل زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستك خوفاً من فِرارك.

قال الرضي عليه من الله الرضا: وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل، وهو الذي يقوى في ظنّي، وإن كان الأغلب هو الأوّل [يعني تشارك المصدر والفعل في الفاعل]، والدليل على جواز عدم التشارك قول علي ﷺ في نهج البلاغة: فأعطاهُ اللهُ النظرة استحقاقاً للسخطة واستتماماً للبليّة»، والمستحقّ للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى، انتهى؛ شرح الرضي على الكافية ١: ٥١١.

المفعول معه

٢٥٥ـ وَجَــاءَ بَــعْدَ الْـوَاوِ مَـفْعُولاً مَـعَهْ[١] كـ«جَــاءَ زيــدٌ لَاهِــياً وَمَـجْمَعَهْ»[٢]

٢٥٦ـ إنْ صَــاحَبَتْ مَــعْمُولَ فِعلٍ مُـطْلَقَا فَــإِنْ يَكُــنْ لَـفْظاً وَعَــطْفٌ حُـقِّقَا

٢٥٧ـ فَــجَوِّزِ الْــوَجْهَيْنِ[٣] نَــحْوُ: «جِـئْتَنَا أَنْتَ وَزِيــــداً أو وَزيــدٌ ظَــاعِنَا»[٤]

---

(١) أي يجيئ المنصوب بعد الواو حالَ كونه مفعولاً معه.

وهو الخامس من المنصوبات إلى الآن، والمفاعيل في الكلّ.

«معه» في «المفعول مَعَه» نائب الفاعل، أسند إليه «المفعول» كما أسند إلى المجرور في «المفعول به»، و«المفعول له»، ويرجع الضمير إلى «ال» في المفعول وهـو المـوصول، ومعناه: هو الذي فعل الفِعلُ مَعَهُ. واصطلاحاً: الاسم المنصوب المذكور بعد واو المعية لمصاحبة معمول الفعل لفظاً أو معنىً.

ويحترز بقيد المصاحبة لمعمول الفعل عن نحو: «ضيعته» في «كلّ رجلٍ وضيعته» فإنّها مصاحبة لـ«كلّ رجل» وهو ليس معمولَ فعلٍ.

(٢) «جاء» فعلٌ، «زيد» فاعله ومعموله، «لاهياً» حالٌ منه، «مجمَعَهُ» مـفعول مـعه مـصاحبٌ لـ«زيد».

(٣) أراد تبيين أحكام المفعول معه؛ اعلم أنّ جمهور البصريين على أنّ العامل في المـفعول معه الفعل أو معناه، ووضعوا الواوَ موضعَ «مع»؛ لكونه أخصر، وفي عامله أقوال أخرى لا نطيل الكلام بذكره. وهذا الفعل على قسمين: إمّا لفظي كـ«جئت وزيـداً» أو مـعنوي نحو: «مالك وزيداً» أي ما تصنع.

فإذا صاحبَ المفعول معه معمولَ فعلٍ متلفّظ به وجاز العطف ـ أي لم يجب ولم يمتنع العطف ـ فيجوز الوجهان: النصب على المفعوليّة والعطف. نحو: «جئتنا أنتَ وزيـداً» على المفعول معه، أو «أنت وزيدٌ» على العطف.

(٤) ظاعنا أي سارياً.

٢٥٨ـ وَإِنْ أَبَى الْعَطْفُ فَنَصْباً أَوْجَبَا　　كَـ«جِئْتُ وَالزَّيْدَينِ أَمْسِ رَاكِبَا»[١]

٢٥٩ـ وَإِنْ يَكُنْ مَعْنًى وعَطْفٌ امْتَنَعْ　　فَالنَّصْبُ[٢] نَحْوُ: «مَالَهُ وَذَا الطَّمَعْ؟»[٣]

٢٦٠ـ وَإِنْ يَجُزْ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ كَـ«مَا　　لِحَاتِمٍ وَزَوْجِهِ لَنْ يُكْرِمَا؟»[٤]

---

(١) المورد الثاني: ما إذا تعيّن النصب فقط وهو إذا امتنع العطف؛ لعدم الفاصلة مثلاًكما في المثال نحو: «جئتُ والزيدَينِ أمسِ راكباً»، وجمهور النحاة على أنّ النصب مختارٌ هنا لا أنّه واجب، وذلك مبنيٌّ على أنّ العطف على الضمير المرفوع المتّصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصلٍ بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنعٌ.

(٢) أي إن كان الفعل معنىً، والفعل المعنوي على ضربين: إمّا أن يكون في اللفظ مشعرٌ به قويٌّ أو لا؛ فالأوّل نحو: «مَالَكَ وزيداً؟»؛ لِأنّ الجارّ والمجرور متعلّق بالفعل ونحوها. والثاني نحو: «ما أنت وزيداً؟» و«كيف أنت وقصعةً من ثريد؟»

فهذان القسمان إمّا أن يمتنع العطف فيهما نحو: «مالك وزيداً»؛ فيتعيّن النصب نظراً إلى لزوم التكلّف في العطف، وقيل: يجوز العطف على ضعفٍ إن لم يقصد النصّ على المصاحبة، وهو أولى؛ لوروده في القرآن، كقوله تعالى: ﴿تَسَائَلُون بِهِ والأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجرّ على قراءة حمزة. وإن جاز العطف فيهما فقال المصنّف: العطف واجب فيه؛ إذ هو الأصل فلا يُصَار إلى غيره لغير ضرورةٍ.

(٣) فالعامل معنوي والعطف ممتنعٌ؛ لعدم إعادة الجارّ، فوجب النصب.

(٤) جاز عطف «زوجه» على «حاتم»؛ فتعيّن العطف، وامتنع النصب على المفعول معه.

الحال

٢٦١ـ إنْ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ شَيْءٌ أَظْهَرَا أَوْ هَيْئَةَ الْمَفْعُولِ فَالْحَالُ يُرَىٰ[(١)]

٢٦٢ـ لَفْظاً وَمَعْنًى[(٢)] كَـ«أَتَانَا رَاكِباً»[(٣)] أَوْ «ذَاكَ زِيدٌ فِي الْعُلُومِ رَاغِباً»[(٤)]

---

(١) لمّا فرغ من المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها من المنصوبات.

فعرَّف الحال بأنّه ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول، فبذكر الهيئة يخرج ما يبيّن الذات كالتمييز، وأيضاً يخرج الصفة في نحو: «جاءني رجلٌ راكبٌ» بقيد الهيئة؛ فإنّ «راكب» وإن حَصَلَ به بيان الهيئة إلّا أنّه لم يذكر لبيان الهيئة، والمراد من ذكره تخصيص المنعوت، وإنّما وقع بيان الهيئة به ضمناً لا قصداً، وربّ شيء يقصد لمعنىً خاصّ وإن لزم منه معنىً آخر. والمصنّف ﷺ وإن تبع في هذا الحدّ ابن الحاجب في الكافية إلّا أنّه أورد عليه بعض الإيرادات ونذكر هنا أهمّها:

الأوّل: ليس في هذا الحدّ تحقيق معنى الحال وبيان ماهيّته؛ لأنّه ربّما يتوهّم أنّه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً لا في حالة الفعل، ففي «جاءني زيدٌ راكباً» أنّ «راكباً» هيئة للفاعل مطلقاً لا في حال المجيئ فيكون غلطاً.

الثاني: يخرج عن هذا الحدّ: الحال التي هي جملة، بعدَ عاملٍ ليس معه ذو حال.

(٢) إشارة إلى تفصيل الفاعل والمفعول بأنّهما قد يكونان فاعلاً ومفعولاً في اللفظ، وقد يكونان فاعلاً ومفعولاً في المعنى فقط دون اللفظ، أي باعتبار معنىً يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه. والمراد من الفاعل أو المفعول أعمّ من أن يكون حقيقةً أو حكماً؛ فيدخلُ فيه الحال عن المفعول معه؛ لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به، وكذا المفعول المطلق نحو: «ضربت الضرب شديداً»؛ فإنّه بمعنى «أحدثت الضرب شديداً» كما تقدّم. وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصحّ حذفه وقيام المضاف إليه مقامه، فكأنّه الفاعل أو المفعول به نحو: ﴿ بَلْ مِلَّةَ

⇐

٢٦٣ـ وَالْعَامِلُ (٥) الْفِعْلُ (٦) بِهَا أَوْ شِبْهُهُ (٧) وَهكَذَا مَعْنَاهُ (٨) فِي ذَا مِثْلُهُ (٩)

⇐ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ [البقرة: ١٣٥]، و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ [الحجرات: ١٢]؛ فإنّه يصحّ أن تقول: بل نتّبع إبراهيم حنيفاً، وأن يأكل أخاه، أو كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً وهو جزء المضافِ إليه؛ فكان الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف وهكذا.

ولا أدري أيّ حاجة بتقييد الحال بالفاعل والمفعول به وارتكاب هذه التقديرات والتوجيهات في تصيير باقي المفاعيل وغيرها فاعلاً أو مفعولاً.

مثال المبيِّن لهيئة الفاعل لفظاً نحو: «جئت راكباً»، والمفعولِ لفظاً نحو: «ركبت الفرَسَ مُسْرَجاً»، ومثال المبيِّن لهيئة الفاعل معنىً «خارجاً» في قول الذبياني:

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ [سفود شرب نسوه عند مفتأد]

أي هو يشبهُ خارجاً سفود شرب.

ومثال المبيّن لهيئة المفعول معنىً قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخاً﴾ [هود: ٧٢]؛ فإنّ «بعلي» خبر المبتدأ، وهو في المعنى مفعولٌ به؛ لمدلول «هذا» أي أنبّه أو أشير.

(٣) مثال للحال المبيّن لهيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما اللفظيين.

(٤) مثال للحال المبيِّن لهيئة المفعول معنىً على أن يكون «راكباً» حال من «زيد» وهو مفعول به معنىً لـ«أشير».

(٥) اعلم أنّ عامل الحال أحد أشياء ثلاثةٍ: الفعل، شبه الفعل، و معناه.

(٦) الفعل إمّا ملفوظ أو مقدّر نحو: «ضربت زيداً قائماً» و«زيدٌ في الدار قائماً» إذا أخذ متعلَّق الظرفِ فعلاً.

(٧) شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبّهة والمصدر.

(٨) يعني من معنى الفعل: المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به أو تقديره كالإشارة والتنبيه وغيرهما.

(٩) أي معنى الفعل هكذا مثل الفعل في العمل.

٢٦٤ـ وَشَـرْطُهَا بِأَنْ تَكُـونَ نَكِـرَةْ[١] وَغَـالِباً مَـعْرِفَةً ذُوهَـا نَـرَهْ[٢]

٢٦٥ـ وأوَّلُـوا «أَرْسَـلَهَا الْـعِرَاكَـا»[٣] وَ«جَـاءَ زِيـدٌ وَحْـدَهُ أفَـاكَـا»[٤]

٢٦٦ـ فَـإِنْ أَتَـى صَـاحِبُهَا مُـنَكَّرَا فَـاجْعَلْ إِذاً تَـقْدِيمَهَا مُـقَرَّرَا[٥]

---

(١) وجب تنكير الحال؛ لأنّه الأصل، والغرض ـ وهو بيان هيئة صاحبها ـ يحصل بها نكرةً، فالتعريف زائدٌ على الغرض. ولئلّا يلتبس بالصفة في النصب عند عدم ظهور إعرابها.

(٢) أمّا ذو الحال فيكون غالباً معرفةً؛ لأنّه محكومٌ عليه في المعنى فالأصل فيه التعريف. ومعنى البيت: نرىٰ ذا الحال غالباً معرفةً.

(٣) أمّا ما جاء من الأحوال بلفظ المعرفة فإنّه مؤوّل. كقوله: «أرسلها العراك» وهو صدر بيت للبيد قال:

فأرسَـلَها العـراكَ ولم يَـذُدْها ولم يُشفِق على نَغَصِ الدِّخـالِ

[ديوانه: ٨٦]

يصف حمارَ الوحش والأُتُن، يقول: أرسل حمار الوحش، وكان المراد بالإرسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد.

فأوّلوا «العراك» بـ«معتركةً» أي متزاحمةً، أو تعترك العراك، والجملة حاليةٌ.

(٤) وأيضاً نحو: «وحده» فأوّلوه بـ«منفرداً» أو «ينفرد وحده»، والجملة حاليةٌ، فلا يرد بمثل هذين على اشتراط تنكير الحال؛ لأنّ تأويلهما بوجهين:

أحدهما: أنّهما مصادر لأفعال محذوفة أي تعترك العراك، وينفرد وحدَهُ؛ فهذه الجمل الفعليّة وقعت حالاً، وهذه المصادر نصبت على أنّها مفعول مطلق؛ قاله أبو علي.

الثاني: أنّها معارف موضوعة موضع النكرات أي معتركةً ومنفرداً؛ فالصورة وإن كانت معرفةً فهي في التقدير نكرةٌ؛ قاله سيبويه.

والأفّاك في كلام المصنّف أي كذّاب.

(٥) أي إذا كان ذو الحال نكرةً إمّا أن يخصَّص بشيء ـ كالصفة أو الإضافة أو سبقه نهيٌ أو نفيٌ

⇐

٢٦٧ـ وَالْــمَعْنَوِيُّ إِنْ يَكُــنْ بِــهَا عَــمَلْ ... مَا لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً فَأَخِّرْهَا[(١)] وَقَلّ

٢٦٨ـ فِي الصَّاحِبِ الْمَجْرُورِ فِي الْأَصَحِّ[(٢)] ... كـ«امْـــرُرْ عَـلَيْهِ رَاكِبـاً وَنَــحٍّ»[(٣)]

٢٦٩ـ وَكُــلُّ مَــا دَلَّ عَـلَى الْـهَيْئَةِ صَحّْ ... وُقُــوعُهُ حَــالاً[(٤)] وَحَــالُهُ وَضَـحْ

⇐ أو استفهام أوغيرها ـأو لا يخصّص بشيء؛ ففي هذه الصورة وجب تقديم الحال على صاحبها؛ لتخصّص النكرة بتقديمها؛ لأنّهما في المعنى مبتدأ وخبرٌ، ولئلّا تلتبس بالصفة في النصب في مثل: «ضربت رجلاً راكباً»، فيقال: ضربت راكباً رجلاً.

(١) تقدّم بيان معنى العامل المعنوي، فإذا كان عاملُ الحال معنويّاً لا يتقدّم الحال عليه كما إذا كان إشارةً أو تنبيهاً أوغيرهما؛ لضعف العامل المعنوي في العمل في المقدّم. فيقال: «هذا زيدٌ قائماً»، ولا يقال: «قائماً هذا زيدٌ»، إلّا إذا كانَ العامل ظرفاً ففيه خلاف؛ فسيبويه لا يجوّز التقديم على الظرف نظراً إلى ضعف الظرف في العمل، وجوّزه الأخفش بشرط تقدّم المبتدأ على الحال نحو: «زيدٌ قائماً في الدار».

أمّا إن كان الحال هو الظرف أيضاً فقد صُرِّح بجواز تقدّمه على عامله الذي هو ظرف أو جارّ ومجرور.

(٢) أي كما لا يتقدّم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدّم على ذي الحال المجرور؛ سواء كانَ مجروراً بالإضافة أو بحرف الجرّ؛ لأنّ الحال تابعٌ وفرعٌ لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدّم على المضاف فلا يتقدّم الحال أيضاً، وفي المجرور بالحرف خلاف؛ فمنعه سيبويه وأكثر البصريّة وأفتى المصنّف بالتقليل المشعر بالضعف والنهي.

(٣) فلا يجوز تقديم «راكباً» على «عليه».

«نحٍّ» من «تردّد الصوت في الجوف» أو من «الردّ القبيح».

(٤) هذا ردّ من المصنّف على جمهور النحاة، فإنّهم اشترطوا اشتقاق الحال، وإن كان جامداً تكلّفوا ردّه بالتأويل إلى المشتقّ، قالوا: لأنّها في المعنى صفةٌ والصفة مشتقّة أو في معنى المشتقّ.

⇐

٢٧٠ـ فِي الْبِرِّ[١] فِي قَوْلِكَ: «هَذَا بُسْرَا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً فِي بُصْرَىٰ»[٢]

٢٧١ـ وَقَدْ تَكُونُ جُمْلَةً ذَاتَ خَبَرْ[٣] فَرَابِطُ الْإِسْمِيَّةِ الضَّمِيرُ قَرّْ

٢٧٢ـ وَالْوَاوُ مَعْهُ أَوْ بِهِ مُنْفَرِدَا أَوْ بِالضَّمِيرِ فِي الْقَلِيلِ أُورِدَا[٤]

⇐ وقال المصنّف ـ وقوله الحقّ ـ: لا حاجة إلى هذه التكلّفات؛ لأنّ الحال هو المبيّن للهيئة، وكلّ ما قام بهذه الفائدة فقد حصلَ فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلّف تأويله بالمشتقّ.

(١) الجارّ والمجرور متعلّق بـ«وضح».

(٢) فتكلّفوا النحاة للتأويل بمثل هذا المثال ممّا وقع الحال فيه جامداً بتكلّفاتٍ؛ فقالوا معناه: هذا مبسراً أطيب منه مرطباً؛ فـ«بُسراً» و«رُطباً» في تأويل «مبسراً» و«مرطباً» أي كائناً بسراً ورطباً.

(٣) يصحُّ كون الحال جملةً؛ لدلالتها على الهيئة كالمفردات؛ فيصحّ وقوعها حالاً مثلها، ولكن تجب أن تكون الجملة الحالية خبريّةً محتملةً للصدق والكذب؛ لأنّ الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال وإجراؤها على ذي الحال في قوّة الحكم بها عليه، والجمل الإنشائيّة لا تصلح أن يحكم بها على شيء.

(٤) اعلم أنّ الجملة الخبريّة إمّا اسميّة أو فعليّة، والفعليّة إمّا أن يكون فعلُها مضارعاً مثبتاً، أو مضارعاً منفيّاً، أو ماضياً مثبتاً أو ماضياً منفيّاً؛ فهذه خمس جمل. فرابط الجملة الاسميّة الواو والضمير أو أحدهما؛ فهنا ثلاث صور؛ اجتماعهما، انفراد الواو، وانفراد الضمير؛ فاجتماعهما وانفراد الواو متقاربان بالكثرة نحو قوله تعالى: ﴿ **تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ** ﴾ [الزمر: ٦٠].

ومعنى البيت: قرّ أي ثبت كون الضمير رابط الاسميّة مع الواو، «أو به منفرداً» أي الواو فقط، «أو بالضمير في القليل أوردا» أي أورد الربط بالضمير فقط، وهذا قليل.

٢٧٣ـ وَبِـالضَّمِيرِ الْـمُثْبَتُ المُسْـتَقْبَلُ(١) وَمَـا سِـوَى ذَيْـنِ بِكُـلٍّ يُـوصَلُ(٢)

٢٧٤ـ بِـالْوَاوِ وَالضَّـمِيرِ أَوْ إِحْـدَاهُـمَا(٣) وَ«قَـدْ» لِـمَاضٍ مُـثْبَتٍ مُـلَازِمَا(٤)

---

(١) والجملة الفعليّة إن كانت مبدوّةً بمضارع مثبت بدون «قد»، فتربط بالضمير وحدَهُ. نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدّثّر: ٦]، وذلك لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنىً؛ فأجريَ مجراه في امتناع الواو.

وقوله: «وبالضمير المثبتُ المستقبلُ» أي المثبتُ المستقبلُ يربط بالضمير فقط.

تنبيه: يشترط في المضارع الواقع حالاً خلوّه من حرف الاستقبال كالسين و«لن» ونحوهما.

(٢) وما سوى الجملة الاسميّة والفعليّة المضارعيّة، من الجمل المشتملة على المضارع المنفي أو الماضي المثبت أو المنفي، بالواو والضمير معاً أو بأحدهما وحده من غير ضعف. ومعنى المصرع: ما سواهما يوصَلُ بكلٍّ من الواو والضمير.

(٣) بدلٌ من قوله: «بكلٍّ».

(٤) ولابدّ في الجملة الفعليّة إذا وقعت حالاً وهي ماضٍ مثبت من «قَدْ» نحو قوله تعالى: ﴿أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُم﴾ [البقرة: ٧٥]، وذلك لأنّ الحال تدلّ على حصول صفة مقارنة لما جعلت الحال قيداً له وهو العامل، والماضي لا مقارنة فيه للحال، فإذا كانَ مع «قد» قرب منها، فيحسن وقوعه حالاً.

وفيه بحث؛ لأنّ «قد» إنّما تُقرّب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلّم لا بمعنى ما يبيّن كيفيّة الفعل؛ فإنّ الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد تكون ماضياً وقد تكون حالاً وقد تكون مستقبلاً كما لا يخفى، فما ذكروه غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال بين الزمان وما يبيّن الهيئة؛ ينظر تمام البحث في الحدائق النديّة ٢: ٦٣١.

٢٧٥ـ ظَاهِرَةً تَكُونُ أَوْ مُقَدَّرَهْ[١] كَـ«مَاتَ زَيدٌ وَمَضَى بِالْمَغْفِرَهْ»[٢]

٢٧٦ـ وَحَذْفُ عَامِلِهَا جَوَازاً إِسْتَقَرّْ[٣] كَـ«رَاشِداً» لِسَيِّدٍ رَامَ السَّفَرْ[٤]

٢٧٧ـ وَوَاجِباً يَجِيءُ فِي الْمُؤَكِّدَهْ[٥] كَـ«الجَهْم أَبُوكَ عَاطِفاً وَذَا جِدَهْ»

---

(١) أي ظاهرةً كانت «قد» نحو: ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٧٥]. وإلّا مقدّرة منويّة نحو: ﴿ هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ [يوسف: ٦٥] و﴿ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠].

(٢) أي مات زيدٌ وقد مضى بالمغفرة؛ فالماضي المثبت وقع حالاً ولم يكن له «قد» فيقدّر. ولم يكن دخول «قد» في الماضي المنفي؛ لأنّ استمرار النفي بلا قطع يشمل زمان الفعل.

(٣) اعلم أنّ عاملَ الحالِ قد يحذف جوازاً ووجوباً أيضاً في مواضع قياسيّة، ولابدّ من قرينة مع الحذف؛ فقرينة ما حذف جوازاً حضور معناه، كقولك للمسافر: «راشداً مهدياً» أي سِرْ راشداً، وللقادمِ من الحجّ: «مأجوراً».

(٤) إشارة إلى مثال «راشداً مهدياً» لسيّدٍ رام السفر أي قولك: «راشداً مهدياً» لمن يقصد السفر، بتقدير: «سِرْ راشداً».

(٥) أي في الحال المؤكّدةِ لمضمون جملة قبلَها يجب حذف عاملها، وهذا على مذهب من قال: إنّ المؤكِّدة لا تجيئ إلّا بعد الاسميّة، لكنّ الظاهر أنّها تجيئ بعد الفعليّة أيضاً نحو: ﴿ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ [التوبة: ٢٥]، وإذا جاءت الحال المؤكّدة بعد الاسميّة وجب أن يكون جزءاها معرفتين جامدين.

واختلف في عامل المؤكّدة بعد الاسميّة فقال سيبويه: العامل مقدّرٌ بعد الجملة؛ ففي مثال المصنّف: «الجهم أبوك عاطفاً» يقدّر: حقّقت الأمر، أو أحقّه أو أثبته، وقال الزجّاج: العامل هو الخبر، وقال ابن خروف: العامل المبتدأ. لكنّ الأولى عندي موافقاً للرضي وابن مالك أنّ العاملَ معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكّد لنفسه أو لغيره، كأنّه يقال: يَعطفُ عليك أبوك عطوفاً.

التمييز

٢٧٨ـ مَا يَرْفَعُ الإِبْهَامَ عَنْ ذَاتٍ تُرَىٰ   مَذْكُورَةً إِبْهَامَهَا كُنْ مُنْفِرَا
٢٧٩ـ أَوْ قُدِّرَتْ لَفْظاً فَتَمْيِيزٌ وُسِمْ   وَحَدُّهُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ عُلِمْ[1]

---

(١) أي التمييز ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة. و«ما يرفع الإبهام» جنس يدخلُ فيه التمييز والحال والصفة وشبهها، والمستقرّ أي الثابت في معنى الموضوع له من حيث إنّه موضوع له، واحترز به عن نحو: «رأيت عيناً جاريةً»، فإنّ «جارية» رافعة للإبهام عن العين لكنّ الإبهام الحاصل في العين ليس مستقراً بحسب الوضع بل نشأ من الاستعمال باعتبار تعدّد الموضوع.

«عن ذات» يحترز به عن النعت والحال؛ فإنّهما وإن رفعا الإبهام المستقرّ لكن لا عن ذات بل عن وصف. «مذكورة أو مقدّرة» يشمل نوعي التمييز: التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة.

ومعنى كلام المصنّف: أنّ التمييز ما يرفع الإبهامَ عن ذات ترى مذكورةً أي عن ذاتٍ مذكورةٍ، أو قُدّرت لفظاً أي مقدّرة.

تمييز المفرد

٢٨٠ـ فَأَوَّلٌ عَنْ مُفْرَدٍ مِقْدَارِ(١) ... ذَا غَالِباً فِي عَدَدٍ يَا جَارِ(٢)

٢٨١ـ كَنَحْوِ: «عِشْرُونَ غُلَاماً»(٣) أَوْ جَرَىٰ ... فِي غَيْرِهِ(٤) كَـ«رَطْلاً زيتاً إشْتَرَىٰ»

٢٨٢ـ أَوْ «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا عَسَلْ»(٥) ... أَوْ كَـ«قَفِيزَانِ أَرْزاً إنْتَحَلْ»(٦)

٢٨٣ـ فَافْرِدْهُ إنْ جِنْساً يَكُونُ مُطْلَقَا ... مَا لَمْ تُرِدْ أَنْوَاعَهُ فَطَابِقَا

---

(١) القسم الأوّل من التمييز وهو رافع الإبهام عن الذات يرفع الإبهامَ عن مفرد مقدار، والمراد بالمفرد: ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف، والمقدار: ما يعرف به قدره ويبيّن، والمقادير إمّا مقاييس مشهورة موضوعة يعرف بها قدر الأشياء كالأعداد، وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والكرّ، وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق، والدينار والمنّ والرطل ونحو ذلك، أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير، كقوله تعالى: ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]. وغير المقدار كلّ فرع حصل له بالتفريع اسمٌ خاصّ يليه أصله ويكون بحيث يصحّ إطلاق الأصل عليه نحو: «خاتمٌ حديداً» و«باب ساجاً» و«ثوبٌ خزّاً».

(٢) يمكن قراءة المصرع من المخطوطة هكذا: «ذا غالباً في عددي جاري» أيضاً، والمعنى واحدٌ أي التمييز الرافع عن مفرد مقدارٍ يجري من بين أقسام المقدار كما عرفتها في العدد غالباً.

(٣) وسيأتي بحث تمييز العدد في بابه.

(٤) أي جرى في غير العدد كما يعرف به قدر المكيل والموزون. كـ«رطل زيتاً»، والرطل نصف المنّ، وهو غير العدد من المقدار.

(٥) أي على التمرة مثلُها عسلاً، وهو غير عدد من المقدار وهو المقياس.

(٦) وهذا مثال للتمييز الرافع عن الإبهام المستقرّ في ذات مقداري غير العدد يعني المكيل. و«انتحل» أي ادّعاه لنفسه وهو لغيره.

٢٨٤ـ وَغَـيْرُهُ اجْـمَعْ(١) وَالَّـذِي يُـنَوَّنُ ... وَكَـذَا المُـثَنَّىٰ فَـمُضَافاً يَـحْسُنُ(٢)

٢٨٥ـ أَوْ مُـفْرَدٍ(٣) فِـي غَـيْرِ مِـقْدَارٍ وَقَـعْ ... كَـ«خَـاتَماً لِـي فِـضَّةً زيـدٌ صَـنَعْ»(٤)

---

(١) بيان لأحكام التمييز إفراداً وتثنيةً وجمعاً.

قال المصنّف: إن كان التمييز جنساً ـ وهو ما يتشابه أجزاءه ـ فلا حاجةَ إلى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والضَّرَب والزيت. إلّا أنْ يُرادَ أنواعٌ مختلفة منه فيطابق مميِّزه؛ فيفرد ويثنّى ويجمع. وإن كان التمييز غيرَ جنسٍ يجوز أن يجمع.

لكن هذا التقسيم ليس بحسن، والصحيح أن يقال: إنّ التمييز عن الذات المذكورة إمّا أن يكون عن عددٍ أو غيره، والأوّل إمّا أن يكون جنساً أو لا، والجنس إمّا أن يقصد به الأنواع أو لا، وعلى كلا الوجهين [الجنس المقصود أنواعُه وغيره] يجب إفراد التمييز. وإن كان عن عدد ليس بجنس وجب إفراده نحو: عشرون رجلاً أو درهماً. والذي عن غير العدد إن كان جنساً وقصد الأنواع فيثنّى إن أريد المثنّى، ويجمع إن أريد الجمع، وإلّا أفرد نحو: «عندي مثله تمراً»، وإن كان جنساً ولم تقصد الأنواع فالإفراد واجب نحو: «مثله تمراً». وإن لم يكن جنساً طوبق به ما قصد؛ مفرداً كان أو مثنّىً أو مجموعاً نحو: «مثله رجلاً أو رجلين أو رجالاً».

(٢) بيان لجواز إضافة المميَّز إلى التمييز؛ فإنّ المميَّز إن كان منوَّناً بالتنوين الظاهرة أو إن كان بنون التثنية جازت إضافته إلى التمييز للتخفيف كـ«مَنَوا عسلٍ» و«رطلُ زيتٍ»، وإن كان بنون الجمع أو الإضافة فلا يجوز الإضافة؛ فلا يقال: «عشرو درهمٍ».

(٣) عطف على «عن مفردِ مقدار» أي التمييز الرافع عن الإبهام في الذات إمّا يرفع الإبهام المستقرّ عن مفرد مقدار أو يرفع الإبهام المستقرّ عن مفرد غير مقدار، والمراد به ما ليسَ بعددٍ ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو: «خاتمٌ فضّةً»؛ فـ«فضة» تمييز عن «خاتم» وهو غير مقدار.

(٤) أي زيدٌ صنع لي خاتماً فضّةً.

وخفض هذا التمييز بالإضافة أكثر استعمالاً؛ لحصول الغرض بالخفّة.

تمييز النسبة

٢٨٦ـ وَالثَّانِ عَنْ ذِي نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةْ أَوْ شِبْهِهَا كَـ«طَابَ زيدٌ نِحْلَةْ»(١)
٢٨٧ـ وَ«طَيِّبٌ أُبُوَّةً وَحَارِسَا»(٢) وَ«دَرُّهُ لِلّهِ هَذَا فَارِسَا»(٣)
٢٨٨ـ وَإِنْ يَصِحَّ جَعْلُهُ لِمَنْ نَصَبْ فَهْوَ لَهُ أَوْ لِلَّذِي لَهُ انْتَسَبْ(٤)

---

(١) هذا هو القسم الثاني من أقسام التمييز؛ فالأوّل رافع للإبهام المستقرّ عن الذات، وهذا رافع للإبهام المستقرّ عن النسبة، وبتعبير المصنّف ذات مقدّرة في نسبة الجملة.
فاعلم أنّ الإبهام إمّا في الجملة أو في شبه الجملة، وهو إمّا اسم الفاعل مع مرفوعه نحو: البيت مشتعل ناراً، أو اسم المفعول مع مرفوعه نحو: الأرض مفجّرة عيناً، أو أفعل التفضيل مع مرفوعه نحو: «أنا أكثر منك مالاً»، و﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً﴾ [الفرقان: ٢٤]، أو الصفة المشبهة معه نحو: «زيدٌ طيّبٌ أباً»، أو المصدر نحو: «أعجبني طيبُهُ أباً». وتمثيل المصنّف بـ«طاب زيدٌ نحلةً» للتمييز الرافع للإبهام عن النسبة في الجملة.

(٢) مثال للتمييز الرافع للإبهام عن النسبة في شبه الجملة، أي زيدٌ طيّبٌ أبوّةً، أو حارساً.

(٣) أيضاً مثال للتمييز الرافع للإبهام عن النسبة في شبه الجملة؛ لأنّ فيه معنى الفعل أي عجباً منه فارساً. وتمثيله بـ«أبوّة» و«حارساً» و«فارساً» إشارة إلى أنّ التمييز كما يصحّ أن يكون جامداً كذلك يصحّ أن يكون مشتقّاً لكن بقلّةٍ. وأيضاً إشارة إلى أنّ التمييز قد يكون رافعاً للإبهام المستقرّ في الإضافة كما في «لله دَرُّهُ فارِساً».

(٤) هذا بحث مطابقة تمييز النسبة لما هو له. اعلم أنّ التمييز عن النسبة إمّا أن يكون اسماً أو صفةً، والاسم إمّا أن يصحّ جعلُهُ لما انتصب عنه، يعني يصحّ أن يكون نفس المميّز كـ«أباً» أو صفةَ نفسِ المميَّز كـ«أبوّة» في «طابَ زيدٌ أباً أو أبوةً»؛ فإذن جاز أن يكون له ولمتعلّقه يعني جاز أن يكون الأب والأبوّة للمميّز أو لمتعلّقه؛ ففي «طاب زيدٌ أباً» يصحّ أن يكون زيداً وأن يكون أبا زيدٍ، وكذلك الأبوّة جاز أن يكون صفة نفسه وصفة متعلّقه؛ ففي «طاب زيدٌ أبوّةً» يصحّ أن يرادَ أبوّة زيدٍ نفسه لأولاده وأن يراد أبوّة أبيه له.

٢٨٩ـ وَإِنْ أَبَىٰ فَهُوَ لِمَنْ تَعَلَّقَا بِهِ[١] وَفِي كُلٍّ يُرَىٰ مُطَابِقَا[٢]
٢٩٠ـ إِلَّا إِذَا جِنْساً أَتَىٰ مَا لَمْ تُرِدْ أَنْوَاعَهُ وَطَابِقَنْهُ إِنْ قُصِدْ[٣]
٢٩١ـ هَذَا فِي الْإِسْمِ أَمَّا فِي الصِّفَةْ فَهْيَ لَهُ فِي الطِّبْقِ لَا مُخْتَلِفَةْ[٤]

---

(١) أي إنْ أبى التمييز أن يكون نصّاً في المنتصب عنه والمميّز فهو لمتعلّقه خاصّةً نحو: «طاب زيدٌ داراً أو علماً»؛ فإنّ هذه الأسماء ليست نصّاً في المنتصب عنه ولا يصحّ جعلها له بالتعبير عنه بها؛ فهي لمتعلّق زيد، وهو الذات المقدّرة، أعني الشيء المنسوب إلى زيد.

(٢) أي يطابق التمييز في القسمين أي فيما جاز أن يكون لما انتصب عنه؛ سواء كان نصّاً أو محتملاً له ولمتعلّقه، وفيما تعيّن لمتعلّقه الإفراد والتثنية والجمع نحو: «طاب زيدٌ أباً والزيدان أبوين، والزيدون آباءً».

(٣) فيطابق التمييز مقصود المتكلّم؛ فيفرد ويثنّى ويجمع إن لم يكن جنساً، فإن كان جنساً شاملاً للقليل والكثير؛ فإنّه إذا قصد تثنيته أو جمعه يؤتى به مفرداً لصحّة إطلاقه على القليل والكثير؛ فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه. إلّا إذا أريد بالتمييز الذي هو الجنس الأنواع المختلفة من حيث امتيازاتها النوعيّة؛ فإنّه لابدّ حينئذٍ من تثنيته أو جمعه نحو: «طاب الزيدان علمينِ والزيدون علوماً».

ومعنى البيت: فيطابق التمييز المميَّز إلّا إذا أتَى التمييز جنساً فلا يطابق إلّا إذا أريد أنواعه وقصد الأنواع المختلفة فيطابق.

(٤) إذا كان التمييز صفةً مشتقّةً مثل: «لله درّه فارساً» فإنّ له ثلاثة أحكام؛ أحدها: أنّ التمييز تمييز لما انتصب عنه لا لمتعلّقه؛ لأنّ الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور أولى بالموصوفيّة؛ فإذا قيل: «طاب زيدٌ والداً» كان الوالد زيداً، ولا يحتمل أن يكون والدَ زيدٍ، بخلاف الاسم نحو: «أباً».

ثانيها: يطابق المقصودَ في الإفراد والتثنية والجمع.

٢٩٢ـ وَاحْتَمَلَتْ لِلْحَالِ(١) وَامْنَعْ مُطْلَقَا ... تَقْدِيمَكَ التَّمْيِيزَ فِيمَا يَسْتَقِي(٢)

٢٩٣ـ وَهْوَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُبَرِّدُ اصْطَفَى(٣) ... وَالْمَازِنِيُّ(٤) مِثْلُهُ وَزَخْرَفَا(٥)

الاستثناء

٢٩٤ـ وَكُلُّ مَا عَقِيبَ «إِلَّا» قَدْ وَرَدْ ... أَوْ مَا يُضَاهِيهَا فَمُسْتَثْنًى يُعَدّْ(٦)

---

(١) والحكم الثالث للتمييز المشتقّ: أنّه يحتمل الحال؛ لاشتقاقه؛ فمعنى «طاب زيدٌ شجاعاً»: طاب زيدٌ من حيث إنّه شجاع، وحالَ كونه شجاعاً.

(٢) يمنع مطلقاً تقديم التمييز على عامله؛ فإذا كانَ تمييزاً عن ذات لا يقدّم اتّفاقاً؛ لأنّه اسمٌ جامدٌ ضعيف العمل، أمّا إذا كان تمييزاً عن نسبة؛ فإن كان عن الصفة المشبّهة أو أفعل التفضيل أو المصدر فلا يتقدّم على عامله لضعفها. أمّا إن كان العامل الفعل الصريح نحو: طابَ زيدٌ أباً أو اسم الفاعل أو اسم المفعول، فجوّز التقديم الكسائيُّ والمازني والمبرّد نظراً إلى قوّة العامل، ومَنَعَهُ الباقون.

(٣) «هو» في صدر كلام المصنّف يرجع إلى تقديم التمييز، يعني اختار المبرّد تقديم التمييز على الفعل، والمازنيّ مثل المبرّد في اختيار التقديم على الفعل، وقولهما ليس بشيء وزَخْرَفَا.

(٤) بكر بن محمّد أبو عثمان المازني، بصريّ روى عن أبي عميرة والأصمعي وأبي زيد وعنه المبرّد واليزيدي وغيرهما، له من التصانيف: كتاب في القرآن، علل النحو، تفاسير كتاب سيبويه وغيرها، مات سنة ٢٤٩هـ؛ بغية الوعاة ١: ٤٦٣.

(٥) أي قالا قولاً باطلاً.

(٦) لمّا فرغ من المنصوبات المحضة أخذ فيما يأتي منصوباً ومرفوعاً ومجروراً، وهو المستثنى. وعرّف المستثنى مجملاً بكلّ ما ورد عقيب «إلّا» وما شابهها من أدوات الاستثناء للإخراج عن حكم المستثنى منه.

٢٩٥ـ وَهْــوَ هُـنَا مُـتَّصِلٌ أَوْ مُـنْقَطِعْ[(١)] فَـالْأَوَّلُ الْـمُخْرَجُ عَـنْ لَـفْظٍ جُـمِعْ

٢٩٦ـ لَـفْظاً وَتَـقْدِيراً بِـهَا أَوْصَـحْبِهَا[(٢)] وَالثَّـانِ غَـيْرُ مُـخْرَجٍ جَـا بَـعْدَهَا[(٣)]

٢٩٧ـ وَانْـصِبْهُ إِنْ لَـمْ تَكُ «إِلَّا» وَصَـفَا[(٤)] فِي مُوجَبٍ[(٥)] أو قُـدِّمَ الْمُسْتَصْفَى[(٦)]

---

(١) قسّم المستثنى بقسمين: متّصل ومنقطع، وعرّف كلّ واحد بحدّ بخاص.

(٢) المستثنى المتّصل هو الذي أخرج عن متعدّد؛ لفظاً نحو: «جاءني القومُ إلّا زيداً»، أو تقديراً نحو: «ما جاءني إلّا زيدٌ» أي ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ، بـ«إلّا» وأخواتها.
قوله: «جُمِعَ» فعلٌ مجهولٌ صفة «لفظ» أي لفظٍ مجموع أو متعدّد.

(٣) والمستثنى المنقطع هو الذي لم يكن داخلاً في المتعدّد الأوّل قبل الاستثناء؛ سواءٌ كان من جنس المتعدّد كقولك: «جاءني القومُ إلّا زيداً» مشيراً إلى جماعة خالية من زيد، أو لم يكن من جنس المتعدّد نحو: «جاءني القوم إلّا حماراً».

(٤) بيّن مواضع وجوب نصب المستثنى؛ إذ هو في باب المنصوبات، ولم يحتج إلى قوله: «غير الصفة»؛ لأنّه في نصب المستثنى وما كان بعد «إلّا» التي للوصف ليس بمستثنىً.

(٥) الموضع الأوّل من مواضع وجوب نصب المستثنى ما اجتمع فيه شرطان: وقوع المستثنى بعد «إلّا» وكون المستثنى في كلامٍ موجب، نحو: «جاءني القومُ إلّا زيداً».
إجمال: اعلم أنّه اختلف في عامل نصب المستثنى على أقوال: العامل هو الفعلُ المتقدّم، أو معنى الفعل بتوسّط «إلّا»، أو نفس «إلّا» لقيام معنى الاستثناء بها، أو «إلّا» نائبةً عن «أستثني»، أو بـ«أنّ» مقدّرةً بعد «إلّا» وغيرها.

(٦) الموضع الثاني من مواضع وجوب نصب المستثنى ما اجتمع فيه شرطان أيضاً: وقوع المستثنى بعد «إلّا»، وتقديم المستثنى على المستثنى منه؛ موجباً كان الكلام أو منفياً. نحو: «جاءني إلّا زيداً القومُ» و«ما جاءني إلّا زيداً أحدٌ»؛ لأنّه إن كان في الموجب فقد تقدّم وجوب النصب، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البدل؛ لأنّ البدل لا يتقدّم على المبدل منه، لأنّه من التوابع، فلم يبق إلّا النصب على الاستثناء.
قوله: «المستصفى» أي المستثنى؛ لأنّه أختير للخروج.

٢٩٨ـ أَوْ جَا عَلَى الْأَكْثَرِ بَعْدَ «مَا خَلَا» أَوْ «مَا عَدَا»(١) أَوْ ذَا انْقِطَاعٍ جُعِلَا(٢)

---

(١) الموضع الثالث والرابع من مواضع وجوب النصب إذا جاء المستثنى بعد «ما خلا» و«ما عدا».

اعلم أنّ المصنّف ﷺ خلط هنا وقيّد النصب بعد «ما خلا» و«ما عدا» بالأكثر، وإنّما الأمر عكسه؛ لأنّ النصب بعد «خلا» و«عدا» على الأكثر؛ لأنّهما إن عُدّا فعلاً ماضياً فَيُنْصَبُ بعدهما على أنّه مفعول به، وقد أجيز الجرّ بهما على أنّهما حرفا جرٍّ، وهذا الموضع جديرٌ بأن يذكر على الأكثر، أي النصب بعدهما كثيرٌ. لكن إن استعملا مع «ما» ـ وهو ما ذكره المصنّف هنا ـ فوجب النصب بهما؛ لأنّ «ما» مصدريّة وهي تدخل على الفعليّة كما يجيئ في قسم الحرف، فتعيَّن كونهما فعلين؛ فوجب حينئذٍ النصب، فلا يجوز الجرّ بهما، فلا معنى لقول المصنّف: بعد «ما خلا» و«ما عدا» يُنصَب المستثنى على الأكثر، بل يجب مطلقاً. اللهمّ إلّا أن يرجع قيد «على الأكثر» بـ«ذا انقطاع جعلا»، وهو صحيحٌ معنىً، لكن يخالفه سياق الكلام.

(٢) الموضع الخامس: المستثنى المنقطع، يعني أنّ المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إنْ كان منقطعاً عن المستثنى منه نحو: «ما في الدار أحدٌ إلّا حماراً».

فالحجازيّون هنا يوجبون النصب، لكن التميميون قسَّموا المنقطع إلى قسمين:

الأوّل: ما يكون قبله اسم يصحّ حذفه نحو: «ما جاءني القوم إلّا حماراً»؛ هنا يجوّزون البدل.

الثاني: ما لا يكون قبله اسمٌ يصحّ حذفه، فَهُم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب النصب كقوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إِلّا مَن رَحِم﴾ [هود: ٤٣] أي إلّا مَن رَحِمَهُ الله؛ فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلاً في العاصم، فيكون منقطعاً.

وقوله: «ذا انقطاع جُعِلَ» أي جعل المستثنى ذا انقطاع أي منقطعاً.

٢٩٩ـ أَوْ بَعْدَ «لَيْسَ»[1] أَوْ «خَلَا» ثُمَّ «عَدَا»[2] وَ«لَايَكُونُ»[3] النَّصْبُ فِيهِ أُورِدَا

٣٠٠ـ وَالْبَدَلُ اخْتِيرَ وَنَصْبٌ يُطَّرَدْ إنْ فِي كَلَامٍ غَيْرِ مُوجَبٍ وَرَدْ

٣٠١ـ وَذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوُ: «مَا قَامُوا بِهِ إلَّا قَلِيلٌ» فَاعْلَمَا[4]

٣٠٢ـ وَإنْ يَكُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ قَدْ حُذِفْ فَاعْرِبْهُ بِالْعَامِلِ حَيْثُمَا أُلِفْ[5]

---

(١) الموضع السادس: إن وقع المستثنى بعد «ليس» وجب نصبه نحو: «ما جاءني القوم ليس زيداً»، والنصب واجبٌ على الخبرية لـ«ليس»، ويلزم إضمار اسمه في باب الاستثناء، وهو ضميرٌ راجعٌ إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقاً.

(٢) والمستثنى بعد «خلا» و«عدا» ليس واجب النصب بل يجوز جرّه أيضاً كما تقدّم لعدم دخول «ما» عليهما؛ لأنّ «ما» مصدريّة تدخل على الفعل فوجب نصب ما بعده، وهنا «خلا» و«عدا» ليسا فعلاً حتماً بل يمكن أن يكونا حرفي جرٍّ فيُجَرُّ ما بعدهما، فليس المستثنى بعد «خلا» و«عدا» واجب النصب.

(٣) «لايكون» كـ«ليس» في وجوب نصب ما بعدها على الخبريّة، نحو: «جاءني القوم ليس أو لايكون زيداً».
واعلم أنّه لا تستعمل هذه الأفعال إلّا في المستثنى التامّ ولا يتصرّف فيها؛ لأنّها قائمة مقام «إلّا»، وهي لا يتصرّف فيها.

(٤) فَرِغ من مواضع وجوب النصب وذكر ما يجوز فيه النصب والبدليّة، وهو المستثنى الواقع بعدَ «إلّا» في كلام غير موجب أي شامل للنفي أو الاستفهام أو النهي نحو قوله تعالى: ﴿ **مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ** ﴾ [النساء: ٦٦] أو قليلاً؛ فالواو من «فعلوه» مستثنىً منه، والكلام غير موجب تامّ، فيجوز نصب «قليل» على الاستثناء كما قرأ ابن عامر ورفعه على البدليّة من الواو كما قرأه باقي القرّاء؛ انظر معجم القراءات القرآنيّة ٢: ١٤٣.

(٥) إذا كانَ المستثنى منه غير مذكورٍ ـ ويختصّ ذلك المستثنى باسم المفرّغ؛ لأنّه فرّغ له العامل عن المستثنى منه ـ فيعرب حينئذ بحسب العامل السابق.

٣٠٣ـ وَهْوَ بِغَيْرِ مُوجَبٍ قَدِ انْتَظَمْ[١] كَـ«مَا دَعَا فِي نَحْوِهِ إِلَّا الْكَرَمْ»[٢]

٣٠٤ـ إِلَّا إِذَا اسْتَقَامَ مِنْهُ الْمَعْنَىٰ كَـ«مَا قَرَأْتُ إِلَّا يَوْمَ السُّكْنَىٰ»[٣]

٣٠٥ـ وَمَنَعُوا «مَا زَالَ زَيدٌ عِنْدَنَا إِلَّا شُجَاعاً يَصْطَلِي فِي حَرْبِنَا»[٤]

٣٠٦ـ وَإِنْ يَكُنْ إِبْدَالُهُ لَفْظاً مُنِعْ فَهْوَ عَلَى الْمَوْضِعِ فِيهِ مُتَّبَعْ[٥]

---

(١) يعني أنّ المستثنى المفرّغ ينتظم ويقع في الكلام غير الموجب وذلك لإفادةِ فائدةٍ صحيحة ؛ ففي نحو : «ما ضربني إلّا زيدٌ» يصحّ أن لا يضربَ المتكلِّمَ أحدٌ إلّا زيداً ، بخلاف «ضربني إلّا زيدٌ» ؛ إذ لا يصحّ أنْ يضرِبَ كلُّ أحدٍ المتكلّمَ إلّا زيداً .

(٢) مثالٌ للمستثنى المفرّغ إذ حذف المستثنى منه وهو «شيئاً» على حذف المفعول أو شيءٌ على حذفِ الفاعل ؛ فيعرب «الكرم» بحسبه نصباً أو رفعاً .

(٣) فوجب أن يكون المستثنى المفرَّغ في غير الموجب إلّا إذا صحّ المعنى ويستقيم بأن يكونَ الحكم ممّا يصحّ أن يثبت على سبيل العموم نحو : «كلّ حيوان يحرّك فكّه الأسفل إلّا التمساح» . أو يكون هناك قرينةٌ دالّةٌ على أنّ المراد بالمستثنى منه بعضٌ معيّن يدخلُ فيه المستثنى قطعاً نحو مثال المصنّف : «قرأت إلّا يومَ السكنى» أي أوقعت القراءةَ كلَّ يومٍ إلّا يوم السكنى ؛ لأنّه يظهر أنّ المتكلّم لا يريد جميع أيّام الدنيا ، بل أيّام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك .

(٤) لمّا قلنا أنّ المفرّغ لا يكون في الموجب إلّا أن يستقيم المعنى ويصحّ لم يجز «ما زال زيدٌ إلّا شجاعاً» ؛ لأنّ «زال» للنفي و«ما» أيضاً للنفي ، والنفي في النفي يفيد الإثبات ؛ فمعناه : ثبت ؛ فيكون المعنى : ثبت زيدٌ دائماً على جميع الصفات إلّا على صفة العلم ، فلا يستقيم المعنى ؛ إذ لا يصحّ أن يثبت شخص على جميع الصفات .

(٥) تقدّم أنّه يجوز أن ينصب المستثنى أو يعرب على البدليّة في كلام غير موجب تامّ ، فاعلم أنّه إذا تعذّر التبعيّة للفظ المبدلِ منه في الإعراب يجوز أن يُبدلَ بحسب الموضع ، وذلك

⇐

٣٠٧ـ كَـ«مَا سَمَىٰ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا عَلِيّ»[١] وَ«لَا غُلَامَ عِنْدَهُ إِلَّا وَلِيّ»[٢]
٣٠٨ـ وَ«مَا كَرِيمٌ عَامِلاً إِلَّا عَمَلْ»[٣] لِأَنَّ فِي الْإِثْبَاتِ «مِنْ» لَا تَنْتَفِلْ[٤]
٣٠٩ـ وَ«مَا» وَ«لا» لَمْ يَأْتِ تَقْدِيرُهُمَا عَامِلَتَيْنِ بَعْدَ نَفْيٍ إِذْ هُمَا
٣١٠ـ قَدْ أُعْمِلَا فِيهِ وَفِي «إِلَّا» انْتَقَضْ[٥] خِلَافُ «لَيْسَ» إِذْ بِهَا قَدِ افْتَرَضْ

⇐ في أربعة مواضع: في المجرور بـ«مِن» الاستغراقيّة، المجرور بالباء الزائدة، كلاهما لتأكيد غير الموجب، واسم «لا» النافية للجنس، وخبر «ما» المشبّهة بـ«ليس».

(١) مثال للمبدل منه المجرور بـ«من» الاستغراقيّة، وهو مرفوع محلاً، والكلام تامٌّ غير موجب؛ فأبدلَ المستثنى وهو «علي» من محلّ المستثنى منه وهو «أحد»؛ فرفع على الفاعليّة.

(٢) مثال للمبدَل منه المبني على الفتح لكونه اسمَ «لا» النافية للجنس، وهو محلاً مرفوع على الابتدائيّة، لذا رفع المستثنى وهو «ولي» على البدليّة منه.

(٣) فـ«عمل» مرفوع محلاً على محلّ «عاملاً» لا منصوب به، وهذا المثال بتقدير «إلّا عملٌ لا يعتدّ به» أي لا يعمل زيدٌ إلّا ما لا يعتدّ به، وهو نظير مثال ابن الحاجب: «ما زيدٌ شيئاً إلّا شيءٌ لا يعبأ به».

(٤) علّةٌ لتعذّر البدل على اللفظ في الصورة الأولى؛ لأنّه لو أبدل على اللفظ وقيل: «ما جاءني من أحدٍ إلّا زيدٍ» بجرّ «زيد» كان في قوّة قولنا: «جاءني من زيد»، إذ بعد الانتقاض بـ«إلّا» لا نفيَ، فيلزم زيادة «مِن» في الإثبات، وذلك غير جائز.
وقول المصنّف: «لا تنتفل» أي لا تزيد.

(٥) في «ما» المشبّهة بـ«ليس» و«لا» النافية للجنس يبدل المستثنى على محلّ المستثنى منه، لأنّه يلزم عمل «ما» و«لا» مقدّرتين في البدل ولا تقدّرانِ عاملتين بعد الإثبات؛ لأنّهما عملا النفي وانتقض النفي بـ«إلّا»، وحين تعذّر البدل على اللفظ حمل على المحلّ.

⇐

٣١١ـ بِأَنَّـهَا تَـعْمَلُ لِـلْفِعْلِ فَـلَا ضَـيْرَ بِـ«إِلَّا» نَـقْضُهَا فَـلْتُقْبَلَا(١)

٣١٢ـ مِـنْ ثَـمَّ جَـازَ «لَـيْسَ ذَا إِلَّا بَـطَلْ» وَلَـم يَـجُزْ «مَـا زيـدٌ إِلَّا ذَا أَمَـل»(٢)

٣١٣ـ وَبَـعْدَ «غَـيْرٍ» وَ«سَـوَاء» يُكْسَـرُ ثُـمَّ «سِوَى» وَبَـعْدَ «حَـاشَا» يَكْـثُرُ(٣)

⇐ ومعنى البيت: لم يأت تقدير «ما» و«لا» عاملتين بعد نفي؛ إذ يلزم أن يعمَلا في البدل وانتقض النفي بـ«إلّا»، فيلزم عملهما في المثبت، وهذا باطلٌ مخالفٌ لوضعهما.

(١) تقدّم أنّ المستثنى الواقع بعد «لا» النافية للجنس و«ما» المشبّهة يجوز أن يبدل من محلّ المستثنى منه بشرائطه، بخلاف «ليس» فإنّه إذا وقع المستثنى بعدها يبدل المستثنى من لفظ المستثنى منه لا محلّه، لأنّ «ليس» عملت للفعليّة لا للنفي؛ فلا أثر لنقض معنى النفي في عملها، لبقاء الفعليّة بعد انتقاض النفي.

معنى البيت: إنّ «ليس» تعمل للفعليّة فلا بأس بنقض معنى النفي بـ«إلّا».

(٢) لأنّ عمل «ليس» للفعليّة لا للنفي وعمل «ما» و«لا» للنفي لا للفعليّة جاز «ليس ذا إلّا بطلاً» بإعمال «ليس» في «بطلاً»، وإن انتقض نفيها بـ«إلّا» لبقاء فعليتها، وامتنع «ما زيدٌ إلّا ذا عمل» بإعمال «ما» في «ذا عمل»؛ لأنّ عمل «ما» للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلّا».

(٣) بيّن مواضع جرّ المستثنى إذا وقع بعد «غير» و«سواء» و«سوى» وبعد «حاشا» الحرفيّة.

وجرّ المستثنى بعد الثلاثة الأوَل للإضافة وبعد «حاشا» لكونه حرفَ جرٍّ. وفي «سوى» أربع لغات: فتح السين وكسرها مع القصر أي «سَوى» و«سِوى»، وهما المشهورتان، وكسر الأوّل مع المدّ وضمّه مع القصر أي «سِواء» و«سُوَى».

وبعد «حاشا» يكثر الجرّ للحرفيّة ويقلّ النصب على الفعليّة. والتزم سيبويه حرفيّة «حاشا»؛ لقولهم: «حاشاي» من دون نون الوقاية، ولو كان فعلاً لم يجز ذلك، وأيضاً امتناع وقوع «حاشا» صلةً لـ«ما» المصدريّة مطّرداً يمنع فعليته.

٣١٤ـ وَاعْــرِبْ كَــمُسْتَثْنَى بِـ«إلَّا» مُــطْلَقَا «غـير» عَـلَى التَّـفْصِيلِ فِـيمَا سَـبَقَا(١)

٣١٥ـ وَ«غَــيْرُ» وَصْــفاً مِـثْلُ «إلَّا» جُـعِلَتْ كَمَا بِهَا فِـي الْـوَصْفِ «إلَّا» تَـبِعَتْ(٢)

٣١٦ـ إنْ تَــبِعَتْ جَــمْعاً شَــتِيتاً نَكِـرَةْ كَـ«غَيْر» فِي التَّنْزِيلِ جاءَتْ فَاذْكُرَهْ(٣)

---

(١) أي يعرب «غير» إعرابَ المستثنى بـ«إلّا» إذا وقع في باب الاستثناء على التفصيل السابق.

(٢) اعلم أنّ أصل وضع «غير» الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها؛ إمّا بالذات نحو: «مررت برجلٍ غير زيد»، وإمّا بالصفات نحو: «دخلت بوجهٍ غير الوجه الذي خرجت به»، فالأوّل أصلٌ والثاني مجازٌ، وماهيّة المستثنى كما ذكرنا في حدّه: هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفياً وإثباتاً، فلمّا اجتمع ما بعد «غير» وما بعد أداة الاستثناء في معنى المغايرة لِمَا قبلَها حملت أمّ أدوات الاستثناء أي «إلّا» في بعض المواضع على «غير» في الصفة، وحملت «غير» على «إلّا» في الاستثناء في بعض المواضع. فإذا حمل «إلّا» على «غير» وهي في الأصل حرفٌ لا يتحمّل الإعراب جعل إعرابها على ما بعدها عاريةً، وإذا حمل «غير» على «إلّا»، وأصل «غير» جواز تحمّله الإعراب لاسميته جعل إعراب المستثنى على نفس «غير» عاريةً لاشتغال ما بعد «غير» بالإضافة.

ومعنى البيت: إذا وقعت «غير» وصفاً مثل «إلّا» جعلت أي حملت على «إلّا» في الاستثناء، كما تبعتها «إلّا» في الوصفية أي حملت «إلّا» على «غير» في الوصفية.

(٣) بيّن المصنّف موضع حمل «إلّا» على «غير» في الوصفية، وهو إذا كانت «إلّا» تابعةً لجمعٍ شتيتٍ أي غير محصورٍ ونكرةٍ، فإذن تجيىء كـ«غير»، كما في التنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿ **لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا** ﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي لو كان في السماء والأرضِ آلهة غير الله لخرجتا عن الانتظام؛ فـ«إلّا» في الآية صفة؛ لأنّها تابعة لجمع منكور غير محصور هي «آلهة»، ويتعذّر الاستثناء؛ لعدم دخول «الله» في الآلهة قطعاً، فلم يتحقّق شرط صحّة الاستثناء وهو إخراج المستثنى عن المستثنى منه.

٣١٧ـ وَضَعْفُهَا فِي غَيْرِ مَا مَرَّ رَجَحْ[(١)] وَانْصِبْ عَلَى الظَّرْفِ «سِوَى» عَلَى الأَصَحّ[(٢)]

خبر «كان» وأخواتها

٣١٨ـ وَالْخَبَرُ الَّذِي لِـ«كَانَ» مَا اسْتَنَدْ بَعْدَ الدُّخُولِ نَحْوُ: «كَانَ ذَا عَدَد»[(٣)]

٣١٩ـ وَهْوَ كَمَا لِلْمُبْتَدَا قَدِ اسْتَنَدْ[(٤)] وَقَدْ يُقَدَّمْ إِنْ مُعَرَّفاً وَرَدْ[(٥)]

---

(١) أي ضَعُفَ حمل «إلّا» على «غير» في الوصفية في غير جمع منكور غير محصور؛ لصحّة الاستثناء حينئذٍ.

(٢) اعلم أنّه اختلف في إعراب «سوى» و«سواء» على أقوال؛ فالأصحّ كما ذهب إليه سيبويه والجمهور أنّه ظرفٌ للمكان بمعنى «وسط» غير متصرّف، واستدلّوا لظرفيته بوصل الموصول بها نحو: «جاء الذي سواك».

وقال الزجاجي وابن مالك ومن تبعهما: إنّ «سوى» كـ«غير» إعراباً.

(٣) التاسع من المنصوبات: خبر «كان»، وهو المسند بعد دخولها، لمّا قال المصنّف: «ما استند» دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الأصل كذلك، وقوله: «بعد الدخول» أي بعد دخول «كان» يخرجها كلّها، لكنّه يدخل في حدّه نحو: «قائم» في قولك: «كان زيدٌ أبوه قائمٌ» مع أنّه ليس بخبر «كان».

(٤) ما للمبتدأ قد استند أي خبر المبتدأ يعني حكم خبر «كان» حكم خبر المبتدأ فيما يجوز له من كونه نكرةً ومعرفةً، ومفرداً وجملةً ومتقدّماً على المسند إليه ومتأخّراً عنه، وما يجب من تقدّمه على الاسم إذا كان ظرفاً والاسم نكرةً نحو: كان في الدار رجلٌ، واشتماله على الضمير إذا كان جملةً أو مشتقّاً أو ظرفاً وغير ذلك من الأحكام المذكورة في باب المبتدأ.

(٥) هذا بخلاف خبر المبتدأ؛ لأنّه لم يجز تقدّمه على المبتدأ إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ولا قرينةَ؛ احترازاً عن اللبس، أمّا في خبر الأفعال الناقصه فلا لبس وإن كانتا معرفتين أو

⇐

٣٢٠ـ وَإنَّــــهُ عَــــامِلُهُ قَــــدْ يَــنْحَذِفْ(١) فِي نَحْوِ: «إنْ خَيْراً فَخَيْرٌ»(٢) فَـاعْتَرِفْ
٣٢١ـ وَجَــازَ فِــي هَــذَا وُجُــوهٌ أَرْبَــعَهْ رَفْـــعُهُمَا وَالنَّـــصْبُ أَوْ مُــتَنَزِعَهْ(٣)

⇐ متساويين؛ لأنّ تخالف إعرابهما رافع للّبس، ويكفي ظهور إعراب أحدهما نحو: «كـان زيدٌ هذا». وينبغي ههنا أيضاً إذا انتفى القرنية والإعراب ألّا يتقدّم الخبر نحو: «كان الفتى هذا».

(١) أي يحذف عامل خبر «كان» وأخواتها، وعامله نفس «كان» وأخواتـها، ولا يـصحّ هـذا التعبير أعني إسناد الحذف بجميع الأفعال الناقصة؛ لأنّه لا يحذف من هـذه الأفـعال إلّا «كان». واعلم أنّه قد يحذف «كان» مع اسمها بعد «إن» و«لو» إن كان اسمها ضميرَ ما علم من حاضرٍ أو غائب نحو: «اطلب العلم ولو بالصين» أي ولو كان العلم بالصين.

(٢) أصل المثال: «الناس مجزيّون بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ» أي إن كان عملهم خيراً فجزائـهم خيرٌ.

(٣) أي جاز في مثل التركيب الذي في المتن ـ أعني أن يكون بعد «إن» اسمٌ وجزاؤها بـالفاء وبعد الفاء اسمٌ مفردٌ نحو: «المرءُ مقتولٌ بما قُتِلَ إن سيفاً فسيفٌ وإن خنجراً فخنجرٌ» ـ أوجهٌ أربعةٌ: رفعهما، نصبهما أو مختلفة. فيجوز فيه وجوهٌ أربعة نذكرها وفق ما ذكره المصنّف:

الأوّل: رفعهما معاً؛ فالاسم الأوّل رفع على أنّه اسمٌ لـ«كان» المحذوفة والثاني رفع على تقدير مبتدأ محذوف. أي إن كان في عملهم خيرٌ فجزائهم خيرٌ.

الثاني: نصبهما معاً؛ الأوّل على الخبريّة لـ«كان» المحذوفة مـع اسـمها، والثـاني بـفعل محذوف أو على الخبريّة لـ«كانَ» محذوفةً أيضاً أي إن كانَ عملُهمْ خيراً فيجزون خيراً أو فيكون جزائهم خيراً.

الثالث: نصب الأوّل ورفع الثاني؛ فنصب الأوّل على الخبريّة لـ«كـان» المـحذوفة مـع اسمها، ورفع الثاني على الخبريّة لمبتدأ محذوف بعد فاء الجزاء أي إن كان عملهم خيراً ⇐

٣٢٢ـ أَوْ يَجِبُ الْحَذْفُ كَـ«أمَّا أَنْتَا مُنْطَلِقاً» نَحْوَ «انْطَلَقْتُ» ثَبْتَا[١]

اسم «إنّ» وأخواتها

٣٢٣ـ وَإِسْمُ «إنّ» وَالَّذِي بِهَا الْتَحَقْ أَسْنِدْ إِلَيْهِ بَعْدَهَا كَمَا سَبَقْ[٢]

⇐ فجزاؤهم خيرٌ.

الرابع: رفع الأوّل ونصب الثاني؛ فرفع الأوّل على أنّه اسم لـ«كان» محذوفةً مع خبرها ونصب الثاني بفعلٍ لائق تقديره: فيجزون، أو خبراً لـ«كان» محذوفةً أي إن كان في عملهم خيرٌ فيجزون خيراً، أو فيكون الجزاء أو جزاؤهم خيراً.

وقول المصنّف في البيت: «منتزعة» أي مختلفة من حيث إعراب الرفع والنصب.

(١) أي يجب حذف «كان» في نحو: «أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ». أي لِأن كنتَ منطلقاً انطلقت، فحذف حرف الجرّ جوازاً على القياس المذكور في المفعول له، ثمّ حذفت «كان»، وأبدلت منها «ما»، فوجب الحذف لئلّا يجمع بين العوض والمعوّض منه، وأدغم النون الساكنة من «أن» في ميم «ما» وجوباً، فبقي الضمير المرفوع المتّصل بلا عامل يتّصل به فجعل منفصلاً، فصار: «أمّا أنت».

وكذا قول عبّاس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة وهو يكنّى أبا خراشة:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

(٢) العاشر من المنصوبات: اسم «إنّ» وأخواتها، وتقدّم البحث عن خبرها في باب المرفوعات، وسيأتي تمام البحث عن هذه الحروف في قسم الحروف إن شاء الله، ولذا لا نطيل البحث عنها هنا. وأشار المصنّف إلى أنّ اسم هذه الحروف مسندٌ إليه بعد دخول هذه الحروف المشبّهة بالفعل.

اسم «لا» النافية للجنس

٣٢٤ـ وَهكَذَا الْمَنْصُوبُ فِي «لا» النَّافِيةْ[١] أَضِفْ وَنَكِّرْ إِسْمَهَا لَوْ وَلِيَهْ
٣٢٥ـ كَـ«لَا غُلَامَ رَجُلٍ ظَرِيفُ فِيهَا»[٢] وَمَا يَشْبَهُ مَا تُضِيفُ
٣٢٦ـ فِي نَحْوِ: «لَا عِشْرِينَ دِينَاراً مَلَكْ كَلّا وَلَا خَمْسِينَ فَلْساً إِنْ هَلَكْ»[٣]
٣٢٧ـ وِإِنْ يَكُنْ غَيْرَ مُضَافٍ فَابْنِهِ عَلَى الَّذِي يُنْصَبُ فِيهِ فَاعْنِهِ[٤]

---

(١) الحادي عشر من المنصوبات: المنصوب بـ«لا» التي لنفي الجنس، لم يقل: اسم «لا» التي لنفي الجنس كما قال: «اسم «إنّ»»؛ لأنّ كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم «لا» النافية للجنس ليس منصوباً بل بعضه مبني. وقوله: «هكذا» يعني اسم «لا» النافية هو المسند بعد دخول «لا» مثل «إنّ» السابقة.

(٢) أي يجيء اسم «لا» النافية نكرةً مضافةً نحو: «لا غلامَ رجلٍ في الدار»، فهنا يُنْصَبُ هذا الاسم المضاف.

(٣) وأيضاً يجيئ اسم «لا» شبيهاً بالمضاف وينصب، وتقدّم في بحث المنادى أنّ الشبيه بالمضاف هو ما اتّصل به شيءٌ من تمام معناه؛ سواءٌ كان ذلك الشيء مرفوعاً نحو: «لا حسناً فعلُه مذمومٌ»، أو منصوباً نحو: «لا طالعاً جبلاً حاضرٌ»، أو مجروراً نحو: «لا خيراً من زيدٍ موجودٌ».

(٤) إن لم يكن مضافاً أو شبيهاً به بأن كان مفرداً أو مثنًىً أو مجموعاً بني على ما كان ينصَبُ به إن كان معرباً، واختلف في علّة بنائه؛ فقيل: لتضمّنه معنى «من» الاستغراقيّة، بدليل ظهورها في قول الشاعر:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاس عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيب «خمسةَ عشرَ».

٣٢٨ـ أَوْ يَكُ مَفْصُولاً أَتَى أَوْ مَعْرِفَةْ فَالرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ فِيهَا مَأْلَفَةْ[1]
٣٢٩ـ وَأَوَّلُوا نَحْوَ: «قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا تُرَابِ عِنْدَهَا لِيَفْصَلَا»[2]

أوجه «لا حولَ ولا قوّةَ إلّا باللّه»

٣٣٠ـ وَمِثْلُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» قَدْ أُجِيزَ فِيهَا أَوْجُهٌ خَمْسٌ عَدَدْ[3]

---

(١) أي إذا وقع اسمُ «لا» مفصولاً بينه وبين «لا» أو وقع اسم «لا» معرفةً وجب الرفع على الابتداء؛ أمّا في المعرفة فلامتناع تأثير «لا» النافية للجنس فيها، وأمّا في المفصول فلضعف «لا» عن التأثير مع الفصل، ووجب التكرير؛ أي وجب تكرير اسم «لا» لكن لا بعينه؛ أمّا في المعرفة فليكن كالعوضِ عمّا في التنكير من معنى نفي الآحاد، وأمّا في المفصول النكرة فليكن مطابقاً لما هو جواب له. نحو: «لا زيدٌ في الدار ولا عمروٌ» و«لا في الدارِ رجلٌ ولا امرأةٌ».

(٢) مثال المصنّف ﵀ إشارة إلى كلام عمر بن الخطّاب المشهور «قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لها» أو «معضلةٌ ولا أبا حسنٍ لها»، وينسب إلى معاوية ابن أبي سفيان؛ ينظر شرح نهج البلاغة ١٣: ١٨٢، والنهاية في غريب الحديث ٣: ٢٥٤، وبحار الأنوار ٤٠: ١٤٨. وتقديره: هذه قضيّةٌ ولا أبا حسنٍ لهذه القضيّة؛ فـ«لا» لنفي الجنس واسمه معرفةٌ منصوب، لكن لم يُهْمَل ولم يكرَّر، فهذا إشكالٌ، وتأوّله النحاة بتقدير المِثْل أي قضيّة ولا مثلَ أبي حسنٍ لها؛ لأنّ «مثل» متوغّل في الإبهام لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة، أو تقديره بـ«حلّال» أي قضيّة ولا حلّالَ لها، كما قدّرنا «لكلّ فرعون موسى» بـ«لكلّ جبّارٍ نذيرٌ». ومعنى البيت: أوّلَ النحاة نحوَ: «هذه قضيّةٌ ولا أبا ترابٍ عند هذه القضيّة ليفصَلَ القضيّة وحلّها».

(٣) في «لا حول ولا قوّة إلّا بالله» خمسة أوجهٍ:

أحدها: فتحهما على الأصل أي فتح ما بعد «لا» الأولى وما بعد «لا» الثانية على جعل «لا» في الموضعين لنفي الجنس، وتقدّر لكلّ منهما خبراً أي لا حول موجودٌ لنا ولا قوّة ⇐

٣٣١ـ فَالْفَتْحُ وَالرَّفْعُ بِكُلٍّ أُجْرِيَا[١] وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ امْنَحَنَّ ثَانِيَا[٢]

٣٣٢ـ وَفَتْحُ ثَانٍ بَعْدَ رَفْعِ الْأَوَّلِ جَازَ عَلَى ضَعْفٍ بِهِ فِي الْعَمَلِ[٣]

⇐ موجودةٌ لنا؛ فإن الكلامَ حينئذٍ جملتان، ويجوز أن تقدّر لهما خبراً واحداً أي لا حولَ ولا قوّةَ موجودان لنا.

والثاني: رفعهما على جواز الإلغاء عند التكرار؛ فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء، و«لا» الثانية إمّا زائدة أو ملغاةٌ كالأولى، ويجوز رفعهما على إعمال «لا» عمل «ليس»؛ فيكون الاسمان مرفوعين بها في الموضعين.

والثالث: فتح الأوّل ورفع الثاني: على أنّ «لا» الثانية زائدةٌ لتأكيد النفي أو ملغاة، ورفعه بالعطف على محلّ «لا» الأولى مع اسمها، أو على إعمال «لا» الثانية كـ«ليس»؛ فيكون مرفوعاً بها.

والرابع: فتح الأوّل ونصب الثاني: على أنّ «لا» الثانية زائدة لتأكيد النفي، ونصبه بالعطف على لفظ اسم «لا» الأولى؛ لمشابهة الفتح النصب.

الخامس: رفع الأوّل وفتح الثاني: فرفع الأوّل على إعمال «لا» الأولى كـ«ليس»؛ فيكون مرفوعاً بها، أو على إلغائها؛ فيكون مرفوعاً بالابتداء، وفتح الثاني على إعمال «لا» عملَ «إنّ». لكنّ هذا الوجهَ ضعيف؛ لأنّ عمل «لا» بمعنى «ليس» قليل بل منكَر كما تقدّم في محلّه.

(١) أي يفتح كلٌّ من «حول» و«قوّة» فيصير: لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله. ويُرْفَعُ كلٌّ من «حول» و«قوّة» فيصير: «لا حولٌ ولا قوّةٌ إلّا بالله».

(٢) أي أجِزْ الرفعَ والنصبَ للثاني وهذا مع فتح الأوّل؛ فيصير: لا حولَ ولا قوّةٌ إلّا بالله ولا حولَ ولا قوّةً إلّا بالله.

(٣) الوجه الخامس: رفع الأوّل وفتح الثاني أي: لا حولٌ ولا قوّةَ، لكن هذا ضعيف لما تقدّم.

«ألا»

٣٣٣ـ وَإِنْ وَلَتْ هَـمْزاً فَـلَا تَـنْفِي الْـعَمَلْ عَنْهَا[١] وَمَعْنَاهَا عَـنِ النَّـفْيِ انْـعَزَلْ[٢]

٣٣٤ـ بَـلْ تَأْتِـي لِاسْـتِفْهَامٍ أَوْ تَـمَنِّي أَوْ عَـرَضٍ[٣] أَيّـاً تَشَأْ فَكَـنِّ[٤]

توابع اسم «لا»

٣٣٥ـ وَإِنْ يَكُ الْإِسْـمُ بِـمُفْرَدٍ وُصِـفْ يَـلِيهِ مُـعْرَبٌ وَمَـبْنِيٌّ أُلِـفْ[٥]

---

(١) إن دخلت الهمزة على «لا» لم تُغَيِّر عمل «لا» النافية للجنس؛ لأنّ العامل لا يتغيّر عمله لدخول كلمة الاستفهام. ومعنى البيت: إنْ وَلَتْ «لا» همزاً أي إنْ وقعت «لا» بعد الهمزة فلا يغيّر عمل «لا».

(٢) لكنّ معنى النفي يغيَّر بدخول الهمزة على النفي.

(٣) أي تخرج «لا» المدخولة عليها الهمزة من معنى النفي وتأتي للاستفهام أو التمنّي أو العرض؛ فـ«ألا» بمعنى التمنّي كقول امرأة تمنّي الخمرَ ونصرَ بنَ حجّاج:

ألَا سبيلَ إلى خمرٍ فأشربَهَا ألَا سبيلَ إلى نصرِ بن حجّاج

وبمعنى الاستفهام كقول حسّان بن ثابت الأنصاري في هجاء بني الحارث بن كعب:

ألَا طعانَ ألَا فرسان عاديةً إلّا تجشّؤكُمْ حَوْلَ التنانير

وبمعنى العرض كقولك: ألَا نُزولَ عندي فأحدِّثَك.

(٤) أيّاً تشأ فكنِّ أي يمكن لك أن تضمِرَ ما شئت من هذه المعاني.

(٥) إذا كانَ اسم «لا» النافية للجنس مبنيّاً وجيئَ له بصفةٍ مباشرةٍ للموصوف نحو: «لا غلامَ عاقل ممقوتٌ عليه» يجوز في النعت وهو «عاقل» البناء على الفتح حملاً على المنعوت وهو «غلام»؛ لمكان الاتّحاد بينهما وتوجّه النفي إلى النعت حقيقةً، ويجوز فيه الإعراب؛ لأنّ أصلَ التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء؛ رفعاً؛ حملاً على ⇐

٣٣٦ـ كَـ«لَا غُـلَامَ عَـاقِلٌ مَـمْقُوتُ   أَوْ عَـاقِلاً» صَـحَّ لَـهُ الثُّبُوتُ

٣٣٧ـ فَـالرَّفْعَ وَالنَّـصْبَ بِـهَا إسْـتَصْحِبَا(١)   مَـحَلّاً(٢) أَوْ لَـفْظاً(٣) وَإِلَّا فَـاعْرِبَا(٤)

٣٣٨ـ وَقِسْ عَلَيْهِ الْـعَطْفَ(٥) نَـحْوُ: «لَا أَبَـا   وَابْـنـاً»(٦) وَجَـازَ «لا مُـصَاحِبَا

٣٣٩ـ لَـهُ» وَ«لَا صِـهْرَيْ لَـهُ» لِشِـبْهِهِ   لِـمَا أُضِـيفَ إِذْ حَـذَا كَـحَذْوِهِ(٧)

⇐ محلّه البعيد، ونصباً؛ حملاً على اللفظ أو على محلّه القريب.

ومعنى البيت: إذا وُصِفَ الاسمُ أي اسم «لا» بمفردٍ يليه أي يلي هذا النعتُ المفردُ الاسمَ أي يقع بعده مباشرةً ومتّصلةً، فهو يعرب ويبنى على الفتح.

(١) أي اجعل الرفع والنصب إعراباً للصّفة تابعاً لمحلّ الموصوف أو لفظه.

(٢) فالرفع تابع للمحلّ البعيد لاسم «لا» على أنّه مبتدأ.

(٣) والنصبُ تابع للمحلّ القريب لاسم «لا» أو حملاً على لفظه.

(٤) أي وإن لم يكن النعت كذلك فحكمه الإعراب لا غير؛ رفعاً؛ حملاً على المحلّ البعيد، أو نصباً؛ حملاً على اللفظ أو المحلّ القريب.

(٥) يعني إنْ لم يكن المعطوف معرفةً يجوز العطف على اللفظ وعلى المحلّ؛ فينصب حملاً على اللفظ ويرفع حملاً على المحلّ البعيد، ولا يجوز البناء للفصل بالعاطف، نحو: «لا أبَ وابناً وابنٌ».

(٦) هذا مثالٌ لما يجوز في المعطوف المفرد النكرة من النصب والرفع. والمعطوف عليه مبني أي لا أبَ، أشبع الفتحة فصارَ ألفاً.

(٧) الأكثر أن يقال: لا مصاحبَ له ولا صهرينِ له؛ فيكونان مبنيّين، وجاز على قلّةٍ، لكن لا إلى حدّ الشذوذ في المثنّى وجمع المذكّر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستّة إذا وليها لام الجرّ أنْ تعطى حكم الإضافة بحذف نوني التثنية والجمع وإثبات الألف في الأب والأخ، وكذا في «مصاحب» و«غلام» على رأي سيبويه جازَ أن يكونَ مضافاً واللام ⇐

٣٤٠ـ وَلَمْ يُجِيزُوا «لَا أَبَا فِيهَا» لِمَا مَرَّ[١] وَلا ذَاكَ مُضَافاً فَاعْلَمَا[٢]

٣٤١ـ لِمَا يُرَى مِنَ الْفَسَادِ فِيهِ مَعْنىً[٣] خِلَافَ رَأْيِ سِيبَوَيْهِ[٤]

⇐ زائدة فيكون معرباً.

فيجوز تشبيهاً لاسم «لا» في هذين التركيبين بالمضاف وإجراءً لأحكام المضاف عليه بإثبات الألف وحذف النون؛ فيكون معرباً؛ لأنّ اسم «لا» في هذه الحالة يشارك للمضاف في أصل معنى الإضافة وهو الاختصاص. فمعنى البيت: جاز هذان المثالان لشبه اسم «لا» للمضاف والمضاف إليه؛ إذ يطابقه ويفعل كفعله ويدلّ على معنى الإضافة وهو الاختصاص.

(١) لا يجوز «لا أبَا فيها» لمّا مرّ من أنّ جواز هذين التركيبين إنّما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص، ولم يجز تركيب «لا أبَا فيها» أي في الدار؛ لعدم إفادة معنى الاختصاص؛ لأنّ الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيءٍ إنّما هو بأبوّته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار.

(٢) إنّ هذين التركيبين أعني «لا مصاحباً له» و«لا صهرَي له» ليسا مضافين حقيقةً لفسَاد المعنى؛ لأنّ المعرّف وهو: «لا مصاحبَه» لا يكون بمعنى المنكّر أعني لا مصاحباً له من جهتين:

أمّا أوّلاً: لأنّ حالة الإضافة تحتاج إلى الخبر وعدم الإضافة لا يحتاج إلى الخبر.

وثانياً: المراد نفي ثبوت جنس المصاحب أو الصهرين له، لا نفي الوجود عن مصاحبه المعلوم أو صِهْرَيه المعلومين.

(٣) أي التركيبان الماضيان ليسا مضافين حقيقةً؛ لفساد المعنى فيهما، كما تبيّن.

(٤) أي خلافاً لسيبويه والخليل وجمهور النحاة؛ لأنّهم عدّوا اللامَ مقحمةً بين المضاف والمضاف إليه تأكيداً للّام المقدّرة، فيكون مثل التركيبين مضافاً حقيقةً باعتبار المعنى.

٣٤٢ـ وَيُحْذَفُ اسْمُ «لا» كَثِيراً نَحْوُ: «لا   عَلَيْه» أي لَا بَأْسَ فِيمَا فَعَلَا[1]

خبر «ما» و«لا» المشبَهتين بـ «ليس»

٣٤٣ـ بَعْدَ الدُّخُولِ أَسْنِدْ إلَىٰ «لا» الخَبَرَا   و«ما» اللَّتَيْنِ مِثْلَ «لَيْسَ» اشْتَهَرَا[2]

٣٤٤ـ وَإذَا زِيدَ مَعَ «ما» «إن» أَوْ ظَهَر   لِلنَّفْيِ نَقْضٌ أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرْ[3]

٣٤٥ـ فَالْعَمَلَ ابْطِلْهُ بِذَا[4] وَإنْ عُطِفْ   عَلَيْهِ إيجَابٌ فَبِالرَّفْعِ أُلِفْ[5]

---

(١) أي يحذف اسم «لا» في «لا عليه»، ولا يحذف إلّا مع وجود الخبر، كما لا يحذف الخبر إلّا مع وجود الاسم لئلّا يكون إجحافاً. والاسم المحذوف في «لا عليه» هو: لا بأسَ عليه فيما فَعَلَ.

(٢) الثاني عشر من المنصوبات: خبر «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»، ووجه شبههما: النفي والدخول على الاسميّة. وخبرهما ما أسند بعد دخولهما.
ومعنى البيت: أَسْنِدْ إلى «ما» و«لا» اللتين اشتهرتا مثلَ «ليس» الخبرَ بعدَ الدخول؛ فـ«الخبر» مفعول به لـ«أسند»، و«بعد الدخول» متعلّق بـ«أسند»، و«مثلَ ليس» حالٌ من ضمير «اشتهرا».

(٣) لعمل نصب «ما» ثلاثة شروط؛ الأوّل: عدم زيادة «إن» معها؛ فإذا زيدت يبطل عملها؛ لأنّ «ما» عاملٌ ضعيف يَعْمَل لشبه «ليس»، فلمّا فصّل بينها وبين معمولها لم يعمل.
الثاني: عدم انتقاض النفي بـ«إلّا»؛ لأنّ عملها لمعنى النفي، فلَمّا انتقض النفي بطل العمل.
والثالث: عدم تقدّم الخبر على الاسم؛ لأنّ الخبر إن قدّمت تغيّر الترتيب مع ضعف «ما» في العمل.

(٤) أي بسبب خللِ واحدٍ من هذه الشرائط يبطل العمل.

(٥) أي إذا عطف على خبرهما بـ«بل» و«لكن» ممّا يغيّر معنى النفي إلى الإيجاب فحكم المعطوف الرفع لا غير؛ لكونهما بمنزلة «إلّا» في نقض النفي.

باب المجرورات

المضاف إليه العامّ

٣٤٦ـ وَأَيُّ لَفْظٍ إنْ يُضَفْ إلَيْهِ قَدْ سُمِّيَ بِالْمَجْرُورِ(١) وَهْوَ مَا وَرَدْ

٣٤٧ـ بِحَرْفِ جَرٍّ مُتَوَسِّطٍ وَصَلْ تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً مُراداً فِي الْعَمَلْ(٢)

---

(١) لمّا فرغ المصنّف ﷺ من المنصوبات شرع في المجرورات. فقوله: «المجرور» اصطلاحٌ عامّ شامل للمضاف إليه وللمجرور بحرف الجرّ، وسمّاه مضافاً إليه بناءً على مذهب سيبويه؛ حيث أطلق المضافَ إليه على المنسوب إليه بحرف الجرّ لفظاً أيضاً، لكنّه خلاف ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم؛ فإنّه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما انجرّ بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأوّل للإضافة. وأمّا من حيث اللغة فلا شكّ أنّ زيداً في قولك: «مررت بزيدٍ» مضاف إليه؛ إذ أضيف ونسب إليه المرور بواسطة حرف الجرّ، فالتعريف عامّ للمضاف إليه المصطلح الآن، والمجرور بحرف الجرّ.

(٢) أي المضاف إليه العامّ ما ورد بواسطة حرف جرّ تقديراً ومراداً من حيث العمل بإبقاء أثره وهو الجرّ مثل: «غلامُ زيدٍ» و«خاتمُ فضّةٍ» و«ضربُ اليومِ»؛ ففي هذه الأمثلة الاسمُ الثاني مجرور بواسطة حرفِ جرّ مقدّر مرادٍ به العمل. أو ما ورد بواسطة حرف جرّ ملفوظ نحو: «مررت بزيد».

ومعنى البيتين: كلّ لفظ نسب إليه شيء سُمِّي مجروراً ومضافاً إليه إذا جرّ بواسطة حرف جرّ ملفوظ أو مقدّرٍ مراد به العمل.

المضاف إليه الخاصّ

٣٤٨ـ وَإِنْ يَكُ الْإِسْمُ مُضَافاً قَدْ عَرَىٰ   تَنْوِينُهُ لَهَا يَكُنْ مُقَدَّرا(١)

الإضافة المعنويّة

٣٤٩ـ لَفْظِيَّةً تَأْتِي وَمَعْنَوِيَّةْ   فَالثَّانِ إِنْ تَعْرِ عَنِ الْوَصْفِيَّةْ

٣٥٠ـ وَلَمْ تُضَفْ فِيهَا إِلَى الْمَعْمُولِ   نَحْوُ: «غُلَامُ جَعفَرٍ فِي هوْلِ»(٢)

---

(١) هذا تعريفٌ للمجرور بالإضافة في اصطلاح القوم، وهو أن يكون المضافُ اسماً مجرّداً من التنوين أو ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع، فهنا يقدّر حرف الجرّ بين المضاف والمضاف إليه. ودليل حذف التنوين أو النون عن الإضافة أنّهما دليل تمام الكلمة، فلمّا أرادوا أن يمزجوا الكلمتين بحيث يكتسب الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة وتمّموها بالثانية.

وقد يحذف من الأولى هاء التأنيث إذا أمن اللبس كقوله تعالى: ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

(٢) ويقسّم الإضافة باللفظيّة والمعنويّة، ويعرّف المعنويّة بمضادّتها؛ فالمعنويّة ألّا يكون المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولها، وهي على ضربين: إمّا ألّا يكون المضاف صفةً نحو: «غلام زيدٍ»، أو يكون صفةً لكن لا تكون الصفةُ مضافةً إلى معمولها نحو: «مصارع مصرٍ»، و﴿ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٠٢]؛ لأنّ اسم الفاعل ماضياً لا يعمل، فلا يكون له معمول حتّى يضاف إليه. و«هول» أي الخوف.

تنبيه: سُمّي الإضافة المعنويّة معنويّةً أي منسوبة إلى المعنى؛ لأنّها تفيد معنىً في المضاف؛ تعريفاً أو تخصيصاً. والإضافة اللفظيّة لفظيّةً أي منسوبةً إلى اللفظ فقط دون المعنى؛ لعدم سراية الفائدة وهي التخفيف إلى المعنى.

٣٥١ـ وَقُــدِّرَتْ بِــاللَّامِ ذِي إِنْ لَــمْ يَكُــنْ   جِنْساً وَظَرْفاً لِـلْمُضَافِ(١) أَوْ بِـ«مِـن»
٣٥٢ـ إِنْ يَكُ جِنْساً(٢) أَوْ بـ«في» فِي الظَّرْفِ(٣)   كَـ«دِرْهَمُ الْفِضَّةِ ضَـرْبُ الْكَـهْفِ»(٤)
٣٥٣ـ وَتُـعْطِي التَّـعْرِيفَ مَـعَ ذِي الْـمَعْرِفَةْ   وَيَمْنَحُ التَّخْصِيصَ مَعْ ذِي الْمَخْلفَةْ(٥)

---

(١) وفي المضاف إليه الذي هو غير جنس المضاف وغير ظرفه نحو: «غلام زيدٍ» يقدّر اللام معنىً؛ فإنّ زيداً ليس جنساً للغلام صادقاً عليه ولا ظرفه؛ فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي غلامٌ لزيدٍ.

(٢) إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف فيقدّر بـ «من» البيانيّة، والمراد بكون المضاف إليه جنساً للمضاف أن يصحّ إطلاق المضاف إليه على المضاف ويصحّ إطلاقه على غير المضاف، فيكون بينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجه، ومثاله يأتي.

(٣) إن كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف فيقدّر بـ«في».

(٤) «درهمُ الفضة» مثال للإضافة المعنويّة بتقدير «من» البيانيّة؛ لأنّ الفضة جنسٌ لـ«درهم»، ويصحّ إطلاقه على الدرهم وغير الدرهم. و«ضرب الكهف» مثال للإضافة المعنويّة بتقدير «في»؛ لأنّ الكهف ظرفٌ للضرب.

(٥) اعلم أنّ فائدة الإضافة المعنويّة التعريف إن كانَ المضافُ إليه معرفةً، والتخصيص إن كان نكرةً. وإنّما تفيد التعريف لأنّ وضع المضاف إليه المعرفة لتفيد أنّ لواحدٍ ممّا دلّ عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصيّةً ليست لباقي أفراد المضاف معه، مثلاً في نحو: «غلامُ زيدٍ راكب»: لزيد غلمان كثيرة فلابدّ أن تشير به إلى غلامٍ مِن بين غلمانه له مزيد خصوصيّته بزيد إمّا بكونه أعظم غلمانه، أو أشهر بكونه غلاماً له دون غيره، أو بكونه غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان. فإن قلت: «غلام زيدٍ» بمعنى اللام والإضافة تفيد التعريف، فما الفرق بينه وبين «غلامٌ لزيد» مع أنّ الثاني نكرة؟ قلنا: معنى «غلامٌ لزيدٍ»: واحدٌ من غلمانه غير معيّن، ومعنى «غلام زيد» الغلامُ المعيّن من بين غلمانه؛ إن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم

⇐

٣٥٤ـ وَشَرَطُوا فِيهَا بِأَنْ يُجَرَّدَا مِنْ كُلِّ تَعْرِيفٍ مُضَافٌ أُورِدَا(١)
٣٥٥ـ وَضَعَّفُوا «الثَّلاثَةَ الأَثْوَابِ» وَكُلَّ مَا أُلْحِقَ فِي ذَا الْبَابِ(٢)

الإضافة اللفظيّة

٣٥٦ـ وَإِنْ تَكُنْ لَفْظِيَّةً تَكُنْ صِفَةْ وَهْيَ إِلَى مَعْمُولِهَا مُؤْتَلِفَةْ(٣)

⇐ لزيد إن لم يكن له إلّا واحد. وتفيد التخصيص مع النكرة نحو: «غلام رجلٍ»؛ إذ تخصَّص من غلام امرأة.

«يمنح» في عبارة المصنّف أي يعطي، و«ذي المخلفة» أي نكرة.

(١) شرط الإضافة المعنويّة تنكير المضاف، وإن كان معرفةً شرطها تجريد المضاف من التعريف، فإن كان ذا لامٍ حذفَ لامه وإن كانَ علَماً نُكِّر بأن يجعل واحداً من جملة مَن سُمِّيَ بذلك الاسم نحو «زيد» في قوله:

علا زيدُنا يومَ النقا رأسَ زيدِكُمْ بأبيض ماضي الشفرتين يماني

ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذّر تنكيرها.

ومعنى البيت: شرطوا في الإضافة المعنويّة بأن يجرَّدَ مضافٌ أو رِدَ في الإضافة من كلِّ تعريف.

(٢) اعلم أنّه أجاز الكوفيّون تركيب «الثلاثة الأثواب» وشبهه من العدد المعرّف باللام المضاف إلى معدودِهِ نحو: «الخمسة الدراهم»، وهو ضعيف قياساً واستعمالاً؛ أمّا قياساً فلأنّ تعريف المضاف يحصل بالمضاف إليه فيكون ذكر اللام في المضاف عبثاً، أمّا استعمالاً فلأنّهم نقلوه عن غير الفُصَحاء، والفصحاء على غيره، وما جاء في الحديث من قوله ﷺ: «الألف الدينار» فعلى البدل دون الإضافة.

(٣) بيَّن القسم الثاني من أقسام الإضافة وهو الإضافة اللفظيّة، وهي كما تقدّم إضافة الصفة ⇐

٣٥٧ـ وَلَا تُفِيدُ غَيْرَ تَخْفِيفٍ وَقَعْ لَفْظاً كَمَا فِي «سَائِقِ الحَاجّ» انْقَطَعْ[1]

٣٥٨ـ مِنْ ثَمَّ جَازَ «جَائَنِي رِجَالٌ حَسَنُوا الْوُجُوهِ عِنْدَهُمْ أَمْوَالٌ»

٣٥٩ـ وَلَمْ يَجُزْ «قَدْ جَائَنِي الزّيدُونَ حَسَنُوا الْوُجُوهِ مَعْهُمُ الْعَمْرُونَ»[2]

٣٦٠ـ وَقَدْ أَجَازُوا «الضَّارِبَا زَيْدٍ» وَلَمْ يُجَوِّزُوا «الضَّارِبَ زَيدٍ» فِي الكَلَم[3]

٣٦١ـ و«الوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا» قَدْ قَالَه الْفَرَّا وَقِيلَ بِرَدِّهَا[4]

⇐ ـ والمراد بها اسمُ الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ـ إلى معمولِها أي إلى معمول الصفة قبل الإضافة، ومعمولها إمّا مرفوع أو منصوب.

(١) وفائدة هذه الإضافة التخفيف اللفظي بحذف التنوين أو نوني المثنّى والجمع، وذلك لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ فيحذف التنوين حقيقةً نحو: «ضارب زيد»، أو حكماً نحو: «حواجّ بيت الله»؛ لأنّ «حواجّ» غير منصرف؛ فيحذف منه التنوين حكماً لا حقيقةً.

(٢) قلنا إنّ الإضافة اللفظيّة تفيد التخفيف فقط ولا تفيد التعريف والتخصيص، لذا جاز أن يقع الوصف المضاف إلى معموله صفةً لنكرةٍ ولا يقع صفةً لمعرفةٍ؛ فمثال الأوّل وهو قوله: «جاءني رجالٌ حسنوا الوجوه» صحيحٌ؛ لأنّ «حسنوا الوجوه» إضافة لفظيّة لا تفيد التعريف، فنكرة وقعت صفةً لنكرةٍ، ومثال الثاني وهو: «جاءني الزيدون حسنوا الوجوه» باطلٌ؛ لعدم وقوع النكرة صفةً للمعرفة.

(٣) ومن جهة أنّ الإضافة اللفظيّة تفيد التعريف فقط أجازوا «الضاربا زيدٍ» لحصول التخفيف بحذف النون، وامتنع «الضاربُ زيدٍ»؛ لعدم التخفيف؛ لأنّ تنوين «الضارب» إنّما سقط للألف واللام لا للإضافة. خلافاً للفرّاء؛ فإنّه يجوّز تركيب «الضارب زيدٍ».

(٤) قلنا إنّ الفرّاء يجوّز إضافة الاسم الذي فيه الألف واللام وهو مفرد إلى ما بعده الخالي منها نحو: «الضارب زيدٍ»، وذلك لأنّه توهّم أنّ دخول لام التعريف إنّما هو بعد الإضافة ⇐

٣٦٢ـ فـ«الضَّارِبَ الْعَبْدِ» أَجِزْ حَـمْلاً عَـلَى مُخْتَارِهِم فِي «الْحَسَنَ الْوَجْهِ سَلَا»[١]

٣٦٣ـ وَ«الضَّـــارِبِي» وَشِــبْهُهُ أَيْـضاً حُـمِلْ عَـلَى جَـوَازِ «ضَـارِبِي» فِـيمَا نُـقِلْ[٢]

⇐ فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة ثمَّ عُرِّفَ باللام، وهذا الوجه لم يشر إليه المصنّف لكن أجيب بأنّه خلاف الظاهر، ودليل الفرّاء شعر الأعشى:

الواهب المائة الهجانِ وعبدِها عـوداً تـزجّـى خـلفها أطـفالها

فإنّ قوله: «عبدها» مجرور بالعطف على «المائة»؛ فصَار المعنى باعتبار العطف «الواهب عبدها» فهو من باب «الضارب زيدٍ»؛ فكما لا يمتنع «الواهب عبدها»؛ لمجيئه في كلام البلغاء فكذلك هي. لكن أجاب المصنّف بضعف هذا البيت وأنّه لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدلّ به، إذ لا نصّ فيه على الجرّ؛ فإنّه يحتمل النصب حملاً على المحلّ، أو على أنّه مفعول معه، أو لأنّه يتحمّل في المعطوف ما لا يتحمّل في المعطوف عليه كما قالوا: يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.

(١) كان القياس عدمَ جواز نحو: «الضارب العبد» لانتفاء التخفيف؛ لزوال التنوين باللام، لكنّه جاز حملاً على الوجه المختار في «الحسن الوجه»، وهو جرّ «الوجه» بالإضافة، ويجوز فيه وجهان آخران: رفعه على الفاعليّة، والنصب على التشبيه بالمفعول به. ووجه الحمل: اشتراكهما في كون المضاف صفةً والمضافُ إليه جنساً معرّفين باللام، وهذا الاشتراك مفقود بين «الضارب زيد» و«الحسن الوجه»؛ فقياسه عليه قياسٌ مع الفارق.

(٢) اعلم أنّ في نحو: «الضاربي» وشبهه وهو «الضاربك» و«الضاربه» قولان؛ الأوّل: إنّه غير مضاف، والياء منصوب المحلّ على المفعوليّة، والتنوين محذوف لوجود «أل».

الثاني ـ وهو قول سيبويه ـ: «الضارب» مضاف والياء مضاف إليه، وهو وإن كان مخالفاً للقياس إلّا أنّه محمول بمثل: «ضاربي»، وبيان الحمل: أنّهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين المجرّدة عن اللام بمفعولاتها، وكانت مضمرات متّصلات التزموا الإضافة ⇐

٣٦٤ـ وَلَا إِلَى الْمَوْصُوفِ تَنْضَافُ الصِّفَةْ ... وَهَكَذَا الْعَكْسُ امْتَنَعْ فَاعْرِفَهْ[1]

٣٦٥ـ وَأَوَّلُوا «صَلَاةَ الْأُولَى» وَكَذَا ... «جُرْدَ قَطِيفَةٍ» وَمَا لَهُ حَذَا[2]

٣٦٦ـ وَلَا يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ وَرَد ... إِلَى مُمَاثِلِهِ كَـ«لَيْثٍ» و«أَسَدْ»[3]

⇐ ولم ينظروا إلى تحقّق التخفيف؛ فقالوا: «ضاربي» وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة، بل بنفس اتّصال الضمير.

ثمّ لمّا لم يعتبروا التخفيف في «ضاربي» حملوا «الضاربي» عليه؛ لأنّهما من باب واحد؛ حيث كان كلّ منهما اسمَ فاعلٍ مضافاً إلى ضمير متّصل محذوفٍ تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنّهما ليسا من باب واحد.

(١) اعلم أنّه لا يضاف الموصوف إلى صفته ولا الصفة إلى موصوفها؛ لأنّ لكلّ من هيأتي التركيب الوصفي والإضافي معنىً آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر، فلا يقال: «مسجد الجامع» بمعنى المسجد الجامع، ولا «جردُ قطيفةٍ» بمعنى قطيفةٍ جردٍ خلافاً للكوفيين.

(٢) في هذين التركيبين أعني «صلاة الأولى» و«جرد قطيفةٍ» وشبههما وهو: «مسجد الجامع» و«جانب الغربي» و«بقلة الحمقاء» أضيف الموصوف إلى الصفة؛ فـ«الأولى» صفة لـ«صلاة»، أو أضيف الصفة إلى الموصوف؛ فـ«قطيفة» موصوف «جرد»، وهذا مخالف لما قلنا، فلذا أوّلها النحاة البصريّون وقالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس، ونحو: «صلاة الأولى» متأوّل بـ«صلاة الساعة الأولى»، ويجعلون «جرد قطيفة» بالتأويل كـ«خاتمُ فضّةٍ»؛ لأنّ المعنى: شيء جَردٌ أي بالٍ، ثمّ حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين؛ إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها، كما كان «خاتم» محتملاً لأن يكون من الفضّة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى «مِن».

(٣) والقاعدة الأخرى: أنّ المماثل لا يضاف إلى مماثله في العموم والخصوص لعدم الفائدة؛ سواء كانا مترادفين كـ«ليث» و«أسد»، أو غير مترادفين بل متساويين في الصدق كـ«إنسان» و«ناطق»، لكنّ الفرّاء أجاز إضافة أحدهما إلى الآخر للتخفيف؛ فيقال: «ليثُ أسدٍ»، لكن على المشهور هذه الإضافة لغو لا فائدة فيه.

٣٦٧ـ خِلَافَ «عَيْنِ الشَّيْءِ» خَصُّوا(١) وَاجْعَلَا   نَحْوَ: «سَعِيد كُرْزٍ» مُؤَوَّلَا(٢)

المضاف إلى ياء المتكلّم

٣٦٨ـ وإِنْ إِلَى يَا مُتَكَلِّمٍ تُضِفْ   إِسْماً صَحِيحاً وَالَّذِي لَهُ أَلِفْ(٣)

٣٦٩ـ فَالآخَرَ اكسُرْ(٤) وَافْتَحِ اليا وَاوْقِفَا(٥)   وَالأَلِفْ مِنْهُ آخِراً لَا تَحْذِفاً(٦)

---

(١) أجيز إضافة العامّ إلى الخاصّ في مثل: «كلّ الدراهم» و«عين الشيء»؛ فإنّ المضافَ فيهما يصير خاصّاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومه؛ سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص.

(٢) أي يرد على قولنا: «أنّ المماثل لا يضاف إلى مماثله» نحوُ «سعيد كرزٍ»؛ وهما اسمان لمسمّىً واحد كـ«ليث» و«أسد» مع أنّه أضيف أحدهما إلى الآخر.
وأوّلها النحاة بأن يقال: المراد بالمضاف الذات وبالمضاف إليه اللفظ، وذلك أنّه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق أيضاً مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدالّ، بيانه: تقول مثلاً: «جاءني زيدٌ» والمراد: المدلول، وتقول: تكلّمت بـ«زيد»، والمراد اللفظ؛ فمعنى «جاءني سعيد كرز»: ملقّب هذا اللقب، فيفيد ويصحّ المعنى.

(٣) بيّن أحكام الإضافة إلى ياء المتكلّم؛ فالاسم الصحيح وهو الذي ليس في آخره حرف علّة، وشبه الصحيح وهو الذي في آخره واو أو ياءٌ ما قبلها ساكن، ـ وهذا في اصطلاح علم النحو لا علم الصرف ـ اكسر آخرهما عند الإضافة.

(٤) أي اكسر آخر الاسم الصحيح أو شبهه وهو حرف ما قبل ياء المتكلّم، ليناسبها.

(٥) يعني أنّ الياء اللاحقة للصحيح والملحق به افتحها أو أوقفها أي تأتي ساكنةً، نحو: «غلاميَ» و«غلامي».

(٦) أي إن كان آخر المضاف ألفاً لا تحذف، وهذا إن لم يكن صحيحاً ولا ملحقاً به، فلا يخلو آخره من أن يكون ألفاً أو واواً أو ياءً، والألف تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة؛ للتثنية ⇐

٣٧٠ـ وَهْيَ إِلَى الْيَا فِي هُذَيْلٍ قُلِبَتْ مَا لَمْ تَكُنْ لَفْظاً مُثَنَّىً عُلِمَتْ[(١)]

٣٧١ـ وَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ الْيَا أُدْغِمَتْ وَهْيَ لأَجْلِ السَّاكِنَيْنِ انْفَتَحَتْ[(٢)]

٣٧٢ـ وَالسِّتَّةُ الأَسْمَاءُ إِنْ أَضَفْتَهَا نَحْوُ: «أَخِي» فَلَا تَرُدَّ لَامَهَا[(٣)]

٣٧٣ـ وَالرَّدُّ قَدْ جَوَّزَهَا الْمُبَرِّدُ مِثْلُ: «أَخِيَّ وَأَبِيَّ أَحْمَدُ»[(٤)]

٣٧٤ـ وَ«فِيَّ» فِي الْأَكْثَرِ مِنْ «فَمِي» أَتَتْ[(٥)] وَقِيل: «ذَا أَخٌ أَبٌ» إِنْ أُفْرِدَتْ[(٦)]

⇐ كانت نحو: «مسلماي» أو لا كـ«فتايَ» و«حبلايَ».

و«الألف» في كلام المصنّف مفعول به لـ«تحذف» لكن سكن للشعر.

(١) إذا كان آخر المضاف ألفاً قلنا تثبت؛ للتثنية كانت أو لا، وهي إذا كانت لغير التثنية قلبت ياءً عند هذيل، لمشاكلة ياء المتكلّم وتدغم في الياء نحو: «عَصَيَّ»، ولا تقلب ألف التثنية كـ«غلاماي» لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب.

(٢) إن كان آخر المفرد عند الإضافة واواً نحو: «مسلمون» قلبت الواو ياءً؛ لاجتماع الواو والياء، والأولى ساكنة، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبلها؛ فـ«مسلمون» عند الإضافة يصير «مسلِميَّ».

(٣) أمّا الأسماء الستّة عند الإضافة إلى ياء المتكلّم يحذف منها لام الفعل ولا يُرَدُّ؛ لجعله نسياً منسياً، نحو: «أخي» و«أبي» و«حَمِي» و«هَني». لكن أجاز المبرّد في الأب والأخ ردّ اللام عند الإضافة؛ فيقال: أخيَّ وأبيَّ بردّ اللام ـ وهي الواو ـ في الإضافة وجعلها ياءً وإدغام الياء في الياء.

(٤) أي جوّز المبرّد ردّ لام الفعل في الأب والأخ.

(٥) أمّا في «فم» فعند الإضافة إلى ياء المتكلّم يقال: «فِيَّ» بالرّدّ والقلب والإدغام في أكثر موارد استعمالاته، ويقال: «فمي» في بعض موارد الاستعمال؛ إبقاءً للميم المعوّض عن الواو عند قطعه عن الإضافة.

(٦) أي إذا قطعت هذه الأسماء غير «ذو» عن الإضافة يقال: «أخٌ» و«أبٌ» و«فمٌ» و«هنٌ» ⇐

٣٧٥ـ وَالْفَاءُ مِنْ «فَم» يَجُوزُ ضَمُّهَا وَكَسْرُهَا وَفَتْحُهَا أَفْصَحُهَا(١)

٣٧٦ـ وَجَاءَ «حَمْ» مِثْلُ «يَدٍ» مُطَابِقَا وَمِثْلُ «خَبْء» وَ«عَصا» جَا مُطْلَقَا(٢)

٣٧٧ـ فَلَا يَجُوزُ قَطْعُ «ذو» عَنْهَا وَلَا يُضَافُ لِلْمُضْمَرِ فِيمَا نُقِلَا(٣)

⇐ و«حَمٌ».

قول المصنّف: «أفردت» أي قطعت عن الإضافة.

(١) في «فم» ثلاث لغات: ضمّ الفاء وكسرها وفتحها، لكنّ الفتح أفصح من الضمّ والكسر. ونقل الرضي عليه من الله الرضا لها عشر لغات؛ شرح الرضي على الكافية ٢: ٢٧٣.

(٢) في «حم» ستّ لغات ذكر المصنّف منها ثلاثاً؛ الأولى والفُصحىٰ: إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء، ونقصه حال القطع عنها، وإعرابه على العين.

الثانية: أن يكون كـ«دَلْو» مطلقاً أي في الإضافة والقطع نحو: «هذا حَمْوٌ وحَمْوُكِ» وهكذا.

الثالثة: أن يكون كـ«عصا» بالألف مطلقاً نحو: «هذا حماً وحماك».

الرابعة: أن يكون كـ«يد» مطلقاً نحو: «هذا حمٌ وحمكِ».

الخامسة: أن يكون كـ«خَبْء» مطلقاً نحو: «هذا حَمْءٌ وحَمْؤُكِ».

والسادسة: أن يكونَ كـ«رَشَأ» مطلقاً نحو: «هذا حَمَؤٌ وحَمَؤُكِ».

فقول المصنّف «مطلقاً» أي في الإضافة والقطع عنها.

(٣) لا يجوز قطع «ذو» عن الإضافة؛ لأنّ «ذو» ليس مقصوداً لذاته، وإنّما هو وصلةٌ إلى جعل أسماء الأجناس صفةً، مثلاً إذا أرادوا أن يصفوا شخصاً بالذهب فلم يتأتَّ لهم أن يقولوا: «جاء رجلٌ ذَهَبٌ»، فجاؤوا بـ«ذو» وأضافوه إليه؛ فقالوا: ذو ذهبٍ.

ولمّا كان جنس المضمرات والأعلام ممّا لا يقع صفةً لم يتوصّل بـ«ذو» إلى الوصف بها، فلذا لا يضاف «ذو» للمضمر.

التوابع

النعت

٣٧٨ـ فَالتَّابِعُ الثَّانِي بِإِعْرَابٍ سَبَقْ ... مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فِيهِ الْتَحَقْ[١]

٣٧٩ـ فَالنَّعْتُ مَا يَدُلُّ مُطْلَقاً عَلَى ... مَعْنَىً بِمَتْبُوعٍ لَهُ قَدْ جُعِلاَ[٢]

٣٨٠ـ وَهْوَ لِتَخْصِيصٍ وَتَوْضِيحٍ وَرَدْ ... وَفِيهِ مَحْضُ الذَّمِّ وَالثَّنَا اطَّرَدْ[٣]

٣٨١ـ وَقَدْ يَجِي أَيْضاً لِتَوْكِيدٍ كَمَا ... فِي «نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ» مِنَ السَّمَا[٤]

---

(١) لمّا فرغ من أقسام المعربات: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات ـ وسيأتي المجرور بالحرف في قسم الحروف ـ وهذه الأقسام هي المعربة بالإعراب الأصلي شرع في تفصيل الكلام في الإعراب التبعي، وهي ما يسمّى بالتوابع، فقال: التابع كلّ ثانٍ أعربَ بإعراب سابقه من جهة واحدة.

(٢) والنعت ما أي تابع جنسٌ شاملٌ للتوابع كلّها يدلّ بهيئة تركيبية مع متبوعه على حصول معنىً في متبوعه مطلقاً أي دلالة مطلقةً غير مقيّدة بخصوصيّة مادّة من الموادّ، احتراز عن سائر التوابع.

(٣) فائدة النعت تخصيص في النكرة كـ«رجلٌ عالمٌ»، وتوضيح في المعرفة كـ«زيد الظريف»، وقد يكون لمجرّد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١]، أو لمجرّد الذمّ نحو: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

(٤) ويفيد النعت التأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف بالتضمّن نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقّة: ١٣] و﴿إِلٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

٣٨٢ـ وَذُو اشْتِقَاقٍ وَجُمُودٍ جَاءَ إِنْ   كَانَ لِمَعْنَى الْعَامِّ وَضْعُهُ زُكِنْ[١]

٣٨٣ـ مِثْلُ «تَمِيمِيٍّ» وَمَخْصُوصاً وَرَدْ   نَحْوَ: «رَآنِي سَنَدٌ أَيُّ سَنَدْ»[٢]

٣٨٤ـ وَ«الْطَفْ بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي مَرَحْ»[٣]   و«اكْرِمْ أَبَا عُمْرَةَ هَذَا إِنْ صَلَحْ»[٤]

---

(١) اعلم أنّ جمهور النحاة شرطوا الاشتقاق في النعت؛ فلذلك استضعف سيبويه «مررت برجلٍ أسدٍ» نعتاً، ولم يستضعف «مررت بزيدٍ أسداً» حالاً؛ فكأنّه يشترطه في الوصف لا في الحال، والنحاة يشترطون ذلك فيهما معاً، لكنّ المصنّف تبعاً لابن الحاجب لا يشترطه فيهما، ويكتفي بكون الوصف دالاًّ على معنىً في متبوعه؛ مشتقّاً كانَ أو جامداً، وبكون الحال هيئةً للفاعل أو المفعول كما تقدّم.

ومعنى قوله: «كان لمعنى العامّ» أنّ وضع النعت للدلالة على معنىً في متبوعه في جميع استعمالاته، كالمنسوب و«ذو» المضاف إلى اسم الجنس نحو: «تميمي» و«ذي علم»؛ فإنّ التميمي يدلّ دائماً على أنّ لذاتٍ مّا نسبة إلى قبيلة «تميم»، و«ذو علم» يدلّ على أنّ ذاتاً ما صاحبُ علم. وقول المصنّف «زكن» أي علم.

(٢) يعني أن يوضع للدلالة على معنىً في متبوعه في بعض استعمالاته بأن يدلّ على حصول معنىً لذات ما في بعض المواضع، وحينئذٍ يجوز أن يقع نعتاً، وفي بعضها لا يدلّ على ذلك وحينئذٍ لا يصحّ جعله نعتاً نحو: «رآني سندٌ أيّ سند» أي رآني سندٌ كامل في السندية، فـ«أيّ سند» باعتبار دلالته على كمال السندية يصحّ أن يقع نعتاً، وفي نحو: «أيّ سندٍ عندك؟» لا يدلّ على هذا المعنى، فلا يصحّ أن يقع نعتاً.

وقوله: «سند» أي رجل معتَمد.

(٣) و«هذا» يدلّ على ذات مبهمة، و«الرجل» يدلّ على ذات معيّنة، وخصوصية الذات المعيّنة بمنزلة معنىً حاصل في الذات المبهمة، ولهذا صحّ أن يقع الرجل صفةً لـ«هذا».

(٤) أي أبا عمرةَ المشار إليه بـ«هذا»؛ فـ«هذا» في هذا الموضع يدلّ على معنىً حاصل في ذات أبي عمرة، فوقع صفةً له.

٣٨٥ـ وَانْـعَتْ بِـجُمْلَةٍ تَكُـنْ ذَاتَ خَـبَرْ   مُـنَكَّراً مَـعْ عَـائِدٍ بِـهَا اسْـتَقَرْ(١)

النعت الحقيقي والسببي وأحكامهما

٣٨٦ـ وَوَصْـفُهُ بِـحَالِ مَـوْصُوفٍ وَقَـعْ   أَوْ حَـالِ مَـا عُـلِّقَ فِـيهِ قَـدْ تَـبَعْ(٢)

٣٨٧ـ وَيَـتْبَعُ الأَوَّلَ فِـي التَّـنْكِيرِ   وَالْـجَمْعِ وَالتَّأْنِـيثِ وَالتَّـذْكِـيرِ

٣٨٨ـ كَـذَاكَ فِـي الْإِفْـرَادِ وَالْإِعْـرَابِ   مَـعْرِفَةٌ تَـثْنِيَةٌ فِـي الْـبَابِ(٣)

---

(١) اعلم أنّ الجملةَ ليست نكرةً ولا معرفةً ؛ لأنّهما من عوارضِ الذات ، والجملة لم تكن ذاتاً ، فكيف يعرض لها التعريف والتنكير .
وتوصفُ النكرة بالجملة الخبريّة لمناسبتها للنكرة ؛ لأنّه يصحّ تأويلها بالنكرة كما تقول في «قامَ رجلٌ ذَهَبَ أبوه» أو «أبوه ذاهب» : قام رجلٌ ذاهبٌ أبوه ، وكذا في «مررت برجلٍ أبوه زيدٌ» تقول : مررت برجلٍ كائنٍ أبوه زيداً .
ويجب في الجملة الخبريّة التي وقعت صفةً وجود ضمير عائدٍ إلى الموصوف للربط نحو : «جاء رجلٌ قام» .
و«ذات خبر» في قول المصنّف أي الخبريّة ، و«منكّراً» مفعول به لـ«انعت» ، «مَعَ عائدٍ بها استقرّ» أي مع عائدٍ استقرّ في الجملة الخبريّة .

(٢) اعلم أنّ النعتَ على قسمين : النعت الحقيقي ، وهو ما يوصف بحال نفس الموصوف ، وهو كثير نحو : «جاءني رجلٌ عالمٌ» ؛ لأنّ العلمَ حال الرجلِ وصفته ، والنعت السببي ، وهو ما يوصف بحال متعلّق الموصوف ، أي يجعل حال متعلّق الشيء وصفاً لذلك الشيء ؛ لتنزيله منزلة حاله ، نحو : «مررتُ برجلٍ عالمٍ أبوه» ؛ لأنّ العلم وصف الرجل باعتبار متعلّقه وهو أبوه .

(٣) يختلف أحكامهما ؛ فالنعت الحقيقي يتبع موصوفَه في عشرة أمور يُوجَدُ منها في كلّ ⇐

٣٨٩ـ وَالثَّانِ فِي الْإِعْرَابِ وَالضِّدَّيْنِ قَدْ ... جَاءَ وَفِي الْبَاقِي فَكَالْفِعْلِ وَرَدْ[١]

٣٩٠ـ فَـ«جَاءَ زَيْدٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ» ... لِأَجْلِ مَا قَدْ مَرَّ شَاعَ حُسْنُهُ[٢]

٣٩١ـ وَ«قَاعِدُونَ» فِيهِ ضَعْفٌ[٣] وَصَلَحْ ... أَيْضاً «قُعُودٌ» وَجَوَازُهُ وَضَحْ[٤]

⇐ تركيب أربعة، وهي الإعراب؛ رفعاً ونصباً وجرّاً، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

(١) والنعت السببي يتبع موصوفَه في الإعراب؛ رفعاً ونصباً وجرّاً، والتعريف والتنكير؛ فيوجد منها في كلّ تركيب اثنان. وفي البواقي من تلك الأمور العشرة وهي: الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث كالفعل؛ يفرد ويثنّى ويجمع ويذكّر ويؤنّث؛ نظراً إلى فاعله؛ فإن كان الفاعل ظاهراً مفرداً، مثنّىً أو جمعاً أفرد النعت كما يفرد الفعل، وإن كان الفاعل مذكّراً أو مؤنّثاً حقيقياً بلا فصلٍ طابقه وجوباً، وإن كانَ مؤنّثاً حقيقيّاً مع الفاصل، أو غير حقيقي، يذكّر ويؤنّث جوازاً، والأمثلة ستأتي.

(٢) نحو: «جاء زيدٌ قاعدٌ غلمانُه»؛ هكذا في نسخة الأصل، لكن الصحيح «جاء رجلٌ قاعدٌ غلمانُهُ»، فهذا المثالُ صحيحٌ؛ لأنّ «قاعد» صفة «رجل» باعتبار غلمانه؛ فهو سببي وأتبعه في الإعراب؛ فارتفع، والتنكير، و«غلمانُه» فاعله، ولذا أفرد «قاعد»؛ لأنّه يحسن «يقعد غلمانُهُ».

(٣) أي ضَعُفَ «جاءني رجلٌ قاعدونَ غِلْمانُه» كما ضعف «جاءني رجلٌ يقعدون غلمانُه»؛ لأنّ إلحاق علامتي المثنّى والمجموع في الفعل المسند إلى اسم ظاهر مثنّىً أو جمع ضعيف.

(٤) أي يجوز من غير حسن ولا ضعفٍ: «قامَ رجلٌ قعودٌ غلمانُه» وإن كان «قعود» جمعاً أيضاً كـ«قاعدون» لكنّه مكسّر؛ فخرج لفظاً عن موازنة الفعل؛ لأنّ الفعل لا يكسر؛ فلم يكن «قعود غلمانه» بمنزلة «يقعدون غلمانه».

٣٩٢ـ وَالْـمُضْمَرَ امْنَعْ وَصْفَهُ وَلَا تُضِفْ ... بِهِ لِإِيضَاحٍ بِهِ عُرِفْ[(١)]

٣٩٣ـ وَكُلُّ مَوْصُوفٍ أَخَصُّ أَوْ يَرِدْ ... مُسَاوِياً لِمَا عَلَيْهِ يَعْتَمِدْ[(٢)]

٣٩٤ـ مِنْ أَجْلِ ذَا لَمْ يَتَّصِفْ ذُو اللَّامِ ... إِلَّا بِهِ كَـ«الرَّجُلِ الْعَلَّامِ»[(٣)]

٣٩٥ـ أَوْ بِالَّذِي أُضِيفَ لِلْمُمَاثِلِ ... كَـ«قَامَتِ السَّادَاتُ ذُو الْفَضَائِلِ»[(٤)]

٣٩٦ـ وَإِنَّمَا بِبَابِ «هَذَا» الْتُزِمَا ... وَصْفاً بِذِي اللَّامِ لِإِبْهَامٍ نَمَا[(٥)]

---

(١) أشار المصنّف بكلامه إلى قاعدة وهو: المضمرُ لا يوصف ولا يوصف به.

أمّا أنّه لا يوصف لأنّ ضمير المتكلّم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها فلا حاجة لهما إلى بيان توضيح، وحُمِلَ عليهما ضمير الغائب. أمّا أنّه لا يوصفُ به لأنّ الموصوفَ في المعارف ينبغي أن يكونَ أخصَّ أو مساوياً، ولا شيءَ أخصّ من المضمر ولا مساوي له حتّى يقع صفةً له. وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ﴿ **لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴾ [آل عمران: ٦] والجمهور يحملون مثله على البدل.

(٢) أي كلّ موصوفٍ هو معرفةٌ أشدّ اختصاصاً بالتعريف والمعلوميّة من الصفة، أي وجب أن يكونَ الموصوف أعرف من الصفة؛ لأنَّ الموصوف هو المقصود الأصلي فيجب أن يكونَ أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها.

(٣) لأنّ الموصوف أخصُّ من الصفة أو مساوٍ له لم يوصف ذو اللامِ إلّا بذي لامٍ آخر نحو: «جاءني الرجلُ العالم» أو «قامَ الرجلُ العلّام».

(٤) أو يوصفُ ذو اللامِ بالمضافِ إلى ذي اللام، نحو: «قامت السادات ذو الفضائل»، فـ«السادات» موصوف وصفَ بالمضاف إلى ذي اللام، وهو «ذو الفضائل».

(٥) أي إذا أريد وصف باب «هذا» أي باب اسم الإشارة وجب وصفه بذي اللام نحو: «امررت بهذا الرجل»، مع أنّ القياسَ يقتضي جوازَ وصفه بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما. لكن إذا أريد رفع الإبهام الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي ⇐

٣٩٧ـ مِنْ أَجْلِ ذَا «مُرَّ بِهَذَا الْأَسْوَد» ... قَدْ ضَعَّفُوا عَدا «بِهَذَا الْأَمْجَدِ»[١]

المعطوف بالحرف

٣٩٨ـ فَالْعَطْفُ مَا يُقْصَدُ بِالنِّسْبَةِ مَعْ ... مَتْبُوعِهِ بِحَرْفِ عَطْفٍ يُتَّبَعْ[٢]

٣٩٩ـ وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ ... عَطَفْتَ فَلْيُؤَكَّدَنْ بِمُنْفَصِلْ

٤٠٠ـ كَـ«قُمْتَ أَنْتَ وَالْفَتَى»[٣] إِلَّا إِذَا ... جِئْتَ بِفَصْلٍ فَيَجُوزُ تَرْكُ ذَا

⇐ لبيان الجنس فيلزم أن يوصف بذي اللام؛ لتعيّنه في نفسه، وحمل الموصول عليه؛ لأنّ الموصول مع صلته مثل ذي اللام نحو: مررت بهذا الذي كَرُمَ أي الكريم.

(١) لالتزام وصف باب «هذا» بذي اللام لرفع الإبهام المقتضي لبيان الجنس ضَعُفَ «مُرَّ بهذا الأسود»؛ لأنّ «الأسود» لا يتبيّن به جنس المبهم، لأنّه عامّ لا يختصّ بجنس دون جنسٍ، وحَسُنَ «مُرَّ بهذا الأمجد» لأنّه يتبيّن به أنّ المشار إليه أوّلاً إنسان وثانياً رجلٌ وثبت له المجد.

(٢) الثاني من التوابع المعطوف بالحرف تابع قُصِدَت نسبته إلى شيء أو نسبة شيء إليه مَعَ متبوعه، كما يكون التابع مقصوداً في الكلام فكذلك المتبوع، ويتوسّط بين التابع والمتبوع أحد حروف عشرة نحو: «جاءني زيدٌ وعمروٌ». وقول المصنّف ﷺ: «مع متبوعه» لخروج البدل؛ لأنّه تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه.

(٣) شرع في أحكام العطف؛ إن كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متّصلاً وأريد العطف عليه وجب أوّلاً تأكيده بمنفصل ثمّ يعطف عليه، وذلك لأنّ المتّصل المرفوع كالجزء ممّا اتّصل به لفظاً من حيث إنّه متّصل لا يجوز انفصاله، ومعنىً من حيث إنّه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل؛ فلو عطف عليه فيؤكّد أوّلاً بمنفصل؛ لأنّه بذلك يظهر أنّ ذلك المتّصل منفصل من حيث الحقيقة؛ فيحصل له نوع استقلال، نحو: «قمت أنت والفتى».

٤٠١ـ كَـ«قُمْتُ عِـنْدَهُ وَهَـذَا»[١] أَوْ عُـطِفْ عَـلَى ضَـمِيرِ جَـرٍّ فَـالْعَوْدُ ائْـتُلِفْ

٤٠٢ـ كَـ«امْـرُرْ بِـهِ ثُـمَّ بِـزَيدِ الصَّـلِفْ»[٢] وَحُكْمُ مَـعْطُوفٍ كَـحُكْمِ مَـا عُـطِفَ

٤٠٣ـ مِنْ ثَمَّ لَـمْ يَـجُزْ سِـوَى الرَّفْـعِ بِـ«مَـا زيـدٌ بِـمُجْرِمٍ» تَشَأْ أَوْ «مُـجْرِماً»

٤٠٤ـ وَ«لَا مُـخيبٌ قَـوْمُهُ»[٣] وَإِنَّـمَا جَـازَ «الَّـتي تَـطِيرُ» عِـنْدَ الـعُلَمَا

---

(١) فقلنا لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتّصل إلّا بواسطة تأكيده، قال المصنّف: يجوز ترك التأكيد إذا وقع بين المضمر المرفوع المتّصل وبين ما عطف عليه فصلٌ؛ لأنّه قد طال الكلام بوجود المنفصل، فحسن الاختصار بترك التأكيد، نحو: «قمتُ عندَهُ وهذا».

(٢) وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض؛ لأنّ اتّصال الضمير المجرور بجارّه أشدّ من اتّصال الفاعل المتّصل؛ لأنّ الفاعل إن لم يكن ضميراً متّصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جارّه؛ سواء كان ضميراً أو اسماً ظاهراً، فكره العطف عليه؛ إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، نحو: «امرُرْ به ثمَّ بزيدٍ الصلف».

(٣) اعلم أنّ المعطوف في حكم المعطوف عليه، والمراد: أنّ كلّ حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر إلى ما قبله لا بالنظر إلى نفسه يجب ثبوته للمعطوف، كما إذا لزم في المعطوف عليه عائدٌ لكونه صلةً أو خبراً فكذلك في المعطوف. ولذا في نحو: «ما زيدٌ بمجرمٍ ـ أو مجرمًا ـ ولا مخيبٌ قومُهُ» لم يجز سوى رفع «مخيب» لا نصبه ولا جرّه؛ لأنّه لو نصب أو جرّ عطف على «مجرم» ـ وهو خبر «ما» ـ؛ فيلزم في «مخيب» أن يكون ضميراً يرجع إلى اسم «ما» وهو «زيد»؛ لكونه مشتقّاً و«مخيب» خالٍ من هذا الضمير؛ ببيان آخر: إنّ الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر إلى كونه خبراً وإلى كونه مشتقّاً، والمعطوف مشتقٌّ مثله ولا ضمير فيه، لأنّ «قومه» فاعله، فيلزم لنا رفع «مخيب» لاتّخاذه خبراً مقدّماً و«قومه» مبتدءاً مؤخّراً والجملة معطوفة على الجملة قبلها.

٤٠٥ـ «فَتَغْضَبُ الْمَحْبُوبَةُ الذَّبَابَةْ» لِأَنَّهَا فَالسَّبَبِ لَا نَاسِبَةْ[(١)]

العطف على معمولي عاملين

٤٠٦ـ وَإِنْ عَلَى مَعْمُولِ عَامِلَيْنِ قَدْ تَخَالَفَا عَطَفْتَ فَالْمَنْعُ وَرَدْ[(٢)]

٤٠٧ـ وَخَالَفَ الفَرَّا عَدَا فِيمَا وَرَدْ «فِي الدَّارِ زَيدٌ وَالحُجْرَةِ ابنُ أُدَدْ»[(٣)]

---

(١) تقدّم أنّ حكم المعطوف حكم المعطوفِ عليه بالنسبة إلى ما قبله. فإن قلت: لِمَ جاز «الّتي تطير فتغضبُ المحبوبةُ الذبابة»؟ إذ عطف «تغضب» على «تطير»، وهي صلة الموصول، وفيها العائد إلى الموصول، لكن جملة المعطوف، وهي «تغضب المحبوبةُ» عند العطف على «تطير» خاليةٌ عن العائد!

قلنا: إنّما جاز هذا المثال عند العلماء لأنّ الفاء هي الفاء السببيّة أي ما بعدها مسبَّب عمّا قبلها، لا العطف حتّى يردَ نقضاً على تلك القاعدة، وتجعل الجملتين كجملة واحدة، فيكتفي بالربط في الأولى. وقوله: «ناسبة» أي عاطفة.

(٢) أي العطف على معمولي عاملين مختلفين لم يجز، يعني: أن تعطف بحرف واحدٍ معمولين؛ مختلفين كانا في الإعراب كالمنصوب والمرفوع، أو متّفقين كالمنصوبين أو المرفوعين، على معمولي عاملين مختلفين نحو: «إنّ زيداً ضرب عمراً وبكراً خالداً»؛ هذا عطف متّفقي الإعراب على معمولي عاملين مختلفين، و«إنّ زيداً ضَرِبَ غلامُه وعمراً أخوه» عطف مختلفي الإعراب؛ وكلا القسمين لا يجوز. وعلّة المنع عند النحاة أنّ الحرف الواحد ـ وهو حرف العطف ـ لم يقو أن يقومَ مقامَ عاملين مختلفين.

أمّا عطف المعمولين على معمولي عاملٍ واحدٍ فلا بأس به نحو: ضَرَبَ زيدٌ عمراً وبكرٌ خالداً.

(٣) أي قال الفرّاء بجواز هذا العطف مطلقاً ولا يؤوّل الأمثلة الواردة عليها، ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمّها وغيرها.

⇐

٤٠٨ـ وَسِيبَوَيْهِ مُطْلَقاً لَهُ نَفَىٰ ... لِضَعْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ وَهْوَ الْمُصْطَفَىٰ[1]

التأكيد

٤٠٩ـ وَإِنْ تُقَرِّرْ أَمْرَ مَتْبُوعٍ وَرَدْ ... فِي نِسْبَةٍ أَوْ فِي شُمُولٍ اطَّرَدْ

٤١٠ـ فَسَمِّ بِالتَّأْكِيدِ[2] وَهْوَ قَدْ يَجِي ... إِذْ ذَاكَ لَفْظِيّاً كـ«أُخْرُجْ أُخْرُجِ»

٤١١ـ وَأَجْرِهِ فِي كُلِّ لَفْظٍ كُرِّراً[3] ... أَوْ مَعْنَوِيّاً وَهْوَ قَدْ تَقَرَّرَا

⇐ وفي نحو: «في الدار زيدٌ والحجرةِ ابنُ أدد» و«إنّ في الدارِ زيداً والحجرةِ عمراً»؛ أجازه الجمهور والفرّاء ويقاسُ عليه، وضابطه: صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب، واقتصر الجواز على هذه الصورة.

(١) أي سيبويه لا يجوّز هذا العطف في هذه الصورة أيضاً، واختاره المصنّف. فتحَصَّلَ أنّ للنحويين في العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلاثة مذاهب على ما قال المصنّف:

الأوّل: المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه، ومختار المصنّف.

الثاني: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الفرّاء.

الثالث: الجواز في نحو: «في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ» والمنع في غيره، وهو مذهب الجمهور.

قول المصنّف: «مطلقاً» أي في نحو: «في الدار زيدٌ والحجرة عمروٌ» وغيرها.

(٢) الثالث من التوابع: التأكيد، وهو تابعٌ يقرّر أمر المتبوع في النسبة أي في كونه منسوباً ومنسوباً إليه، أو في الشمول أي شمول المتبوع أفرادَهُ؛ دفعاً لظنّ السامع تجوّزاً؛ فإنّه كثيراً ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنّه يظنّ السامع النسبة إلى بعضها؛ فيندفع هذا الوهم بذكر «كلّ» و«أجمع» وأخواته.

(٣) التأكيد ضَربان: لفظي ومعنوي؛ فاللفظي منسوبٌ إلى اللفظ ويجري في كلّ لفظ مكرّر؛ ⇐

٤١٢ـ فِـي كَـلِمَاتٍ حِـفْظُهَا مـتبع	وَهْـيَ هُـنَا «كِـلَاهُمَا» وَ«أَكْـتَعُ»
٤١٣ـ وَ«نَـفْسُهُ» وَ«أَجْـمَعُ» وَ«كُـلُّهُ»	وَ«أَبْـتَعُ» وَ«أَبْـصَعُ» وَ«عَـيْنُهُ»(١)
٤١٤ـ فَأَوَّلُ بِـهِ الْـمُثَنَّىٰ أُكِّـدَا(٢)	وَ«النَّـفْسُ» وَ«العَـيْنُ» لِكُـلٍّ أُورِدَا
٤١٥ـ مَـعَ اخْـتِلَافِ اللَّـفْظِ وَالضَّـمِيرِ(٣)	وَالْـبَاقِي بِـالضَّمِيرِ فِـي الْكَـثِيرِ
٤١٦ـ أَوْ بِـهِمَا(٤) وَلَا تُـؤَكِّـدَنْ بِـ«كُـلّ»	إِلَّا ذَوِي الأَجْـزَاءِ وَهِـيَ تَـنْفَصِلْ

⇐ فعلاً كانَ أو اسماً أو حرفاً، نحو: «اخرُجْ اخرُجْ»، «جاء زيدٌ زيدٌ»، «إنّ إنّ زيداً قائمٌ»، وكذلك يجري في الجمل والمركّبات التقييديّة وغيرها.

(١) والتأكيد المعنوي يحصل بألفاظ مخصوصة هي: «كلاهما»، «نفسه»، «عينه»، «كلّه»، «أجمع»، «أكتع»، «أبتع»، و«أبصع».

(٢) أي يؤكّد بـ«كلا» المثنّى المذكّر، وبـ«كلتا» المثنّى المؤنّث.

(٣) يعني أنّ «النفس» و«العين» يقعان على المفرد والمثنّى والجمع؛ مذكّراً أو مؤنّثاً. باختلاف صيغتهما وضميرهما العائد إلى المتبوع. فيقال: «مررت بزيدٍ نفسه، وبهندٍ نفسها، وبالزيدينِ أنفسهما، وبالهندينِ أنفسهما، والزيدِينَ أنفسهم، والهندات أنفسهنّ»، وهكذا «عينه».

(٤) أي باقي ألفاظ التأكيد المعنوي، وهو «كلّ» يؤكَّد باختلاف الضمير العائد إلى المتبوع نحو: «قرأت الكتابَ كلّه» و«قرأت الصحيفةَ كلّها» و«رأيتُ القومَ كلَّهم»، و«ضربت النساءَ كلَّهنّ». وباختلاف الصيغة في البواقي، وهي «أجمع» و«أكتع» و«أبتع» و«أبصع»؛ فيختلف أجزاؤهما فيصير «جَمْعَاء» في المؤنّث، و«أَجْمَعُون» في جمع المذكّر، و«جُمَع» في جمع المؤنّث.

قوله: «بالضمير» أي باختلاف الضمير، و«في الكثير» أي في المفرد المذكّر والمؤنّث وجمع المذكّر والمؤنّث غير التثنية. وقوله: «بها» أي باختلاف الصيغة.

٤١٧ـ حِسّاً كَـ«جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ» كَذَا حُكْماً كَـ«بِعْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ بِذَا»[١]

٤١٨ـ وَمِثْلَهُ اجْعَلْ «أَجْمَعَ» وَقَدْ مُنِعْ «جَاءَ الغُلَامُ كُلُّهُ» لَمَّا سُمِعْ[٢]

٤١٩ـ وَإِنْ يُؤَكَّدْ مُضْمَرٌ قَدِ ارْتَفَعْ بِـ«النَّفْسِ» وَ«الْعَيْنِ» وَمَفْصُولاً وَقَعْ

٤٢٠ـ فَأَكِّدَنْهُ بِضَمِيرٍ فَصَلَا كَـ«بِعْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ الْمَنَازِلَا»[٣]

٤٢١ـ فَـ«أَكْتَعُ» وَصَاحِبَاهُ أُتْبِعَا «أَجْمَعُ» وَالتَّرْتِيبُ فِيهَا وُضِعَا[٤]

---

(١) يعني لزم أنْ يؤكّد بـ«كلّ» و«أجمع» ذو الأجزاء؛ مفرداً كانَ أو جمعاً، بحيث يصحّ افتراق الأجزاء حقيقةً وحسّاً كأجزاء القوم نحو: «جاء القومُ كلّهم»، أو يصحّ افتراق الأجزاء حكماً كأجزاء العبد نحو: «بعتُ العبدَ كلّه»، وهذا الشرط لازمٌ معنىً ليكونَ في التأكيد بـ«كلّ» و«أجمع» فائدةٌ. فهذا في «بعت العبدَ كلّه» صحيحٌ؛ فإنّ العبد قد يتجزّئ في الاشتراء فيصحّ تأكيده بـ«كلّه» ليفيد الشمول.

(٢) أي مثل «كلّ» في لزوم انفكاك أجزاء المتبوع: «أجمع» وأخواته بتبعه. ولذا «جاءني الغلامُ كلّه» لم يجز؛ لعدم صحّة افتراق أجزائه لا حسّاً ولا حكماً في حكم المجيئ، وبهذا يعلم أنّ صحّة افتراق الأجزاء أمرٌ نسبيّ تابع للموضوع له والحكم.

(٣) إن أريد تأكيد الضمير المرفوع المتّصل؛ بارزاً كان أو مستتراً بـ«النفس» و«العين» أكّد ذلك الضمير أوّلاً بمنفصل ثمّ بالنفس والعين نحو: «بعتَ أنتَ نفسُك المنازلا»؛ فـ«نفسك» تأكيد للتاء بعد تأكيده بمنفصل هو «أنت»؛ إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيداً للمستتر نحو: «زيدٌ أكرمني هو نفسه»، فلو لم يؤكّد الضمير المستتر في «أكرمني» بقوله: «هو» ويقال: «زيدٌ أكرمني نفسه» لالتبس «نفسه» الذي هو التأكيد بالفاعل، ولمّا وقع الالتباس في هذه الصورة تجرى بقيّة الباب عليه.

(٤) يعني «أكتع» وصاحباه وهما «أبتع» و«أبصع» تتبع «أجمع» في الاستعمال أي تستعملُ هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالأصالة؛ لكونه أدلَّ منها على المقصود.

٤٢٢ـ وَلَا تُـقَدِّمْهَا عَـلَيْهِ وَنَـدَرْ ذِكْرُ أُولَاءِ دُونَـهُ كَـذَا اشْـتَهَرْ(١)

البدل

٤٢٣ـ فَـالْبَدَلُ التَّـابِعُ مَـقْصُوداً بِـمَا يُـنْسَبُ لِـلْمَتْبُوعِ دُونَـهُ انْـتَمَى(٢)

٤٢٤ـ وَهْـوَ إِلَـى الْكُـلِّ وَلِـلْبَعْضِ انْبَسَطْ وَهَكَـذَا لِـلاِشْتَمَالِ وَالْـغَلَطْ(٣)

---

(١) لا يتقدّم «أكتع» و«أبتع» و«أبصع» على «أجمع»، وندر ذكر «أكتع» مع أخويه دونه أي دون ذكر «أجمع»؛ لعدم ظهور دلالتها بدون «أجمع» على معنى الجمعيّة، ولأنّه يلزم ذكر ما من شأنه التبعيّة بدون الأصل.

اعلم أنّ في البيت ستّة ضمائر وأسماء الاشارة ترجع إلى ما أذكر لك: «لا تقدّمْ» أي أنت، «ها» أي «أكتع» وصاحبيه، «عليه» أي على «أجمع»، «وندرَ ذكرُ أولاء» أي «أكتع» وأخويه، «دونه» أي دون «أجمع»، «كذا اشتهر» هذا المطلب.

(٢) لمّا فرغ من التأكيد شرع في الرابع من التوابع وهو البدل. قوله: «انتمى» أي نسب، و«دونه» أي دون المتبوع، ومعنى البيت: البدل تابع هو مقصودٌ للحكم الذي نسب إلى المتبوع دون المتبوع أي ليس المتبوع مقصوداً للحكم، واحترز بقوله: «مقصود بما نسب إلى المتبوع» عن النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنّها ليست مقصودةً بما نسب إليه، بل المتبوع مقصود به، وبقوله: «دونه» احترز عن العطف بالحروف؛ فإنّ المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع.

(٣) والبدل أربعة أنواع: بدل الكلّ أي بدلٌ هو كلّ المبدل منه، وبدل البعض أي بدلٌ هو بعض المبدل منه، وبدل الاشتمال، أي بدل مسبّب غالباً عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر ـ وسيأتي توضيحه ـ، وبدل الغلط أي بدلٌ مسبّب عن الغلط.

٤٢٥ـ فَأَوَّلٌ مَـدْلُولُهُ كَـالْأَوَّلِ[١] وَالثَّـانِ مَـا يَكُـونُ جُزْءَ الْـمُبْدَلِ[٢]
٤٢٦ـ وَثَـالِثٌ مَـا بَـيْنَهُ وَبَـيْنَ مَـا أُبْـدِلَ مِـنْهُ لُـبْسَةٌ غَـيْرُهُمَا[٣]
٤٢٧ـ وَالرَّابِـعُ الْـمَقْصُودُ قِـدْماً بَعْدَ مَـا يَـغْلَطُ فِـي لَـفْظٍ سِوَاهُ فَـاعْلَمَا[٤]
٤٢٨ـ فَـقَدْ يَكُـونَانِ مُـنَكَّرَيْنِ مُـخْتَلِفَيْنِ أَوْ مُـعَرَّفَيْنِ[٥]

---

(١) يعني أنّ مدلول بدل الكلّ مدلول المبدل منه من حيث المصداق لا من حيث المفهوم ليكونا مترادفين؛ ففي نحو: «جاءني زيدٌ أخوك»؛ «زيد» و«أخوك» وإن اختلفا مفهوماً متّحدان مصداقاً. قال الرضي عليه من الله الرضا: أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلّا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه؛ فإنّه لم يذكر عطف البيان بل قال: أمّا بدل المعرفة من النكرة فنحو: «مررت برجلٍ عبد الله»؛ كأنّه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنّ أنّه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه؛ كتاب سيبويه ٢: ١٤، ينظر شرح الرضي على الكافية ١: ٣٧٩.

(٢) أي بدل البعض جزء الأوّل نحو: «كَسَرْتُ زيداً يدَه».

(٣) والثالث ـ وهو بدل الاشتمال ـ: أن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة غير الكليّة والجزئيّة بحيث توجب النسبةُ إلى المتبوع النسبةَ إلى الملابس إجمالاً نحو: «أعجبني زيدٌ علمُهُ».

(٤) والرابع ـ وهو بدل الغلط ـ: بدلٌ عن اللفظ الذي هو غلطٌ، لا أنّ البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهّم من ظاهر اللفظ.

(٥) اعلم أنّ البدل والمبدلَ منه قد يكونان معرفتين أو نكرتين، أو المبدل منه معرفة والبدل نكرة، أو المبدل منه نكرة والبدل معرفة، وتقدّم أنّ أقسام البدل أربعة: فالأربعة في الأربعة: ستّة عشر. فأمثلة بدل الكلّ من الكلّ: مررت بزيدٍ أخيك، وبرجلٍ أخٍ لك، وبزيد أخٍ لك، وبرجلٍ أخيك.

⇐

٤٢٩ـ فَــإِنْ يَكُــنْ مُــنَكَّراً مِــنْ مَــعْرِفَهْ　　فَــالْزَمْ هُــنَا الْمُبْدَلَ مِنْهُ بِالصِّفَةْ(١)
٤٣٠ـ أَيْـــضاً وَيَأْتِـــيَان ظَـــاهِرَيْنِ　　كِـــلَاهُمَا كَـــذَاكَ مُـــضْمَرَيْنِ(٢)
٤٣١ـ وَلَا يَـــجُزْ إِبْـــدَالُ ظَـــاهِرٍ وَقَـــعْ　　مِنْ مُضْمَرٍ كُلّاً وَفِـي الْـغَيْبِ اتَّسَعْ(٣)
٤٣٢ـ كـ«امْــرُرْ بِـــهِ الظَّــالِمِ وَاسْـلِبَنَّهُ　　ثِـــيَابَهُ وَرَأْسَـــهُ وَبَـــغْلَهُ»(٤)

⇐ وبدل البعض من الكلّ: مررت بزيدٍ رأسه، وبرجلٍ رأسٍ له، وبزيدٍ رأسٍ له، وبرجلٍ رأسِه.

وبدل الأشتمال: مررت بزيدٍ عِلمِه، وبرجلٍ عِلمٍ له، وبزيدٍ علمٍ له، وبرجلٍ عِلمِه.

وبدل الغلط: مررت بزيدٍ الحمارِ، وبرجلٍ حمارٍ، وبزيدٍ حمارٍ، وبرجلٍ الحمارِ.

(١) أي إذا كان البدل نكرةً مبدلةً من معرفة فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق بل في بدل الكلّ من الكلّ، ووجوبه لئلّا يكون المقصود أنقص من غيرالمقصود من كلّ وجهٍ؛ فأتوا في البدل بصفةٍ حتّى تكون كالجابر لما فيه من نقص التنكير.

(٢) هذا تقسيم آخر للبدل، وهو بهذا الاعتبار أيضاً ستّة عشر؛ فهذه قسمة البدل باعتبار الإظهار والإضمار، فيكونان ظاهرين نحو: «جاءني زيدٌ أخوك»، ومضمرين نحو: «الزيدون لقيتهم إيّاهم»، ومختلفين نحو: «أخوك ضربته زيداً» و«أخوك ضربت زيداً إيّاه».

(٣) أي لا يجوز إبدال الظاهر من المضمر بدلَ الكلّ من الكلّ إلّا إذا كان المبدل منه غائباً نحو: «ضربته زيداً». لأنّ ضمير المتكلّم والمخاطب أقوى وأخصّ دلالةً من الظاهر؛ فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكلّ يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود، مع كون مدلولهما واحداً، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط؛ فإنّ المانع فيها مفقودٌ؛ إذ ليس مدلول الثاني فيها عين مدلول الأوّل.

(٤) ذكر المصنّف أربعة أمثلة في البيت؛ للبدل الكلّ من الكلّ هو: «امرُرْ به الظالمِ»؛ فأبدل الظاهر من المضمر في الغائب، و«اسلبنّه ثيابه»؛ مثال للبدل الاشتمال، و«اسلبنّه رأسه»؛ مثال للبدل الجزء من الكلّ، و«اسلبنّه بغله»؛ مثال للبدل الغلط.

عطف البيان

٤٣٣ـ عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ صِفَةْ يُوضِحُ مَتْبُوعاً وَلاَهُ فَاعْرِفَهْ[1]

٤٣٤ـ نَحْوُ: «آلَى بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ»[2] وَفَصْلُهُ عَنْ بَدَلٍ لَفْظاً ظَهَرْ

٤٣٥ـ فِي «التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرِ»[3] وَالْتُزِمْ جَوَازُ كَـ«الضَّارِبِ زَيْدٍ» فِي الْكَلِمْ[4]

---

(١) الخامس من التوابع: عطف البيان وهو تابعٌ غير صفة يوضح متبوعه؛ احترز بـ«غير صفة» عن الصفة، واحترز بـ«يوضح متبوعه» عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد. ولا يجب أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه وإن قال النحويّون في تعريف عطف البيان: «هو أوضح اسمَيْ شيء»، بل يجب أن يحصل من اجتماع التابع والمتبوع إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد، فيصحّ أن يكون الأوّل أوضح من الثاني.

(٢) «آلى»: أقْسَمَ أي أقسم بالله أبو حفص عمر؛ إشارة إلى قوله:

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسَّها من نقب ولا دَبَر

اغفر له اللهمّ إن كان فجر

فـ«عمر» عطف بيان لـ«أبو حفص»، ومرفوع على تبعية فاعل «أقسمَ».

(٣) أي فرق عطف البيان من البدل من حيث الأحكام اللفظيّة يظهر في مثل: «التاركِ البكري بشر»، وهذا إشارة إلى قوله:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً

فإنّ «بشر» إن جعل عطف بيان لـ«البكري» جاز، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأنّ البدل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: أنا ابن التاركِ بشرٍ، وهو غير جائز، كما تقدّم في «الضارب زيدٍ»؛ من إضافة الاسم المحلّى بـ«أل» إلى غيره.

(٤) أي يلزم من جواز «أنا ابن التارك البكري بشر» جوازُ مثل «الضارب زيدٍ»، وهو لا يجوز قطعاً؛ فـ«أنا ابن التارك البكري بشر» لا يجوز أيضاً.

المبنيّات

٤٣٦ـ وَمَـا إِلَـى مَـبْنِيٍّ أَصْـلِ إِنْـتَسَبْ أَوْ لَـمْ يُـرَكَّبْ فَـبِنَاؤُهُ وَجَبْ(١)

٤٣٧ـ وَحُكْـمُهُ آخِـرُهُ لَا يَـخْتَلِفْ بِـاِخْتِلَافِ الْـعَامِلِ الَّـذِي أُلِـفْ(٢)

٤٣٨ـ أَلْـقَابُهُ ضَـمٌّ وَفَـتْحٌ كَسْـرُ وَقْـفٌ وَفِـي كَـلٍّ يُـحِيطُ الذِّكْـرُ(٣)

أقسام المبنيّات

٤٣٩ـ فَـالْمُضْمَرَاتُ كُـلُّهَا وَمَـا وُصِـلْ وَالصَّوْتُ ثُمَّ الظَّرْفُ بَـعْضُهُ جُـعِلْ(٤)

٤٤٠ـ كَـذَا الإِشَـارَاتُ وَإِسْـمُ الْـفِعْلِ وَكُـنْيَةٌ رُكِّبَ مَـبْنِى الأَصْـلِ

---

(١) تمّ قسم المعربات من الأسماء وشرع المبنيّات.

المبنيّ ضربان: إمّا مبنيّ لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب كالأسماء المعدّدة كـ«واحد» و«اثنان»، و«أَلِف»، «بَاء»، «تَاء»، و«زيد»، «عمرو»، «بكر».

وإمّا لوجود المانع من الإعراب مع حصول موجب الإعراب، وذلك المانع مشابهة الحرف أو الماضي أو الأمر، وهي التي سمّيت مبنيّ الأصل.

(٢) أثر المبنيّ المترتّب على بنائه أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل؛ إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل كنونِ «مِنْ» في نحو: «مِنَ الرجل» و«مِنِ امْرِئٍ» و«مِنْ زيدٍ».

(٣) أي ألقاب المبنيّ من حيث حركات أواخره وسكونها: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ للحركات الثلاث، ووقفٌ للسكون.

(٤) والمبنيّات هي: المضمرات كلّها، وما وصل أي الموصولات غالبها، والأصوات، وبعض الظروف، وأسماء الإشارات، وأسماء الأفعال، والكنية أي الكنايات، والمركّبات.

الضمائر

٤٤١ـ فَالْمُضْمَرُ الآتِي لِذِي تَكَلُّمِ أَوْ ذِي خِطَابٍ أَوْ لِذِي تَقَدُّمِ[1]

٤٤٢ـ وَسَبْقُهُ لَفْظاً أَتَىٰ أَوْ مَعْنَىٰ أَو حُكْماً السَّبْقُ كَـ«نِعْمَ مَعْنَا»[2]

٤٤٣ـ وَيَأتِي ذا انْفِصَالٍ وَاتِّصَالِ وذو انفصالٍ صاحبُ استقلالِ

---

(١) الضمير ما وضع لمتكلّم من حيث إنّه متكلّم يحكي عن نفسه، أو مخاطب من حيث إنّه مخاطب يتوجّه إليه الخطاب، أو غائب تقدّمَ ذكره.

وقول المصنّف: «الآتي» إلى آخره خبر قوله: «المضمر».

(٢) قسّم مرجع الضمير ثلاثة أقسام: لفظاً ومعنىً وحكماً، وأراد بالتقدّم اللفظي ما يكون المتقدّم ملفوظاً إمّا تحقيقاً نحو: «ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ»، أو تقديراً نحو: «صاحبها في الدار».

والتقدّم المعنوي وهو المشار إليه بقوله: «معنى» أن يكون المرجع مذكوراً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما في قوله تعالى: ﴿ **اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى** ﴾ [المائدة: ٨]؛ فإنّ مرجع الضمير وهو «العدل» يفهم من قوله: «اعدلوا»؛ فكأنّ المرجع متقدّمٌ من حيث المعنى أو من سياق الكلام.

والتقدّم الحكمي أن يكون المفسّر مؤخّراً لفظاً وليس هناك ما يقتضي تقدّمه على محلّ الضمير إلّا ذلك الضمير، ونقول: إنّ المرجعَ وإن لم يتقدّم لفظاً ولا معنىً إلّا أنّه في حكم المتقدّم نظراً إلى وضع ضمير الغائب.

وتقدّم مرجع الضمير الحكمي في خمسة مواضع:

١. في نحو: «رُبَّهُ رجلاً». ٢. في باب «نِعْمَ» في نحو: «نِعْمَ رجلاً» و«نِعْمَ معنىً». ٣. في ضمير يبدل منه مفسِّره في نحو: «مررت به زيدٍ». ٤. في ضمير الشأن والقصة. ٥. تأخّر المفسِّر في باب التنازع في نحو: «ضربني وضربت زيداً»؛ على مذهب البصريين.

٤٤٤ـ وَذُو اتِّصَالٍ بَعْدِمُ اسْتِقْلَالَا ... بِنَفْسِهِ كَـ«بِعْتُكَ الأَحْمَالَا»[١]

٤٤٥ـ وَالْكُلُّ مِنْ هَذَيْنِ مَرْفُوعاً أَتَى ... وَذَا انْتِصَابٍ نَحْوُ: «جَاءَكَ الشِّتَا»

٤٤٦ـ وَذَا انْجِرَارٍ لَمْ يَجِئْ مُنْفَصِلَا ... فَهَذِهِ الأَنْوَاعُ خُمْسٌ فَاجْمَلَا[٢]

٤٤٧ـ نَحْوُ: «ضَرَبْتُ» وَ«ضُرِبْتُ» مَثَلاً ... إِلَى «ضَرَبْنَ» وَ«ضُرِبْنَ» الأَوَّلَا[٣]

٤٤٨ـ وَثَانِياً «أَنَا» إِلَى «هُنَّ» جَعَلْ[٤] ... وَالثَّالِثُ «اضْرِبْنِي» إِلَى «اضْرِبْهُنَّ» قَلّ[٥]

---

(١) المضمر بالنظر إلى قبله قسمان: متّصل ومنفصل؛ فالمنفصل ما يستقلّ بنفسه أي لا يحتاج إلى كلمة أخرىٰ قبله يكون كالتتمّة لها، بل هو كالظاهر؛ سواءً انفصل عن عامله نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، أو اتّصل به نحو: «ما أنت قائماً».
والضمير المتّصل غير المستقلّ بنفسه يحتاج إلى عامله الذي قبله ليتّصل به ويكون كالجزء منه وكبعض حروفه.

(٢) اعلم أنّ الضمير بقسميه إمّا مرفوع أو منصوب، والمتّصل فقط مجرور؛ لأنّ المجرور يتّصل بعامله، فلذا لا يقع منفصلاً، فيصير الأنواع خمسة.

(٣) النوع الأوّل ـ يعني ضمير المرفوع المتّصل ـ: ضمير «ضَرَبْتُ» إلى «ضَرَبْنَ»، و«ضُرِبْتُ» إلى «ضُرِبْنَ»، وبدأ بالمتكلّم وختم بالغائب لأنّ المتكلّم أعرف المعارف، وضمير الغائب دونه. فيشمل أربعةَ عشرَ ضميراً في المعلوم ومثلَه في المجهول.

(٤) النوع الثاني ـ وهو المرفوع المنفصل ـ: «أنا» إلى «هُنّ» جعل، وهي: «أنا»، «نحن»، «أنت»، «أنتما»، «أنتم»، «أنتِ»، «أنتما»، «أنتنّ»، «هو»، «هما»، «هم»، «هي»، «هما»، «هُنّ».

(٥) والنوع الثالث: المنصوب المتّصل، هو المفعول في «اضْرِبْني» إلى «اضْرِبهُنّ»، وهو: «ي»، «نا»، «كَ»، «كُمَا»، «كُمْ»، «كِ»، «كُمَا»، «كُنّ»، «ـه»، «هُما»، «هُم»، «ها»، «هما»، «هُنّ».

٤٤٩ـ وَالرَّابِــعُ «إِيَّــايَ» إلى «إِيَّــاهُنَّ»(١) وَالخَامِسَ اجْعَلْ «لِي» إِلَى «لَهُنَّ»(٢)

الضمير المستتر

٤٥٠ـ وَسَـــتْرُ مَـــرْفُوعٍ لِـضِيقٍ ٱنْـتُخِبْ لِـــغَيْبِ مَـاضٍ أَوْ مُـؤَنَّثٍ تَـغِبْ

٤٥١ـ وَفِـي الْـمُضَارِعْ إِنْ يَكُـنْ مُـخَاطَبَا أَوْ كَـانَ أُنْـثَىٰ غَـيْبَةٍ أَوْ غَـائِبَا

٤٥٢ـ وَفِـي التَّكَــلُّمْ مُـطْلَقاً تَـحَقَّقَا(٣) وَسَـتْرُهُ فِـي الصِّـفَةِ الْـزَمْ مُـطْلَقَا(٤)

---

(١) والنوع الرابع: المنصوب المنفصل، وهو «إيّاي»، «إيّانا»، «إيّاك» إلى «إيّاكُنّ»، و«إيّاه» إلى «إيّاهُنّ».

(٢) والنوع الخامس: ضمير المجرور المتّصل، وهُوَ «لي»، «لَنَا» إلى «لَهُنَّ».

(٣) اعلم أنّ المرفوع المتّصل فقط يستتر لا المنصوب والمجرور المتّصلان؛ لأنّهما فضلةٌ والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل؛ فجوّزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتارَ الفاعلِ والاكتفاء بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة شيءٌ.
لكنّ هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الماضي الغائب الواحد المذكّر إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر نحو: «زيدٌ ضَرَبَ».
وفي الواحدة المؤنّثة الغائبة نحو: «هندٌ ضربت».
الموضع الثالث: في المضارع للواحد المخاطب المذكّر نحو: «تضرب» و«إضرِبْ».
الموضع الرابع والخامس: في المضارع للواحد الغائب والغائبة إذا لم يكونا مسندين إلى الظاهر نحو: زيدٌ يضربُ، وهند تضربُ.
والموضع السادس: في المضارع للمتكلّم مطلقاً؛ سواءٌ كان مثنّىً أو مجموعاً أو واحداً؛ مذكَراً أو مؤنّثاً نحو: «أَضْرِبُ» و«نَضْرِبُ».

(٤) أي استتار الضمير واجب في الصفة؛ سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفةً ⇐

٤٥٣ـ وَلا يَسُوغُ أنْ يَجِيَ المنفَصِل ... فِي كَلِمٍ إلّا لِعُذْرِ المتَصِل[١]

٤٥٤ـ وَذَلِكَ إمَّا بِتَقَدُّمِهْ عَلىٰ ... عَامِلِهِ[٢] أَوْ لِشُئُونٍ فُصِلَا[٣]

٤٥٥ـ أَوْ حَذْفُهُ[٤] أَوْ مَعْنَوِيّاً قَدْ وَقَعْ[٥] ... أَوْ كَانَ حَرْفاً لِلضَّمِيرِ قَدْ رَفَعْ[٦]

⇐ مشبّهة أو أفعل التفضيل، وسواء كان مؤنّثاً أو مذكّراً، وسواء كان مفرداً أو مثنّىً أو مجموعاً، لكن ذلك إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر، نحو: «زيدٌ ضاربٌ» و«هندٌ ضاربةٌ» و«الزيدان ضاربان» و«الهندان ضاربتان» و«الزيدون ضاربون» و«الهندات ضارباتٌ». وليس الألف في «ضاربان» والواو في «ضاربون» بضميرين؛ لأنّهما تقلبان ياءاً في النصب والجرّ.

(١) أي لا يجوز استعمال الضمير المنفصل في الكلام؛ مرفوعاً كان أو منصوباً، إلّا لتعذّر المتّصل؛ وذلك يرجع إلى أصل وضعهما؛ لأنّ وضع الضمائر للاختصار والمتّصل أشدّ اختصاراً من المنفصل، فمتى أمكن الاتّصال لا يسوغ الانفصال.

(٢) وتعذّر المتّصل بتقديم الضمير على عامله؛ لأنّه إذا تقدّم على عامله لا يمكن أن يتّصل به؛ لأنّ الاتّصال يكون بآخر العامل.

وقوله: «ذلك» أي تعذّر المتّصل، وتأتي أمثلته.

(٣) أيضاً يتعذّر المتّصل إذا حصل فصلٌ بين الفعل والضمير؛ إذ الفصل ينافي الاتّصال.

(٤) الموضع الثالث: إذا حذف عامل الضمير ولا يوجد ما يتّصل الضمير به.

(٥) الموضع الرابع: إذا كان العامل معنوياً ينفصل الضمير؛ لامتناع اتّصال اللفظ بالمعنى.

(٦) الموضع الخامس: أن يكون العامل حرفاً والضمير المعمول له مرفوعاً؛ إذ الضمير المرفوع لا يتّصل بالحرف؛ لأنّه خلاف لغتهم، بخلاف المنصوب نحو: إنّني وإنّك.

٤٥٦ـ أَوْ مُسْنَداً إِلَيْهِ وَصْفٌ قَدْ جَرَىٰ ... عَلَى الَّذِي لَيْسَ لَهُ قَدْ قُدِّرَا[١]

٤٥٧ـ فِي نَحْوِ: «إِيَّاهُ ضَرَبْتُ»[٢] ثُمَّ «مَا ... يَضْرِبُهُ إِلَّا أَنَا وَالْعُلَمَا»[٣]

٤٥٨ـ «إِيَّاكَ وَالأَفْعَى المَشُومَ»[٤] و«أَنَا ... زَيْدٌ»[٥] وَ«مَا أَنْتَ لِهَذَا ضَامِنَا»[٦]

٤٥٩ـ وَ«عَامِرٌ فَاطِمَةُ ضَارِبَتُهْ ... هِيَ»[٧] وَقَدْ بَانَتْ لَدَيْكَ نِسْبَتُهْ

٤٦٠ـ وَإِنْ ضَمِيرَانِ بِلَفْظٍ جُمِعَا ... وَلَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُرْتَفِعَا

٤٦١ـ فَقَدِّمِ الْأَعْرَفَ مِنْهُمَا وَفِي ... ثَانِيهِ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فَاعْرِفِ

٤٦٢ـ كَقَوْلِنَا: «ضَرْبِيكَ» وَ«أَعْطَيْتُكَهُ» ... وَغَيْرُهُ مُنْفَصِلٌ فَهَاكَهُ

---

(١) الموضع السادس: أن يكون الضمير مسنداً إليه صفةٌ جرت على غير من هي له، فإنّه لو لم ينفصل الضمير عن الصفة لالتبس في بعض الصور، مثلاً إذا قلت: «زيدٌ عمروٌ ضاربه» خفي الأمر على السامع أنّ الضارب زيدٌ أو عمروٌ؟ والمتبادر أنّه عمرو؛ لأنّه أقرب إلى الضمير المستتر. أمّا إذا انفصل الضمير على خلاف الظاهر وقيل في المثال السابق: «زيدٌ عمروٌ ضاربه هو» يعلم أنّ الضارب زيدٌ وهو مراد المتكلّم؛ لأنّ الأقرب للأقرب والأبعد للأبعد، فافهم.

(٢) مثال لتعذّر المتّصل بتقديم الضمير على العامل.

(٣) مثال لتعذّر المتّصل لحصول الفصل بين الفعل والضمير.

(٤) مثال لتعذّر المتّصل لحذف عامل الضمير.

(٥) مثال لتعذّر المتّصل لكون العامل معنوياً، لا يمكن أن يتّصل الضمير به.

(٦) مثال لتعذّر المتّصل لكون الضمير مرفوعاً وعامله حرفاً؛ لأنّ «ما» في المثال حجازيّة.

(٧) مثال للضمير الذي أسندت إليه صفةٌ جرت على غير مَن هي له، فإنّه أسند إليه «الضاربة» الجارية على «عامر» حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لـ«فاطمة» حيث قام الضرب بها.

٤٦٣ـ كـ«أَعْطَيْتُهُ إِيَّاكَ أَوْ إِيَّاهَا»[١] وَبَابُ «كَانَ» الْفَصْلُ مُخْتَارَاهَا[٢]

٤٦٤ـ وَجَازَ فِي الأَكْثَرِ «لَوْلَا أَنْتَا» فِي كُلِّهِ وَهَكَذَا «عَسَيْتَا»[٣]

٤٦٥ـ وَجَاءَ «لَوْلَاكَ» إِلَى آخِرِهِ كَذَا «عَسَاكَ» جَاءَ نَدْراً فَادْرِهِ[٤]

---

(١) إن اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً فإن كان أحدهما أعرفَ فتقدّمه، ولك الخيار في الثاني بالاتّصال أو الانفصال، وإن لم يكن أحدهما أعرف، أو كان ولكن لم تقدّمه فالضمير الثاني على كلّ من التقديرين منفصل.

قوله: «وفي ثانيه أنت بالخيار» أي يختار في الضمير الثاني أن تتّصل أو تنفصل.

قوله: «ضربيك» اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعاً لجرّ الأوّل بالإضافة ونصب الثاني بالمفعوليّة، وقدّم الأعرف الذي هو ضمير المتكلّم؛ فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتّصل والفصل نحو: «ضربي إيّاك» للاعتداد بالفصل.

قوله: «أعطيته إيّاك» مثال لما يكون أحدهما أعرف لكن لم يقدّم؛ فيجب في الثاني الفصل، و«أعطيته إيّاها» مثالٌ لما لم يكن أحدهما أعرف لكونهما ضميرين غائبين.

(٢) أي المختار في خبر «كان» وأخواتها إذا كان ضميراً، الانفصال، كما تقول: «كان زيدٌ قائماً وكنت إيّاه»؛ لأنّه في الأصل خبر المبتدأ، ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً؛ لأنّ عامله معنوي، ويجوز أن يتّصل نحو: «كنتُه»؛ لأنّه شبيه بالمفعول وضمير المفعول واجب الاتّصال.

(٣) سيأتي أنّ ما بعد «لولا» مبتدأ محذوف الخبر؛ فإن جاء اسمٌ ظاهرٌ فهو مرفوع على الابتدائيّة، وإن جاء ضميرٌ لزم انفصاله غالباً نحو: «لولا أنت»، «لولا أنتما» وهكذا. وكذلك الأكثر والغالب في الاستعمال اتّصال الضمير المرفوع بعد «عسى»؛ لكون ما بعد «عسى» فاعلاً.

(٤) لكن جاء في غير الغالب في بعض اللغات «لولاك» و«عساك»؛ فـ«لولا» في «لولاك» على مذهب سيبويه حرف جرّ وما بعدها مجرورها، وعلى مذهب الأخفش الضمير المجرور وقع موقع المرفوع عاريةً.

نون الوقاية

٤٦٦ـ وَالْزَمْ مَعَ الْيَا فِي الْمُضِيِّ الغَابِرِ نُوناً تَقِيهِ كَسْرَ حَرْفِ الآخِرِ(١)

٤٦٧ـ وَفِي مُضَارِعٍ إِذَا عَرِيَ عَنْ نُونِ لِإِعْرَابٍ كَـ«يَصْبُونِي الْوطَنْ»(٢)

٤٦٨ـ وَأَنْتَ مَعْهَا بِالْخِيَارِ(٣) وَكَذَا «لَدُنْ» وَ«إِنَّ» وَالَّذِي لَهَا حَذَا(٤)

٤٦٩ـ وَاخْتِيرَ فِي «لَيْتَ» و«قَط» الثَّبَتُ وَ«مِنْ» وَ«عَنْ» وَفِي «لَعَلَّ» النَّبَتُ(٥)

---

(١) اعلم أنّ نون الوقاية إنّما تدخل لتحفظ الكسر؛ لأنّ ما قبل ياء المتكلّم يجب كسره، ولمّا منعوا جرّ الفعل كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجرّ، فهو لازمة للمضيّ.

(٢) اعلم أنّه تدخل هذه النون على جميع أمثلة الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع: الأمثلة الخمسة: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين؛ فتلزم النون غير هذه الأمثلة.

(٣) إن أردت أن تأتي بياء المتكلّم مع الفعل المضارع الذي فيه نون الإعراب في الأفعال الخمسة فلك الخيار بين الإتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائيّة، وبين تركها؛ تحرّزاً عن اجتماع النونات.

(٤) أي كذلك مخيَّر في «لدن» و«إنّ» وأخواتها ـ وهي «أنّ» و«كأنّ» و«ليت» و«لكنّ» و«لعلّ» ـ بين الإتيان بالنون وتركها.

(٥) أي يختار إلحاق نون الوقاية في «ليت» من بين أخوات «إنّ»؛ لعدم مانع في ذاتها، وفي «قط» و«قد» و«مِن» و«عن» هكذا أختير لحوق النون؛ للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء مع قلّة الحروف. و«لعلّ» عكس «ليت» في الاختيار، فالمختار فيها ترك النون؛ لكثرة الحروف.

ضمير الفصل

٤٧٠ـ وَجَـاءَ بَـيْنَ الْـمُبْتَدَا ثُـمَّ الْـخَبَرْ مِـنْ قَـبْلُ أَوْ بَـعْدَ دُخُـولِ ذِي الْأَثَـرْ

٤٧١ـ ضَـمِيرُ مَـرْفُوعٍ ذَوِي انْـفِصَالِ مُـطَابِقاً لِـلْمُبْتَدَا فِـي الْـحَالِ

٤٧٢ـ لِـيَفْصَلَ النَّـعْتَ بِـهِ عَـنِ الخَـبَرْ[1] إنْ يَكُـنِ الثَّـانِي مُـعَرَّفاً ظَـهَرْ

٤٧٣ـ أَوِ اسْمَ تَـفْضِيلٍ كَـ«كَـانَ الْـقَوْمُ هُـمْ أَفْـضَلُ مِـنْ عَـمْرٍو لِأَنَّـهُ يَـذُمّ»[2]

٤٧٤ـ وَهْـوَ لَـدَى ابـنِ أَحْـمَدَ مَـبْنِيٌّ[3] وَقَـالَ بَـعْضٌ مُـبْتَداً سَـوِيُّ

---

(١) اعلم أنّ ضمير الفصل ما يفصل الخبر عن الصفة، وهو ضميرٌ يتوسّط بين المبتدأ والخبر إذا كان الخبرُ معرفةً، قبل دخول العوامل على المبتدأ والخبر نحو: «زيدٌ هو القائم»، أو بعد دخول العوامل نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]. وهذا الضميرُ مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ؛ إفراداً وتثنيةً وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، وتكلُّماً وخطاباً وغيبةً. ففي نحو: «زيدٌ هو القائمُ» دخل ليتبيّن أنّ «القائم» خبرٌ لا نعت، ثمّ اتّسع فأدخل فيه ما لا لبس فيه، وذلك عند اختلاف الإعراب أو كون المبتدأ ضميراً أو غير ذلك بالحمل على صورة اللبس، وفي هذه الموارد يفيد تأكيداً. والبصريون يسمّون هذا الضمير فصلاً والكوفيّون عماداً.

(٢) وشرط ضمير الفصل أن يكون الخبر معرفةً، كما أشرنا إليه؛ لأنّ وَضْعَ هذا الضمير لفصل الخبر عن الصفة، وهذا اللبس يقع إذا كان الاسم بعده معرفةً؛ لأنّ المبتدأ معرفة؛ فوجب أن يكون الخبر معرفةً حتّى يلتبس بالوصفيّة للمبتدأ، وإن لم يكن الخبر معرفةً لزم أن يكون اسم التفصيل مع «مِن» للحوقه حينئذٍ بالمعرفة؛ لامتناع اللام.

(٣) اعلم أنّه اختلف في ماهيّة هذا الضمير وإعرابه؛ فقال الخليل بن أحمد الفراهيدي عليه الرحمة: لا موضعَ له، وهو حرفٌ على صيغة الضمير، يعني أنّ ظاهره ضميرٌ لكنّه في الباطن حرفٌ مثل كاف الخطاب.

٤٧٥ـ وَجَعَلَ الَّذِي تَلَاهُ خَبَرَهْ فَهْوَ عَلَى الْوَجْهِ اسماً صَيَّرَهْ[١]

ضمير الشأن والقصة

٤٧٦ـ وَإِنْ عَلَى الْجُمْلَةِ قَبْلَهَا اقْتُحِمْ ضَمِيرُ غَيْبٍ فَضَمِيرَ الشَّأْنِ سِمْ[٢]

٤٧٧ـ وَبِالَّذِي يَعْقِبُهُ قَدْ فُسِّرَا[٣] وَهْوَ يَجِي مُتَّصِلاً مُسْتَتِرَا[٤]

---

(١) والقول الثاني في هذا الضمير أنّه مبتدأ وما بعده خبره؛ فلا ينتصب ما بعده في باب «كان» وباب «علمت» و«ما» الحجازيّة، وعليه ما قرئ في غير السبعة ﴿ **وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ [الزخرف: ٧٦] و﴿ **إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ** ﴾ [الكهف: ٣٩] برفع «الظالمون» و«أقلّ».

قوله: «فهو على الوجه» إلى آخره أي على هذا الوجه يصير هذا الضمير اسماً خلاف قول الخليل الذي جعله حرفاً.

(٢) اعلم أنّه قد يتقدّم على الجملة ضمير غائب يُفَسِّر ذلك الضمير الغائب بالجملة بعده؛ فيكون مرجعه الجملة بعده، ويُسَمَّى ضميرَ الشأن إن كان مذكّراً وضمير القصّة إن كان مؤنّثاً وهذا إذا كان العمدة في الكلامِ مؤنّثاً.

وإنّما لزم كونه غائباً دون ضمير الفصل؛ لأنّ المراد بضمير الفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور، لكنّ المراد بهذا الضمير، الشأن والقصّة فيلزمه الإفراد والغيبة.

وفلسفةُ الإتيان بهذا الضمير أعني ضمير الشأن والقصّة أنّ هذا الضمير كأنّه جواب سؤال مقدّر؛ مثلاً إذا سمع المخاطب ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فسأل: ما الشأن؟ فيقال في الجواب: هو الأمير مقبل. أي الشأن هذا، والقصد بهذا الإبهام ثمّ التفسير تعظيمُ الأمر وتفخيم الشأن، فعلى هذا لابدّ أن يكون مضمون الجملة المفسِّرة شيئاً عظيماً يُعتَنىٰ به؛ فلا يقال: هو الذباب يطير.

(٣) أي مرجع هذا الضمير الجملة بعده، وهي تفسّره.

(٤) اعلم أنّ هذا الضمير أعني ضمير الشأن والقصة على قسمين: متّصل ومنفصل، وإذا كان

⇐

٤٧٨ـ وَبَارِزاً وَذَا انْفِصَالٍ وَعَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ الَّذِي تَلَا[١]

٤٧٩ـ كَـ«كَانَ زيدٌ قَائِمٌ»[٢] وَ«إِنَّهُ عَمْرٌو لَئِيمٌ»[٣] وَ«هْوَ زيدٌ ابْنُهُ»[٤]

٤٨٠ـ وَحَذْفُهُ مُنْتَصِباً ضَعِيفٌ كـ«إِنَّ زيدٌ عِنْدَنَا وَصِيفُ»[٥]

٤٨١ـ إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَ الْمُخَفَّفَهْ فَمَعَهَا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ إِحْذِفَهْ[٦]

⇐ متّصلاً يكون مستتراً وبارزاً على حسب العوامل؛ فإن كان عامله معنوياً بأن كانَ مبتدءاً كان منفصلاً، وإن كانَ عامله لفظيّاً يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستتراً، وإلّا بارزاً، وتأتي أمثلته.

(١) أي بحسب ما يقتضيه العوامل كما بيّنّا.

(٢) مثال لما كان ضمير الشأن متّصلاً مستتراً.

(٣) مثال لما كان ضمير الشأن متّصلاً بارزاً.

(٤) مثال لما كان ضمير الشأن منفصلاً.

(٥) أي حذف هذا الضمير عن اللفظ ـ بإضماره لا نسياً منسيّاً ـ إذا كان منصوباً جائز مع ضعف، أمّا جوازه فلكونه على صورة الفضلات، وأمّا ضعفه فلأنّه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه. هذا إذا كان الضمير منصوباً أمّا إذا كان مرفوعاً فإنّه لا يجوز أصلاً؛ لكونه عمدةً.

(٦) وإذا كان الضمير مع «أن» المخفّفة من الثقيلة فيحذف من غير ضعف. ودليله أنّه قد خفّف «إنّ» و«أنّ» وبعد التخفيف وجدوا «إن» المكسورة المخفّفة عاملةً في الملفوظ نحو قوله تعالى: ﴿ **وإنْ كلّاً لمّا ليُوَفِّيَنَّهُمْ** ﴾ [هود: ١١١]، ولم يجدوا «أن» المفتوحة المخفّفة عاملةً في الملفوظ، مع أنّ «أن» المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة؛ فهي أجدر بالعمل، فإذا لم يجدوها عاملةً في الملفوظ قدّروا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملاً، ولم يجوّزوا إظهار ذلك الضمير لئلّا يفوت التخفيف المطلوب هنا كما يدلّ عليه حذف النون، وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع «أن» المفتوحة إذا خفّفت.

أسماء الإشارة

٤٨٢ـ وَمَـا إِلَـى الْـمُشَارِ نَـحْوَهُ وُضِـعْ   فَـاسْمُ إِشَـارَةٍ كَـ«هَـذَا الْـمُتَّبِعْ»[١]

٤٨٣ـ فَـ«ذَا» لِـتَذْكِـيرٍ وَلِـلتَّأْنِيثِ «تَـا»   وَ«ذَانِ» «تَـانِ» لِـلْمُثَنَّى ثَـبَتَا

٤٨٤ـ وَ«ذَيْنِ» «تَيْنِ» ثُمَّ «تِي» وَ«ذِهْ» وَ«تِـهْ»   لِـلْمُفْرَدِ الأُنْـثَى تَكُـونُ فَـانْتَبِهْ[٢]

٤٨٥ـ وَالجَـمْعُ فِـيهَا «أُولَاءِ» مُـطْلَقَا[٣]   فَإِنْ تَشَأْ «هَا» فِـي الْـجَمِيعِ فَـالْحَقَا[٤]

---

(١) الثاني من المبنيّات: اسم الإشارة، وهو ما وضع للمشار إليه، نحو: «هذا».

وقوله: «نحوَهُ» أي إليه. والمراد بالمشار إليه: معنىً مشار إليه إشارةً حسيّة بالجوارح والأعضاء؛ لأنّ الإشارة عند إطلاقها حقيقةٌ في الإشارة الحسّيّة، فلا يرد ضمير الغائب وأمثاله؛ فإنّها للإشارة إلى معانيها إشارةً ذهنيّة لا حسيّة.

وأمّا علّة بناء أسماء الإشارة عند الأكثرين تضمّنها معنى الحرف وهو الإشارة، لأنّها معنىً من المعاني كالاستفهام فكان حقّها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها؛ لأنّهم غالباً في كلّ معنىً يدخل الكلام يضعون له حرفاً يدلّ عليه كالاستفهام والنفي والتمنّي والترجّي والابتداء والانتهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها، الموضوع لها حروف الاستفهام والنفي و«ليت» و«لعلّ» و«مِن» و«إلى» و«ها» وكاف الجرّ. وكذلك في أسماء الإشارة معنىً كان حقّها أن يوضع لهذا المعنى حرفاً، لكنّه لم يوضع، وأسماء الإشارة كأنّها متضمّنة لهذا الحرف.

(٢) اعلم أنّ أسماء الإشارة مختلف وضعاً للمفرد والمثنّى والجمع كالضمائر والموصولات.

فللمفرد المذكّر: «ذا»، ولمثنّاه: «ذانِ» رفعاً و«ذينِ» نصباً وجرّاً، وللمؤنّث «تا»، «تِي» و«تِهْ» و«ذه». ولمثنّاه: «تانِ» رفعاً، و«تينِ» نصباً وجرّاً.

(٣) و«أولاء» للجمع مطلقاً أي مذكّراً أو مؤنّثاً، وممدوداً ومقصوراً أي أولىٰ وأولاء.

(٤) أي إن أردت فألحِقْ في الجميع «ها»، وهي حرفٌ جيئ به للتنبيه على المشار إليه قبلَ ⇐

٤٨٦ـ وَصِلْ بِهَا كَافَ الْخِطَابِ(١) وَأَتَتْ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ عَلَى الصَّرفِ اسْتَوَتْ
٤٨٧ـ فَخَمْسَةٌ مِنْ ضَرْبِ مِثْلِهَا بِهَا(٢) كَـ«ذَاكَ» صَرِّفْهَا عَقِيبَ ضَرْبِهَا(٣)
٤٨٨ـ كَذَا الْبَوَاقِي(٤) وَيُقَالُ إِنَّ مَا يَكُونُ لِلْقَرِيبِ «ذَا» فَلْتُعْلَمَا

⇐ لفظه، كما جيء به للتنبيه على النسبة الإسناديّة في نحو: «ها زيدٌ قائمٌ»، و«ها إنَّ زيداً قائمٌ».

(١) ويتّصل بها حرف الخطاب تنبيهاً على حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. وهذه الكاف حرفٌ ويؤيّده من حيث اللفظ امتناع وقوع الاسم الظاهر موقعها، ولو كان اسماً لم يمتنع ذلك، كما في كاف «ضربتك».

(٢) واعلم أنّ حروف الخطاب خمسة لاشتراك خطاب التثنية، وهي: «كَـ»، «كُمَا»، «كُمْ»، «كِـ»، «كُنَّ»، وأسماء الإشارة أيضاً خمسةٌ لاشتراك جمعهما، وهي المفرد المذكّر، والمثنّى المذكّر، والجمع، والمفرد المؤنّث، والمثنّى المؤنّث. ويستعملُ كلٌّ من حروف الخطاب الخمسة في أسماء الإشارةِ فيصير خمساً وعشرين. وقوله: «من ضرب مثلِهَا بها» أي من ضرب الخمسة في الخمسة، والباء في «بها» بمعنى «في».

(٣) أي صَرِّف هذه الأسماءَ نحو: «ذاك».

(٤) أي يصرف باقي أسماء الإشارة نحو: «ذاك»، ولا يذكرها المصنّف وإن ذكرها ابن الحاجب. وهي: «ذاكَ»، «ذاكُمَا»، و«ذاكم»، «ذاكِ»، «ذاكُنَّ».
«ذانِكَ»، «ذانكما»، «ذانكم»، «ذانِكِ»، «ذانكُنّ».
«تاك»، «تاكما»، «تاكم»، «تاكِ»، «تاكُنَّ». وكذا «تيك» و«ذيك» و...
«تانك»، «تانكما»، «تانكم»، «تانِكِ»، «تانكُنّ».
«أولائك»، «أولائكما»، «أولائكم»، «أولائكِ»، «أولائكنّ»، و«أولاك» بالقصر إلى آخره.

٤٨٩ـ وَ«ذَاكَ» يَأْتِـي لِـلَّذِي تَـوَسَّطَا وَ«ذَلِكَ» اجْعَلْهُ لِمَنْ قَدْ شَطَطَا[١]

٤٩٠ـ وَمِثْلُهُ «تِلْكَ» كَذَاكَ «ذَانِّكَ» إِنْ شُدِّدَتْ وَمِثْلُهَا «أُولَالِكَ»[٢]

٤٩١ـ وَمَا بِـ«هُنَا» «ثَمَّ» «هَنَّا» إِنْ تُشِرْ فَلِلْمَكَانِ خَاصَّةً بِهَا اقْتَصِرْ[٣]

الموصول

٤٩٢ـ سَمِّ الَّذِي لَيْسَ يَتِمُّ قَوْلَا إِلَّا بِوَصْلٍ تَامٍّ مَوْصُولَا[٤]

٤٩٣ـ وَوَصْلُهُ بِجُمْلَةٍ ذَاتِ خَبَرْ فِيهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ لَهُ اسْتَقَرّْ[٥]

---

(١) أي «ذا» للمشار إليه القريب، «ذاك» مع كاف الخطاب للمشار إليه المتوسّط، و«ذلك» للمشار إليه البعيد. وقوله: قد شطط أي بَعُدَ.

(٢) «تلك»، «ذانِّك»، «تانّك»، و«أولالِكَ» مثل «ذلك» في إفادة البعد، ولم يذكر المصنّف من هذه الكلمات «تانّك» للاضطرار.

(٣) اعلم أنّ ما ذكر من أسماء الإشارة إلى الآن يصلح لكلّ مشارٍ إليه؛ مكاناً كان أو غيره، وههنا ألفاظ مختصّةٌ بالإشارة إلى المكان فقط وهي «هُنَا»، «هَنّا» و«ثَمَّ».

(٤) الثالث من المبنيّات: الموصول، وهو كما قال المصنّف ما لا يتمّ قولاً إلّا بصلةٍ وعائد. والمراد بـ«وصل تامّ» صلةٌ تامّ أي فيه عائدٌ إلى الموصول. وقوله: «موصولاً» مفعول به لـ«سَمِّ» في أوّل البيت.

(٥) يبيّن الصلة التامّ بأنّه جملة خبريّة مشتملة على عائد للموصول. ووجب كون الصلة جملةً لأنّ وضع الموصول على أن يطلقه المتكلّم على ما يعتقد أنّ المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له. وعلى هذا تحصّل لنا أوّلاً: الموصولات معارف وضعاً، لما قلنا إنّ وضعها على أن يطلقها المتكلّم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصّة المعارف. وثانياً: أنّ الصلة ينبغي أن تكونَ معلومةً للسامع في اعتقاد المتكلّم قبل ذكر الموصول. وثالثاً: أنّ الصلة ينبغي أن تكونَ جملةً؛ لأنّ الحكم على

⇐

٤٩٤ـ وَالْأَلِــفُ وَاللَّامُ هُـنَا إِذَا حَـوَتْ مَعْنَى «الَّذِي» بِالْوَصْفِ حتماً وَصَلَتْ[1]

٤٩٥ـ وَهْيَ «الَّذِي» «التِي» «اللَّتَانِ» بِـالْأَلِفْ وَالْيَـاءِ وَ«الذي» بِـجَمْعِهَا اخْـتُلِفْ

٤٩٦ـ وَ«اللَّاتِـي» وَ«اللَّـوَاتِـي» ثُـمَّ «اللَّاءِ» بِجَمْعِ الأُنْثَى وَ«الْأُولَىٰ» وَ«اللَّائِـي»[2]

٤٩٧ـ وَ«مَـن» وَ«مـا» فِـيهَا يَـعُمُّ ثُـمَّ «أيّ» وَ«أيَّـة» وَ«ذُو» عَـلَى لُـغَاتِ طَـيّ[3]

٤٩٨ـ وَبَـعْدَ الاِسْـتِفْهَامِ «ذَا» ثُـمَّ الْأَلِـفْ وَاللَّامُ إِنْ مَعْنَى «الَّذِي» بِـهَا عُـرِفْ[4]

⇐ شيء بشيء من مضمونات الجمل. ورابعاً: أنّ الصلة يجب أن تكونَ جملةً خبريّةً؛ لما ذكرنا أنّه يجب أن يكونَ مضمون الصلة حكماً معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائيّة لا يعرف مضمونها إلّا بعد إيراد صيغها. وخامساً: أنّه لابدّ في الصلة من ضمير عائدٍ إلى الموصول.

(١) لمّا ذكر أنّ الصلة يجب أن تكون جملةً استدركها فكأنّه قال: لكن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول. واختلف في ماهيّة اللام التي تدخل على اسم الفاعل والمفعول على أقوال، والدليل على أنّ هذه اللامَ موصولةٌ رجوعُ الضمير إليها في السعة نحو: «الممرور به زيدٌ». ومعنى البيت: الألف واللام إذا اشتملت على معنى الموصول وصلت باسم الفاعل أو المفعول حتماً.

(٢) اعلم أنّ الموصول على قسمين: اسميّ وحرفي؛ فالاسمي هو: «الذي»، «التي» للمفرد المذكّر والمؤنّث. و«اللتانِ» و«اللذانِ» بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً، وجمع المذكّر: «الأولىٰ» و«الذين»، وجمع المؤنّث: «اللّاءِ»، «اللائي»، «اللاتي» و«اللواتي».

(٣) هذا في الموصولات الاسميّة المختصّة، أمّا المشتركة فهي «مَنْ» و«مَا» و«أيّ» بمعنى «الذي»، و«أيّة» بمعنى «التي»، و«ذو» الطائيّة، أي المنسوبة إلى لغة طيّ؛ لاختصاص مجيئها موصولةً بلغتهم بمعنى «الذي» أو «التي».

(٤) بقي موصولان اسميّان من الموصولات الاسميّة المشتركة، وهي: «ذا» بعد الاستفهام أي بعد «ما» الاستفهاميّة، والألف واللام الموصولة، فصار مجموعها سبعةً.

٤٩٩ـ وَجَــازَ حَــذْفُ الْـعَائِدِ الْـمَفْعُولِ كَـ«يَرْتَضِي مَا شَا مِـنْ الْـمَأْكُـولِ»(١)

الإخبار بـ «الذي»

٥٠٠ـ وَإِنْ تُــخْبِرْ بِـ «الَّــذِي» تَـصَدَّرَهْ وَفِي مَكَـانِ الْـمُخْبَرِ اجْـعَلْ مُـضْمَرَهْ

٥٠١ـ عَــــائِدُهَا وَأَخِّـــرَنْهُ خَــبَرَا(٢) نَــحْوُ: «الذي أكْــرَمْتَهُ ابْـنُ يَـعْمُرَا»

٥٠٢ـ إِنْ رُمْتَ إِخْـبَاراً عَــنِ ابْــنِ يَـعْمُرَا فِي نَحْوِ: «أَكْرَمْتُ ابْنَ يَعْمُرَ افْـتَرَا»(٣)

٥٠٣ـ وَالْأَلِــفُ وَاللَّامُ كَـذَا إِنْ وُصِـلَتْ بِـــجُمْلَةٍ فِـــعْلِيَّةٍ قَــدِ اكْـتَفَتْ(٤)

---

(١) اعلم أنّا قلنا العائد ما لا يتمّ الموصول إلّا به، ولذا وجب ذكره، والأصل عدم حذفه، إلّا إذا كان مفعولاً به فيجوز حذفه؛ لأنّه فضلة، وعائد الألف واللام لا يجوز حذفه وإن كـان مفعولاً؛ لخفاء موصوليّتها، والضمير أحد دلائل موصوليّتها. وحذف المـفعول نـحو: «يرتضي ما شاء من المأكول» أي ما شاءه.

(٢) إذا أردت أن تخبر عن جزء جملةٍ بـ«الذي» أو «التي» أو الألف واللام تـوقعُ المـوصول في صدر الجملة الثانية، وتجعل في موضع ما هو مخبرٌ عنه بـ«الذي» في الجملة الثانية ضميراً لكملة «الذي»، وتؤخّر المخبرَ عنه عن الضـمير وتـجعله خـبراً. مـثلاً إذا أردت أنْ تخبرَ عن «زيد» في جملة «ضربت زيـداً» بكـلمة «الذي»، تـوقع «الذي» فـي صـدر الجملة الثانية وتجعل في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة أعني «زيـداً» ضـميراً لـ«الذي»، وتؤخّر المخبر عنه يعني «زيداً» وتجعله خبراً عـن «الذي»، وتـقول: «الذي ضربته زيدٌ».

(٣) إذا رُمْتَ أي قصدت الإخبار عن «ابن يعمر» في نحو: «أكرمت ابنَ يعمرَ» تقول: «الذي أكرمته ابنُ يعمرَ».

(٤) الألف واللام مثل «الذي» في الإخبار عنها لكنّ شرطه أن يكون في الجملة الفعليّة فـقط ⇐

٥٠٤ـ حَتَّى يَصِحَّ صَوْغُكَ اسْمَ الفَاعِلِ ... مِنْهَا أَوِ الْمَفْعُولِ دُونَ الْحَمْلِ[١]

٥٠٥ـ وَامْنَعْ بِهَا الْإِخْبَارَ إِنْ أَمْرٌ فُقِدْ ... مِنَ الأُمُورِ فَاعْرِفِ الَّذِي قُصِدْ[٢]

٥٠٦ـ مِنْ ثَمَّ فِي الْمَوْصُوفِ[٣] وَالشَّأْنِ[٤] امْتَنَعْ ... كَذَا الضَّمِيرُ إِنْ لِغَيْرِهِ رَجَعْ[٥]

⇐ ليصحّ بناء اسمي الفاعل والمفعول منها؛ لما تقدّم من أنّ صلة الألف واللام لا يكون إلّا اسم الفاعل والمفعول، ويمكن أن يؤخذ اسم الفاعل من المبنيّ للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول.

(١) فوجب في الإخبار بـ«ال» أن يكون الجملة فعليّةً حتّى يصحّ بناء اسم الفاعل واسم المفعول من الجملة الفعليّة بدون المشقّة؛ لأنّ صلتهما لا يكون إلّا وصفاً كما تقدّم.

(٢) أي إذا فقد أمرٌ من الأمور الثلاثة التي وجبت في الإخبار بالموصول وهي تصدير الموصول، وضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً، تَعَذَّرَ الإخبارُ ويُمْنَعُ.

(٣) من أجل أنّه إذا تعذّر أمرٌ من الأمور الثلاثة تعذّر الإخبار، امتنع الإخبار بـ«الذي» من الموصوف بدون الصفة، فلا يجوز في «ضربت زيداً العاقل» أن يخبر بـ«الذي» عن «زيد» بدون «العاقل»؛ لاستلزامه وقوع الضمير موصوفاً وهو ممتنع.

(٤) امتنع الإخبار بـ«الذي» من ضمير الشأن بأن يكون ضميرُ الشأنِ مخبراً عنه؛ لامتناع تصدير الجملة بـ«الذي» وتأخير المخبر عنه خبراً؛ لوجوب تقديمه على الجملة.

(٥) امتنع الإخبار بـ«الذي» من ضمير رجع إلى غير «الذي»؛ لامتناع تصدير «الذي»؛ لاستلزام ذلك عود الضمير إلى «الذي»، فيبقى ذلك الغير بلا ضمير.

٥٠٧ـ ثُــمَّ الَّــذِي عَــلَيْهِ هَــاهُنَا اشْــتَمَلْ(١) وَالْحَالُ(٢) وَالْمَصْدَرُ إِنْ يَكُنْ عَمَلْ(٣)

٥٠٨ـ وَمِــثْلُهُ التَّــمْيِيزُ(٤) هَكَــذَا الصِّــفَةْ(٥) لَــمْ يَــجُزِ الْإِخْــبَارُ عَــنْهَا فَــاعْرِفَهْ(٦)

الموصولات الاسميّة المشتركة

٥٠٩ـ وَ«مَــا» إِذَا لَــمْ تَكُــنْ حَــرْفِيَةْ فَــصِفَةٌ مَــوْصُوفَةٌ شَــرْطِيَةْ

٥١٠ـ وَقَــدْ أَتَتْ لِــلْوَصْلِ وَالتَّــمَامِ مُــفِيدَةً شَــيْئاً وَلِاسْــتِفْهَامِ(٧)

---

(١) امتنع الإخبار بـ«الذي» من الاسم المشتمل على ضمير رجع إلى غير «الذي» نحو: «زيدٌ ضربتُ غلامَه»؛ فلا يصحّ الإخبار عن «غلامه» بأن يقال: الذي زيدٌ ضربته غلامُه؛ لأنك إذا جعلت الضميرَ عائداً إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإن جعلته عائداً إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد، وكلّ منهما ممتنع.

(٢) امتنع الإخبار بـ«الذي» من الحال؛ لأنّ الحال وجب أن يكون نكرةً، فلا يجوز أن يقع الضمير الذي هو معرفةٌ في موضعه بالحاليّة.

(٣) وامتنع الإخبار بـ«الذي» من المصدر العامل بدون المعمول.

(٤) وامتنع الإخبار بـ«الذي» من التمييز؛ لأنّه لا يمكن أن يقع الضمير موقعه ويرفع إبهام المميَّز.

(٥) وامتنع الإخبار بـ«الذي» من الصفة بدون الموصوف؛ لاستلزامه وقوع الضمير صفةً، وهذا مخالف لما تقدّم من أنّ الضمير لا يوصف ولا يوصف به.

(٦) لم يجز الإخبار عنها لفقد شرط من الشروط الثلاثة.

(٧) تبيّن ممّا تقدّم أنّ «ما» قسمان: حرفيّة واسميّة، والمصنّف بيّن استعمالات «ما» الاسميّة؛ فبيّن لها ستّة استعمالات:

إحداها: أن تكون صفةً نحو: «إضربه ضرباً مّا» أي: ضرباً أيَّ ضربٍ كان.

٥١١ـ وَ«مَـنْ» بِكُـلِّ مَـا مَـضَى مُكْتَفِيَةْ ... إِلَّا بِـقِسْمَيِ التَّـمَامِ وَالصِّـفَةْ[١]

٥١٢ـ و«أيّـةٌ» كَـ«مَـنْ» كَـذَاكَ «أَيُّ» ... إِلَّا التَّـمَامُ مِـنْهُمَا بَـرِيُّ[٢]

٥١٣ـ وَهْـيَ هُـنَا مُـعْرَبَةٌ بِأَصْـلِهَا ... إِلَّا إِذَا حَـذَفْتَ صَـدْرَ وَصْـلِهَا[٣]

⇐ الثانية: أن تكون موصوفةً؛ إمّا بمفرد نحو: «مررت بما معجبٍ لك»، وإمّا بجملة كقول الشاعر:

رُبَّما تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الْأَمْـرِ ... لَـهُ فُـرْجَةٌ كَـحَلِّ الْـعِقَالِ

أي ربّ شيء تكرهه النفوس.

الثالثة: أن تكون شرطيّةً نحو: «ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ».

الرابعة: أن تكون موصولةً نحو: «بعت ما اشتريت».

الخامسة: أن تكون تامّةً بمعنى «شيء»؛ منكّراً عند الفارسي ومعرّفاً عند سيبويه.

السادسة: أن تكون للاستفهام نحو: «ما عندَك؟» و«ما فعلتَ؟».

(١) أي يكون «مَن» موصولةً نحو: «ضربت من أهانك»، واستفهاميّةً نحو: «مَنْ عَلَّمت؟» و«من عبدك»، وشرطيّةً نحو: «من تضرِبْ أضربْ»، وموصوفةً إمّا بمفرد نحو قوله:

وكفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حُبّ النبيّ محمّدٍ إيّانا

أي شخصٍ غيرنا. أو بجملة نحو: «من جاءك قد أكرمته». لكن لا يستعمل «مَن» تامّةً وصفةً، فاكتفت «من» كلَّ أقسام «ما» إلّا تامّةً وصفةً.

(٢) «أيّ» و«أيّة» كـ«من» في ثبوت الأمور الأربعة وانتفاء التمام والصفة. فـ«أيّ» موصولةً نحو: «إضرب أيَّهم لقيت»، واستفهاميّةً نحو: «أيُّهم أخوك؟» و«أيَّهم لقيت؟»، وشرطيّةً نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وموصوفةً نحو: «يا أيّها الرجل»، وهكذا «أيّة» في المؤنّث.

(٣) «أيّ» معربة من بين أخواتها الموصولات على اختلافٍ في «اللذان» و«اللتان» و«ذو» الطائيّة، ومن بين أخواتها المتضمّنة لمعنى الاستفهام والشرط، وإنّما ذلك لإلزامهم لها ⇐

٥١٤ـ وَجَازَ وَجْهَانِ بِـ«مَاذَا تَصْنَعْ» أَيْ مَا الَّذِي فَرَدُّهُ مُرْتَفِعْ

٥١٥ـ أَوْ أَيُّ شَيْءٍ فَجَوَابُهُ انْتَصَبْ أَيْ صُنْعُنَا خَيْرٌ وَخَيْراً فِي الْعَرَبْ(١)

أسماء الأفعال

٥١٦ـ وَكُلُّ إسْمٍ جَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ أَوِ الْمُضِيِّ فَاسْمُ فِعْلٍ يَجْرِي(٢)

⇐ الإضافة المرجّحة لجانب الاسميّة، وليس كلّ مضاف بمعرب بل ما هو لازم الإضافة، وإنّما ألزموا «أيّ» الإضافةَ لأنّ وضعها لتفيد بعضاً من كلّ، فإذا حذف المضاف إليه فإن لم يكن مقدّراً لم تعرب كما في ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٣١]، وإن كان مقدّراً بقيت على إعرابها كما في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠].

وصلتها إمّا اسميّة أو فعليّة، والفعليّة لا يحذف منها شيء، فلا تبنى «أيّ» معها، والاسميّة قد يحذف صدرها أعني المبتدأ بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى «أيّ»، فإذا حذف المبتدأ صار مبنيّاً كأخواته الموصولة؛ هذا مذهب سيبويه أعني كونه مبنيّاً على الضمّ عند حذف المبتدأ، وفيه مذاهب أخرى لا نطيل الكلام بذكرها، وسيأتي في بابها.

(١) في «ماذا» في نحو «ماذا تصنع» وجهان:

أحدهما: إنّ معناه: «ما الذي» على أن يكون «ذا» بمعنى الذي، وتقديره ما الذي تصنع؟ فـ«ما» مبتدأ و«الذي تصنع» خبره، أو بالعكس، وحينئذٍ جوابه مرفوع على أنّه خبر مبتدأ محذوف. كما إذا قلت: الحديثُ، أي الذي أصنعه الحديث؛ فيكون الجواب مطابقاً للسؤال في كون كلّ منهما اسميّةً.

الثاني: إنّ معناه: «أيَّ شيء» على أن يكون مفعولاً مقدّماً للفعل؛ فالجملة فعليّة وجوابه منصوبٌ على أنّه مفعول لفعل محذوف، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كون كلّ منهما جملةً فعليّةً. وقوله: «فردّه مرتفع» أي جوابه مرفوع.

(٢) اسم الفعل كلّ اسم كان بمعنى الأمر أو الماضي اللذين هما من أقسام مبني الأصل، فبني أسماء الأفعال لمشابهتها مبنيَّ الأصل.

٥١٧ـ أمَّـــا «فَـــعَالِ» إنْ لِأَمْــرِ اُخْــتُزِلْ فَــهْوَ قِـيَاساً مِــنْ ثُــلَاثِيٍّ جُـعِلْ(١)

٥١٨ـ ثُــمَّ «فَــعَالِ» مَــصْدَراً جَــا مَـعْرِفَةْ مِـثْلُ «فَـجَارِ» أَوْ «فَسَــاقِ» لِـلصِّفَةْ(٢)

٥١٩ـ وَذَانِ مَـــبْنِيَّانِ إذْ قَـــدْ شَـــابَهَا عَـــدْلاً وَوَزْنــاً لـ«نــزال» قُــرْبَهَا(٣)

٥٢٠ـ أمَّـــا «فَـــعَالِ» عَــلَماً لِكُــلِّ مَــا أُنِّثَ عَــيْناً كَـ«قَـــطَامِ أَكْــرِمَا»(٤)

٥٢١ـ فَــهْوَ لَــدَى أَهْــلِ الْــحِجَازِ مَــبْنِي وَفِـــي تَــمِيمٍ مُــعْرَبٌ وَاسْــتُثْنِي

---

(١) اعلم أنّ مذهب سيبويه أنّ ما يوزن بـ«فَعَالِ» من الثلاثي إذا كان بمعنى الأمر فهو قياسي ومطردٌ. ويرد عليه أنّه لا يقال: «قَوَامِ» و«قعادِ» في «قُمْ» و«اُقْعُدْ»؛ فلهذا يؤوّل كلام سيبويه بأنّه أراد بالاطّراد الكثرة، فكأنّه قياس لكثرته.

(٢) «فَعَال» المبنيّ على أربعة أضرب: الأوّل: اسم فعل، كما تقدّم نحو: «نزالِ».
الثاني: المصدر، وهو مصدر معرَّفٌ مؤنّث، قال الرضي: ولم يقم لي إلى الآن دليلٌ قاطع على تعريفه وتأنيثه؛ [شرح الرضي على الكافية ٣: ١١٠] نحو: «فجارِ».
الثالث: الصفة المؤنّثة، ولم يجئ في الصفة المذكّر وتستعمل بدون الموصوف، وهي على ضربين: إمّا لازمة للنداء سماعاً نحو: «يا لكاع»، «يا خَبَاثِ»، أو غير لازمة للنداء.
الرابع: الأعلام الشخصيّة، وجميع ألفاظها مؤنّث وإن كان المسمّى بها مذكّراً. نحو: «قطام»، «حذام»، «بهانِ»، «غلاب» لنسوة معيّنة.

(٣) المصدر المعرّف المؤنّث والصفة المؤنّثة مبنيّان، واختلف في علّة بنائهما، فقال المصنّف: لأنّهما شابها لـ«فعال» بمعنى الأمر عدلاً ووزناً؛ أمّا وزناً فظاهرٌ، أمّا عدلاً فلما ذهب إليه النحاة من أنّ «فعال» بمعنى الأمر معدول عن الأمر الفعلي للمبالغة؛ فهذه الصيغة للمبالغة في الأمر كصيغ المبالغة في الفاعل.

(٤) هذا هو القسم الرابع من أقسام «فعال» مبنيّاً، وهو «فعالِ» علماً للأعيان المؤنّثة، فبعلميّته يخرج باب «فساق»، وبعينيّته يخرج باب «فجار»؛ لأنّه وإن كان علماً لكنّه للمعاني لا للأعيان. فقول المصنّف: «عيناً» أي علماً للأعيان.

٥٢٢ـ مِــثْلُ «حَـضَارِ» عَـلَماً لِكَـوْكَبِ إِذْ فِـي تَـمِيمٍ لَـمْ يَكُـنْ بِـمُعرَبِ[١]

الأصوات

٥٢٣ـ فَـالصَّوْتُ مَـا يُـحْكَىٰ بِـهِ الْأَصْـوَاتُ لِـلطَّيْرِ وَالْأَنْـعامِ إِذْ مَـا صَـاتُوا[٢]

---

(١) أي هذا القسم مبنيّ في استعمال أهل الحجاز لمشابهته لـ«فعال» بمعنى الأمر، وعند بني تميم معرب إلّا إذا كان في آخره راءٌ نحو: «حَضَارِ» علماً للكوكب ومؤنّث؛ فأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بناء مثل «حضار»، وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الإمالة؛ إذ هي أمرٌ مستحسن، والمصحّح للإمالة ههنا كسرة الراء، وهي لا تحصل إلّا بتقدير علّة البناء؛ لأنّه إذا أعرب ومنع من الصرف لم يكسر وإذا بني كسر دائماً.

(٢) اعلم أنّ الصوت على ما عرَّفه المصنّف ما أي لفظ حكي به صوت أصدر على لسان الإنسان، أو صُوِّت به لإناخة البهائم أو زجرها أو دعائها وغير ذلك.

هذا لكنّ الألفاظ التي تسمّيها النحاة أصواتاً على ثلاثة أقسام: أحدها: حكاية صوت صادر إمّا عن الحيوانات العُجْم كـ«غاق» حكاية صوت الغراب، أو عن الجمادات كـ«طَقْ»، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي، وهذه الألفاظ مركّبة من حروف صحيحة محرّكة بحركات صحيحة، وليس المحكي كذلك؛ لأنّه شبّه المركّب من الحروف وليس مركّباً منها، إذ الحيوانات والجمادات، لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسانَ الإنسان.

ثانيها: أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً بل دالّة طبعاً على معانٍ في أنفسهم كـ«أفّ» و«تف»؛ فإنّ المتكرّه لشيء يخرج من صدره صوتاً بلفظ «أف»، ومن يبزق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ «تف»، وكذلك «آه» للمتوجّع أو المتعجّب.

وثالثها: أصوات يصوَّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها؛ إمّا المجيئ كألفاظ الدعاء

⇐

٥٢٤ـ كـ«غَـــاقٍ» فِـيمَا جَـاءَ لِـلْحِكَايَةْ   وَ«نِــــخْ» لإبـلٍ حَـالَةَ السِّـقَايَةْ(١)

المركّبات

٥٢٥ـ فَـــالْإِسْمَ إِنْ مِـــنْ كَـلِمَتَيْنِ رَكَّـبُوا   وَلَـــمْ يَكُـــنْ بَـــيْنَهُمَا تَـنَاسُبُ

٥٢٦ـ فَـهْوَ مُـرَكَّبٌ(٢) فَـإِنْ ثَـانٍ ضَـمِنْ   حَـرْفاً مِـنَ الْـعَطْفِ بِـنَاهُمَا زُكِـنْ(٣)

نحو: «جَوْت» و«قوس» ونحوهما، وإمّا الذهاب كـ«هلا» و«هج» ونحوهما، وإمّا أمرٌ آخر كـ«سأ» للشراب و«هِدَع» للتسكين.

وإنّما بنيت أسماء الأصوات لأنّها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب، وإذا وقعت مركّبةً جاز أن تعرب وأن تبنى؛ اعتباراً بالتركيب العارض.

(١) «غاقٍ» حكاية صوت الغراب، و«نِخْ» مشدّدةً أو مخفّفةً عند إناخة الإبل.

(٢) المركّب هو اسم رُكِّبَ مِنْ لفظين؛ مستعملين: اسمين أو فعلين أو حرفين، أو مهملين، أو مختلفين ليس بينهما قبل التركيب نسبة إضافية أو إسنادية.

فإن كان بينهما نسبة إضافيّة أي كانا مضافاً ومضافاً إليه فظاهرٌ عدم بنائهما بالتركيب كـ«عبدالله»، وإمّا إن كان بينهما نسبةٌ إسناديّةٌ كـ«تأبّط شرّاً» فلا توصف قبل العلميّة لا بالإعراب ولا بالبناء؛ لأنّهما من عوارض الكلمة لا الكلام، وأمّا بعد العلميّة فهي محكية اللفظ فلا يطلق عليها أنّها معربة في الظاهر أو مبنيّةٌ، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليه؛ إعرابيّةً أو بنائيّةً، أو بالسكون الذي كان كذلك.

(٣) والمركّب على قسمين: إمّا أن يتضمّن الجزء الثاني حرفاً؛ حرفَ عطف أو غيره أو لا، فإن تضمّن الجزء الثاني حرفاً بني الجزءان؛ أمّا الجزء الأوّل لوقوع آخره وسط الكلمة الذي ليس محلّ الإعراب، والجزء الثاني بني لتضمّنه الحرف.

٥٢٧ـ فِي نَحْوِ: «حَادِي عَشَرَ»(١) إِلَّا «اثْنَا» مِنْ أَجْلِ حَذْفِ نُونِهِ لَا يُبْنَى(٢)

٥٢٨ـ هَذَا وَإِلَّا فَاعْرِبَنَّ الثَّانِيَا وَفِي الْأَصَحِّ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ابْنِيَا(٣)

---

(١) مثل: «حادي عشر» وأخواتها مِن «ثاني عشر» إلى «تاسع عشر»، ومثل: «خمسة عشر»؛ ففي «خمسة عشر» بني الأوّل لافتقاره إلى الثاني فأشبه الحرف، والثاني لتضمّنه معنى الحرف وهو الواو، وكان البناء على حركة إشعاراً بأنّ لهما أصلاً في الإعراب، وكانت فتحةً لتجبر خفتُها ثقلَ التركيب.

(٢) أي بني «حادي عشر» وأخواتها إلّا «اثني عشر» وفرعيه وهما: «اثنتا عشر» و«ثنتا عشر»؛ إذ الجزء الأوّل منها معربٌ وإن كانت العلّة المقتضية للبناء في بابه قائمة، لكنّه شبّه بالمضاف في حذف النون منه؛ لأنّ الأصل: اثنان وعشرٌ، فلمّا حذفت الواو صارَ «اثنان عشر»، فكرهوا وجود النون الذي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتّصال، فحذفوا النون تشبيهاً له بالمضاف، فوجب إجراؤه مجراه في إعطائه حكم الكلمة المنفردة لا حكم الجزء كالمضاف، فوجب البقاء على الإعراب وبقي «عشر» على بنائه لتضمّنه معنى الحرف.

(٣) هذا الذي قلنا من البناء وأحكامها إذا تضمّن الثاني حرفاً، فإن لم يتضمّن الثاني حرفاً كـ«بعلبك» أعرب الجزء الثاني إعراب ما لا ينصرف في الأفصح؛ لانتفاء سبب البناء فيه وهو تضمّن الحرف، لكنّ الجزء الأوّل يبنى للتوسّط المانع من الإعراب، ويبنى على الفتح لأنّه أخفّ.

أمّا إذا كان الجزء الثاني قبل التركيب مبنيّاً امتنع إعرابه، وكان مبنيّاً على أصله كـ«سيبويه»؛ لأنّ «ويه» مبني على الكسر قبل التركيب؛ لأنّه صوت لا حظّ له في الإعراب.

الكنايات

٥٢٩ـ وَ«كَمْ» «كَذَا» كِنَايَةٌ عَنِ الْعَدَدْ[١]   وَ«كَيْتَ» «ذَيْتَ» لِلْحَدِيثِ قَدْ وَرَدْ[٢]

٥٣٠ـ فَـ«كَمْ» لِلاِسْتِفْهَامِ مَيِّزْهَا بِمَا   يُنْصَبُ فَرْداً مِثْل: «كَمْ مَالَكُما»[٣]

---

(١) الكناية في اللغة والاصطلاح أن يعبَّر عن شيء معيّن ـ لفظاً كان أو معنىً ـ بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، إمّا للإبهام على بعض السامعين كقولك: «جاءني فلانٌ» وأنت تريد زيداً، و«قال فلان كيت وكيت»؛ إبهاماً على بعض من يسمع، أو لشناعة المعبّر عنه، كـ«هن» في الفرج، أو الفعل القبيح كـ«وطئت» و«فعلت» عن «جامعت»، والغائط للحدث، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدّم، أو لنوع من الفصاحة كـ«كثير الرماد» للكريم، أو لغير ذلك من الألفاظ.

وجميع الكنايات ليست مبنيّةً؛ فإنّ «فلان» و«فلانة» مثلاً وإن كانا من الكنايات اتّفاقاً، لكنّهما معربان، والمبنيّ منها: «كم» و«كذا»، «كيت» و«ذيت»، و«كأيّن».

وبناء «كم» لكونها موضوعةً وضع الحروف، أو لكون «كم» الاستفهاميّة متضمّنةً لمعنى الحرف، وحُمِلَ «كم» الخبريّة هذه عليها.

و«كذا» بني أيضاً؛ لأنّها في الأصل «ذا» من أسماء الإشارة، دخل عليها كاف التشبيه، وصارا بمنزلة كلمة واحدة، فبقي «ذا» على أصل بنائه.

وكلّ من «كم» و«كذا» للكناية عن العدد، وجاء «كذا» للكناية عن غير العدد أيضاً نحو: «صُمت يوم كذا» كناية عن يوم الخميس مثلاً.

(٢) «كيت» و«ذيت» للكناية عن الحديث والجملة. وإنّما بني «كيت» و«ذيت» لكونهما كنايتين عن الجمل، وهي مبنيّة، فبنيت تشبيهاً لها بما كني عنها.

(٣) «كم» إمّا استفهاميّة أو خبريّة، وكلّ منهما يحتاج إلى المميِّز؛ لكونهما اسم عددٍ مبهم، فوجب أن يكون بعدهما ما يدلّ على جنس المراد. أمّا مميِّزُ «كم» الاستفهاميّة فمنصوب ⇐

٥٣١ـ وَإِنْ أَتَتْ خَبَرِيَّةً بِمُفْرَدِ ... مَجْرُورٍ أَوْ بِالْجَمْعِ مِثْلِ الْعَدَدِ(١)

٥٣٢ـ وَفِيهِمَا ادْخُلْ لَفْظَ «مِنْ»(٢) وَاجْعَلْهَا ... فِي صَدْرِ كُلِّ الْقَوْلِ(٣) وَأَوْقِعَنْهَا

٥٣٣ـ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ كَذَا نَصْبٌ وَجَرّ(٤) ... فَكُلُّ مَا وَلَاهُ فِعْلٌ وَظَهَرْ

⇐ ومفردٌ، وقيل: وجب نصب مميّزها لأنّها لمّا كانت للعدد جُعِلَ مميِّزُها مميِّزَ الأعداد المتوسّطة، وهي مِن «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين». وللفرق بين الاستفهاميّة والخبريّة؛ لكون الخبريّة مشابهةً لـ«رُبّ» التي هي حرف الجرّ، فصار مميّزها مجروراً.

(١) أي مميّز «كم» الخبريّة مجرورٌ ومفردٌ، أو مجرور ومجموعٌ. وإنّما كان مميّزها مجروراً لأنّها اسم لعدد وهو الثلاثة والمائة؛ فصار مجروراً مثل مميّزها. وإنّما مميّزها مفرد ومجموع لكونها للعدد ومميّز العدد يكون مفرداً ومجموعاً. لكنّ الأجود في مميّزها أن يكون مفرداً لأنّها للتكثير بمنزلة المائة والألف، ولذاكان «كم رجلٍ» أكثر من «كم رجالٍ».

(٢) أي تدخل لفظ «من» في مميّزَي «كم» الاستفهاميّة والخبريّة، نحو: «كم مِن رجلٍ ضربت؟» و ﴿كَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [الأعراف: ٤]. ودخول «من» في الخبريّة أكثر نحو: «كم من قريةٍ»، و«كم من ملكٍ» لموافقته جرّاً للمميّز المضاف إليه «كم».

(٣) اجعل «كَمْ» بقسميه في صدر الكلام؛ لأنّهما طالبان للصدارة؛ أمّا «كم» الاستفهاميّة فللاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام؛ ليعلم من أوّل الأمر بناء المتكلّم في الكلام. وأمّا «كم» الخبريّة فلما تضمّنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أنّ «ربّ» متضمّن معنى الإنشاء في التقليل ووجب لها صدر الكلام.

(٤) إنّما وقع كلّ مِن «كم» الاستفهاميّة والخبريّة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنّهما اسمان، ولابدّ لكلّ اسمٍ وقع في التركيب من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب الجرّ، ويفصل المصنّف مواقعهما في الإعراب.

٥٣٤ـ عَدِيمُ شُغْلٍ عَنْهُ جَا مَنْصُوبَا   كقولك: «كَمِ اشْتَرَى صُعُوبَا»[١]
٥٣٥ـ وَإِنْ عَلَيْهِ حَرْفُ جَرٍّ قَدْ دَخَلْ   وَاسْمٌ مُضَافٌ فَهْوَ مَجْرُورُ الْمَحَلّ[٢]
٥٣٦ـ أَوْ لَا فَمَرْفُوعاً بِالْإِبْتِدَا ظَهَرْ   إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً وَإِلَّا فَخَبَرْ[٣]

---

(١) إذا كان بعد «كم» فعل غير المشتغل كان «كم» على حسب اقتضاء ذلك الفعل وبحسب المميّز؛ فإن اقتضى المفعول به فـ«كم» منصوب المحلّ بأنّه مفعول به نحو: «كم رجلاً ضربت ؟»، وإن اقتضى الظرف فـ«كم» منصوب المحلّ على الظرفيّة نحو: «كم يوماً ضربت»، وهكذا.
قوله: «ظهر عديم شغل عنه» أي كان الفعل الذي بعد «كم» غير مشتغل عن نصب «كم» بنصب الضمير الراجع إليه كما في نحو: «كم رجلاً ضربته ؟» أو بنصب متعلّق ذلك الضمير كما في نحو: «كم رجلاً ضربت غلامَهُ ؟». وقوله: «كم اشترى صعوباً» أي كم صعوباً اشترى ؟

(٢) وإذا وقع قبل «كم» حرف جرّ أو مضاف فهي مجرور المحلّ نحو: «بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ» و«غلامَ كم رجلٍ ضربتَ» للخبريّة، و«بكم درهماً اشتريت ؟» و«غلامَ كم رجلاً ضربت ؟» للاستفهاميّة.
وإنّما جاز تقدّم حرف الجرّ أو المضاف عليهما مع أنّ لهما صدر الكلام لأنّ تأخير الجارّ مع كلّ منهما عن مجروره ممتنعٌ؛ لضعف عمله، فجوّز تقديم الجارّ عليهما، على أن يجعل الجارّ مع كلٍّ منهما ككلمة واحدة مستحقّة للتصدّر.

(٣) إن لم يكن بعده فعل ولا قبله حرف جرّ أو مضاف فيكون مجرّداً عن العوامل اللفظيّة، وهو مرفوع على أنّه مبتدأ نحو: «كم مالٍ عندك» و«كم عبداً لك ؟». أمّا إذا كان «كم» ظرفاً أي باعتبار مميِّزه نحو: «كم يوماً سفرُكَ ؟» فهو خبرٌ كالظروف الواقعة خبراً، فمنصوب المحلّ أوّلاً داخلٌ فيما إذا كان بعده فعلٌ أو شبهه؛ لأنّ التقدير: «كم يوماً كائنٌ سفرك»، ومرفوع المحلّ ثانياً؛ لقيامه مقام خبر المبتدأ.
قوله: «وإلّا فخبر»، أي إذا كان «كم» ظرفاً فهو خبرٌ.

٥٣٧ـ وَاسْمَاءَ الْاِسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ اجْعَلَا إِعْرَابَهَا إِعْرَابَ «كَمْ» مُمَاثِلَا(١)

٥٣٨ـ وَجَازَ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ عِنْدَنَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَجَرٌّ فَافْطَنَا(٢)

٥٣٩ـ وَقَدْ يَجُوزُ حَذْفُ مَا يُمَيِّزُهْ فِي نَحْوِ: «كَمْ مَالِي وَكَمْ أُعَزِّرُهْ»(٣)

---

(١) أسماء الاستفهام والشرط هي: «من»، «ما»، «أيّ»، «أين»، «أنّى» و«متى» مشتركةً بين الاستفهام والشرط، و«إذا» مختصّةً بالشرط، و«أيّان» و«كيف» مختصّتين بالاستفهام. فهذه تقع مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً على ما ذكر من مواقع «كم». إلّا أنّ ما هو ظرف من هذه الأسماء كـ«متى» و«أين» و«إذا» إن لم ينجرّ بحرف جرّ نحو: «من أين» فلابدّ من كونه منصوباً على الظرفيّة. ولا يتأتّى في جميع أسماء الشرط الرفع على الخبريّة؛ لأنّه لا يقع بعدها إلّا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء نحو: «مَنْ ضربتَ؟»، «بِمَن مررتَ؟»، «غلامَ مَن ضربتَ؟» و«مَن ضربتَه؟»؛ منصوباً، مجروراً بحرف الجرّ، مجروراً بالإضافة، ومرفوعاً.

(٢) اعلم أنّ في بيت الفرزدق الذي يهجو جريراً، وهو:

كم عمة لك يا جرير وخالة فَدْعاء قد حلبت علي عشاري

ثلاثة أوجه: فيجوز نصب «عمة» على الاستفهاميّة، فكأنّ الفرزدق غفل عن كمية أعداد عمّات جرير وخالاته التي حلبت عشارَه، فيسأل عنه تهكّماً. وأمّا جرّ التمييز فعلى كون «كم» خبريّةً. وأمّا رفعه فعلى الابتداء، وخبره: «قد حلبت عليّ عشاري»، وإنّما جاز وقوع المبتدأ أعني «عمّة» نكرةً ههنا لكونه موصوفاً بالظرف وهو «لك». و«كم» على تقدير رفع «عمّة» على الابتدائيّة، يحتمل أن تكون استفهاميّةً وأن تكون خبريّةً وتمييزها «مرّة»، وعلى التقديرين فإنّها في محلّ النصب لتسلّط «حلبت» عليها تسلّطَ الفعل على الظرف، وإنْ قدّرت تمييزها المحذوف «حلبةً» فمنصوب «كم» بـ«حلبت» تسلّط الفعل على المصدر. واعلم أنّك إن نصبت «عمة» تنصب «خالة» و«فدعاء»، وإن جررتها تجرّهما، وإن رفعتها ترفعهما.

(٣) قد يحذف مميّز «كم»؛ استفهاميّةً كانت أو خبريّةً عند قيام قرينة دالّة على المحذوف أي كم درهمٍ أو دينار مالي، وكم مرّة أعزرُهُ أي ألومه.

الظروف المبنيّة

٥٤٠- مِنَ الظُّـرُوفِ مَـا عَـنِ النَّسْبِ انْـقَطَعْ كَـ«قَبْلُ» «بَعْدُ»[1] وَلَهَا «حَسْبُ» تَـبَعْ

٥٤١- وَ«لَـيْسَ غَـيْرُ» هكَـذَا «لَا غَـيْرُ»[2] كَـذَاكَ «حَـيْثُ» وَمَـضَى الْكَـثِيرُ

٥٤٢- بِأَنَّـهُ لَـيْسَ يُـضَافُ إِلَّا بِـجُمْلَةٍ كَـ«جِئْتُ حَيْثُ الْـمعلَا»[3]

---

(١) من المبنيّات: الظروف المبنيّة، وهي أنواع:

منها: الظروف التي قطعت عن النسب أي عن الإضافة، وحُذِفَ المضاف إليه، وسمّيت غاياتٍ؛ لأنّ غاية الكلام كانت ما أضيفت هي إليه، فلمّا حذفت الغاية صِرْن غاياتٍ ينتهي بها الكلام. وتبنى هذه الظروف إذا حذف المضاف إليه عن اللفظ دون النيّة، فإذا حذف من النيّة أيضاً أعرب مع التنوين نحو: «قبلاً» و«بعداً». وعلّة بنائها شبهها بالحروف من حيث احتياجه إلى المضاف إليه في إفادة معناه كاحتياج الحروف، وبني على الضمّ لتكون حركته حال البناء مخالفةً لحركته حال الإعراب؛ لكون حركته حال الإعراب هي الفتح والكسر، دون الضمّ.

وهي: «قبل» و«بعد» والجهات الستّ إذا قطعت عن الإضافة.

(٢) وبعض الأسماء وإن يكن ظروفاً لكن أجري مجرى الظروف المقطوعة عن الإضافة نحو: «لا غير» و«ليس غير»؛ فـ«غير» وإن لم يكن من الظروف لكنّه يشبه الغايات لشدّة الإبهام الذي فيه كما في الغايات. ولا يحذف منه المضاف إليه إلّا بعد «لا» أو «ليس»، لكثرة استعمال «غير» بعدهما. وكذلك «حسب» تبنى لشبهها بـ«غير» في كثرة الاستعمال وعدم تعرّفها بالإضافة.

(٣) من الظروف المبنيّة «حيث» للمكان، وإنّما بنيت لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى جملة توضّحها، كاحتياج الحرف إلى غيره، وإنّما احتاجت إلى الجملة لأنّ وضعها لمكان تقع فيه نسبة، وتلك النسبة لا تحصل إلّا بالجملة. وإذا أضيف «حيث» إلى المفرد وإن كان

⇐

٥٤٣ـ مِـنْهَا «إِذَا» لِـلزَّمَنِ الْـمُسْتَقْبَلِ مَـعْنَاهَا لِـلشَّرْطِ لَـهَا الْـفِعْلُ يَـلِي(١)
٥٤٤ـ وَقَـدْ يَـجِيءُ لِـلْمُفَاجَاةِ فَـمَا يَـلِيهَا إِلَّا الْـمُبْتَدَا فَـلْتُعْلَمَا(٢)
٥٤٥ـ وَمِـنْهَا «إِذْ» لِـلزَّمَنِ الْـمَاضِي أَتَتْ(٣) وَالْـجُمْلَتَانِ مُـطْلَقاً لَـهَا وَلَتْ(٤)
٥٤٦ـ وَمِـنْهَا «أَنَّـى» «أَيْـنَ» لِـلْمَكَانِ ثُـمَّ «مَـتَى» تَكُـونُ لِـلزَّمَانِ
٥٤٧ـ وَكُـلُّهَا اسْـتِفْهَاماً أَوْ شَـرْطاً تُـفِدْ(٥) وَمِـنْهَا لِـلزَّمَانِ «أَيَّـانَ» تُـرِدْ

⇐ شاذّاً أعرب.

وقوله: «جئت حيث المعلّا» أي حيث المعلّا جاء؛ فأضيف «حيث» إلى الجملة.

(١) من الظروف المبنيّة «إذا» وبني لشبهه بالحرف في احتياجه إلى المضاف إليه. و«إذا» يستعمل للزمان المستقبل، وإن دخل على الماضي، وفيه معنى الشرط، ولذا تختصّ إضافته إلى الجمل الفعليّة؛ لاختصاص الشرط بالأفعال، والعامل في «إذا» ما هو جوابٌ له.

(٢) وقد يجيئ «إذا» للمفاجاة مجرّدةً عن معنى الشرط ويختصّ بالدخول على الجمل الاسميّة؛ فرقاً بين «إذا» هذه وبين «إذا» الشرطيّة، وتقدّم أنّ لزوم دخولها على الاسميّة غالبيّ؛ فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاشتغال.

(٣) من الظروف المبنيّة «إذ»، وهي للماضي، وبناؤها لما مرّ مِن احتياجها إلى المضاف إليه كالحروف، أو لكون وضعها وضعَ الحروف.

(٤) أي تقع الجملتان الاسميّة والفعليّة بعدها؛ لأنّها لا تشتمل على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعليّة.

(٥) من الظروف المبنيّة «أين» و«أنّى» للمكان، و«متى» للزمان، وفيها معنى الاستفهام والشرط، فعلّة بنائها أنّها إن كانت للاستفهام تضمّنت معنى همزة الاستفهام، وإن كانت للشرط تضمّنت معنى الشرط، نحو: «أين زيدٌ؟»، «أنّى زيدٌ؟»، «متى يجيئ؟»، «أين يكن أكن»، «أنّى تنظر أنظر» و«متى تخرج أخرج».

٥٤٨ـ وَهْـيَ لِـلاِسْتِفْهَامِ قَـدْ تَـمَحَّضَتْ[(١)] وَمِـثْلُهَا «كَـيْفَ» وَلِـلْحَالِ أَتَتْ[(٢)]

٥٤٩ـ وَ«مُـذْ» وَ«مُـنْذُ»[(٣)] مُـفْرَدٌ يَـلِيهُمَا مَـعْرِفَةٌ إِذَا أَتَـى مَـعْنَاهُمَا

٥٥٠ـ لِأَوَّلِ الْـمُدَّةِ[(٤)] أَوْ جَـمِيعَهَا تُـرِدْ فَأَوَّلِـهُمَا اسْـماً عَـدَدْ بِـهِ قُـصِدْ[(٥)]

٥٥١ـ وَالْـفِعْلُ قَـدْ يَـلِيهِمَا وَالْـمَصْدَرُ أَوْ «أَنَّ» أَوْ «أنْ» فِـيهِمَا تُـقَدَّرُ

٥٥٢ـ لَـفْظُ «زَمَـانٍ» ثُـمَّ كُـلّاً صَـيَّرَهْ مُـبْتَدَأً وَمَـا يَـلِيهِ خَـبَرَهْ[(٦)]

---

(١) من الظروف المبنيّة «أيّان»، ويأتي للزمان استفهاماً، وبني لتضمّنه همزة الاستفهام. والفرق بين «أيّان» و«متى» أنّ «أيّان» للاستفهام من الأمور العظام ومختصّ بالمستقبل، نحو: ﴿**أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ**﴾ [الذاريات: ١٢] بخلاف «متى».

(٢) من الظروف المبنيّة «كيف» ومعناه الاستفهام عن حال الشيء وصفته، وهو جارٍ مجرى الظروف. تقول: «كيف زيدٌ؟» أي على أيّ حال هو؟

(٣) من الظروف المبنيّة «مذ» و«منذ»، وبنيا لموافقتهما «مذ» و«منذ» الحرفيين، ولأنّ وضع «مذ» وضع الحروف.

(٤) اعلم أنّ «مذ» و«منذ» تارةً تكونان بمعنى أوّل المدّة أي أوّل مدّة زمان الفعل المتقدّم عليهما نحو: «ما رأيته منذ شهر رمضان» أي أوّل مدّة انتفاء رؤيته شهر رمضان، فيقعُ حينئذٍ بعدهما الاسم المفرد المعرفة.

(٥) وتارةً تكونان بمعنى جميع المدّة أي جميع مدّة زمان الفعل؛ فحينئذٍ يقع بعدهما الزمان الذي قصد بيانه بالعدد الشامل جميع أجزاء الزمان بحيث لا يخرج عنه شيء نحو: «ما رأيته مذ يومان» أي جميع أجزاء مدّة زمان عدم رؤيته يومان لا أزيد ولا أنقص.

(٦) تقدّم أنّ الذي يقع بعد «مذ» و«منذ» إمّا المفرد المعرفة أو المقصود بالعدد. واعلم أنّه قد يقع بعدهما المصدر نحو: «ما ضربت مذ ضَرْبِهِ»، أو الفعل نحو: «ما ضربت مذ ضَرَبَ»، أو «أنّ» المثقّلة نحو: «ما ضربت مذ أنّه ضاربٌ»، أو المخفّفة نحو: «ما ضربت مذ أن

⇐

٥٥٣ـ وَعَكْسُ ذَا قَالَ بِهِ الزَّجَّاجُ　　وَهْوَ عَلَى رَأْيٍ بِهِ اعْوِجَاجُ(١)

٥٥٤ـ ثُمَّ «لَدَى» «لَدُنْ» وَجَا «لَدْنِ» «لَدُ»　　وَ«لُدْنِ» «لَدَنْ» وَ«لُدْ» كَذَاكَ «لَدْ»(٢)

٥٥٥ـ وَ«قَطُّ» لِلْمَاضِي الَّذِي قَدِ انْتَفَى(٣)　　وَ«عَوْضُ» عَكْسَ «قَطُّ» جَاءَتْ فَاعْرِفَا(٤)

⇐ ضَرَبَ»، فيقدّر حينئذٍ بعدهما لفظ «زمان» مضافاً إلى هذه الأمور؛ ليصحّ حمل ما بعدهما عليهما. وكلّ من «مذ» و«منذ» اسمين مبتدأ وما بعدهما خبره؛ لأنّ معناهما إمّا أوّل المدّة أو جميع المدّة.

(١) خلافاً للزجّاج؛ فإنّه قال بالعكس على أن يكونا ـ أعني «مذ» و«منذ» ـ خبرين وما بعدهما مبتدأ، وهذا الرأي فيه اعوجاجٌ أي باطلٌ؛ لأنّه يلزم على هذا القول أن يكون المبتدأ في مثل «مذ يومان» نكرةً، والخبر وهو «مذ» معرفةً، وهذا باطل.

(٢) من الظروف المبنيّة «لدى» وفيها ثمانِ لغات كما ترى. وبنيت لوضع بعضها وضعَ الحروف وحمل عليها أخواتها، وحكمها أن يُجَرَّ بها على الإضافة كقوله تعالى: ﴿ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [النمل: ٦]، ولا يدخل عليها حرف من حروف الجرّ إلّا «مِنْ» كما في الآية الشريفة.

(٣) من الظروف المبنيّة «قط»، وفيها لغتان: التشديد والتخفيف. أمّا المشدّدة فهي لاستغراق نفي الماضي تقول: «ما رأيته قطّ»، وبنيت لتضمّنها معنى «في»؛ لكونه ظرفاً، والظرف يقدّر بـ«في»، أو لحمله على أخته «قط» المخفّفة، الموضوعة وضع الحروف. والمخفّفة معناها: حسبُ، وإنّما بنيت لوضعها وضع الحروف ولوقوعها موقع الأمر تقول: «قطك درهمٌ» أي ليكفك درهمٌ.

(٤) و«عوض» أيضاً من الظروف المبنيّة، ومعناها عكس «قط» أي للمستقبل المنفي على سبيل الاستغراق تقول: «لا أفعله عوضُ» أي لا أفعله أبداً، والفرق بين «عوض» و«أبداً» أنّ الأوّل لا يستعمل إلّا للمنفي والثاني يستعمل للمنفي والمثبت. وبنيت لما ذكرنا في «قطّ»، ولأنّها بحاجة إلى المضاف إليه الذي قطع عنه لكون معناه: عوض العائضين.

٥٥٦ـ وَكُلُّ ظَرْفٍ إِنْ إِلَى الْجُمْلَةِ أَوْ لِـ«إِذْ» أُضِيفَ فَعَلَى الْفَتْحِ بَنَوْا[١]

٥٥٧ـ وَيَعْرِفُونَهُ جَوَازاً وَلِذَا مَعْ «أَن» «مَا» «مِثْلُ» و«غَيْرُ» قَدْ حَذَا[٢]

المعارف

٥٥٨ـ وَمَا لِتَعْيِينِ الْمُسَمَّىٰ قُرِّرَا مَعْرِفَةٌ وَعَكْسُهُ مَا نُكِّرَا[٣]

٥٥٩ـ أَقْسَامُهَا الْمُضْمَرُ وَالأَعْلَامُ وَالْمُبْهَمَاتُ وَالنِّدَا وَاللَّامُ

---

(١) اعلم أنّ الظروف إذا أضيفت إلى «إذ» أو إلى الجمل الفعليّة بشرط إبهامها وكون الفعل في الجملة الفعليّة ماضياً أو مضارعاً وعدم عود ضمير من الفعل إلى الظرف؛ فحينئذٍ تبنى هذه الظروف على الفتح للخفّة نحو قوله تعالى: ﴿ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] وقوله تعالى: ﴿ مِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦]. وعلّة بنائها اكتسابها البناء من المضافِ إليه، ويجوز أن تعرب لكونها أسماءً.

(٢) اعلم أنّ حكم «مثل» و«غير» إذا أضيفا إلى «ما» و«أن» المصدريتين و«أنّ» المشدّدة حكم الظروف المضافة إلى الجملة أو إلى «إذ» يجوز بناؤهما وإعرابهما. أمّا الإعراب فظاهر لكونهما اسمين مستحقّين للإعراب. وأمّا البناء فللإضافة إلى المبني، وإمّا لمشابهتهما الظروف المضافة إلى الجمل نحو: «إذا» و«حيث» نحو: «قيامي مثلَ ما يقوم زيدٌ أو مثلَ أن يقوم زيدٌ».

وقوله: «ويعرفونه جوازاً» أي يعرف النحاة هذا البناء جوازاً لا وجوباً. وقوله: «لذا» أي للعلّة التي بنيت الظروف من أجلها هكذا بنيت «مثل» و«غير» لأجلها.

(٣) هذا باب بيان المعرفة والنكرة من أقسام الاسم. المعرفة والنكرة مصدران في الأصل فنقلتا إلى الوصفيّة فيقال: الاسم المعرفة، والاسم النكرة. فالاسم المعرفة اسم قُرِّرَ أي وضع لتعيين المسمَّى وجَعَلَ المسمّى معيّناً من بين باقي المسمّيات.

٥٦٠ـ أَوْ مَا إِلَى شَيْءٍ أُضِيفَ مِنْهَا ... مَعْنًى كَـ«هِنْدٌ عَبْدُ زَيْدٍ» مِنْهَا[١]

٥٦١ـ وَمَا لِشَيْءٍ وَضَعُوا بِعَيْنِهِ ... لَمْ يَتَنَاوَلْ غَيْرَهُ بِضِمْنِهِ

٥٦٢ـ فَعَلَمٌ[٢] أَعْرَفُهَا الْمُضْمَرُ قَرْ ... لِذِي خِطَابٍ أَوْ تَكَلُّمٍ ظَهَرْ[٣]

---

(١) وأقسام المعارف ستّة بالاستقراء، وهي: المضمرات والأعلام والمبهمات ـ أعني الموصولات وأسماء الإشارة ـ، والمعرّف بالنداء، والمعرّف بحرف التعريف والمضاف إلى أحدها معنىً. ومثّل للإضافة المعنويّة المفيدة للتعريف بـ«هندٌ عبدُ زيد».

وقوله: «أو ما إلى شيء» إلى آخره أي اسمٌ أضيف إلى أحد المعارف معنىً منها أي من المعارف يعني المضاف إلى المعارف من المعارف إذا كانت إضافته معنويّةً، أمّا إذا كانت لفظيّةً فلا يفيد التعريف كما تقدّم في باب الإضافة.

(٢) بين هذه المعارف الستّ خصّ العَلَمَ بالتعريف لأنّه سبق تعريف المضمرات والمبهمات والمضاف والمعرف بالنداء، والمعرّفُ باللام مستغنٍ عن التعريف. والعلم ـ اسماً كان أو لقباً أو كنيةً ـ ما وضع لشيء بعينه ولم يتناول غيره، وهذا القيد يخرج سائر المعارف؛ لكونه متناولاً غيره، ألا ترى أنّ قولك: «أنت» تخاطب به تارةً لزيد وتارةً لعمرو وهكذا غيره. وكان جديراً أن يقيّد التعريف بأن يوضع لشيء بعينه بوضع واحد كما فعله ابن الحاجب؛ ليدخل فيه العلم الذي وقع فيه الاشتراك نحو: «زيد» إذا سُمّي به رجلٌ ثمّ سُمّي به آخر، فإنّه وإن كان متناولاً غيره لكنّه ليس بوضع واحد بل بأوضاع كثيرة.

(٣) اعلم أنّ النحاة اختلفوا في ترتيب المعارف من حيث الأعرفيّة، وفائدة الخلاف تظهر في الوصف فقط، وأمّا في غيره من الأحكام كالإخبار ومجيئ الحال وغير ذلك فهي متساوية. وأعرف المعارف المضمر المتكلّم ثمّ المخاطب، وكان المتكلّم أعرف لأنّه ربّما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلّم.

أسماء العدد

٥٦٣ـ وَمَا لِكَمِّيَّةِ آحَادٍ وَرَدْ فَسَمِّهِ أَنْتَ بِأَسْمَاءِ الْعَدَدْ[١]

٥٦٤ـ فَـ«وَاحِدٌ» إِلَى انْتِهَاءِ الْعُقَدِ «مِائَة» وَ«أَلْفٌ» أَصْلُهَا فِي العَدَدِ[٢]

٥٦٥ـ ثُمَّ تَقُولُ: «وَاحِدٌ» وَ«اثْنَانِ» «وَاحِدَةٌ» «ثِنْتَانِ» وَ«اثْنَتَانِ»[٣]

٥٦٦ـ أَيْضاً «ثَلَاثٌ» وَ«ثَلَاثَةٌ» أَتَى لِلْعَشْرِ فِي كِلَيْهِما قَدْ ثَبَتَا[٤]

---

(١) أفرد أسماء العدد بالذكر لأنّ لها أحكاماً خاصّةً ليست لغيرها. والعدد هو المصدر بمعنى الإحصاء. ومقصود المصنّف هنا تحديد ألفاظ العدد، وهي ألفاظ وضعت لكميّة آحاد الأشياء؛ منفرداً كانت تلك الآحاد أو مجتمعةً، فالأشياء هي المعدودات، وكميّة الشيء عدده المعيّن؛ لأنّ الكميّة ما يجاب به عن السؤال بـ«كَمْ» وكمية الآحاد ما يجاب به إذا سئل عن واحد أو عن أكثر من واحد من تلك المعدودات بـ«كَمْ».

(٢) اعلم أنّ أصول العدد أي الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمةً: «واحد» إلى انتهاء العقد أي إلى العشرة؛ فهي عشر كلمات، و«مائة» و«ألف»؛ فالمجموع اثنتا عشرة كلمةً، وما عداها فمتفرّع عليها إمّا بتثنيةٍ نحو: «مائتين» و«ألفين»، وإمّا بجمع نحو: «مئات»، و«آلاف»، وإمّا بإلحاق علامة الجمع نحو: «عشرين» وأخواته، وإمّا بعطف نحو: «ثلاثة وعشرين»، وإمّا بالتركيب التضمني نحو: «خمسة عشر»، وإمّا بالتركيب الإضافي نحو: «ثلاثمائة».

(٣) تقول: «واحد» و«اثنان» للمعدود المذكّر، و«واحدة» و«ثنتان» و«اثنتان» للمعدود المؤنّث، ولا يجامعهما المعدود لفظاً.

(٤) اللام الداخلة على «العشر» في كلام المصنّف بمعنى «إلى» أي تقول: «ثلاثة» إلى «عشرة» للمذكّر، نحو: «ثلاثة رجالٍ» و«أربعة رجالٍ»، و«ثلاث» إلى «عشر» للمؤنّث، تقول: «ثلاث نسوة» و«عشر نسوة».

٥٦٧ـ كَـذَاكَ «أَحَـدَ عَشَـرَ» وَ«اثْـنَا عَشَـرْ» «إِحْدَى» «اثْنَتَا» مَعْ «عَشْرَةَ» عَلَى الْأَثَرْ[١]

٥٦٨ـ كَـذَا «ثَـلَاثٌ» وَ«ثَـلَاثَةٌ» إِلَـى «تِسْعَةَ عَشَـرَ» مَعَ «عَشْـرٍ» إِجْـعَلَا[٢]

٥٦٩ـ وَفِـي تَـمِيمٍ كَسْـرُ شِـينِهَا وَجَبْ إِلَّا الْـحِجَازِيَّ فَسُكُـونَهَا انْـتَخَبْ[٣]

٥٧٠ـ وَفِـيهِمَا «عِشْـرُونَ» مَـعْ أَخَـوَاتِـهَا «أَحْدٌ وَعِشْـرُونَ» وَ«إِحْـدَىٰ بِـنْتِهَا»[٤]

٥٧١ـ ثُـمَّ ائْتِ بِـالْعَطْفِ بِـلَفْظِ مَـا سَبَقْ إِلَـى انْـتِهَا «تِسْـعٍ وَتِسْـعِينَ» اتَّـفَقْ[٥]

٥٧٢ـ «مِــائَتَانِ» «أَلْـفَانِ» سِـوَاءٌ فِـيهِمَا ثُـمَّ عَـلَى مَـا قَـدْ عَـرَفْتَ سُـقْهُمَا[٦]

---

(١) «أحد عشر» و«اثنا عشر» للمذكّر، «إحدى عشرة» و«اثنتا عشرة» للمؤنّث.

قوله: «إحدى» «اثنتا» مع «عشرة» على الأثر، أي يجيئ «عشرة» إثْرَ «إحدى» و«اثنتا» فيصير: «إحدى عشرة» و«اثنتا عشرة».

(٢) قوله: «مع عشر» يرجع إلى «ثلاث» و«ثلاثة» يعني «ثلاثة عشر» إلى «تسعة عشر» للمذكّر، و«ثلاث عشرة» إلى «تسع عشرة» للمؤنّث.

(٣) إنّ بني تميم أوجبوا كسر شين «عشرة» مؤنّثاً؛ لما كرهوا من توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيّف الذي في آخره فتحة عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره، وأمّا الحجازيّون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون، لئلّا يكون إزالة ثقل إلى ثقل آخر وهي الفُصحى.

(٤) أي يستعمل «عشرون» وأخواتها: «ثلاثون»، «أربعون»، «خمسون»، «ستّون»، «سبعون»، «ثمانون» و«تسعون» في المذكّر والمؤنّث من غير فرق. وفيما زاد على كلّ عقد من تلك العقود إلى عقد آخر تستعملها كما عرفت؛ فتقول: «أحدٌ وعشرون رجلاً»، و«إحدى وعشرون بنتاً»، و«ثلاثةٌ وأربعون رجلاً»، و«تسع وتسعون بنتاً» بالعطف.

(٥) أي بعطف تلك العقود على الزائد عليها بلفظ ما تقدّم من أسماء الأعداد، ومضت أمثلته.

(٦) «مائة» و«ألف» و«مائتان» و«ألفان» تستعمل في المذكّر والمؤنّث من غير فرق، وفيما زاد

⇐

٥٧٣ـ وَفَتْحَ يَا «ثَمَانِي» الْزَمْ مَعْ «عَشَرْ» وَحَذْفُهَا مَعْ فَتْحِكَ النُّونَ نَدَرْ(١)

مميّز أسماء العدد

٥٧٤ـ مُمَيِّزُ «الثَّلْثِ» لـ«لعَشْرِ» اجْرُرَا وَجَمْعُهُ لَفْظاً وَمَعْنًى قُرِّرَا(٢)

٥٧٥ـ إلَّا «ثَلَاثِ مِائَةٍ» فَمُفْرَدٌ وَالْأَصْلُ فِيهَا بِـ«مِآتٍ» تَرِدُ(٣)

⇐ على «مائة» و«ألف» وما يتفرّع عنهما يستعمل بعطف الزائد عليهما كما تقدّم، نحو: «مائة واثنان وعشرون رجلاً» و«مائة واثنتان وعشرون امرأةً»، «ثلاث مائةٍ وخمسة وسبعون رجلاً»، و«خمسة آلاف وثلاث مائة وخمس وسبعون امرأةً» وهكذا.

(١) عند استعمال «ثماني» مع «عشر» أي «ثماني عشرة» تفتح الياء لبناء صدور الأعداد المركّبة على الفتح نحو: «خَمسَةَ عَشَرَ». وجاز إسكان الياء لتثاقل المركّب بالتركيب كما في «معديكَرِب». وندر بل شذّ حذف الياء مع فتح النون؛ لأنّها إذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة، ففتحها غير وجيه.

(٢) لمّا فرغ من بيان حال أسماء الأعداد عند التذكير والتأنيث شرع في أحوال مميّزاتها وهي معدوداتها في غير «واحد» و«اثنين»، ولذا ابتدأ من الثلاثة.

اعلم أنّ مميّز «الثلاث» إلى «العشرة» مجرور بالإضافة إليه ومجموع، لفظاً ومعنىً نحو: «ثلاثة رجالٍ»، و«ثلاث نسوةٍ»، أو معنىً فقط نحو: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨]. أمّا إنّه مجرورٌ لأنّه لكثرة استعمال هذه الحصّة آثروا فيه جرّ التمييز بالإضافة لأنّها تسقط التنوين فيحصل التخفيف الموافق لكثرة الاستعمال. أمّا إنّه مجموع فلتطابق المعدود العدد.

(٣) فتمييز «الثلاثة» إلى «العشرة» مجموع كما تقدّم، إلّا في «ثلاثمائة» إلى «تسعمائة»، وكان القياس في «المائة» أن يجمع على «مئات» أو «مئين»، لكنّهم رفضوهما.

٥٧٦ـ بِالْمُفْرَدِ الْمَنْصُوبِ مِنْ «إِحْدَىٰ عَشَرْ» إِلَى انْتِهَا «تِسْعٍ وَتِسْعِينَ» اسْتَمَرْ(١)

٥٧٧ـ وَ«مِائَةٌ» «أَلْفٌ» بِمُفْرَدٍ كُسِرْ إِنْ ثُنِّيَا أَوْ جُمِعَ «الْأَلْفُ» اعْتُبِرْ(٢)

٥٧٨ـ وَإِنْ يَكُنْ مُؤَنَّثاً مَعْدُودُهْ وَلَفْظُهُ مُذَكَّراً أَوْ ضِدُّهْ

٥٧٩ـ فَاعْتِبَارُ اللَّفْظِ جَازَ فِي الْعَدَدْ أَوْ قَصْدُ مَعْنَاهُ وَبِاللَّفْظِ اطَّرَدْ(٣)

٥٨٠ـ وَلَا تُمَيِّزْ «وَاحِداً» وَ«اثْنَيْنِ» إِذْ عَنْهُ قَدْ جَاءَ إِلَى مَعْنَيْنِ

٥٨١ـ فَهُمَا عَلَى الْمَقْصُودِ فِي مَعْنَى الْعَدَدْ نَصّاً(٤) وَلِلتَّأْكِيدِ إِنْ كَانَ وَرَدْ(٥)

---

(١) مميّز «إحدى عشر» و«أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» و«تسع وتسعين» مفرد و منصوب.

(٢) مميّز «مائة» و«ألف» وتثنيتهما أعني «مائتين» و«ألفين»، وجمع «ألف» أعني «آلاف»، مفردٌ ومجرور. وقال المصنّف: «ثُنّيا» ولم يقل «جُمعا» بل قال: «جمع الألف»؛ لأنّ التثنية يجيئ في المائة والألف، ولم يكن للمائة جمع بل الألف يجمع فقط.

(٣) إن كان المعدود مؤنّثاً واللفظ مذكّراً كلفظ «شخص» إذا عبّرت بها عن المؤنّث؛ فلفظه مذكّر لكنّ المعدود والمصداق مؤنّث، أو بالعكس كلفظ «نفس»؛ فهي مؤنّث لكن عبّر بها عن المذكّر؛ ففي العدد وجهان: التذكير باعتبار اللفظ والتأنيث باعتبار المعدود أو بالعكس. فإن شئت قلت: «ثلاثة أشخص» وأنت تريد النساء اعتباراً باللفظ، وإنْ شئت قلت: «ثلاث أشخص» اعتباراً بالمعنى.

قوله: «وباللفظ اطّرد» أي اعتبار اللفظ أكثر في كلامهم.

(٤) إذا أريد بيان الوحدة والاثنينيّة في المعدود لا يستعمل العدد وبعده التمييز في الواحد والاثنين، بل يستعمل لفظ التمييز بصيغته على الوحدة والاثنينيّة بدلاً عن العدد؛ فيقال: «رجلٌ» و«رجلان»؛ فبذكر «رجل» يفهم الجنس والوحدة، وبذكر «رجلان» يفهم الجنس والاثنينيّة، فلا يحتاج إلى ذكر التمييز؛ فلا يقال: «أحدُ رجلٍ» ولا «اثنا رجلٍ».

⇐

٥٨٢ـ تَقُولُ فِي الْمُفْرَدِ مِن تعدَدِ مُعْتَبِراً تَصَيُّرَهْ فِي الْعَدَدِ

٥٨٣ـ الثَّانِ وَالثَّالِثُ لِلْعَاشِرِ لَا غَيْرُ(٦) فَبِاعْتِبَارِ حَالِهِ قُلَا

٥٨٤ـ «أَلأَوَّلُ» «الثَّانِي» إِلَى «الْعَاشِرِ» مَرْ وَ«الْحَادِ» مَعْ «عَشْرِ» إِلَى «تَاسِعَ عَشَرْ»(٧)

⇐ قوله: «إذ عنه» إلى آخره يعني لا يُمَيَّزُ «واحد» ولا «اثنان»؛ إذ يعدل عن العدد بالمعنيين أعني الوحدة والاثنينيّة. فهما أي التمييز المفرد والمثنّى نصٌّ وتصريح على المقصود في معنى العدد.

(٥) فقلنا عند إفادة الوحدة والاثنينيّة لا يذكر العدد بل المميِّز يفيد ذكر المقصود، إلّا إذا قصد التأكيد فيذكرالعدد نحو: «رجلٌ واحدٌ».

(٦) إذا كان هناك معدود معيّن كـ«عشرة رجال» مثلاً وقصدت ذكر واحد منهم، فإن أردت ذكره بلا ترتيب جئت بـ«واحد» أو «أحد» فقلت: هذا واحد العشرة أو أحدهم. وإذا قصدت إلى واحدٍ منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين:

أحدهما: أن تقصد إلى ذلك الواحد المراعَى درجته العددية مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته أيضاً؛ فيكون واحداً من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته ممحوّةً ذاهبة الاسم، وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته نحو: «ثالث اثنين» أي واحد من ثلاثة بسبب انضمامه إلى اثنين، وجعله للمجموع اسم ثلاثة، حتّى صار واحدها ومحوه عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى «ثالث اثنين»: مصيِّرُ اثنين ثلاثةً بنفسه؛ إذ صار «اثنان» معه «ثلاثةً»، وهذا معنى قوله: «معتبراً تصيّره في العدد». فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير لم يجز أن يبنى من واحد، إذ ليس تحت الأحد عددٌ يصير أحداً، بانضمامه إلى الأحد، ويجوز أن يبنى من الاثنين نحو: «ثاني واحدٍ» أي مصيِّرُ واحدٍ اثنينِ بنفسه.

(٧) والثاني: أن تقصد إلى ذلك الواحد المعيّن درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله أي درجته التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عدد آخر، فيقال: «الثالث»، أي الواحد من ⇐

٥٨٥ـ مِنْ ثَمَّ فِي الْأَوَّلِ قِيلَ: «ابْنُ الْجَهُمْ ثَالِثُ إثْنَيْنِ» لَقَدْ ثَلَّثَهُمْ[(١)]

٥٨٦ـ وَقِيلَ فِي الثَّانِي: «ثَانِي اثْنَيْنِ» أَي إنَّ هَذَا أَحَدُ الشَّخْصَيْنِ[(٢)]

٥٨٧ـ كَذَاكَ قُلْ: «حَادِي عَشَر أَحَدَ عَشَر» عَلَى اعْتِبَارِ الثَّانِي خَاصَّةً ظَهَرْ[(٣)]

٥٨٨ـ وَإِنْ تَشَأْ قُلْ: «حادِي أَحَدَ عَشَرْ» فَيُعْرَبُ الْأَوَّلُ مَا عَدَا الْأُخَرْ[(٤)]

⇐ الثلاثة، و«الثاني» أي الواحد من الاثنين، وهذا معنى قوله: «باعتبار حاله». وقوله: «الحاد مع عشرٍ» أي الحادي عشر.

(١) من أجل اختلاف الاعتبارين أعني اعتبار تصييره واعتبار حاله يقال في المفرد المتعدّد المقول باعتبار تصييره: ابن الجهم ثالث اثنين، بالإضافة إلى الأنقص بدرجة أي مصيّر الاثنين ثلاثةً، من قولهم: «ثلّثهم» أي صَيَّرَ الاثنين ثلاثةً.

(٢) في المفرد من المتعدّد باعتبار حاله يقال: «ثاني اثنين» أي أحدهما باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية.

(٣) تقول في إضافة ما زاد على العشرة «حادي عشر أحد عشر» بإضافة المركّب الأوّل إلى المركّب الثاني أي واحدٌ من أحد عشر متأخّر بعشر درجات. لكنّ هذا على الاعتبار الثاني فقط وهو اعتبار بيان الحال؛ لأنّ الاعتبار الأوّل لا يتجاوز العشرة.

(٤) في أداء هذا المعنى على الاعتبار الثاني أيضاً يقال: «حادي أحد عشر» بحذف الجزء الأخير من المركّب الأوّل استغناءً عنه بذكره في المركّب الثاني، وهكذا تقول: «تاسع تسعة عشر»؛ فهنا يعرب الجزء الأوّل من المركّب الأوّل؛ لانتفاء التركيب الموجب للبناء، وبني الجزءان الباقيان؛ لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب.

المذكّر والمؤنّث

٥٨٩ـ وَأَيُّ لَفْظٍ فِيهِ قَرَّ مُطْلَقَا ... وَسْمٌ لِتَأْنِيثٍ فَتَأْنِيثٌ فَقَا[(١)]

٥٩٠ـ وَغَيْرُهُ مُذَكَّرٌ نَعْلَمُهُ[(٢)] ... وَالتَّاءُ وَالْأَلْفَانِ فِيهِ وَسْمُهُ[(٣)]

---

(١) ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه إلى بيان المذكّر والمؤنّث من الأسماء. وعرّف المؤنّث أوّلاً وبعده المذكّر؛ لأنّ المؤنّث ملكة والمذكّر عدمي، وتعريف الأعدام إنّما يكون بعد تعريف الملكات؛ لتوقّف معرفتها على معرفة الملكات. فقال: المؤنّث في الأسماء اسمٌ كان فيه وَسم التأنيث أي علامتُه مطلقاً، أي لفظاً كان نحو: «ضاربة» و«امرأة» و«حُبلىٰ» و«حمراء»، أو تقديراً نحو: «أرض» و«شمس» و«نار»، فتلحقه التاء تقديراً، لأنّها تصغّر بـ«أريضة» و«شميسة» و«نويرة».

(٢) غير ما فيه وَسْمٌ لتأنيث ـ لفظاً أو تقديراً ـ مذكّرٌ أي لم توجد فيه علامة التأنيث.

(٣) وسم التأنيث أي علامته هي التاء والألفان الممدودة والمقصورة. ثمّ اعلم أنّ المؤنّث الحقيقي لا حاجة له إلى علامة تلحق لفظَه دالّةٍ على تأنيثه، بل تأنيثه يعلم من معناه؛ سواء كان فيه علامة كـ«بقرة» و«ناقة» أو لم تكن كـ«أتان» و«عناق».

وغيرالحقيقي ضربان: ضربٌ توجد في لفظه علامة التأنيث كـ«ظلمة» و«غرفة».

وضرب لا توجد في لفظه علامة التأنيث كـ«دار» و«قوس» و«ذراع».

والضرب الأوّل منه لا يحتاج إلى شيء يعرّف تأنيثه.

والضرب الثاني هو المحتاج إلى المعرّف، والذي يصلح أن يكون معرّفاً لتأنيثه أمور:

منها: الإشارة إليه بالصيغة المؤنّثة، كقوله تعالى: ﴿ هٰذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ [الطور: ١٤].

ومنها: عود الضمير إليه بلفظ المؤنّث نحو قوله تعالى: ﴿ وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴾ [الشمس: ١].

⇐

٥٩١ـ وَهُــوَ حَــقِيقِيٌّ وَلَـفْظِيٌّ طُـرِدْ ... فَأَوَّلُ مَــا بِــإِزَائِــهِ وُجِـدْ

٥٩٢ـ ذَكَـرٌ مِـنَ الْـحَيْوَانِ مِثْلُ: «إِمْـرَأَة» ... وَالثَّـانِي فِـي خِـلَافِهِ كَـ«مِـنْسَأَة»[(١)]

٥٩٣ـ وَإِنْ إِلَـيْهِ الْـفِعْلُ مُـطْلَقاً سُـنِدْ ... فَـادْخِلْ عَـلَيْهِ التَّـاءَ حَـيْثُمَا وُجِـدْ[(٢)]

٥٩٤ـ وَأَنْتَ فِـي ظَـاهِرِ غَـيرِ الْأَوَّلِ ... مُـخَيَّرٌ أَدْخَـلْتَ أَوْ لَـمْ تُـدْخِلِ[(٣)]

٥٩٥ـ وَحُكْـمُ ظَـاهِرِ الْـجُمُوعِ مُـطْلَقَا ... كَـحُكْمِ ظَـاهِرِ أَبَـى تَـحَقُّقَا[(٤)]

⇐ ومنها: لحوق علامة التأنيث بصفته أو مصغّره أو حاله أو خبره نحو قوله تعالى: ﴿ النَّـارِ ذَاتِ الْـوَقُودِ ﴾ [البروج: ٥]، وكقوله تعالى: ﴿ وَلِسُـلَيْمَانَ الرِّيـحَ عَـاصِفَةً ﴾ [الأنبياء: ٨١].

ومنها: لحوق علامة التأنيث بفعله كقوله تعالى: ﴿ وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ﴾ [القيامة: ٢٩].

ومنها: ندائه بـ«أيّة» نحو قوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْـمُطْمَئِنَّةُ ﴾ [الفجر: ٢٧] وغير ذلك.

(١) والمؤنّث حقيقي ولفظي؛ فالحقيقي ما بإزائه ذكرٌ من الحيوان كـ«امرأة»؛ في مقابله الرجل، واللفظي ليس بإزائه ذكرٌ من الحيوان نحو: «منسأة» أي العصا.

(٢) وإذا أسند الفعل إلى المؤنّث مطلقاً؛ حقيقياً أو لفظياً، مظهراً أو مضمراً فيدخل على ذلك الفعل التاء وجوباً بشرط عدم الفصل بين الفعل والمؤنّث.

(٣) لكن هذا الإطلاق مستثنىً بما إذا كان المؤنّث غير الأوّل أي غير الحقيقي أي مجازي، أو لفظي؛ فأنت مخيّر تدخلُ التاءَ على الفعل أو لا تدخل، نحو: «طلعت الشمس» أو «طلع الشمس»؛ كلاهما صحيحٌ.

(٤) إذا أسند الفعل إلى ظاهر المجموع مطلقاً أي سواء كانَ واحده مؤنّثاً أو مذكّراً، يجوز إلحاق التاء وعدمه نحو: «جاءت الرجال» و«جاء الرجال».

أمّا إذا أسند الفعل إلى ضمير الجمع فإلحاق التاء أو ضمير الجمع على الفعل واجب نحو:

⇐

٥٩٦ـ لِلْعَاقِلِينَ فَعَلُوا وَفَعَلَتْ[(١)] وَفِي كِلَيْهِمَا مَضَيْنَ وَمَضَتْ[(٢)]

المثنّى

٥٩٧ـ أَمَّا الْمُثَنَّى فَبِآخِرِهِ الْتَحَقْ أَلِفْ وَيَاءٌ وَالَّذِي لَهَا سَبَقْ

٥٩٨ـ قَدْ جَاءَ مَفْتُوحاً وَنُونُه انْكَسَرْ فَهْوَ بِتكْرَارِ الْمُسَمَّى اشْتَهَرْ[(٣)]

٥٩٩ـ إنْ أَلِفُ الْمَقْصُورِ عَنْ وَاوٍ أَتَتْ فَهْوَ ثُلَاثِيٌّ فَوَاواً قُلِبَتْ[(٤)]

⇐ «الرجال جاءت أو جاءوا».

وقوله: «كحكم ظاهر أبى» متعلّق بـ«تَحَقَّقَ» أي حكم ظاهر الجمع تحقّق كحكم ظاهر أبى، والمراد من ظاهرِ أبىٰ: الظاهر اللفظي الذي مضى حكمه في البيت السابق.

(١) إذا أسند الفعل إلى ضمير جمع الذكور العاقلين من جمع التكسير غير جمع المذكّر السالم يجوز إلحاق التاء وإلحاق واو الجمع؛ فيقال مثلاً: «الرجالُ جاءت» أو «جاءوا». أمّا في ضمير جمع المذكّر السالم فيلحق الواو فقط لا التاء يقال: «الزيدون جاءوا» لا «جاءت».

(٢) أي في الإسناد إلى جمع المؤنّث السالم وجمع المذكّر غير السالم وغير العاقل، نحو: «النساء» و«الأيّام» يستعمل الفعل بتاء التأنيث بتأويل الجماعة؛ فيقال: «الأيّامُ مضت»، وبالنون؛ فيقال: «النساء مضينَ».

(٣) عرّف المثنّى بأنّه اسم لحق بآخره ألف أو ياء ما قبله مفتوح، ونون مكسور؛ ليدلّ على تكرار المسمّى.

وقوله: «والذي لها سبق قد جاء مفتوحاً» أي الحرف الذي كان قبل الياء وجب أن يكون مفتوحاً؛ فرقاً بين المثنّى والجمع.

(٤) إذا أريد تثنية الاسم المقصور ـ وهو ما في آخره ألفٌ مفردةٌ لازمةٌ ـ إن كان ألفه مقلوبةً عن ⇐

٦٠٠ـ أَوْ لَا فَـبِالياءِ[١] وَفِـي الْـمَمْدُودِ إِنْ هَـمْزَتُهُ أَصْـلاً تَكُـنْ فَـلَا تَـبِنْ[٢]

٦٠١ـ أَوْ تَكُ لِـــــلتَّأْنِيثِ وَاواً قُـــلِبَتْ لِـــلْفَرْقِ[٣] أَوْ لَا فَـــبِوَجْهَيْنِ أَتَتْ[٤]

⇐ واو، وهذا الاسم المقصور ثلاثي عند التثنية قلبت ألفه واواً؛ اعتباراً للأصل حقيقةً أو حكماً ولخفّة الثلاثي، بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه؛ لمكان الثقل.

(١) إن لم يكن ألفه مقلوبةً عن الواو نحو: «رحى»، أو كان على أربعة أحرف فصاعداً؛ أصليّةً كانت الألف كـ«الأعلى»، و«المصطفى»، أو زائداً كـ«حبلى» فتقلب الألف ياءً؛ اعتباراً للأصل فيما كان أصله الياء، وتخفيفاً فيما زاد على ثلاثة أحرف فيقال: «رَحَيَانِ»، «الأعليان»، «المصطفيان» و«حبليان».

(٢) أمّا في الاسم الممدود إن كانت همزته أصليةً غير زائدة ولا منقلبةً عن أصليّةٍ أو زائدةٍ، تثبت الهمزة في الأشهر نحو: «قرّاء»؛ فيُقال: «قرّاءان».
وقوله: «فلا تبن» أي لا تغيّره ولا تحذفه، بل تثبت الهمزة.

(٣) إن كانت همزة الممدود للتأنيث قلبت واواً؛ ففي «حمراء» يقال: حمراوان. وهذا للفرق بين ما إذا كانت الهمزة أصليّةً فتثبت، وبين ما إذا كانت للتأنيث فتقلب واواً.

(٤) أي وإن لم تكن الهمزة أصليّةً ولا للتأنيث بأن تكون للإلحاق نحو: «علباء»؛ فإنّ همزته للإلحاق بـ«قرطاس»، أو منقلبةً عن واو أو ياء أصليّة كـ«كساء» و«رداء»؛ فإنّ أصلهما «كساوٌ» و«ردايٌ»؛ فحينئذٍ تأتي بالوجهين:
أحدهما: ثبوت الهمزة وبقاؤها؛ لأنّ الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة بالأصل، وفي الأخرى عن أصليّة، فشابهتا همزة «قرّاء» فثبتت الهمزة في الصورتين كما في «قرّاء».
وثانيهما: قلب الهمزة واواً؛ لأنّ عين الهمزة في الصورتين ليست بأصليّة، فشابهت همزة «حمراء»، فانقلبت مثلها واواً.

٦٠٢ـ وَالنُّـــونَ مِــنْهُ لِــلْإِضَافَةِ اقْــتَطِفْ[1]   وَالتَّاءُ مِنْ «خُصْيَان»، «أَلْيَان» حُذِفْ[2]

الجمع

٦٠٣ـ وَكُـــلُّ مَـــا دَلَّ عَــلَى آحَـــادِ   مَـــقْصُودَةً بِأَحْـــرُفِ الْإِفْـــرَادِ

٦٠٤ـ بِأَيِّ تَـــغْيِيرٍ فَـــمَجْمُوعاً وَضَـــحْ   فَنَحْوُ «تَمْرٍ» لَيْسَ جَمْعاً فِي الْأَصَحّ[3]

---

(١) أي احذف نون التثنية للإضافة؛ لأنّ النون يؤذن بتمامية الكلمة وانقطاعها؛ لقيامها مقام التنوين، والإضافة توجب الاتّصال والامتزاج؛ فيتنافيان.

(٢) اعلم أنّ الكلمة التي فيها تاء التأنيث إذا ثنيّت لا يحذف التاء على الأصل والقياس كما في «شجرة» و«ثمرة»، يقال: «شجرتان» و«ثمرتان»، لكن في «خصيان» و«أليان» يحذف التاء على خلاف القياس؛ فإنّ أصلهما: «خصية» و«ألية»، قيل: لمّا اشتدّ اتّصال كلّ واحد من الخصيتين والأليتين بالأخرىٰ بحيث لا يمكن الانتفاع بواحدةٍ بدون الأخرى صارتا بمنزلة مفرد، وتاء التأنيث لا يقع في حشوه.

(٣) عرّف الجمع بأنّه ما دلّ على آحاد؛ يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كـ«تمر» و«نخل»، واسم الجمع كـ«رهط» و«نفر»، والعدد كـ«ثلاثة» و«عشرة». مقصودة بأحرف الإفراد بأيّ تغيير، أي تقصد تلك الآحاد ويدلّ عليها بأن يؤتىٰ بحروف مفرد ذلك الدالّ عليها مع تغييرٍ مّا في تلك الحروف؛ إمّا تغيير ظاهر أو مقدّر؛ فالظاهر إمّا بالحرف كـ«مسلمون» أو بالحركة كـ«أُسْد» في «أَسَد»، أو بهما كـ«رجال» و«غُرَف»، والتغيير المقدّر كـ«هجان» و«فُلك».

وخرج اسم الجمع من التعريف نحو: «إبل» و«غنم»؛ لأنّها وإن دلّت على آحاد لكن لم تقصد تلك الآحاد بأن أخذ حروف مفردها وغيّرت بتغييرٍ ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها كـ«بعير» و«شاة».

⇐

٦٠٥ـ خِلَافُ «فُلْكٍ»[١] فَهْوَ إِمَّا أَنْ يُرَىٰ مُصَحَّحَ الْإِفْرَادِ أَوْ مُكَسَّرا[٢]

٦٠٦ـ فَأَوَّلُ الْأَوَّلِ مَا بِهِ الْتَحَقْ وَاوٌ بِضَمٍّ حَرْفِ مَا لَهَا سَبَقْ

٦٠٧ـ أَوْ يَا فَبِالْكَسْرِ وَنُونٌ انْفَتَحْ فَهْوَ بِهَا فِي الْأَكْثَرِيَّةِ اتَّضَحْ[٣]

٦٠٨ـ فَإِنْ يَكُنْ آخِرُهُ يَاءً سَبَقْ بِالْكَسْرِ فَاحْذِفْهُ كَـ«قَاضِينَ» الْتَحَقْ[٤]

⇐ ويخرج أيضاً اسم الجنس أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إمّا بالتاء نحو: «تمرة» و«تمر»، أو بالياء نحو: «رومي» و«روم»، وذلك لأنّها لا تدلّ على آحاد؛ إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهيّة المعيّنة؛ سواءٌ كان واحداً أو مثنّىً أو جمعاً.

(١) «فُلْك» من الألفاظ التي يكون الجمع والواحد فيه متّحدين صورةً، وهو جمع كما عرفت، لأنّ التغيير فيه مقدّر، فضمّته إذا كان مفرداً ضمّة «قُفْل» وإذا كان جمعاً ضمّة «أُسْد».

(٢) الجمع نوعان: مصحّح الإفراد أي صحيح أو مكسّرٌ.

(٣) اعلم أنّ الجمع الصحيح إمّا مذكّرٌ أو مؤنّث؛ وجمع المذكّر السالم ما لحق آخر مفرده واو ونون، في حالة الرفع، ما قبل الواو مضموم والنون مفتوح، أو لحق آخر مفرده ياء ونون في حالة الجرّ والنصب، ما قبل الياء مكسورٌ، والنون فيهما عوض عن الحركة أو التنوين.

قوله: «نون انفتح» عطف على «واوٌ» فاعل «التحق».

قوله: «فهو بها في الأكثريّة اتّضح» أي يدلّ اللحوق بأنّ مع مفرده الواحد من حيث معناه أكثر من المفرد.

(٤) اعلم أنّ آخر المفرد إذا كان ياءً ما قبلها كسرة؛ ملفوظةً كانت الياء كـ«قاضي»، أو مقدّرةً كـ«قاضٍ»، تحذف الياء عند الجمع؛ فيقال فيها: «قاضون»؛ فإنّ أصله «قاضيون»، نقلت ضمّة الياء إلى ما قبلها بعد سلب الحركة عنها، فالتقى الساكنان، وحذفت الياء فصار «قاضون»، وهكذا في حالة النصب والجرّ.

٦٠٩ـ أَوْ كَانَ مَقْصُوراً فَتُحْذَفُ الْأَلِفْ   وَقَبْلَهَا يَبْقَى عَلَى مَا قَدْ أُلِفْ[١]

٦١٠ـ وَشَرْطُهُ إِنْ يَكُ إِسْماً فَعَلَمْ   مُذَكَّرٌ لِعَاقِلٍ قَدِ اتَّسَمْ[٢]

٦١١ـ أَوْ كَانَ وَصْفاً فَمُذَكَّرٌ عَقَلْ   وَلَا يَكُنْ «أَفْعَلَ فَعْلَاء» بَلْ نَقَلْ[٣]

٦١٢ـ أَيْضاً وَلَا «فَعْلَانَ فَعْلَىٰ» وَلَا[٤]   مِثْلَ: «جَرِيحٍ» وَ«قَتِيلٍ» فَاقْبَلَا[٥]

---

(١) إن كان الاسم مقصوراً عند إلحاق علامة الجمع تحذف الألف، وتبقى ما قبل الألف مفتوحاً على ما كان عليه؛ لتدلّ الفتحة على الألف نحو: «مصطفَوْنَ» و«مصطفَيْنَ»؛ رفعاً، نصباً وجرّاً؛ فإنّ أصلهما: مصطفَيُونَ ومصطفيينَ، قلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ماقبلها، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(٢) إن أريد أن تجمع كلمةٌ جمعَ المذكّر السالم الذي علامته الواو أو الياء والنون؛ فلا يخلو إمّا أن تكونَ هذه الكلمة اسماً أي اسماً محضاً من غير معنى الوصفية فيه، أو وصفاً أي صفةً من الصفات غير العلم كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة؛ فإن كان اسماً فيلزم أن يكون مذكّراً علماً عاقلاً، وإنّما اشترط ذلك لكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحّة بناء الواحد فيه، والمذكّر العلم العاقل أشرف من غيره؛ فأعطي حكم الأشرف للأشرف.

(٣) وإن كان صفةً فشرطه أن يكون مذكّراً أي مجرّداً عن علامة التأنيث، وعاقلاً، وأن لا يجيئ على زنة «أفعل فعلاء»؛ للفرق بينه وبين أفعل التفضيل كـ«أفضلون».

(٤) الشرط الثالث للصفة أن لا يجيئ الاسم على زنة «فعلان، فعلى» نحو: «سكران» «سكرى»؛ فإنّه لا يقال فيه: «سكرانون»؛ للفرق بينه وبين «فعلان فعلانة» كـ«ندمان»؛ فإنّه يجمع هذا الجمع فيقال: ندمانون.

(٥) الشرط الرابع للصفة أن لا تكون الصفة المذكورة ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث نحو: «جريح» و«صبور»؛ فإنّه يقال: «رجلٌ جريح» و«امرأة جريح»، لذا لا يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، بل يجمع جمع الكسّر كـ«جَرحىٰ» و«صُبُر».

٦١٣ـ وَلَا بِتَا التَّأْنِيثِ كَـ«الزَّرَّافَةْ»[١] وَنُونُهُ يُحْذَفُ بِالْإِضَافَةْ[٢]
٦١٤ـ وَشَذَّ نَحْوُ: «أَرَضِينَ» وَكَذَا لَه «سِنُونَ» فِي الشُّذُوذِ قَدْ حَذَا[٣]
٦١٥ـ فَجَمْعُ الْأُنْثَى مَا بِآخِرِهِ أَلِفْ وَتَا وَعَنْ مُفْرَدِهِ لَا يَخْتَلِفْ[٤]
٦١٦ـ إنْ يَكُ وَصْفاً وَلَهُ مُذَكَّرُ فَكَالصَّحِيحِ جَمْعَ هَذَا قَرَّرُوا
٦١٧ـ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدِ لَهُ مُذَكَّرٌ فَلَمْ يُجَرَّدِ
٦١٨ـ «حَائِضَةً» جَوِّزْهُ وَامْنَعْ «طَالِقَا»[٥] هَذَا وَإِلَّا فَاجْمَعَنْهُ مُطْلَقَا[٦]

---

(١) والشرط الخامس والآخر أن لا تكون الصفة مؤنّثاً بالتاء مثل «علّامة» و«الزرّافة»؛ تحرّزاً من اجتماع صيغة جمع المذكّر وتاء التأنيث، ولو حذفت التاء لزم اللبس.

(٢) أي نون الجمع يحذف بالإضافة لما مرّ في التثنية من أنّ النون علامة تمام الكلمة والإضافة تؤذن بعدم التماميّة، فيتنافيان؛ فيحذف النون.

(٣) «أرضون» و«سنون» ونحوهما شاذّ في الجمع؛ لانتفاء التذكير والعقل في «أرض» و«سنة»، وعدم كونهما علماً أو صفةً.

(٤) تقدّم أنّ الجمع الصحيح أو الجمع السالم قسمان: مذكّر، وقد مضى أحكامه وكيفيّته، ومؤنّث، وجمع المؤنّث الصحيح أو السالم ما بآخر مفرده لحق ألف وتاءً، ولا يختلف مع مفرده أي لا يكسر بناء مفرده.

(٥) وجمع المؤنّث السالم إمّا في الأوصاف أو في الأسماء. فإذا كان مفرده صفةً إمّا لذلك المفرد مذكّرٌ؛ فشرطُهُ أن يكون مذكّره يجمع بالواو والنون، أو ليس لذلك المفرد مذكّر جمع بالواو والنون، فشرط هذا القسم أن لا يكون مجرّداً عن تاء التأنيث كـ«حائض»؛ لأنّه يقال في جمع «حائضة»: حائضات، فلو قيل في جمع «حائض» أيضاً: «حائضات» لزم الالتباس.

فقوله: «حائضةً جوّزه وامنع طالقاً» أي «حائضة» يجمع جمع المؤنّث السالم؛ لأنّه ليس له

⇐

٦١٩ـ فَجَمْعُ مَا كُسِّرَ أَنْ يُغَيَّرَا فِيهِ بِنَا الْوَاحِدِ مِثْلُ: «الأُمَرَاء»(٧)

٦٢٠ـ مَا صَحَّ «فِعْلَة» «أفْعِلَة» قَلِيلُ وَ«أفْعَالٌ» «أَفْعُلٌ» غَيْرُهُ الجَزِيلُ(٨)

⇐ مذكّرٌ جمع بالواو والنون وله تاء التأنيث. لكنّ «طالق» كـ«حائض» وإن لم يكن له مذكّرٌ جمع بالواو والنون مع هذا ليس له تاء التأنيث، فلذا لا يجمع جمع المؤنّث السالم.

(٦) هذا إذا كان المؤنّث صفةً، فإن لم يكن صفةً بل كان اسماً جُمِعَ هذا الجمعَ مطلقاً أي من غير اعتبار شرط، مثل: «طلحات» و«زينبات» في جمع «طلحة» و«زينب».

(٧) لمّا فرغ من بيان أحكام جمع الصحيح وبيان أقسامه من المذكّر والمؤنّث شرع في تعريف الجمع المكسَّر، وهو كما يدلّ عليه اسمُه ما تغيّر وتكسّر فيه بناء واحده نحو: «رجال» و«أفراس» في «رجل» و«فرس».

(٨) والجمع يُقْسَمُ قسمةً أخرى؛ لأنّه إمّا جمع قلّةٍ، وهو الذي يطلق على العشرة فما دونها من غير قرينةٍ، ويطلق على ما فوقَها بقرينةٍ.

أو جمع كثرة، وهو مقابل جمع القلّة، لكن يستعار كلّ واحدٍ منهما للآخر، نحو قوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] في موضع «أقراء». وجمع القلّة: «فِعْلَة»، «أفْعِلَة»، «أفْعَال»، «أفْعُل»، وما صَحَّ يعني جمع المذكّر السالم وجمع المؤنّث السالم؛ هذه الستّة جمع القلّة، وما عداها الجزيلُ يعنِي الكثير أي جمع الكثرة.

الأسماء العاملة

المصدر

٦٢١ـ أَلْمَصْدَرُ اسْمُ الْحَدَثِ الْجَارِي عَلَى فِعْلٍ[١] مِنَ الْفِعْلِ الثُّلَاثِي إجْعَلاَ
٦٢٢ـ فِيهِ سَمَاعاً وَقِيَاساً قَدْ جُعِلْ فِي غَيْرِهِ نَحْوُ: «افْتِعَالاً» لـ«افْتُعِلْ»[٢]
٦٢٣ـ قَدْ أَعْمَلُوهُ مُطْلَقاً كَالْفِعْلِ لِمَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ وَحَالِ[٣]

---

(١) شرع في بيان الأسماء العاملة قبل الخوض في قسم الأفعال:
أوّلها: المصدر، وعَرَّفَه بأنّه اسم الحدث الجاري على الفعل، يعني بالحدث: معنىً قائماً بغيره؛ سواءٌ صدر عنه كـ«الضرب» و«المشي»، أو لم يصدر كـ«الطول» و«القصر».
ويقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل أي أصلٌ له ومأخذٌ اشتقّ منه.

(٢) والمصدر نوعان: إمّا من الثلاثي المجرّد فهو فيه سماعيٌّ، وترتقي أبنية مصدر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين كما جاء في كتب التصريف. وإمّا في غير الثلاثي المجرّد أي في الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرّد والرباعي المزيد فيه؛ فالمصدر فيها قياسي. ومعنى عبارة المصنّف: اجعلِ المصدر من الفعل الثلاثي المجرّد سماعاً واجعله في غير الثلاثي المجرّد قياساً كـ«افتعالاً» لـ«افتعل».

(٣) أي يعمل المصدر عمل فعله مطلقاً أي ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، وقال المصنّف «كالفعل»؛ فإن كان الفعل المشتقّ منه لازماً لزم المصدر، أو متعدّياً تعدّى المصدر على حسب تعدّيه؛ فيقال: عجبت من قيامك، ومن ضربك زيداً، ومن إعطائك زيداً درهماً، ومن ظنّك عمراً قائماً، ومن إعلامك زيداً عمراً قائماً. وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بين الفعل والمصدر لا باعتبار الشبه؛ فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول.

٦٢٤ـ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَفْعُولَ فِعْلٍ مُطْلَقَا[١] وَلَا لَهُ مَعْمُولُه قَدْ سَبَقَا[٢]

٦٢٥ـ وَفِيهِ لَا يُضْمَرُ فَاعِلٌ[٣] وَلَا يَلْزَمُ أَنْ تَذْكُرَ هَذَا الْفَاعِلَا[٤]

٦٢٦ـ بَلْ جَوَّزُوا إِضَافَةً إِلَيْهِ[٥] ثُمَّ إِلَى الْمَفْعُولِ فِي قِسْمَيْهِ[٦]

---

(١) اعلم أنّ المصدر عند العمل مؤوّل بحرف مصدري أعني «أن» أو «ما» مع الفعل، وإذا كان مفعولاً مطلقاً لا يعمل؛ لأنّه لم يقدّر بالحرف المصدري والفعل؛ إذ ليس معنى «ضربت ضرباً أو ضربةً أو ضرباً شديداً»: ضربت أن ضربت.

(٢) ولا يتقدّم معمول المصدر عليه؛ لأنّه كما قلنا مؤوّل بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري موصولٌ، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الموصول، ومعمول الصلة لا يتقدّم على الموصول.

(٣) يعني لا يضمر معمول المصدر في المصدر كما يضمر في الصفة؛ لأنّه لو أضمر فيه لأضمر في المثنّى والمجموع قياساً على الواحد، فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظراً إلى المصدر والفاعل؛ ولمّا كان تثنية الفعل وجمعه في الحقيقة راجعين إلى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذورٌ، بخلاف المصدر؛ فإنّ له في نفسه تثنيةً وجمعاً، فيلتبسان معاً.

(٤) أي لا يلزم ذكر فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو: «أعجبني ضربٌ زيداً»؛ لأنّ النسبة إلى فاعلٍ مّا غير مأخوذة في مفهوم المصدر، فلا يتوقّف تصوّر مفهومه على ذكر الفاعل، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة.

(٥) قلنا يجوز ذكر الفاعل ويجوز حذفه؛ فإن ذكر فاعل المصدر جَوَّز النحاة إضافة المصدر إليه، وأقوى أقسام المصدر ما أضيف إلى الفاعل؛ لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر.

(٦) ويجوز أيضاً إضافة المصدر إلى مفعوله، وذلك إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إمّا بمجيئ تابع منصوب حملاً على المحلّ نحو: «أعجبني ضربُ زيدٍ الكريمَ»، أو بمجيئ الفاعل بعده صريحاً، كقوله:

⇐

٦٢٧ـ إعْمَالُهُ بِلَامِ تَعْرِيفٍ يَقِلّْ إذْ هِيَ بِالْفِعْلِ وَ«أنْ» لَا تَتَّصِلْ (١)
٦٢٨ـ إن مُطْلَقاً جَاءَ فَلِلْفِعْلِ الْعَمَلْ (٢) أَوْ بَدَلاً مِنْهُ فَوَجْهَانِ حَصَلْ (٣)

⇐ أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّئُونِ وَكِيفُ

حيث إنّ «مربع» فاعل للمصدر المضاف إلى مفعوله وهو: «رسم دار».

أو بقرينة معنويّة نحو: «أعجبني أكلُ الخبز».

وقوله: «بقسميه» أي بقسمي المفعول، والمراد بقسمي المفعول إمّا المفعول به وغيره أي المفعول فيه والمفعول له نحو: «أعجبني ضربُ يومِ الجمعة» أو «ضربُ التأديب».

وإمّا المراد من قسمي المفعول: المفعول به ونائب الفاعل؛ ففي نحو: «أعجبني أكل الخبز» يجوز أن يؤوّل «أكل» بالمبني للمفعول أو الفاعل.

(١) إعمال المصدر إذا اتّصلت به لام التعريف قليل؛ لأنّ المصدر كما قلنا وقال المصنّف مؤوّل بـ«أن» والفعل عند عمله، ولا يدخل عليهما لام التعريف كما لا يخفى، فجوّزوا ذلك الإعمال على قلّةٍ؛ فرقاً بين شيئ وبين المقدّر به.

قوله: «إذ هي» إلى آخره، أي لام التعريف لا تتّصل بالفعل و«أن»، ولذا لا يعمل المصدر معها.

(٢) أي إذا كان المصدر مفعولاً مطلقاً في الكلام من غير إبداله من الفعل، فلا يعمل؛ لأنّ تقديره بـ«أن» والفعل أو بـ«ما» والفعل حينئذٍ متعذّر كما تقدّم. والعمل حينئذٍ للفعل.

(٣) أمّا إذا كان المصدر المفعول المطلق بدلاً عن الفعل أي سادّاً مسدّه بعد حذفه وجوباً نحو: «سقياً له» و«شكراً له»، و«حمداً له» ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون العاملُ الفعلَ المحذوف بناءً على أنّ الأصل في العمل له.

الثاني: أن يكون العامل المصدرَ لا لكونه مصدراً بل لكونه بدلاً عن الفعل، بدليل أنّه لا يجمع بينهما لفظاً كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه، فإذا قيل: «سقياً زيداً» فـ«زيداً» منصوب بـ«سقياً» من حيث إنّه قام مقام «اسقِ».

اسم الفاعل

٦٢٩ـ مَا اشْتَقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَنْ بِهِ اسْتَقَلّْ ... مَعْنَى الْحُدُوثِ فَاسْمُ فَاعِلٍ كَمَلْ[(١)]

٦٣٠ـ وَصَوْغُهُ عَلَى وِزَانِ فَاعِلِ ... مِنَ الْمُجَرَّدِ الثُّلَاثِي اجْعَلِ

٦٣١ـ وَمِنْ سِوَاهُ فَعَلَى الْمُضَارِعِ ... بِضَمِّ مِيمِهِ فَهَذَا مُضْرِعِي[(٢)]

٦٣٢ـ وَهْوَ بِشَرْطِ الْحَالِ وَاسْتِقْبَالِ ... كَفِعْلِهِ يُفْرَضُ فِي الْإِعْمَالِ[(٣)]

٦٣٣ـ هَذَا عَلَى الصَّاحِبِ إِنْ كَانَ اعْتَمَدْ ... أَوْ بَعْدَ هَمْزٍ أَوْ عَقِيبَ «مَا» وَرَدْ[(٤)]

---

(١) اسمُ الفاعل اسم اشتقّ من مصدر لمن قام الفعل به بمعنى الحدوث؛ فخرج اسم المفعول؛ لكون الفعل غير قائم به، وكذا اسما الزمان والمكان. وخرج الصفة المشبّهة؛ لكونها بمعنى الثبوت لا الحدوث، وإن قصد بها الحدوث ردّت إلى صيغة اسم الفاعل.

(٢) أي يصوغ اسم الفاعل من الثلاثي المجرّد على زنة «فاعل»، ومن غيره أعني الثلاثي المزيد والرباعي المجرّد والمزيد يكون الجميع بوزن مضارعه المعلوم بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر.

(٣) اعلم أنّ اشتراط الحال أو الاستقبال لاسم الفاعل للعمل في المفعول فقط لا في الفاعل، وذلك إذا كان متعدّياً. وإنّما اشترط أحدهما لأنّ عمله لشبه المضارع؛ فيلزم أن لا يخالفه في الزمان.

(٤) مضافاً لما ذكرنا من وجود شرط الزمان في المضارع للعمل في ما بعده يلزم أن يعتمد على صاحبه أي على المتّصف به، وهو المبتدأ أو الموصول أو الموصوف أو ذو الحال، لتقوى فيه شبهه بالفعل من كونه مسنداً إلى صاحبه نحو: «زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً» و«جاء الضارب أبوه عمراً»، و«جاء رجلٌ ضاربٌ أبوه عمراً»، و«جاء زيدٌ راكباً فرسَهُ». أو اعتمد على ألفاظ الاستفهام أو حروف النفي كالهمزة و«ما» النافية؛ وذلك لأنّ الاستفهام والنفي

⇐

٦٣٤ـ وَانْسِبْهُ مَعْنًى إنْ لِمَاضٍ يُجْعَلُ[١] إلَّا الْكِسَائِيَّ فَلَهُ لَا يَبْطُلُ[٢]

٦٣٥ـ فَإِنْ يَكُنْ عُدِّيَ لِاسْمٍ آخَرِ فَهْوَ لِفِعْلٍ بَعْدَهُ مُقَدَّرُ[٣]

٦٣٦ـ وَإِنْ عَلَيْهِ لَامُ تَعْرِيفٍ دَخَلْ فَيَسْتَوِي فِيهِ الْجَمِيعُ فِي الْعَمَلْ[٤]

⇐ بالفعل أولى، فيزداد بهما شبهه بالفعل نحو: «أضاربٌ زيدٌ أو الزيدان عمراً» و«ما قائمٌ عمروٌ أو العمران».

(١) تقدّم أنّ شرط العمل لاسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي يجب أن يضاف إلى ما يجيئ بعده ممّا يكون في المعنى مفعولاً نحو: «ضارب زيدٍ أمسِ»، وتكون إضافته معنويّةً، هذا إذا جاء بعده المفعول، وإلّا جاز أن لا يضاف نحو: «هذا ضاربٌ أمسِ». ويرفع مع كونه ماضياً كما تقدّم، ولا ينصب إلّا الظرف أو الجارّ والمجرور نحو: «زيدٌ ضاربٌ أمس بالسوط»؛ لأنّه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتّفاقاً.

(٢) أجاز الكسائي أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقاً كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال، وعلى هذا إضافته ليست إضافةً معنويّةً.

(٣) إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي يضاف إلى ما بعده وإن عدّي لمعمولٍ آخر غير ما أضيف اسم الفاعل إليه فانتصابه حينئذٍ بفعل مقدّر لا باسم الفاعل، نحو: «زيدٌ معطي عمروٍ درهماً أمسِ»، فـ«درهماً» ليس منصوباً بـ«معطي»؛ إذ هي بمعنى الماضي ولا يعمل في المنصوب؛ فهو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل، كأنّه لمّا قال: زيدٌ معطي عمروٍ، قيل: ما أعطي؟ قال: درهماً أي أعطاه درهماً.

(٤) إن دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل عمل في جميع الأزمنة ومن غير اعتماد، لوقوعه حينئذٍ موقع الفعل وهو «فَعَلَ» إن أريد به المضي و«يفعل» إن أريد به الحال أو الاستقبال. والعجب من المصنّف حيث قدّر اللام للتعريف وابن الحاجب أطلقه، وأنّه قال في الحدائق النديّة ناقلاً عن ابن الخبّاز في شرح الدرة الألفية: «في جعله اللام معرفةً ⇐

٦٣٧ـ وَإِنْ يَكُـــنْ قَـــدْ صِـيغَ لِـلتَّكْثِيرِ   يَكُـنْ لَـهُ فِـي الشَّـرْطِ كَـالنَّظِيرِ (١)

٦٣٨ـ كَـذَا الْـمُثَنَّى وَالَّـذِي مِنْهُ جُمِعْ (٢)   وَالنُّـونُ مِـنْ كُـلٍّ جَـوَازاً يَـنْقَطِعْ

٦٣٩ـ وَذَا مَـعَ الإِعْـمَالِ وَالتَّـعْرِيفِ قَـدْ   جَـوَّزَ تَـخْفِيفاً لِـطُولِ الْـمُعْتَمَدْ (٣)

⇐ نظر؛ لأنّ المعرفة بعيدة عن مذهب الفعل»، وقال ابن هشام في شرح اللمحة: «إنّه متى قدّرت للتعريف اقتضى القياس أن لا تعمل شيئاً»، وهو الحقّ لمن تأمّله، وقال في المغني: «لو صحّ أنّ «ال» في اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف لمنعت من إعمالها كما منع منه التصغير والوصف»، انتهى كلام المصنّف في الحدائق النديّة؛ انظر الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمدية ٢: ١٩٢.

(١) إن جاء اسم الفاعل بتغيّر صيغته إلى أخرى للمبالغة والتكثير في الفعل المشتقّ منه يسمّى صيغة المبالغة، وهو مثل اسم الفاعل في العمل والشروط. ومعنى البيت: إن صيغ اسم الفاعل للتكثير والمبالغة فهذه الصيغة التي للمبالغة يكون لاسم الفاعل كالنظير في الشرط.

(٢) اسم الفاعل المثنّى والجمع؛ صحيحاً كان أو مكسّراً مثل اسم الفاعل المفرد في العمل وشروطه نحو: «الزيدانِ ضاربانِ عمراً الآن أو غداً»، و«الزيدون الضاربون عمراً الآن أو غداً أو أمس».

(٣) يجوز أن يحذف النون من المثنّى والجمع إذا عمل في ما بعده بنصبه على المفعوليّة وإذا كان معرّفاً بـ«أل»، فحينئذٍ يحذف النون؛ للتخفيف لطول الصلة، كقراءة ﴿ **الْمُقِيمِي الصَّلَوةِ** ﴾ [الحجّ: ٣٥] بنصب «الصلوة». قوله: «الإعمال» أي عمل النصب في ما بعده بخلاف ما إذا كان مضافاً إليه؛ فإنّ حذف النون واجب. وقوله: «المعتمد» أي الصلة.

اسم المفعول

٦٤٠ـ أَمَّـا اسْمُ مَـفْعُولٍ فَـمِنْ فِـعْلٍ يُشَـقّْ ... لِـمَنْ عَـلَيْه وَقَـعَ الْـفِعْلُ صَـدَقْ(١)

٦٤١ـ صِـيـغَتُهُ مِـنَ الثُّـلَاثِيِّ عَـلَىٰ ... مَـفْعُولٍ أَوْ مِـنْ غَـيْرِهِ فَـلْتُجْعَلَا

٦٤٢ـ صِـيغَتُهُ كَـصِيغَةِ اسْـمِ الْـفَاعِلِ ... بِـفَتْحِ مَـا قَـبْلَ الْأَخِـيرِ يـنجلي(٢)

٦٤٣ـ وَيَـجْعَلُونَ أَمْـرَهُ فِـي الْـعَمَلِ ... وَالْإِشْـتِرَاطِ أَمْـرَ إِسْـمِ الْـفَاعِلِ(٣)

٦٤٤ـ كَـذَاكَ «مُـعْطىً عَـبْدُهُ دَرَاهِـمَا ... الآنَ أَمْسِ أَوْ غَـداً» لِـيُعْلَمَا(٤)

الصفة المشبهة

٦٤٥ـ وَأَيُّ فِـعْلٍ لَازِمٍ شَـقَّ لِـمَنْ ... قَـامَ بِـهِ وَفِـي ثُـبُوتٍ اقْـتَرَنْ(٥)

---

(١) اسم المفعول: اسم اشتقّ من حدث لمن وقع عليه الفعل؛ فـ«مضروب» مثلاً موضوع لذاتٍ مّا وقع عليه الضرب.

(٢) وصيغته من الثلاثي المجرّد على زنة «مفعول»، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر.

(٣) يعني أنّ حال اسم المفعول وأمره في العمل واشتراط الزمان أو المعتمد كاسم الفاعل المتقدّم تفصيله.

(٤) إذا كان زمان اسم المفعول الحالَ أو الاستقبالَ يعمل النصب، وهكذا إذا كان الزمان ماضياً ولاسم المفعول اتّصلت «أل»، أمّا إذا لم يكن متلبّساً بـ«أل» وكان الزمان ماضياً فالمنصوب حينئذٍ معمول فعل محذوف كما تقدّم في اسم الفاعل.

(٥) اعلم أنّ الصفة المشبّهة ما اشتقّ من مصدر لازم لمن قام به على معنى الثبوت؛ فبقيد اللازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعدّيين، وبقيد «لمن قام به» يخرج اسم المفعول ⇐

٦٤٦ـ فَالصِّفَةُ الْمُشْبِهَةُ اسْمَ فَاعِلِ تَبِينُ صوغاً عَنْهُ لَا فِي الْعَمَلِ[١]

٦٤٧ـ وَذَا سَمَاعاً «كَشَدِيدٍ» وَ«جَهِلْ»[٢] وَهْيَ تُضَاهِي فِعْلَهَا فِيمَا عَمِلْ[٣]

٦٤٨ـ وَقَدْ تَجِي بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدَهْ مَعْمُولُهَا كَذَا وَأَضِفْهُ وَافْرِدَهْ

٦٤٩ـ أَقْسَامُهَا سِتٌّ أَتَتْ لِلْحَاضِرِ مِنْ ضَرْبِكَ الْاِثْنَيْنِ فِي الْأَوَاخِرِ[٤]

⇐ اللازم المعدّى بحرف الجرّ نحو: «معدول عنه»، واسم الزمان والمكان والآلة. وبقيد الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم، كـ«قائم» و«قاعد»؛ فإنّه مشتقّ من لازم لمن قام به؛ لكنّه على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: «ضامر» و«طالق» لما كانَ بمعنى الثبوت؛ لأنّه في الأصل للحدوث، وذلك لأنّ صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب، ولهذا يطرّد تحويل الصفة المشبّهة إلى الفاعل.

(١) والصفة المشبّهة أشبهت اسم الفاعل المتعدّي لواحد من حيث إنّها تثنّى وتجمع وتذكّر وتؤنّث، ولذلك عملت النصبَ كما يعمله اسم الفاعل، وكان أصلها أن لا تعمل النصب؛ لمباينتها للفعل بدلالتها على الثبوت، ولكونها مأخوذةً من فعل قاصر. واقتصر في عملها على واحد لأنّه أدنى درجات المتعدّي. فباين اسم الفاعل في الصيغة لا في العمل.

(٢) أي صوغ الصفة المشبّهة سماعيّ كـ«حَسَن» و«صَعْب» و«شَدِيد» و«جَهِل» و«عَطْشَان» و«أَسْوَد» وغيرها، انظر الفرائد البهيّة للمصنّف: ٢٣٩.

(٣) الصفة المشبّهة تشابه فعلها في العمل أي تعمل عمل الفعل من غير اشتراط زمان؛ لكونها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراط الزمان فيها، لكن اشتراط الاعتماد معتبرٌ فيها، إلّا أنّ الاعتماد على الموصول لا يمكن في الصفة؛ لأنّ اللام الداخلة عليها ليست بموصولة اتّفاقاً.

(٤) اعلم أنّ الصفةَ المشبّهة إمّا باللام أو مجرّد عنها، ومعمولها أيضاً إمّا باللام أو مضافٌ أو مجرّدٌ عن اللام والإضافة؛ فهذه ستّة حاصلةٌ من ضرب الاثنين في الثلاثة.

قوله: «الأواخر» أي الثلاثة الأواخر.

٦٥٠ـ وَفِي جَمِيعِهَا الْمَعْمُولُ إِمَّا يَصْطَحِبْ رَفْعاً وَجَرّاً مَعَهَا أَوْ يَنْتَصِبْ

٦٥١ـ تَصِيرُ الْأَقْسَامُ ثَمَانٍ وَعَشَرْ مِنْ ضَرْبِ سِتٍّ فِي ثَلَاثَةٍ أُخَرْ(١)

٦٥٢ـ فَرَفْعُهُ بِالْفَاعِلِيَّةِ اتَّضَحْ وَالنَّصْبُ بِالتَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ صَحّ

٦٥٣ـ إِنْ يَكُنِ الْمَعْمُولُ جَاءَ مَعْرِفَةْ أَوْ لَا فَبِالتَّمييزِ فِي الضِّدِّ اعْرِفَهْ

٦٥٤ـ وَالجَرُّ فِي السِّتِّ عَلَى الْإِضَافَةْ(٢) فِي «حَسَنِ الْوَجْهِ» ثَلَاثُ حَافَةْ(٣)

٦٥٥ـ فِي «حَسَنٍ وَجْهٍ» وَ«وَجْهِهِ» جُعِلْ وَ«الْحَسَنِ الْوَجْهِ» و«وَجْهِهِ» قُبِلْ(٤)

---

(١) ومعمول الصفة المشبّهة في كلّ واحدٍ من هذه الأقسام الستّة مرفوع ومنصوب ومجرور؛ فعلى هذا يصير الأقسام ثمانية عشر قسماً.

(٢) بيّن علّة إعراب معمول الصفة المشبّهة رفعاً ونصباً وجرّاً؛ فالرفع فيه على الفاعليّة للصفة المشبّهة. والنصب على تشبيه معمول الصفة المشبهة بالمفعول به إذا كان المعمول معرفةً، وإذا كان نكرةً؛ فنصبه على التمييز. وجرّ المعمول على إضافة الصفة إليه. وفي ستّ من هذه المسائل معمول الصفة مجرورٌ.

(٣) أراد تبيين تفصيل هذه الأقسام؛ ففي «حسن الوجه» ثلاثة أقسام من الأقسام المذكورة: تنوين الصفة ورفع «الوجه» بالفاعليّة، فيقال: حسنٌ الوجهُ، وهكذا نصبُهُ على التشبيه بالمفعول به، فيقال: حسنٌ الوجهَ، وحذف التنوين وإضافة الصفة إلى معمول فيقال: حسنُ الوجهِ.

(٤) بقي خمسة عشر قسماً في ضمن خمس مثال، لكن ذكر المصنّف منها أربعةً، ولم يذكر مثالاً له ثلاث حالات. فالأربعة هي:

«حسن وجه»؛ فيرفع «وجه» وينوّن «حسن»، وهكذا ينصب على التمييز، ويجرّ بالإضافة.

«حسن وجهه»؛ فيرفع «وجهه» وينوّن الصفة، وهكذا ينصب على التشبيه بالمفعول به، ⇐

٦٥٦ـ فَـــاثْنَانِ مِـــنْهَا عِـــنْدَهُمْ مُـــمْتَنِعُ   كَـ«الْحَسَنِ وَجْهٍ» وَ«وَجْهِه» فَاتْبَعُوا[١]

٦٥٧ـ أَمَّـــا الَّـــذِي فِـــيهِ ضَـــمِيرٌ وَاحِـــدُ   مِـــنْهَا فَـوَجْهُ الْـحُسْنِ فِـيهِ شَـاهِدُ[٢]

⇐ ويجرّ بالإضافة.

«الحسن الوجه»؛ فيرفع «وجه» وينصب على التشبيه بالمفعول به، ويجرّ بالإضافة.

«الحسن وجهه»؛ فيرفع «وجهه» وينصب على التشبيه بالمفعول، ويجرّ بالإضافة.

ولم يذكر المصنّف «الحسن وجه».

(١) اثنان من هذه المسائل ممتنع:

أحدهما: الصفة باللام مضافة إلى المضاف إلى ضمير الموصوف نحو: «الحسن وجهه»، وذلك لأنّ الإضافة لم تُفِدْ فيها خفّةً، والمطلوب من الإضافة اللفظيّة الخفّة، لأنّ الخفّة في الصفة المشبّهة تحصل إمّا بحذف التنوين، أو النون، أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة واستتاره في الصفة ولا خفّة فيه بواحد منها.

الثاني: أن تكون الصفة باللام مضافةً إلى معمولها المجرَّد عن اللام كـ«الحسن وجهٍ»؛ لأنّ إضافةَ «الحسن» إلى «وجه» وإن أفادت التخفيف لكنّه ممنوع؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة.

(٢) من باقي الأمثلة المثال الذي فيه ضميرٌ واحدٌ فهو أحسن؛ لأنّ الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادةٍ ولا نقصان. وهي تسعة أقسام: في سبعة منها في الصفة ضمير واحدٌ وليس في المعمول ضمير، وهي إذا لم يكن المعمول فاعل الصفة فيمكن أن يستقرّ في الصفة ضميرٌ:

وهي: «الحسنُ الوجهَ»

«الحسنُ الوجهِ»

«حسنٌ الوجهَ»

«حسنُ الوجهِ»

٦٥٨ـ وَمَا اسْتَبَانَ اثْنَانِ فِيهِ فَحَسَنْ[١] وَقَبَّحُوا مَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ كَنْ[٢]

٦٥٩ـ وَإِنْ رَفَعْتَ ظَاهِراً بِهَا فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا فَهْيَ كَالْفِعْلِ اجْعَلَا[٣]

٦٦٠ـ هَذَا وَإِلَّا فَضَمِيرُ مَا وَصَفْ فِيهَا عَلَى حَسَبِ الضَّمِيرِ يُخْتَلَفْ[٤]

⇐ «الحسنُ وجهاً»

«حسنٌ وجهاً»

«حسنٌ وجهٍ»

وفي قسمين في المعمول ضميرٌ فقط وهي:

«الحسنُ وجهُهُ»

«حسنٌ وجهُهُ»

فالمجموع تسعة.

(١) أمّا الحسنُ ما كان فيه ضميران: أحدهما في الصفة والآخر في المعمول، وهو قسمان: «حسنٌ وجهَهُ» و«الحسنُ وجهَهُ»؛ فهو حسنٌ لاشتماله على الضمير المحتاج إليه، وليس بأحسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة.

(٢) ما ليس فيه ضميرٌ فهو قبيح لعدم الرابط في الصفة إلى موصوفه، وهو أربعة أقسام: «الحسنُ الوجهُ»، «حسنٌ الوجهُ»، «حسنٌ وجهٌ»، و«الحسنُ وجهٌ». إلى هنا صار الأقسام سبعة عشر، وقسمٌ مختلف فيه لم يذكره المصنّف، وهو مثل: «حسنُ وجهِه».

(٣) لمّا كانت وجود الضمير في الصفة وعدمها مدار الحسن فيه أحتيج إلى بيان مواقع وجود الضمير في الصفة كما أشرنا إليه، فإذا رُفع الظاهرُ بالصفة المشبّهة فهي إذن خالية من الضمير؛ لأنّ معمولها حينئذٍ فاعل لها؛ فلو كان فيها ضميرٌ يلزم تعدّد الفاعل. والصفة حينئذٍ كالفعل؛ فكما أنّ الفعل لا يثنّى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه فكذلك تلك الصفة لا تثنّى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه.

(٤) أي وإن لم يكن معمول الصفة مرفوعاً بالصفة بل كان منصوباً أو مجروراً فحينئذٍ في

⇐

٦٦١ـ وَمِثْلُهَا اسْمُ الْفَاعِلِ الَّذِي لَزِمْ أَوِ اسْمُ مَفْعُولٍ بِكُلِّ مَا عُلِمْ[1]

اسم التفضيل

٦٦٢ـ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لِمَوْصُوفٍ لَهُ زِيَادَةٌ عَلَى الَّذِي قَابَلَهُ

٦٦٣ـ فَهْوَ اسْمُ تَفْضِيلٍ[2] وَشَرْطُهُ وُجِدْ فِيمَا أَتَى مِن ذِي ثَلَاثٍ لَمْ تَزِدْ

٦٦٤ـ لَيْسَ بِلَوْنٍ لَا وَعَيْبٍ ثَبَتَا إِذْ مِنْهُمَا «أَفْعَلُ» لِلْغَيْرِ أَتَى[3]

٦٦٥ـ فَإِنْ قَصَدْتَ غَيْرَهُ تَوَصَّلَا إِلَيْهِ فِي نَحْوِ «أَشَدَّ» فَاقْبَلَا

⇐ الصفة المشبّهة ضمير الموصوف، فتؤنّث وتذكّر، ويفرد ويثنّى ويُجمع على حسب الموصوف، فيقال مثلاً: «هندٌ حسنةُ وجهٍ» و«حسنةٌ وجهاً»، و«الزيدان حسنان الوجهَ» و«حَسَنَا الوجهِ»، و«الزيدون حسنو وجهٍ» و«حسنون وجهاً».

(١) اسم الفاعل واسم المفعول اللازمان مثل الصفة المشبّهة بكلّ ما علم من الأقسام الثمانية عشر، فيرفعان الفاعلَ ونائب الفاعل وينصبانهما ويضافان إليهما، تقول: «زيدٌ قائمُ الأب ومضروب الأب» برفع «الأب» ونصبه وجرّه.

(٢) اسم التفضيل اسم اشتقّ من حدثٍ لموصوف قام به الفعل أو وقع عليه، وله زيادة على غيره في أصل ذلك الفعل. وصيغته «أفعل» للمذكّر «وفُعْلَى» في المؤنّث.

(٣) ويبنى اسم التفضيل من ثلاثي مجرّد جاء منه فعلٌ تامّ، غيرُ لازم للنفي، متصرّف، قابلٌ للكثرة معنىً، وغير لون ولا عيب؛ لأنّه جاء منهما «أفعل» من غير التفضيل كـ«أحمر» للّون، و«أعور» للعيب؛ فلو اشتقّ اسم التفضيل أيضاً منهما لالتبس أنّ المراد: ذو حمرةٍ وعور، أو زائد الحمرة والعور.

٦٦٦ـ مِثْلُ: «أَشَدُّ مِنْهُم التِبَاسَا»[١] وَهْوَ لِفَاعِلٍ أَتَى قِيَاسَا[٢]

٦٦٧ـ وَإِنْ لِمَفْعُولٍ كَـ«أَلْوَمَ» يَرِدْ وَ«أَشْغَل» وَ«أَعْذَر» لَا يَطَّرِدْ[٣]

٦٦٨ـ وَإِنَّهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهُ عَلىٰ إِحْدَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ لِيَعْمَلَا

٦٦٩ـ مُضَافاً أَوْ بِاللَّام أَوْ بِـ«مِنْ» فَلَا تَقُلْ: «هُوَ الْأَفْضَلُ مِنْكُمْ عَمَلَا»[٤]

---

(١) إنْ قصد التفضيل من معاني الأشياء التي تعذّر بناء أفعل التفضيل من ألفاظها ـ وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة ـ يبنى «أفعل» من فعل يصحّ بنائه منه في حسن أو كثرة أو غير ذلك على حسب غرض المتكلّم، ثمّ يؤتى بمصادر تلك الألفاظ التي امتنع بناء أفعل منها فتنصب على التمييز؛ لتحقّق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو: «أقبح عوراً» و«أشدّ بياضاً» و«أسرع انطلاقاً» و«أكثر دحرجةً» ونحو ذلك.

(٢) اعلم أنّ قياس اسم التفضيل أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كـ«أضْرَب» أي ضاربٌ أكثر ضرباً من سائر الضاربين، ولا يقال: «أضرب» بمعنى مضروب أكثر مضروبيّةً من سائر المضروبين. وإنّما كان القياس في الفاعل دون المفعول؛ لأنّه لو جُعِلَ مشتركاً بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطّراده، فاقتصروا على الأشرف.

(٣) وقد جاء اسم التفضيل للمفعول كـ«ألوم» لمن هو أكثر ملوميّةً، و«أشغل» لمن هو أكثر مشغوليّةً، و«أعذر» لمن هو أكثر معذوريّةً، فذلك لا يطرّد وخلاف الأصل.

(٤) اعلم أنّ اسم التفضيل يستعمل إمّا مضافاً إلى ما بعده أو بـ«مِن» أو مع «أل»، فلا يخلو عن الجميع، ولا يجتمع منها اثنان. وإنّما وجب استعماله على أحد هذه الأوجه لأنّ وضعه لتفضيل الشيء على غيره، فلابدّ من ذكر الغير الذي هو المفضّل عليه، وذلك مع «مِن» والإضافة ظاهر، وأمّا مع «أل» فلأنّها للعهد يشار بها إلى معيّن ملتبس بتعيين المفضّل عليه مذكوراً قبله؛ لفظاً أو حكماً، كما إذا قلت: «عندي شخصٌ أفضلُ من عمروٍ» ثمّ قلت: «زيدٌ الأفضل» أي الشخص الذي قلت إنّه أفضل من عمرو هو زيد.

⇐

٦٧٠ـ وَإِنْ يُــضَفْ بِــمَعْنَيَيْنِ يَــطَّرِدْ   أَحَــدُهُمَا الْأَكْــثَرُ أَنْ بِــهِ قُــصِدْ
٦٧١ـ زِيَــادَةٌ عَــلَى الَّــذِي إِلَــيْهِ قَــدْ   أُضِــيفَ أَيْــضاً وَمِنَ الْقَوْمِ يُعَدّ[1]
٦٧٢ـ فَـ«يُــوسُفُ أَحْسَــنُ إِخْوَتِهِ» امْتَنَعْ   إِذْ هُــوَ عَــمَّا بَــعْدَهُ بِــهَا انْــتَزَعْ[2]
٦٧٣ـ وَالثَّــانِ فَــضلٌ مُــطْلَقٌ بِــهِ قُــصِدْ   وَإِنْ يُــضَفْ هَــذَا فَــتَوْضِيحاً يُــفِدْ
٦٧٤ـ فَـ«يُــوسُفُ أحْسَــنُ إِخْوَتِهْ» عَــلَىٰ   هَــذَا يَــجُوزُ[3] وَافْــرِدَنَّ الْأَوَّلَا

⇐ تنبيه: «من» المستعملة مع اسم التفضيل عند سيبويه وغيره لابتداء الارتفاع في نحو: «زيدٌ أفضلُ من عمرو»، ولابتداء الانحطاط في نحو: «زيدٌ شرٌّ من عمرو». وعند ابن مالك للمجاوزة كأنّه قيل: جاوز زيدٌ عمراً، وهو أولى من قول سيبويه وغيره؛ إذ لا يقع بعدها «إلى». و«أل» المستعملة مع اسم التفضيل للعهد كما تقدّم.

(١) إذا أضيف اسم التفضيل إلى ما بعده نحو: «أفضل الناس» فيطّرد بمعنيين أي له معنيان؛ أحدهما: أن تقصد به زيادة الموصوف على ما أضيف اسم التفضيل إليه باعتبار تحقّقه في ضمن بعضهم، وهو الأكثر. ويشترط في استعماله بهذا المعنى أن يكون موصوفه داخلاً في المضاف إليه بحسب مفهوم اللفظ وإن كان خارجاً منهم بحسب الإرادة؛ لأنّ المقصود من استعماله هذا النوعَ تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العامّ. وقوله: «من القوم يعدّ» هذا الشرطُ أي أن يكون داخلاً فيهم.

(٢) لذا امتنع «يوسف أحسن إخوته»؛ لأنّ يوسف عن المضاف إليه وهو «الإخوة» خارج ومنتزع.

(٣) المعنى الثاني: أن يقصد تفضيل موصوفه مطلقاً أي غير مقيّد بكونه على من أضيف إليه بل على كلّ من سواه، وإذن يضاف اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه للتوضيح، وحينئذٍ يجوز أن تضيفه إلى جماعة هو داخلٌ فيهم نحو قولك: «نبيّنا أفضل قريش» أي أفضل الناس من بين قريش، ويجوز أن تضيفه إلى جماعة ليس داخلاً فيهم كما في «يوسف أحسن إخوته»؛ فإنّ يوسف غير داخل في إخوته.

٦٧٥ـ جَـوَازاً أَوْ فَـطَابِقَنَّهُ لِـمَنْ | أَتَىٰ لَهُ كَـ«هِنْدٌ فُضْلَىٰ مَنْ سَكَنْ»[١]
٦٧٦ـ وَالثَّـانِ مِـنْ نَـوْعَيْهِ وَالَّـذِي أَتَىٰ | بِـ«أَلْ» فَـفِيهِمَا التَّطَابُقَ أَثْـبِتَا[٢]
٦٧٧ـ وَمَـا بِـ«مِـنْ» فَـمُفْرَدٌ مُـذَكَّـرُ | لَا غَيْرُ[٣] فَـالْمَعْمُولُ فِيهِمْ مُضْمَرُ[٤]
٦٧٨ـ إِنْ كَـانَ لَـفْظاً نَـعْتَ شَـيْءٍ ذَا يَـرِدْ | وَجَـاءَ مَـعْنًى لِـمُسَبَّبٍ وُجِـدْ
٦٧٩ـ مُـفَضَّلاً إِنِ اعْـتَبَرْتَ الْأَوَّلَا | أَوْ غَـيْرَ هَـذَا فَـعَلَيْهِ فُـضِّلَا
٦٨٠ـ يَكُـونُ مَـنْفِيّاً فَـيَرْفَعْ ظَـاهِرَا | كَـ«مَـا رَأَيْتُ رَجُـلاً مُسَـافِرَا
٦٨١ـ أَحْسَـنَ فِـي عَـيْنِهِ الْكُـحَلُ مِنْهُ فِـي | عَيْنِ ابْنِ عَمْرٍو إِذْ بِحُسْنِهِ اكْـتُفِي»[٥]

---

(١) أي في النوع الأوّل من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو المقصود تفضيل موصوفه على من أضيف إليه يجوز إفراد اسم التفضيل وإن كان موصوفه مثنىً أو مجموعاً، ويجوز مطابقة اسم التفضيل إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً نحو: «الزيدان أفضلا الناس»، و«الهندان فُضْلَيَا النساء» و«هندٌ فُضْلَىٰ مَنْ سكن في البلد».

(٢) أمّا في النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف، وهو المقصود تفضيل موصوفه مطلقاً وجبت المطابقة بين الموصوف واسم التفضيل في الإفراد وضدّيه والتذكير والتأنيث. وهكذا في «أفعل» التفضيل المعرّف بـ«أل» وجبت المطابقة.

(٣) أمّا اسم التفضيل المستعمل بـ«مِن» فمفردٌ مذكّر دائماً؛ سواء كان الموصوف مفرداً أو لا، وسواء كان الموصوف مذكّراً أو لا؛ احترازاً من لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصّة بآخر الكلمة بما هو في حكم الوسط؛ باعتبار تركيبه بـ«من» التفضيليّة.

(٤) أي يعمل «أفعل» التفضيل في المضمر؛ لأنّ العمل فيه ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ؛ فلا يحتاج إلى قوّة العامل.

(٥) «إن كان لفظاً» شرطٌ وجزاءهُ «يرفع ظاهراً» في البيت الثالث. بيانٌ لرفع اسم التفضيل
⇐

٦٨٢ـ مَـعْ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا لَفَصَّلُوا بِأَجْنَبِيٍّ فِيهِ وَهْوَ الْكُحْلُ(١)

٦٨٣ـ وَجَازَ أَنْ تَقُولَ فِيهِ «أَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ الَّذِي يُزَيِّنُ

٦٨٤ـ مِنْ عَيْنِ ذَا»(٢) أَوْ قَدِّمِ الْعَيْنَ وَقُلْ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكُحُلْ»(٣)

⇐ الاسم الظاهر، وهذه المسئلة تسمّى مسألة الكحل، وظابطها: أن يكون اسم التفضيل بعد نفيٍ صفةً في اللفظ لاسم جنس، وفي المعنى صفةً لمسبّب مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره، مفضَّلٌ ذلك المسبّب باعتبار الأوّل ـ أي باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر أوّ لًا ـ على نفسه باعتبار غيره ـ أي باعتبار تقييده بغير ذلك ـ؛ فيكون باعتبار الأوّل مفضّلاً وبالثاني مفضّلاً عليه، نحو: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ»؛ فـ«رجلاً» هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ، والكحل مسبّب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضّل باعتبار عين الرجل ومفضّل عليه باعتبار عين زيد؛ ففي هذا المثال رفع «أحسن» وهو اسم التفضيل فاعلَه المظهر، ويجوز هذا؛ لأنّ «أحسن» بمعنى «يحسن»؛ فيصحّ أن يحلّ فعلٌ محلّه مع استقامة المعنى.

(١) أي لأنّه لو لم يعرب المرفوع في ذلك فاعلاً، كان مبتدءاً و«أحسن» خبره، ولزم الفصل بين «أفعل» التفضيل ومعموله أعني «منه» بأجنبي وهو الكحل؛ فهذا باعث أن كان «الكحل» فاعل «أحسن» حتى لا يلزم خلاف القاعدة.

(٢) أي جاز أن يقال: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحل من عين زيدٍ»؛ بإقامة «من عين زيدٍ» مقامَ «منه في عين زيدٍ».

(٣) إنْ قدَّمتَ على اسم التفضيل «العين» التي كان الكحل فيها مفضّلاً عليه قلت: «ما رأيتُ كعين زيدٍ أحسنَ فيها الكُحُل»، فلمّا ذكر «عين زيد» مقدّماً عليه استغني عن ذكره ثانياً واستغني عن ذكر «مِن».

٦٨٥ـ وَقَــــوْلُهُ: «وَلَا أَرَى كَـــوَادِي» مِــنْ ذَا الْـقَبِيلِ فَـاعْتَصِمْ بِـالْهَادِي[1]

(١) هي مثل ما أنشد سيبويه:

مررتُ على وادي السباعِ وَلا أَرَى كَوَادِي السباعِ حينَ يظلمُ وادِيَا
أقلَّ به ركبٌ أتوه تئيةً وأخوفَ إلّا ما وقى اللهُ ساريا

كان أصله: «لا أرى وادياً أقلَّ به ركبٌ منهم في وادي السباع»؛ فقدّم «وادي السباع» على أفعل التفضيل، وهو من غير ذكر «من»، وفاعل اسم التفضيل «ركبٌ»، و«أقلّ» مفعول «لا أرى».

قسم الأفعال

الفعل

٦٨٦ـ الْفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَىٰ مَعْنًى زُكِنْ   فِي نَفْسِهِ وَبِالزَّمَانِ يَقْتَرِنْ(١)

٦٨٧ـ فَالسِّينُ ثُمَّ كُلُّ جَازِمٍ وَرَدْ   وَ«سَوْفَ» ثُمَّ تَا «فَعَلْتُ» ثُمَّ «قَدْ»

٦٨٨ـ وَالتَّاءُ إِنْ سُكِّنَ لِلتَّأْنِيثِ   فَمِنْ خَوَاصِّه جَاءَتْ بِغَيْرِ رَيْثِ(٢)

---

(١) لمّا قسّم المصنّف في صدر الكتاب الكلمة اسماً وفعلاً وحرفاً جَعَلَ لكلّ منها باباً على حدّه، وبيّن في باب الاسم المعربات والمبنيّات والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والتوابع والأسماء العاملة، والآن شرع في مباحث الفعل، وصدّرها بتعريف الفعل فقال:

الفعل ما دلّ على معنىً في نفسه ويقترن بالزمان.

والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضمّ كلمة أخرى إليها؛ لاستقلالها بالمفهوميّة؛ فعلى هذا يعلم أنّ الفعل مشتمل على معنيين؛ أحدهما: الحدث الذي هو بمعنى المصدر، وثانيهما: الزمان.

(٢) من خواصّ الفعل: دخول السين و«سوف»؛ للدلالة على الاستقبال، ودخول الجوازم؛ لأنّها وضعت إمّا لنفي الفعل كـ«لم» و«لمّا»، أو لطلبه كلام الأمر، أو للنهي عنه كـ«لا» النهي، أو لتعليق الشيء بالفعل ككلم المجازاة، وكلّ من هذه المعاني لا يتصوّر إلّا في الفعل.

والضمائر المرفوعة البارزة كتاء «فعلت»، و«قد»؛ لأنّها تستعمل إمّا للتقريب أو التقليل أو التحقيق، وجميعها لا يتحقّق إلّا في الفعل، وتاء التأنيث؛ لأنّها تدلّ على تأنيث فاعل الفعل، فاختصّت بالفعل بشرط كونها ساكنةً.

الفعل الماضي

٦٨٩ـ وَمَا عَلَى قَبْلِ زَمَانِ الْحَالِ دَلّْ لَفْظاً فَمَاضٍ(١) وَعَلَى الْفَتْحِ انْجَعَلْ
٦٩٠ـ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْهُ ضَمِيرٌ ارْتَفَعْ وَغَيْرُ وَاوِ لِجَمَاعَةٍ وَقَعْ(٢)

الفعل المضارع

٦٩١ـ وَمَا لِحَرْفٍ مِنْ «نَأيت» ضَارَعَا بِهَا لإِسْمِ سَمِّهِ الْمُضَارِعَا(٣)
٦٩٢ـ فَبَيْنَ الْاِسْتِقْبَالِ وَالْحَالِ اشْتُرِكْ لِأَجْلِ هَذَا شَبَهَ الْإِسْمِ مَلِكْ

---

(١) بيّن أقسام الفعل؛ الأوّل: الماضي، وهو فعلٌ دلّ على زمان قبل زمان الحال بحسب أصل الوضع والهيئة؛ فلا ينتقض منعه بـ«لم يضرب» وجمعه بـ«إنْ ضربتَ ضربتُ»؛ حيث إنّ الأوّل يدلّ على الماضي وليس ماضياً، والثاني يدلّ على الاستقبال وهو ماضٍ؛ لأنّهما يدلّان على ذلك بغير أصل الوضع؛ فيخرج الأوّل ويبقى الثاني داخلاً في التعريف.

(٢) انجعل الماضي على الفتح أي بني على الفتح لفظاً نحو: «ضَرَبَ»، أو تقديراً نحو: «رَمَىٰ»؛ فبني على الحركة وإن كان أصل البناء السكون لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم، وعلى الفتح للخفّة.

فأصل الماضي مبنيّ على الفتح إلّا إذا كان معه ضميرٌ مرفوع متحرّك؛ فإنّه يبنى على السكون نحو: «ضربْنَ» إلى «ضربْنَا»، بني على السكون؛ كراهةَ اجتماع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة. وإلّا إذا كان معه الواو؛ فإنّه يضمّ معها لفظاً كـ«ضربوا» أو تقديراً كـ«رَمَوْا».

(٣) الثاني: المضارع، وهو فعلٌ أشبه الاسم مع أحد حروف «نأيت» في أوائله.

ومعني المصرع الثاني: سمِّ الفعلَ المضارع مضارعاً لشبهه بالاسم، وضمير «ها» يرجع إلى «الشباهة» المأخوذ من قوله: «ضارعا».

٦٩٣ـ بِالسِّينِ أَوْ «سَوْفَ» اخْتِصَاصُهُ وَرَدْ[١] فَالْهَمْزُ لِلْمُتَكَلِّمِ الَّذِي انْفَرَدْ[٢]

٦٩٤ـ وَالنُّونُ مَعْهُ الْغَيْرُ[٣] وَالتَّاءُ أَتَتْ لِذِي الْخِطَابِ وَالَّذِي تَأَنَّثَتْ[٤]

٦٩٥ـ غَائِبُهُ كَذَاكَ لاثْنَتَيْهِمَا[٥] وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ فِي غَيْرِهِمَا[٦]

٦٩٦ـ وَضُمَّ مِنْهُ أَحْرُفَ الْمُضَارِعَةْ إِنْ جَاءَ مَاضِيهِ حُرُوفٌ أَرْبَعَةْ[٧]

---

(١) علّة شباهة المضارع للاسم وقوعه مشتركاً بين الحال والاستقبال على الصحيح من أقوالٍ أربعة فيه، وهكذا الاسم يقع بين المعاني المتعدّدة، هذا أحد وجوه شباهة المضارع بالاسم، والثاني كما أنّ الفعل يخصّص بالسين للاستقبال القريب وبـ«سوف» للاستقبال البعيد فكذا الاسم يخصّص بأحد معانيه بواسطة القرائن. وشباهة المضارع باسم الفاعل والمفعول كثيرة أيضاً من حيث اللفظ والمعنى. ولهذه المشابهة سُمِّيَ المضارع مضارعاً؛ لأنّ المضارعة في اللغة: المشابهة.

(٢) الهمزة من تلك الحروف الأربعة التي تقدّم في «نأيت» للمتكلّم مفرداً؛ مذكّراً كانَ أو مؤنّثاً نحو: «أضرِبُ».

(٣) والنون للمتكلّم إذا كان معه غيره نحو: «نضرب».

(٤) والتاء يأتي للمخاطب مطلقاً؛ واحداً كانَ أو مثنّىً أو مجموعاً، مذكّراً أو مؤنّثاً.

(٥) أيضاً يأتي التاء للغائبة والغائبتين نحو: «هندٌ تضرب» و«الهندان تضربان».

(٦) والياء يأتي للغائب في غير الصيغتين المذكورتين، فيبقى أربعُ صيغ تأتي فيها الياء، وهي «يضربُ» «يضربان» «يضربونَ» و«يضربْنَ».

(٧) حروف المضارعة ـ وهي حروف «نأيت» التي تقدّم تفصيل دخولها على المضارع ـ مفتوحةٌ إلّا فيما ماضيه على أربعة أحرف؛ أصليّةً كـ«يُدحرجُ» أو غيرَ أصلي نحو: «يُخْرِجُ».

الفعل المعرب والمبنيّ

٦٩٧ـ وَالْفِعْلَ لَا تُعْرِبُ مِنْهُ غَيْرَهْ ... إِنْ لَمْ يُبَاشِرْ نُونَ جَمْعٍ قَطْرَهْ
٦٩٨ـ مُؤَنَّثٌ أَوْ نُونَ تَأْكِيدٍ أَتَتْ[١] ... إِعْرَابُهُ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ثَبَتْ
٦٩٩ـ كَذَا بِجَزْمٍ[٢] فَالصَّحِيحُ الْمُنْتَزَعْ ... عَنِ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الَّذِي ارْتَفَعْ
٧٠٠ـ مِنْ جَمْعٍ أَوْ تَثْنِيَةٍ كَـ«يَضْرِبُ» ... أَوْ مِنْ خِطَابِ الْأُنْثَى فَهْوَ الْمُعْرَبُ
٧٠١ـ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ أَوَ السُّكُونِ[٣] ... وَغَيْرُ ذَا بِالْحَذْفِ أَوْ بِالنُّونِ[٤]

---

(١) اعلم أنّ الفعل مبنيّ كالحرف؛ لعدم علّة الإعراب فيه؛ إلّا المضارع فيكون معرباً إذا لم يتّصل به نون تأكيد ثقيلة أو خفيفة مباشرة، ولا نون جمع مؤنّث؛ فإنّه إذا اتّصل به أحدهما يكون مبنيّاً؛ لأنّ نون التأكيد لشدّة الاتّصال بمنزلة جزء الكلمة؛ فلو دخل الإعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة، ولو دخل على النون المؤكّدة لزم دخوله على كلمة أخرى. ولأنّ نون جمع المؤنّث في المضارع يقتضي أن يكون ما قبلها ساكناً لمشابهتها نون جمع المؤنّث في الماضي، فلا تقبل الإعراب.

وقوله: «نون جمع قطرة» أي نون جمع المؤنّث.

(٢) إعراب المضارع رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ، يشارك الاسم في الأوّلين، والثالث مختصّ به.

(٣) اعلم أنّ المضارع في كيفيّة الإعراب على أقسام: ما يأخذ الإعراب الأصلي، وهو الرفع بالضمّة والنصب بالفتحة والجزم بالسكون، وهو في المضارع الصحيح الذي لم يكن حرفُهُ الأخيرُ حرفَ علّة، المجرّد عن الضمير البارز المرفوع المتّصل للتثنية والجمع والمخاطبة، فهذه أربع صيغ: «يضرب»، «تضربُ» للغائبة، والمخاطب، و«أضرب» و«نضرب».

(٤) وغير هذه الصيغ الأربع من المضارع الصحيح يُعْرَبُ رفعاً بالنون ونصباً وجزماً بحذفها؛ نحو: «يضربان» و«يضربون»، و«تضربان» و«تضربون» و«تضربين».

٧٠٢ـ مَا اعْتَلَّ بِالْيَاءِ أَوِ الْوَاوِ اعْرِبَهْ   بِالضَّمِّ تَقْدِيراً وَلَفْظاً انْصِبَه[١]

٧٠٣ـ وَجَاءَ بِالْحَذْفِ[٢] وَمَا بِالْأَلفِ   بِضَمَّةٍ وَفَتْحَةٍ وَحَذْفِ[٣]

٧٠٤ـ وَيُرفَعُ الْمُضَارِعُ الْمُجَرَّدُ   عَنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَـ«يَسْجُدُ»[٤]

---

(١) والمضارع المعتلّ بالواو والياء يرفع بالضمّة المقدّرة وينصب بالفتحة الملفوظة ؛ هذا إذا كان من الصيغ المفردات لا من الأفعال الخمسة . فيقال : «لن ندعوَ» و«لن نرميَ» . و«هو يدعُو ويرمِي» .

(٢) أي يجيئ هذا المضارع عند الجزم بحذف حرف العلّة ؛ فيقال : «لم يدعُ» و«لم يرمِ» .

(٣) أي المضارع المعتلّ بالألف من المفردات يرفع بالضمّة التقديري ، وينصب بالفتحة التقديري ، ويجزم بحذف الألف ، يقال : «هو يرضىٰ» و«لن يرضىٰ» و«لم يرضَ» .

(٤) أي المضارع المجرّد عن الناصب والجازم يُرْفَعُ ؛ سواء كانَ هذا التجرّد عاملَه كما يقوله الفرّاء وحذّاق الكوفيين ، وقيل : رافعه حروف المضارعة ، وعليه الكسائي ، وقال ثعلب : رافعه مضارعته للاسم ، والبصريون على أنّ رافعه وقوعه موقع الاسم .

نواصب المضارع

٧٠٥ـ وَانْصِبْهُ إِنْ شِئْتَ بِـ«أَنْ» وَ«كَيْ» وَ«لَنْ» أَوْ بِـ«إِذَنْ» ثُـمَّ بِـتَقْدِيرِكَ «أَنْ»
٧٠٦ـ عَقِيبِ لامِ «كَيْ» وَلامِ الْـجَحْدِ أَوْ «حَتَّى» وَبَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَ«أَوْ»[1]
٧٠٧ـ فَـ«أَنْ» كَـ«أَنْ تَصُومُوا»[2] وَالَّتِي وَلَتْ عِلْماً فَمِنْ ثَقِيلِهِ قَدْ خُفِّفَتْ[3]
٧٠٨ـ وَلَيْسَ هَذِي كَـ«عَلِمْتُ مِنْهُ أَنْ سَيَقُومُ أَوْ أَنْ لَا يَقُومُ ابْنُ الْحَسَنْ»[4]

---

(١) والمضارع ينتصبُ بـ«أن» ملفوظةً، و«لَن» و«إذنْ» و«كي»، أي إذا وقع المضارع بعد هذه الأربعة ينتصب، وأيضاً ينتصبُ بـ«أن» مقدّرةً على الأصحّ بعد لام «كي» نحو: «سرت لأدخلَها»، وبعد لام الجحد، وهي اللام الجارّة الزائدة في خبر «كان» المنفي نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧]، وبعد «حتّى» نحو: «سرتُ حتّى أدخلَها»؛ فبعد هذه الثلاثة ينتصب الفعل، لأنّها حروف جارّة، فيمتنع دخولها على الفعل إلّا بجعله مصدراً بتقدير «أن» المصدريّة.

وأيضاً بعد الواو نحو: «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن»، وبعد الفاء نحو: «زُرْني فأُكْرِمَك»؛ فإنّ الواو والفاء حرفا عطف، وامتنع عطف الخبر على الإنشاء فجعل مفرداً؛ ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء.

(٢) مثّل المصنّف لنصب الفعل بـ«أن» بقوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ حذف النون من المضارع بـ«أن» الناصبة.

(٣) أي «أن» التي وقعت بعد العِلمِ فهي المخفّفة من الثقيلة لا «أن» الناصبة؛ لأنّ «أن» المخفّفة أصلها الثقيلة وهي للتحقيق؛ فتناسب مادّة العلم، لكنّ «أن» الناصبة تخلّص المضارع للاستقبال؛ فإنّها للرجاء والطمع فلا تناسب العِلْمَ.

(٤) أي ليست «أن» التي بعد العلم، «أن» التي تنصب المضارع، بل التي بعد العلم مخفّفة؛ ⇐

٧٠٩ـ أَمَّـا الَّـذِي عَـقِيبَ «ظَـنَّ» فِـيمَا يَـلِيهَا وَجْـهَانِ أَجِـزْ كِـلَيْهِمَا[١]

٧١٠ـ وَ«لَـنْ» كَـ«لَـنْ أَبْـرَحَ» وَالْـمَعْنَى بَـدَا لِـلنَّفْيِ فِـي مُسْـتَقْبَلٍ أَوْ أَبَـدَا[٢]

٧١١ـ ثُـمَّ «إِذَنْ» تَـنْصِبُ إِنْ لَـمْ يَـعْتَمِدْ مَـا بَـعْدَهَا عَـلَى الَّـذِي قَبْلُ يَـرِدْ

٧١٢ـ وَقَـدْ أَتَـى مُسْـتَقْبَلاً مَـا بَـعْدَهَا فِـي قَـوْلِنَا: «أَسْـلِمْ إِذَنْ تَـردها»[٣]

٧١٣ـ وَإِنْ أَتَـى الْـوَاوُ وَالفَـاءُ قَـبْلَهَا فَـجَوِّزِ الْـوَجْهَيْنِ فِـي مَـدْخُولِهَا[٤]

٧١٤ـ وَ«كَـيْ» كَـ«أَسْـلَمْتُ لِكَـيْ أَدْخُـلَهَا» فِـيمَا يَـلِيهَا سَـبَبٌ لِـقَبْلِهَا[٥]

⇐ فلا ينصب الفعلُ بعدَها لفظاً، نحو: «علمت أن سيقومُ زيدٌ» و«علمت أن لا يقومُ ابن الحسن».

(١) أي في «أن» التي بعد الظنّ وجهان: أن تكون مخفّفةً؛ فلا ينصب الفعل بعدَه، وأن تكونَ ناصبةً فتنصب. ودليله أنّ الظنّ باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم «أن» المخفّفة الدالّة على التحقيق، وباعتبار عدم التيقّن يلائم «أن» الناصبة المصدريّة.

(٢) و«لن» أيضاً ينصب المضارع كقوله تعالى: ﴿ لَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللهُ لِي ﴾ [يوسف: ٨٠]. وفي معناها خلاف؛ فقيل: لنفي المستقبل نفياً مؤكّداً، وقيل: نفيه مؤبّداً. وبهذا أشار المصنّف بقوله: «والمعنى بدا» إلى آخره أي معنى «لن» ظهر في النفي المستقبل أو النفي الأبدي.

(٣) و«إذن» تنصب المضارع إن لم يعتمد ما بعدها لما قبلها أي لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها، وأيضاً تنصب «إذن» الفعل المضارع إن كان الفعلُ بعدها مستقبلاً؛ لكونها جواباً وجزاءً، وهما لا يمكنان إلّا في الاستقبال.

(٤) إذا وقعت «إذن» بعد الواو والفاء فيجوز الوجهان: النصب بناءً على ضعف الاعتماد بالعطف؛ لاستقلال المعطوف؛ لأنّه جملة، والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضَعُفَ.

(٥) و«كي» تنصب المضارع نحو: «أسلمت كي أدخل الجنّة»، وفيما يليها سببٌ لقبلها أي ما ⇐

٧١٥ـ وَانْصِبْ بِـ«حَتَّى» مَا أَتَى مُسْتَقْبَلَا بِـنِسْبَةِ الْـفِعْلِ الَّـذي لَـهَا وَلَىٰ[1]

٧١٦ـ وَمَعْنَى «كَيْ» كَذَا «إِلَى أَنْ» قَدْ أَتَتْ «لِكَـيْ تَـفُوزَ بِـالْجَنَانِ أَسْـلَمَتْ»[2]

٧١٧ـ «وكُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدْ» أَوْ «فَأَسِـيرُ حَـتَّى يَـطْلَعَ الْـوَتَدْ»[3]

٧١٨ـ وَإِنْ أَرَدْتَ الْـحَالَ تَـحْقِيقاً كَـمَا فِي «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْـمُعَظَّمَا»

٧١٩ـ كَـذَا حِكَـايَةً وَفِـيهِمَا تَـقَعْ حَـرْفَ ابْـتِدَاءٍ وَبِـهَا الْـفِعْلُ ارْتَـفَعْ[4]

٧٢٠ـ فَـالسَّبَبِيَّةَ الْـزَمَنَّهَا هُـنَا كَـ«غَـابَ حَـتَّىٰ لَا يَـعُودُ نَـحْوَنَا»[5]

⇐ بعدها سبب ما قبلها ؛ فمعنى «كي» : السببيّة ، ففي المثال دخول الجنّة سبب الإسلام . وقيل سببيّة ما قبلها لما بعدها ؛ فيصير الإسلام سبب دخول الجنّة في المثال .

(١) ينصب المضارع بـ«أن» مقدّرةً بعد «حتّى» ، إذا أريد بها الاستقبال بالنسبة لما قبلها .

(٢) وينصب بـ«أن» بعد «حتّى» إذا كانت «حتّى» بمعنى «كي» السببيّة أي سببيّة ما بعدها لما قبلها ، أو بمعنى «إلى» الغائية بأن يكونَ ما بعدَها غايةً لما قبلَها . والعجب من المصنّف أنّه مثّل بـ«لكي تفوزَ بالجنان أسلمت» لهذا القسم ، والحال أنّ بحثنا في ما إذا كانت «حتّى» بمعنى «كي» فينصب المضارع بعدها ، لا نفس «كي» هي تنصب .

(٣) فمثال الأوّل مثال لـ«حتّى» بمعنى «كي» أو «إلى» ، ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله ، وأمّا بالنظر إلى زمان التكلّم يحتمل المضيّ والحال والاستقبال .
ومثال الثاني لـ«حتّى» بمعنى «إلى» ولاستقبال ما بعدها تحقيقاً وواقعاً .

(٤) إن أريد بالفعل الذي دخله «حتّى» زمان الحال تحقيقاً نحو : «سرت حتّى أدخل البلد» ؛ إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول ، أو حكايةً نحو : «سرتُ حتّى أدخلها» إذا قلته بعد حصول السير والدخول مخبراً عن ذلك حاكياً لحالة الدخول ؛ فحينئذٍ تقعُ «حتّى» حرف ابتداء والفعل المضارع يُرْفَعُ بعدها .

(٥) «حتى» حرف ابتداءٍ تلزم السببيّة مضافاً لإرادة الحال أي كون ما قبلها سبباً لما بعدها ⇐

٧٢١ـ مِــنْ أَجْـلِ هَــذَا امْتَنَعَ الرَّفْـعُ بِـمَا كَـ«كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُـلَ الْـحِمَا»
٧٢٢ـ هَـذَا عَـلَى نُـقْصَانِ «كَـانَ»[1] وَامْـنَعَا «أَسِرْتَ حَـتَّى تَـدْخُلَ الْـمُجْتَمَعَا»[2]
٧٢٣ـ وَجَـازَ فِـي «قَـدْ كَـانَ سِـيْرِي حَتَّى أَزُورَ قَــبْرَ يُـونُسَ بْــنِ مَـتَّى»[3]
٧٢٤ـ وَجَـازَ أَيْـضاً فِـي كَـ«أَيُّـهُمْ سَـفَرْ حَتَّى يَـزُورَ الْـهَاشِمِيَّ مِـنْ مُـضَرْ»[4]
٧٢٥ـ وَلَامَ «كَــيْ» كَـ«أَسْـلِمَا لِـتَدْخُلَا جَـنَّةَ عَــدْنٍ لِـتَفُوزَ بِـالْعُلَى»[5]

⇐ ليحصل الاتّصال المعنوي، وإن فات الاتّصال اللفظي، نحو: «غاب حتّى لا يعودُ نحوَنا»؛ فالغيبة سبب عدم العود إلينا.

(١) ففي «حتّى» حرفَ ابتداء شرطان: إرادة الحال، وسببية ما قبلها لما بعدها، لذا في نحو: «كان سيري حتّى أدخل الحما» امتنع الرفع ووجب النصب؛ لامتناع كون «حتّى» حرفَ ابتداء؛ هذا إذا كان «كانَ» في المثال ناقصةً؛ لأنّها لمّا كانت حرف ابتداءٍ يستأنف بها، فانقطع ما بعدها عمّا قبلها، فيبقى الناقصة بلا خبر، فيفسد المعنى، بخلاف ما إذا كانت تامّةً؛ لأنّها لا تقتضي الخبر.

(٢) أي يمتنع الرفع أيضاً في نحو: «أسِرْتَ حتّى تدخُلَ المجتمعَ»؛ لانتفاء سببيّة الأوّل للثاني؛ لأنّها إذا كانَ حرفَ ابتداءٍ يكونُ ما بعدها خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه، وما قبلها سببٌ لما بعدها، وهو أي ما قبلها مشكوك فيه؛ لوجود حرف الاستفهام؛ فيلزم التناقض: الحكم بوقوع المسبّب أعني دخول المجتمع مع الشكّ في وقوع السبب، وهو السير.

(٣) جاز الرفع في هذا المثال بناءً على أن يكون «كان» تامّةً؛ فإنّ معناه: ثبت سيري فأنا أدخلُ الآن، ولا فساد فيه.

(٤) جاز الرفع أيضاً في هذا المثال؛ لأنّ السفر في هذا المقام محقّق والشكُّ في تعيين الفاعل؛ فيجوز أن يكون المسبّب متحقّق الحصول، والاستفهام والسؤال عن متعلّقاته، ولا فساد فيه.

(٥) ولام «كي» أو اللام السببيّة، ينتصبُ المضارع بعدها بتقدير «أن»؛ لأنّ اللام حرف جرّ.

٧٢٦ـ وَلَامَ جَحْدٍ بَعْدَ «كَانَ» وَقَعَا مَنْفِيَّةً فَانْصِبْ بِهَا الْمُضَارِعَا[(١)]

٧٢٧ـ وَالنَّصْبُ بِالْفَاءِ بِشَرْطَيْنِ ظَهَرْ أَوَّلُهُمَا بِالسَّبَبِيَّةِ اشْتَهَرْ

٧٢٨ـ وَالثَّانِ فِيمَا قَبْلَهَا الْقَوْمُ افْتَرَضْ أَمْراً أَوِ اسْتِفْهَاماً أَوْ نَهْياً عَرَضْ

٧٢٩ـ أَوْ نَفْياً أَوْ تَمَنِّياً[(٢)] وَقِسْ عَلَىٰ ذَا الْوَاوَ مَعْ جَمْعِيَّةٍ قَدْ حُصِلَا[(٣)]

٧٣٠ـ وَإِنْ يَكُنْ عَاطِفَةً فَشَرْطُهَا أَنْ يَأْتِيَ اسْماً خَالِصاً مَنُوطُهَا[(٤)]

٧٣١ـ وَ«أو» ذَا مَعْنَى «إِلَى أَنْ» يَصْطَحِبْ نَحْوُ: «لَتَلْزَمَنَّهُ أَوْ يَضْطَرِبْ»[(٥)]

---

(١) ولام الجحد كما تقدّم لامٌ تدخل على خبر «كان» المنفيّة لتأكيد النفي نحو: ﴿ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء: ١٣٧].

(٢) ينصب الفعل المضارع بـ«أن» مقدّرةً بعد الفاء بشرطين؛ أوّلهما: أن يكون الفاء للسببيّة، أي سببيّة ما قبلها لما بعدها، الثاني: أن يكون قبل الفاء أحد الأشياء الستّة؛ الأمر أو النهي أو الاستفهام أو النفي أو العرض أو التمنّي.

(٣) وفي هذا النصب بعد الواو شرطان أيضاً؛ أحدهما: الجمعيّة أي مصاحبة ما قبل الواو لما بعدها، والثاني أن يكون قبل الواو أحد الأشياء الستّة التي مرّت في الفاء.
وهذا معنى قول المصنّف: «قس على ذا الواو» أي قس الواو على الفاء في وجوب دخول الأشياء الستّة قبلها.

(٤) ظاهر كلام المصنّف بيان شرط النصب بـ«أن» مضمرةً بعد الواو العاطفة، لكنّ الحكم مطلق لجميع حروف العطف؛ سواءٌ كانت الواو أو الفاء أو «أو» أو «ثمّ»؛ شرطها أن يكون المعطوفُ عليه اسماً خالصاً أي صريحاً لا مقدّراً بـ«أن» والفعل، أو جملةً نحو: «أعجبني ضربُك زيداً وتشتمَ، أو فتشتمَ، أو ثمّ تشتمَ».

(٥) وشرط نصب المضارع بعد «أو» بـ«أن» مقدّرةً أن يكون «أو» بمعنى «إلى أن» أو «إلّا أن» نحو: «لألزمنّك أو تعطيني حقّي» أي إلى أن تعطيني حقّي أو إلّا أن تعطيني حقّي، ⇐

٧٣٢ـ وَجَــازَ إِظْـهَارُكَ «أنْ» فِـي اللَّامِ مَـعْ ۞ «لَا» وَكَذَا مَعَ لَامِ «كَيْ» لَو اجْـتَمَعْ[١]

جوازم المضارع

٧٣٣ـ بِــــلَامِ أَمْـــــرٍ وَبِـ«لَــمَّا» وَبِـ«لَــمْ» ۞ وَ«لَا» لِـنَهْيٍ ثُــمَّ بِـالشَّرْطِ انْـجَزَمْ[٢]

٧٣٤ـ كَذَاكَ «مَهْمَا» «إِذْ» «مَا» أَتَى «حَـيْثُمَا» ۞ وَ«إِنْ» «مَتَى» «مَنْ» «أَيْنَ» ثُمَّ «أَيُّ» «مَا»[٣]

٧٣٥ـ كَـذَا بِـ«إِنْ» إِنْ قُـدِّرَتْ فِـيهِ فَـخُذْ[٤] ۞ أَوْ بِـ«إِذَا» وَ«كَـيْفَمَا» الْـجَزْمُ يَشُــذّ[٥]

⇐ فسيبويه يقدّرها بـ«إلّا» بتقدير مضاف أي لألزمنّك إلّا وقت أن تـعطيني حـقّي، وغـيره بـ«إلى» بمعنى: لألزمنّك إلى إعطائك حقّي. ومثال المصنّف: «لتلزمنّه أو يضطرب» أي لتلزمنّه إلى أن يضطرب أي يخافَ. والأجدر ذكر هذا البيت قبل البيت السابق لموافقة عبارة ابن الحاجب، ولأنّ معنى البيت السابق متوقّف بهذا البيت باعتبار.

(١) اعلم أنّ الأصلَ في «أن» الإظهار، وقد يضمر ومرّت مواضعُهُ.

ويجوز إظهارها مع لام «كي» نحو: «جئتك لتكرمني ولِأن تكرمني».

ووجب إظهار «أن» مع «لا» النافية إذا دخلت لام «كي» عـلى «أن» نـحو: ﴿ لِـئَلَّا يَـعْلَمَ ﴾ [الحديد: ٢٩].

أقول: عبارة المصنّف قاصرة من بيان صورة وجوب إظهار «أن»، والله العالمُ.

(٢) بيان جوازم المضارع، وهي قسمان: ما يجزم فعلاً واحداً، وهي: لام الأمر، «لمّا»، «لم»، «لا» النهي.

(٣) والثاني: ما يجزم فعلين، وهي كـلم المـجازاة، وهـي «إن»، «مـهما»، «حـيثما»، «إذمـا»، «متى»، «مَنْ»، «أينَ»، «أيّ» و«ما».

(٤) كما ينصب المضارع بـ«أن» مقدّرةً يجزم بـ«إن» مقدّرةً على تفصيل يأتي.

(٥) والجزم بـ«إذا» و«كيفما» شاذّ.

٧٣٦- فَـ«لَـمْ» لِـنَفْيِهِ وَقَـلْبِهِ إِلَى مَعْنَى الْمُضِيِّ وَكَذَا «لَـمَّا» اجْـعَلَا[1]

٧٣٧- وَخُـصَّ «لَـمَّا» بِـجَوَازِ حَـذْفِ مَـا يُـجْزَمُ وَاسْـتِغْرَاقِـهِ فَـلْيُعْلَمَا[2]

٧٣٨- وَلَامُ أَمْـرٍ وَهْـيَ مَـا بِـهَا طُـلِبْ فِـعْلٌ عَـلَى الْكَسْرِ بِنَاؤُهُ يَـجِبْ[3]

٧٣٩- وَإِنْ بِـتِلْوِ «ثُـمَّ» وَالْـوَاوِ أَتَتْ وَالْـفَا فَـوَجْهَانِ[4] وَ«لَا» انْـعَكَسَتْ[5]

٧٤٠- وَكَـلِمُ الشَّـرْطِ يَـلِيهَا اثْـنَانِ بِـالشَّرْطِ وَالْـجَزَا مُسَـمَّيَانِ[6]

٧٤١- فَـإِنْ هُـمَا مُـضَارِعَيْنِ وُجِـدَا أَوْ وُجِـدَ الْأَوَّلُ فَـالْجَزمَ انـجدا

٧٤٢- وَإِنْ أَتَـى الثَّـانِي مُـضَارِعاً فَـقَطْ فَـجَوِّزِ الْـوَجْهَيْنِ مِـنْ غَـيْرِ شَـطَطْ[7]

---

(١) «لم» لنفي المضارع وقلبه إلى معنى المضي، وكذا «لمّا».

(٢) لكن تختصّ «لما» بجواز حذف مجزومها أي المضارع إن قامت قرينةٌ نحو: «شارَفْتُ المدينةَ ولمّا» أي لمّا أدخلها، وتختصّ أيضاً بالاستغراق أي يستغرق الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلّم بـ«لمّا»، تقول: «نَدِمَ فلانٌ ولم ينفعه الندم» أي عقيب ندمه، وهو لا يستلزم الاستمرار، لكن إذا قلت: «ندم فلانٌ ولمّا ينفعْه الندم» أفاد استمرار الندم إلى وقت التكلّم بها.

(٣) ومن الجوازم لام الأمر وهي ما طُلِبَ بها الفعل، وبناء هذه اللام على الكسر.

(٤) وإن وقعت اللام بعد الواو أو الفاء أو «ثمّ» يجوز كسرُها وسكونها نحو: ﴿ **وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَىٰ لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا** ﴾ [النساء: ١٠٢]، و«ثمّ لِيُصَلُّوا».

(٥) أي «لا» النهي عكس اللام، فالمطلوب بها الترك.

(٦) بيان كلم المجازاة أو كلم الشرط، وهي تدخل على فعلين يُسَمَّى الأوّل شرطاً والثاني جزاءً، وتدلّ لسببية الأوّل ومسبّبية الثاني.

(٧) فإن كان الشرط والجزاء مضارعين، أو كان الأوّل فقط مضارعاً وجب الجزم للمضارع، لكن إذا كان الثاني مضارعاً فقط فيجوز الوجهان: الجزم لفظاً ورفعه من غير شطط وبعدٍ.

٧٤٣ـ وَإِنْ يَكُ الْجَزَاءُ مَاضِياً وَرَدْ ... لَفْظاً وَمَعْنًى خَالِياً عَنْ لَفْظِ «قَدْ»
٧٤٤ـ لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ وَإِنْ يَكُنْ أَتَىٰ ... مُضَارِعاً مُنْتَفِياً أَوْ مُثْبَتَا
٧٤٥ـ فَفِيهِ وَجْهَانِ وَإِلَّا فَادْخِلَا ... فَاءَ الْجَوَابِ فِي عَدَا مَا نُقِلَا[١]
٧٤٦ـ وَاجْعَلْ «إِذَا» مَكَانَهَا إِنْ وَرَدَتْ ... مَعْ جُمْلَةٍ إِسْمِيَّةٍ وَاطَّرَدَتْ[٢]
٧٤٧ـ وَتِلْوَ أَمْرٍ أَوْ تَمَنٍّ أَوْ عَرَضْ ... وَتِلْوَ الْإِسْتِفْهَامِ وَالنَّهْيِ افْتَرَضْ
٧٤٨ـ تَقْدِيرُ «إِنْ» إِنْ سَبَبِيَّةٌ قُصِدْ ... فَيُجْزَمُ الْفِعْلُ بِهَا كَمَا تَجِدْ
٧٤٩ـ فِي نَحْوِ: «أَسْلِمْ تُعْطَ جَنَّاتٍ» وَ«لَا ... تَكْفُر تَفُزْ بِالْخَيْرِ مِنْ رَبِّ الْمَلَا»[٣]

---

(١) مواضع دخول الفاء وعدمه على الجزاء؛ إذا كان الجزاء ماضياً بغير «قد» لم يجز دخول الفاء في الجزاء، وذلك إذا كان لفظاً ومعنًى خالياً من «قد»؛ فلفظاً نحو: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧]، ومثال دخول «قد» معنىً: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، أي فقد صدقت، فحينئذٍ لم يجز دخول الفاء. وإن كان الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ«لا» فيجوز الوجهان: الإتيان بالفاء وتركها. وإلّا يكن الجزاء مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ«لا» فالفاء لازمة له؛ وذلك إذا كان الجزاء ماضياً مع «قد»؛ لفظاً أو تقديراً، أو جملةً اسميةً أو أمراً أو نهياً أو دعاءً أو استفهاماً أو ماضياً منفياً بـ«لا» أو «لم» أو «لن» أو تمنّياً أو عرضاً؛ ففي كلِّ هذه المواضع وجب دخول الفاء على الجزاء.

واعلم أنّ لدخول الفاء على الجزاء ضابطٌ كلي؛ فكلّ جزاء لا يمكن جعلُهُ شرطاً دخول الفاء لازمٌ له وإلّا فلا.

(٢) يجيئ «إذا» المفاجأة موضع الفاء إذا كانت الجملة اسميّةً؛ لأنّ معنى «إذا» حينئذٍ قريبٌ من معنى الفاء؛ لأنّها تشبهها في كونها لا يبتدأ بها، ولا تقع إلّا بعد ما هو معقّب بما بعدها نحو: ﴿إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦].

(٣) بيان مواضع جزم المضارع بـ«إن» مقدّرةً، وهذا إذا كانت بعد أمرٍ أو تمنٍّ أو عرضٍ أو

⇐

٧٥٠ـ فَمَنْعُ «لَا تَكْفُرْ تَرَ النَّارَ» ظَهَرْ   إِلَّا الْكِسَائِي بِجَوَازِهِ اشْتَهَرْ[١]

الأمر

٧٥١ـ فَالأَمْرُ صِيغَةٌ بِهَا الْفِعْلُ طُلِبْ   مِنْ فَاعِلٍ مُخَاطَبٍ كَـ«احْضُرْ» وَ«غِبْ»[٢]

٧٥٢ـ وَحَذْفُ أَحْرُفِ الْمُضَارِعِ[٣] الْتُزِمْ   وَحُكْمُ آخِرِهِ كَحُكْمِ مَا جُزِمْ[٤]

٧٥٣ـ وَإِنْ يَكُنْ مَا بَعْدَهَا حَرْفٌ سَكَنْ   وَلَمْ يَكُ الْفِعْلُ رُبَاعِيّاً وَزَنْ

٧٥٤ـ فَأْتِ بِهَمْزٍ تَبِعَ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ   ضُمَّ وَإِلَّا فَاكْسِرَنْهَا كَـ«ائْتَمِنْ»[٥]

⇐ استفهام أو نهي بشرط أن يقصد كون هذه الأشياء الخمسة سبباً للمضارع نحو: «أسلِمْ تعطَ جنّاتٍ»؛ مثال للمضارع الواقع بعد الأمر المجزوم بـ«إن» مقدّرةً أي أسلم إن تُسْلِمْ تعطَ جنّاتٍ، و«لا تكفُرْ تفز بالخير من ربّ الملا» أي لا تكفر إن لا تكفر تفز بالخير. فالإسلام سبب إعطاء الجنّات، وعدم الكفر سبب فوز الخير.

(١) ولوجود قصد السببيّة امتنع «لا تكفُر تدخل النار» بالجزم؛ لأنّ المعنى باطلٌ؛ إذ يكون عدم الكفر سبب دخول الجنّة لا النار، فَمَنَعَهُ النحاة إلّا الكسائي؛ فقال بجوازه.

(٢) الثالث من أقسام الفعل: الأمر، وهو صيغةٌ يطلب الفعل بها من الفاعل المخاطب؛ فقوله: «من الفاعل» احترازٌ عن أمر المجهول، وقوله: «المخاطب» احترازٌ عن الغائب والمتكلّم.

(٣) في نسخةٍ بدل «المضارع»: الزوائد، والصحيح: المضارع.

(٤) أي وجب حذف حروف المضارع من أوّل المضارع المخاطب، وحكم آخره في الصورة حكم المجزوم، كمضارع المجزوم في إسكان الصحيح، وحذف حرف العلّة من المعتلّ وحذف النون في غير المفرد.

(٥) إن كان بعد حرف المضارعة أو بعد حذفه حرفٌ ساكنٌ ولم يكن المضارع رباعياً ⇐

٧٥٥ـ وَإِنْ يَكُ الْـفِعْلُ أَتَـىٰ ذَا أَرْبَعَهْ فَـهَمْزَةً إِفْـتَحْ مَـعْ هَـذَا وَاقْـطَعَهْ(١)

الفعل المجهول

٧٥٦ـ وَأَيُّ فِـعلٍ فَـاعِلُه عَـنْهُ انْـحَذَفْ فَـفِعْلُ مَـا لَـمْ يُـرَ فَـاعِلُهُ انْـعَرَفْ(٢)

٧٥٧ـ فَـفِي الْـمُضِيِّ جَـا بِـضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْـرِ مَـا لَـهُ الْأَخِيرُ قَـدْ وَلِـي(٣)

٧٥٨ـ وَالثَّـالِثُ انْـضَمَّ وَهَـمْزُ الْـوَصْلِ(٤) وَالثَّانِ خَوْفَ اللَّبْسِ مَعْ تَـا الْـفِعْلِ(٥)

٧٥٩ـ وَمَـا يُـعَلُّ الْـعَيْنُ عَـنْهُ الْأَفْـصَحُ «قِـيلَ» وَبِـالْإِشْمَامِ فِـيهِ صَـرَّحُوا

⇐ ـ والمراد بالرباعيّ هنا: ما كان ماضيه على أربعة أحرف من المزيد فيه، وهو باب الإفعال فقط ـ تزادُ همزة الوصل مضمومةً إن كان بعد الساكن ضمّةٌ، ومكسورةً إن كان بعد الساكن فتحةٌ أو كسرةٌ نحو: «أُقتُل» و«إِعْلَمْ». ونحو: «ايتَمِنْ»؛ مثال للهمزة المكسورة وصلاً.

(١) وإن كان الفعل رباعياً فيفتح الهمزة وهي مقطوعة، يقال: أكْرِم.

(٢) الفعل المجهول أو الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله أي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله، وهو فعل حذف فاعلُهُ، وأقيم المفعول مقامه.

(٣) وفعل المجهول إمّا ماضٍ أو مضارع، فإن كان ماضياً ضمَّ أوّلُه وكسر ما قبل آخره؛ ويُغَيَّر هذا التغييرَ لأنّ معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الأوزان نحو: «أُكِلَ» و«دُحْرِجَ»، و«أُكْرِمَ» و«أُخْتِيرَ».

(٤) وإن كان ماضياً وأوّله همزة الوصل، فيضمُّ همزة الوصل مع الحرف الثالث، نحو: «أُنْطُلِقَ»، و«أُقْتُدِرَ»، و«أُسْتُخْرِجَ»؛ لئلّا يلتبس في الدرج بالأمر من ذلك الباب.

(٥) وإن كان ماضياً وأوّله التاء يضمّ التاءُ والحرف الثاني نحو: «تُوُصِّلَ»، و«تُجُوهِلَ» و«تُدُحْرِجَ»؛ لئلّا يلتبس بصيغة المضارع. قول المصنّف: «خوف اللبس» علّة لقوله: «والثالث انضمّ» و«الثان» كما بيِّن. وقوله: «الثانِ» عطف على «الثالث».

٧٦٠ـ وَجَاءَ بِالْوَاوِ[١] وَمِثْلُهُ وَرَدْ   في بَابِ «أُخْتِيرَ» وَ«أُنْقِيدَ الأَسَدْ»[٢]

٧٦١ـ لَا كَـ«اسْتُخِيرَ» وَ«أُقِيمَ»[٣] ثُمَّ مَا   جَاءَ مُضَارِعاً فَأَوَّلَهُ اضْمُمَا

٧٦٢ـ بِفَتْحِ حَرْفٍ لِلْأَخِيرِ اكْتَنَفَا[٤]   وَالْعَيْنَ فِي مُعْتَلِّهِ اقْلَبْ أَلِفَا[٥]

---

(١) في مجهول الفعل معتلّ العين فقط أي لا ما يعلّ عينه ولامه نحوُ: «طوي» و«رويَ»، ثلاثُ لغات:

الفصحى: ضمّ أوّله وكسر ما قبل آخره؛ فتقول في «قال» و«باع»: قُوِلَ وبُيِعَ، فاستثقلت الكسرة على الواو والياء، فنقلت إلى الفاء، فسكنتا فقلبت الواو ياءً لسكونها بعد الكسرة، وسلمت الياء لسكونها بعد حركة تجانسها فيصير: قِيلَ وبِيعَ.

الوسطى: إشمام فاء الفعل، وهي أن تنحو بكسرة فاعل الفعل نحو الضمّة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً.

والسفلى: ضمّ فاء الفعل، مع الواو أي قُولَ وبُوعَ.

(٢) وهذه اللغات الثلاث تأتي أيضاً في المجهول من معتلّ العين من باب الافتعال والانفعال نحو: «اختير» و«انقيد».

(٣) أي لا تأتي هذه اللغات الثلاث في نحو: «استخير» و«أقيم»؛ لأنّ ما قبل حرف العلّة فيهما ساكن في الأصل؛ إذ أصلهما: أُسْتُخْيِرَ وأُقْوِمَ بالياء والواو المكسورتين، ولا يأتي فيهما إلّا لغة واحدة، وهي أُستخير وأُقيم.

(٤) هذا في الماضي المجهول، أمّا في المضارع الذي أريد صوغه للمجهول فيُضَمُّ أوّله أي حرف المضارعة، ويفتح ما قبل آخره؛ لأنّ المضارع ثقيل بالزيادة والفتحة خفيفة نحو: «يُضْرَب» و«يُكْرَمُ» و«يُسْتَخْرَجُ» و«يُدَحْرَجُ».

(٥) وإذا كان المضارع معتلَّ العين عند صوغه للمجهول ينقلب العين فيه ألفاً؛ ياءً كانت أو واواً نحو: «يُباعُ» و«يُقالُ» و«يُختارُ» و«يُنْقَادُ» و«يُسْتَجَارُ»، و«يُقَام»؛ لتحرّكها حقيقةً أو حكماً وانفتاح ما قبلها.

المتعدّي وغير المتعدّي

٧٦٣ـ فَالْمُتَعَدِّي فَهْمُهُ يَقِف عَلَى مُتعلَّقٍ يُوضِحُهُ نَحْوُ: «جَلَا»[١]

٧٦٤ـ لِوَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ عَدّْ[٢] وَغَيْرُ مَا عُدَّ خِلَافَهُ وَرَدْ[٣]

٧٦٥ـ مِثْلُ: «أَرَىٰ» وَ«أَعْلَمَ» وَ«أَنْبَأَ» وَ«خَبَّر» «أَخْبَرَ» «حَدَّث» «نَبَّأَ»[٤]

٧٦٦ـ أَوَّلُهَا أَوَّلَ «أَعْطَىٰ» يُشْبِهُ وَثَانِيَاهَا ثَانِيَ «عَلِمْتُهُ»[٥]

---

(١) الفعل إن كان فهمه موقوفاً على فهم غير الفاعل فهو المتعدّي كـ«ضرب»؛ فإنّ فهمه موقوف على تعقّل المضروب؛ إذ لا يمكن تعقّله إلّا بعد تعقّله.

(٢) أي يتعدّى الفعل إلى واحد كـ«ضرب»، وإلى اثنين كـ«علم» و«أعطى»، وإلى ثلاثة كـ«أعلَمَ» و«أرى».

(٣) أي غير المتعدّي بخلاف المتعدّي أي لا يتوقّف فهمه على فهم أمر غير الفاعل كـ«ذهب».

(٤) الأفعال التي تتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل هي: «أعلم» و«أرى»، وهما أمّا الباب، و«أنبأ» و«خَبَّر» و«أخبَر» و«حدّث» و«نبّأ»، وهذه الخمسة ليست أصلاً في التعدية إلى ثلاثة، بل تعديتها إلى ثلاثة بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام.

(٥) فهذه الأفعال تشتمل على ثلاثة مفاعيل؛ مفعولها الأوّل كمفعول باب «أعطى» في جواز الاقتصار عليه؛ فتقول: «أعلمت زيداً»، والاستغناء عنه؛ فتقول: «أعلمت خالداً منطلقاً». وثانياها أي الثاني والثالث من مفعولَيها كمفعولي «عَلِمْتُ» في عدم جواز حذف أحدهما دون الآخر.

أفعال القلوب

٧٦٧ـ وَالْـفِعْلُ قَلْباً «ظَنَنْتُ» «زَعَمَ» «خِلْتُ» «حَسِبْتُ» و«وَجَدْتُ» «عَلِمَ»[(١)]

٧٦٨ـ وَهْيَ عَلَى ذَاتِ ابْتِدَاءٍ تَدْخُلُ فَتَنْصِبُ الجُزْأيْنِ إِذْ مَا تَعْمَلُ[(٢)]

٧٦٩ـ وَمِنْ خَوَاصِّ ذِي بِأَنْ لَا يُقْتَصَرْ فِيهَا عَلَى أَحَدِهِمَا[(٣)] وَذَا اشْتَهَرْ

٧٧٠ـ فِي بَابِ «أَعْطَيْتُ»[(٤)] وَأنْ تُلْغَىٰ كَمَا لَوْ أُخِّرَتْ أَوْ وُسِّطَتْ بَيْنَهُمَا[(٥)]

---

(١) أفعال القلوب، وسمّيت بذلك لأنّ معانيَها قائمةٌ بالقلب، وتُسَمَّى أيضاً أفعال الشك واليقين. واليقين هو التصديق الجازم المطابق الثابت، وهي «ظَنَّ»، «زَعَمَ»، «خالَ»، «حَسِبَ»، «وَجَدَ» «عَلِمَ» و«رَأَي» ولم يذكره المصنّف.

(٢) أفعال القلوب أفعالٌ تدخُلُ على الجملة الاسميّة لبيان ما نشأت تلك الجملة عنه من ظنّ أو يقين، وتنصب جزأيها على أنّهما مفعول لها.

(٣) من خصائص ذي أي أفعال القلوب أنّه لا يمكن ذكر أحد المفعولين وحذف الآخر، بل إمّا يُذكَران معاً أو يحذفان معاً، وعلّته أنّ المفعولين وإن كانا في الأصل المبتدأ والخبر لكنّهما إذن بمنزلة اسم واحد؛ فقولك: «علمت زيداً قائماً» بمنزلة: علمت قيامَ زيد، ولا معنى لذكر المضاف وحذف المضاف إليه أو العكس.

(٤) ذا أي حذف أحد المفعولين وذكر الآخر؛ أوّلاً كان أو ثانياً في باب «أعطى» مشهور ومشهود كثيراً.

(٥) ومن خصائص أفعال القلوب: الإلغاء، وهي إبطال عمل هذه الأفعال لفظاً ومحلاًّ، وهذا جائزٌ لا ممتنع ولا واجبٌ، إذا توسّطت أفعال القلوب بين المبتدأ والخبر أو تأخّرت عنهما نحو: «زيدٌ علمت قائمٌ» و«زيدٌ عالم وجدت».

٧٧١ـ لِكَوْنِ جُزْئَيْهَا كَلَاماً اسْتَقَلّ[١] ثُمَّ لَهَا التَّعْلِيقُ لَفْظاً لَا الْمَحَلّْ

٧٧٢ـ إنْ تَكُ قَبْلَ النَّفْيِ وَاللَّامِ أَتَتْ وَقَبْلَ الْاِسْتِفْهَامِ أَيْضاً وَرَدَتْ[٢]

٧٧٣ـ وَجَازَ فِي فَاعِلِهَا بِأَنْ يَقَعْ وَهَكَذَا مَفْعُولُهَا لَهُ تَبَعْ

٧٧٤ـ فِيهَا ضَمِيرَانِ لِشَيْءٍ وَاحِدِ مِثْلُ: «أَرَانِي مَلْجَأً لِلشَّارِدِ»[٣]

٧٧٥ـ وَ«ظَنَّ» إنْ جَاءَتْ بِمَعْنَى التُّهْمَةْ كَذَا «عَلِمْتُ» لِـ«عَرَفْتُ» مُفْهِمَةْ[٤]

---

(١) وعلّة الإلغاء فيهما كون الجزئين كلاماً مستقلاً تاماً، فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما أو أحدهما، ويمكن أن يؤثّر فيهما العامل لقوّته ذاتاً فيجوز الوجهان.

(٢) خصيصة أخرى لأفعال القلوب وهي التعليق، وهذا إذا دخلت أفعال القلوب على الاستفهام أو النفي بـ«ما» أو «إن» أو «لا»، أو دخلت على لام الابتداء أو القسم، فإذن وجب إبطال عملها لفظاً فقط دون المحلّ، فتجوز مراعاة المحلّ لوجود المانع من العمل لفظاً، وهو اعتراض ما له صدر الكلام.

تنبيه: الفرق بين الإلغاء والتعليق: أنّ الإلغاء جائز والتعليق واجب. وأنّ الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق إبطال العمل في اللفظ فقط.

(٣) هذا بيان خصيصة أخرى لأفعال القلوب، وهي: أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين لشيء واحد نحو: «أراني ملجأً للشارد» و«علمتني منطلقاً».

وفي البيتين ضمير «ها» يرجع لأفعال القلوب، وقوله: «مفعولها له» أي مفعول هذه الأفعال للفاعل تبع.

(٤) اعلم أنّ لبعض هذه الأفعال معنىً آخر قريبٌ من معانيها الأول، ويتعدّى بذلك المعنى إلى مفعول واحد لا اثنين؛ فـ«ظنّ» يجيئ بمعنى التهمة أي اتّهمت، نحو: «ظننت زيداً» بمعنى: اتّهمته. وكذا «علمت» بمعنى «عرفت» يجيئ، تقول: «علمت زيداً» أي عرفته.

٧٧٦ـ عَدَّهُمَا لِوَاحِدٍ وَكُلَّمَا   كَانَ لِغَيْرِ الْقَلْبِ جَا مِثْلَهُمَا(١)

الأفعال الناقصة

٧٧٧ـ وَمَا يُقَرِّرْ فَاعِلاً عَلَى صِفَةْ   يَكُونُ فِعْلاً نَاقِصاً فَلْنَعْرِفَهْ(٢)

٧٧٨ـ كَـ«كَانَ» «صَارَ» «أَصْبَحَ» «أَمْسَى» «أَضْحَى»   وَ«ظَلَّ» «بَاتَ» «آضَ» «عَادَ» «رَاحَا»

٧٧٩ـ «مَا زَال» «مَا فَتِى» «غَدَا» و«مَا بَرِح»   «مَادَامَ» «مَا انْفَكَّ» وَ«لَيْسَ» يَتَّضِحْ(٣)

٧٨٠ـ فِي مِثْلِ: «حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا   نَصْلٌ» وَ«مَا جَاءَتْ بِهَا حَاجَتَهَا»(٤)

---

(١) فحينئذٍ يعدّيان بواحدٍ، كما تقدّم، وهكذا كلّ فعل بمعنىً غير القلب جاء كـ«رأيت» بمعنى: أبصرت، و«وجدتُ» بمعنى: أصبت، وغيرهما.

(٢) الأفعال الناقصة هي ما تُقرِّرُ فاعلاً على صفة هي غير صفة مصدره؛ فيخرج جميع الأفعال التامّة؛ فإنّ «ضَرَبَ» مثلاً يقرّر الفاعل على صفة، لكن تلك الصفة هي الضرب المستفاد من الفعل العامل فيه، وأمّا الفعل الناقص فإنّما يقرّر الفاعل على صفة غير صفة مصدره، فإنّ «كان» في «كان زيدٌ قائماً» لا يقرّر زيداً على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من الخبر المتّصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، وكذا سائرها.

(٣) وهذه الأفعال: «كانَ»، «صارَ»، «أصبح»، «أمسى»، «أضحى»، «ظلَّ»، «باتَ»، «آضَ»، «عادَ»، «راحَ»، «ما زال»، «ما فتِئَ»، «غدا»، «ما بَرِحَ»، «ما دامَ»، «ما انفكّ»، و«ليس».

(٤) جاء «قعد» ناقصةً في قولهم: «أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ حَتَّى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَةٌ أو نَصْلٌ» أي صارت الشفرة كأنّها حربةٌ أو نَصْلٌ. وكذلك جاء «جاء» أيضاً ملحقةً بالأفعال الناقصة كقولهم: «ما جاءت حاجتك»، ومثال المصنف: «ما جاءت بها حاجتها»؛ ففيه ضمير «جاءت» اسمها، و«حاجتك» خبرها، إمّا بأن يكون «ما» نافيةً و«جاءت» بمعنى «كانت»، وفيها ضمير لما تقدّم من الغرارة ونحوها، أي لم تكن هذه بقدر ما يحتاج إليه، وإمّا أن يكون «ما»
⇐

٧٨١ـ فَـذَاتُ الْابْـتِدَاءِ بَـعْدَهَا تَـحُلُّ ۞ لِـتُعْطِيَ الْـمَسْنَدَ حُكْمَ مَـا تَـدُلُّ[١]

٧٨٢ـ وَتَــرْفَعُ الْأَوَّلَ بِــالْإِسْمِيَّةْ ۞ وَالثَّـانِ تَـنْصِبُهُ عَـلَى الْـخَبَرِيَّةْ[٢]

٧٨٣ـ فَـ«كَانَ» ذَاتَ النَّقْصِ مُسْنَدُهَا جُعِلَ ۞ مَـعْنَاهُ مَـاضٍ دَائِـماً أَوْ مُـتَحَوِّلْ

٧٨٤ـ أَوْ مَـعْنَى «صَـارَ» فِـيهَا الضَّـمِيرُ ۞ لِـلشَّأْنِ نَـحْوُ: «كَـانَ ذَا وَزِيـرُ»[٣]

⇐ استفهاميّةً والضمير في «جاءت» يعود إليها، وأنّث الضمير باعتبار خبرها أي أيّة حاجةٍ صارت حاجتك؟

(١) تدخل هذه الأفعال على الجمل الاسميّة المركّبة من المبتدأ والخبر؛ لإعطاء الخبر حكم معنى هذه الأفعال، يعني الأثر المترتّب عليه نحو: «صارَ زيدٌ غنياً»، فمعناه الانتقال، وحكم معناه وأثره المترتّب عليه كون الخبر منتقلاً إليه، فلمّا دخل على الجملة الاسميّة أعني «زيدٌ غني» أعطي الخبر الذي هو «غنيّ» أثر ذلك الانتقال، وهو كون الغنيّ منتقلاً إليه. فقوله: «حكم ما تدلّ» أي ما تدلّ عليه هذه الأفعال.

(٢) ترفع هذه الأفعالُ الأوّلَ لكونه فاعلاً في المعنى، لكن بناءً على أنّه اسمها في الظاهر، وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول في توقّف الفعل عليه، وبناءً على أنّه خبرها في الظاهر؛ هذا قول البصريين، وقال الكوفيون: الاسم باقٍ على رفعه بما كان عليه قبل دخول هذه الأفعال والخبر انتصب على الحال.

(٣) اعلم أنّ لـ«كان» استعمالين: أحدهما: أن تكون ناقصةً محتاجةً إلى الخبر، وهذه تكون لثبوت خبرها لاسمها في الماضي مع الانقطاع أو مع الدوام. وقوله: «أو متحوّل» معناه الانقطاع في الماضي. وقد تأتي «كان» الناقصة بمعنى «صار». وقد يكون فيها الضمير للشأن فهو اسمه، وخبره الجملة ما بعده المركّبة من المبتدأ والخبر نحو: «كان هذا وزيرٌ»؛ هذا إذا كانت ناقصةً.

٧٨٥ـ وَذِي تَـمَامٍ تَأْتِ فِـي مَـعْنَى «ثَـبَتْ» نَحْوُ: «إِذَا كَانَ الشَّتَا نَحْوِي الْتَفَتْ»(١)

٧٨٦ـ وَ«صَارَ» لِلنَّقْلِ(٢) وَ«أَضْحَىٰ» «أَصْبَحَا» «أَمْسَـىٰ» لِقَرْنِ مَـا يَـلِيهَا بِـالضُّحَىٰ

٧٨٧ـ وَبِـالصَّبَاحِ وَالْـمَسَا(٣) كَـذَا تَـرِدْ مَـعْنَىً كَـ«صَـارَ» وَبِـهَا التَّـمَامَ زِدْ(٤)

٧٨٨ـ وَمِثْلُهَا فِـي الْإِقْـتِرَانِ «بَـاتَ» «ظَـلّ» وَ«صَارَ» فِي الْمَعْنَى كَـ«بِتُّ ذَا خَجَلْ»(٥)

٧٨٩ـ وَذَاتُ تَـصْدِيرٍ بِـ«مَـا» لِـمَا اسْـتَمَرّ مُسْـنَدُهَا لِـفَاعِلٍ لَـهَا ظَـهَرْ(٦)

---

(١) وقد تكون «كان» تامّةً لا تحتاج إلى المنصوب؛ فحينئذٍ بمعنى «ثبت» نحو: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].

(٢) و«صار» للنقل أي الانتقال من صفة إلى صفة نحو: «صار زيدٌ عالماً»، أو من حقيقة إلى حقيقةٍ نحو: «صار الخلّ خمراً».

(٣) «أضحى» و«أصبح» و«أمسى» تأتي لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها أي بالضحى والصباح والمساء. فـ«أصبح زيدٌ حزيناً» يدلّ على اقتران مضمون الجملة وهو حزن زيد بوقت الصباح، وكذلك باقي الأمثلة.

(٤) وتجيئ هذه الثلاثة بمعنى «صار» أي لمطلق الانتقال من غير اقتران بالصباح والمساء والضحى. وتكون تامّةً بمعنى الدخول في هذه الأوقات، تقول: «أصبح زيدٌ» أي دخل في الصبح، وهكذا.

(٥) و«بات» و«ظلّ» كالثلاثة الماضية لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما ـ أعني الليل في «بات» والنهار في «ظلّ» ـ؛ فمعنى «بات زيدٌ باكياً»: ثبت له البكاء في جميع ليله، ومعنى «ظلّ زيدٌ ماشياً»: ثبت له المشي في جميع نهاره. وأيضاً يأتيان بمعنى «صار» نحو: «ظَلَّ زيدٌ غنياً» و«بات عمروٌ فقيراً» أي صارَ.

(٦) أمّا الأفعال التي صدّرت بـ«ما» في أوّلها من الأفعال الناقصة غير «مادام»، وهي «ما زال» و«ما برح» و«ما فتِيءَ»، و«ما انفكّ»، فهي لاستمرار خبرها لاسمها أو فاعلها كما قال ⇐

٧٩٠ـ مُـذ قَـبلَ الْـفَاعِلُ هَـذَا الْـمُسْنَدَا[1] وَيَــلْزَمُ النَّــفْيَ الْـجَمِيعُ أَبَــدَا[2]

٧٩١ـ فِي غَيْرِ «مَا دَامَ» اجْعَلَنْ مَدْخُولَ «مَا» إِذْ هِـيَ لِـلتَّوْقِيتِ مَعْ «مَـا» عُـلِمَا[3]

٧٩٢ـ مِنْ أَجْلِ ذَا احْتَاجَتْ إِلَى الْكَلَامِ وَتَــامِّهِ فــي انشـروا النـظام[4]

٧٩٣ـ وَ«لَيْسَ» حَـالاً تَـنْفِي ضِـمْنَ الْـجُمْلَةْ وَقِـيلَ: تَـنْفِي مُـطْلَقاً أَحْـوَالَـهْ[5]

⇐ المصنّف. وتدلّ على الاستمرار لأنّها تدلّ على النفي، وعند دخول أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي وهو الإثبات واستمرار الثبوت.

(١) هذا الاستمرار ليس دائماً عقلاً بل دائماً عادةً وعرفاً أي معناها الاستمرار من وقتٍ يمكن الاسم أنْ يقبل الخبر عادةً وعرفاً؛ فمعنى: «ما زال زيدٌ أميراً»: استمرار إمارته من زمان قابليّته وصلاحيّته للإمارة.

(٢) أي إذا أريد بهذه الأفعال استمرار ثبوت الخبر للاسم فيلزمها النفي بدخول أدوات النفي عليها؛ إمّا لفظاً كما تقدّم أو تقديراً كقوله تعالى: ﴿تَاللهِ تَفتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتؤ.

(٣) أي لزوم النفي في غير «مادام»؛ فإنّ «مادام» للتوقيت أي توقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لاسمها بأن جعلت تلك المدّة ظرفَ زمانٍ له، وذلك لأنّ لفظة «ما» مصدريّة؛ فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر، وتقدير الزمان قبل المصادر كثير. ويمكن أن تجعل نفس «ما» مصدريّةً ظرفيّةً، فلا يحتاج إلى تقدير الزمان قبله.

(٤) من أجل أنّ «مادام» لتوقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لاسمها احتاجت إلى كلام تامّ للإفادة؛ لأنّه ظرفٌ، والظرف فضلة غير مستقلّ بالإفادة نحو: «اتبع الحقَّ ما دمت حيّاً».

(٥) «ليس» لنفي مضمون الجملة أي نفي الخبر عن الاسم في الحال عند الأكثر، ومطلقاً أي ماضياً وحالاً واستقبالاً عند سيبويه؛ ينظر الكتاب ٤: ٢٣٣.

٧٩٤ـ وَفِـي جَـمِيعِهَا التَّـوَسُّطَ اسْـتَبِحْ[١] وَبَـعْضُهَا التَّـقْدِيمُ فِـيهِ قَـدْ يَـصِحْ

٧٩٥ـ مِـنْ «كَـانَ» حَـتَّى «رَاحَ» جَـوِّزْهُ وَلَا تُـجَوِّزْ مَـا لِـ«مَـا» مِـنْهَا تَـلَىٰ[٢]

٧٩٦ـ إِلَّا ابْـنَ كَـيْسَانَ[٣] فَـإِنَّهُ انْـتَفَىٰ جَـوَازَهُ وَفِـي «مَـادَامَ» وَافَـقَا[٤]

٧٩٧ـ وَبَعْضُهُمْ فِـي «لَـيْسَ» أَبْـدَىٰ الْـخَلَفَا وَبَـعْضُهُمْ جَـوَازَ هَـذَا اسْـتَصْفَا[٥]

---

(١) أي يجوز في جميع هذه الأفعال توسُّطُها أي تقديم أخبارها على أسمائها مع الأمن من اللبس كقوله تعالى: ﴿كَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧].

(٢) أمّا في تقديم الأخبار على نفس الأفعال فقسم يجوز، وهو مِن «كان» إلى «راحَ» أي أحدَ عشرَ فعلاً، وهي: «كان»، «صار»، «أصبح»، «أمسى»، «أضحى»، «ظلّ»، «بات»، «آض»، «عادَ»، «غدا»، و«راحَ». ولا يجوز التقديم على أفعال تلى «ما» أي وقع بعد «ما»؛ نافيةً كانت أو مصدريّةً؛ لمنع «ما» الموصولة الحرفيّة أو «ما» النافية من تقدّم معمول الصلة أو المنفي عليها.

(٣) محمّد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي، من تصانيفه: المهذّب في النحو، غلط أدب الكاتب، غريب الحديث وغيرها، توفّي سنة ٢٩٩هـ؛ بغية الوعاة ١: ١٨.

(٤) أجاز ابن كيسان تقديم الخبر على الأفعال في غير «مادام»؛ فقال: أداة النفي لمّا دخلت على الفعل الذي معناه النفي أفادت الثبوت، فصار بمنزلة «كان»؛ فلا يلزم تقديم ما في حيّز النفي بحسب المعنى.

وقوله: «في مادام وافقا» أي وافق النحاةَ في منع تقديم الخبر على الفعل.

(٥) وقسم أبدي الخلاف فيه ومختلف فيه، وهو «ليس»؛ فقوم ذهبوا إلى أنّه لا يجوز تقديم الخبر؛ مراعاةً للنفي، وقومٌ إلى أنّه يجوز بناءً على أنّه فعلٌ، ويجوز تقديم معمول الفعل عليه.

أفعال المقاربة

٧٩٨ـ وَمَـا لِـقُرْبِ خـبرٍ لَـفْظاً وُضِـعْ رَجَاءاً أَوْ حُصُولاً أَوْ أَخْـذاً شُـرِعْ[١]

٧٩٩ـ فَـالْفِعْلَ مِـنْ ذَا سَـمِّ بِـالْمُقَارَبَهْ[٢] فَـلِلرَّجَا «عَسَـى» الْـجُمُودُ صَـحِبَهْ[٣]

٨٠٠ـ مِـثْلُ: «عَسَـى الزيـدُونَ أَنْ يَـنْجُونَا» أَوْ كَـ«عَسَـى أَنْ يَـخْرُجَ الزَّيْـدُونَا»[٤]

---

(١) أفعال المقاربة أفعالٌ وضعت للدلالة على قرب حصول الخبر للاسم؛ بأن يكون ذلك القرب بحسب رجاء المتكلّم وطمعه حصول الخبر للاسم، لا بجزمه به، أو وضع لدنوّ الخبر وقرب ثبوت الخبر للاسم دنوَّ حصولٍ، بأن يكونَ إخبار المتكلّم بذلك القرب لإشراف الخبر على حصوله للفاعل، أو أخذاً وشروعاً في الخبر، بأن يكون ذلك القرب بسبب جزم المتكلّم بشروع الاسم في الخبر بالتصدّي لما يفضي إليه.

(٢) أي تُسَمَّى هذه الأفعال التي لقرب الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً: الأفعال المقاربة.

(٣) «عسى» وضع لقرب الخبر رجاءً، أي رجاء المتكلّم ثبوتَ الخبرِ للاسم في الاستقبال. وهو غير متصرّف، لا يجيئ منه مضارعٌ، وأمر ونهي ومجهول؛ لتضمّنه إنشاء الطمع والرجاء كـ«لعلّ»، والإنشاءات غالباً من معاني الحروف، والحروف لا يتصرّف فيها.

(٤) لـ«عسى» استعمالان؛ أحدهما: أن يكون بعده اسمٌ، ثمَّ فعلٌ مضارع مصدَّر بـ«أن» الاستقباليّة؛ تقويةً لمعنى الترجّي الذي هو توقّع وجود الفعل في الاستقبال؛ فعلى هذا: «عسى» فعلٌ، «والزيدون» اسمها، و«أن ينجونا» في محلّ النصب بالخبريّة، أي عسى الزيدون الخروجَ، بتقدير مضاف، إمّا في جانب الاسم، تقديره: عسى حالهم الخروج، أو في جانب الخبر، أي عسى الزيدون ذوي الخروج. وقدّرنا ذلك لوجوب صدق الخبر على الاسم، وعلى هذا «عسى» ناقصة.

والثاني: أن يذكر المرفوع فقط، فاستغنى «عسى» عن الخبر، لاشتمال مرفوعه على المسند والمسند إليه نحو: «عسى أن يخرجَ الزيدونَ»، أي عسى خروج الزيدين، أي قَرُبَ خروجُهم.

٨٠١ـ وَجَازَ فِيهَا حَذْفُ «أَنْ» عَلَى الْـخَبَرِ[١] وَ«كَـادَ» يَأْتِـي لِـلْحُصُولِ الْـمُسْتَقِرْ[٢]

٨٠٢ـ بِـــدُونِ «أن» أَوْ مَـــعَهَا وَذَا نَـــدَرْ[٣] ثُـــمَّ عَـــلَيْهِ النَّـــفْيُ إِنْ يَكُـــنْ عَـــبَرْ

٨٠٣ـ فَاجْعَلْهُ كَالْأَفْعَالِ فِـي الْقَولِ الْأَصَـحْ وَقِـــيلَ فِـي الْإِثْـبَاتِ مَـعْنَاهُ رَجَـحْ[٤]

٨٠٤ـ وَقِـيلَ لِـلْإِثْبَاتِ فِـي الْـمَاضِي جُعِلْ وَفِـــي الَّـذِي يَأْتِـي فَكَـالْفِعْلِ عَـمِلْ

٨٠٥ـ تَـــمَسُّكاً بِـــقَوْلِهِ عَـــزَّ وَجَـــلّْ «مَا كَـادُوا يَـفْعَلُونَ» فَـاعْرِفِ الْـعَمَلْ

---

(١) «أن» التي دخلت على الخبر في الاستعمال الأوّل يجوز حـذفها؛ تشـبيهاً لهـا بـ«كـاد»، وذلك إذا جعلت للمقاربة نحو قول هدبة بن خشرم العذري:

عَسَى الْكَـرْبُ الَّـذِي أَمْسَـيْتُ فِـيهِ يَكُـــونُ وَرَاءَهُ فَـــرَجٌ قَـــرِيبٌ

بحذف «أن» التي دخلت على «يكون».

(٢) «كادَ» وضع لقرب ثبوت الخبر لاسمها حصولاً أي لإشراف الخبر على حصوله للفاعل.

(٣) ولأنّ «كاد» يدلّ على شدّة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفـعل والأخذ فيه، فلم يناسب أن يقترن خبره بـ«أن» الموضوعة للاستقبال نحو: ﴿ **وَمَاكَـادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ [البقرة: ٧١]، ويقلّ اقتران«كاد» بـ«أن» نظراً إلى الأصل كقول أبي زيد الأسلمي:

سَقَاهَا ذَوُو الأَحْلامِ سجْلاً عَلَى الظّمَا وَقَـــدْ كَـــرِبَتْ أَعْـــنَاقُهَا أَنْ تَـــقَطَّعَا

(٤) اختلف في معنى «كاد» إذا دخل عليه النفي؛ فقال قوم: إنّه كالفعل المثبت إذا دخل عليه النفي صار منفياً، وهو اختيار المصنّف. وقيل: نفيه الإثبات؛ ماضياً أو مضارعاً كـقوله تعالى: ﴿ **مَـاكَـادُوا يَـفْعَلُونَ** ﴾؛ فـإنّ المـراد إثـبات الفـعل لا نـفيه بـدليل ﴿ **فَـذَبَحُوهَا** ﴾ [البقرة: ٧١]، وأجيب أنّ قوله تعالى: ﴿ **مَاكَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ يدلّ على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت مّا، وقوله: ﴿ **فَذَبَحُوهَا** ﴾ قرينةٌ تدلّ على ثبوت الذبـح بـعد انـتفائه وانتفاء القرب منه، ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقتٍ وثبوته في وقت آخر. وقيل: نفيه الإثبات ماضياً، وفي المضارع كالأفعال.

٨٠٦ـ وَقَـوْلُ ذِي الرُّمَّـةِ مِنْهُ[١] وَ«طَـفِقْ» لِـــلْأَخْذِ وَالَّــذِي بِـهَا الْـتَحِقْ[٢]

فعلا التعجّب

٨٠٧ـ وَمَـــا بِـــهِ لاِنْشَـــا تَـــعَجُّبٍ وَرَدْ فَـــإِنَّهُ فِـــعْلَ تَـــعَجُّبٍ يُـــعَدُّ[٣]

٨٠٨ـ جَـــاءَ بِـــصِيغَتَيْنِ «مَـــا أَفْـــعَلَهُ» «أَفْـــعِلْ بِـــهِ» كَـــذَاكَ «مَـا أَبْـخَلَهُ»[٤]

٨٠٩ـ وَصُـــغْهُمَا مِـــمَّا تَـــصُوغُ أَفْـــعَلَا مُـــفَضَّلاً[٥] وَجَـــامِدَيْنِ جُـــعِلاَ[٦]

---

(١) القول الثالث: نفي «كادَ» يفيد الإثبات في الماضي، وفي المضارع كالفعل أي نفيه يـفيد النفي. ودليلهم في الأوّل قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَاكَادُوا يَفْعَلُونَ﴾، وتقدّم وجـه تـمسّكهم والجواب عنه. ودليلهم في الثاني أي نفي المضارع يفيد النفي قول ذي الرّمّة:

إذا غـيَّر الهـجرُ المُـحبّينَ لم يكَـدْ رَسيسُ الهوى من حبّ ميّةَ يـبرحُ

حيث أراد بالنفي الداخل على «يكاد» انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح أي الزوال؛ فالنفي الداخل على المضارع كالنفي الداخل على سائر الأفعال، وهذا موافق لما ذهب إليه المصنّف فلا وجه لردّه.

(٢) «طفق» وما به لحق أي «كرب»، «جعل» و«أخذ» لشروع الخبر والأخذ فيه، وهذه الأفعال الأربعة تستعمل بغير «أن».

(٣) فعلا التعجّب فعلانِ وضعا لإنشاء التعجّب؛ فخرج نحو: «عجبت» و«تعجّبت»؛ لأنـهما ليسا لإنشاء التعجّب بل للإخبار، ونحو: «قاتله الله مِنْ شاعرٍ»، و«لا شلّت عشرُه»؛ فإنّهما وإن كانا فعلين لإنشاء التعجّب لكن لا يدلّان عليه بالوضع بل بالقرينة.

(٤) فعلا التعجّب: «ما أفْعله» و«أفعل به» نحو: «ما أحسن زيداً» و«أحسن بزيدٍ».

(٥) ويبنيان ممّا يبنى منه أفعل التفضيل، وهو كـلّ فـعل ثـلاثي تـامّ مـتصرّف مـثبت قـابل للتفاضل مبنيّ للفاعل غير مصوغ منه أفعل لغير التفضيل.

(٦) أي هما جامدان، وسيأتي توضيحه.

٨١٠- وَاوْصِلْ إِلَى مُمْتَنِعٍ بِمَا إِلَى ... أَفْعَلِ تَفْضِيلٍ بِهِ تُوُصِّلَا(١)

٨١١- وَامْنَعْ كِلَا الْقِسْمَيْنِ مِنْ تَصَرُّفِ ... مِنْ فَصْلٍ أَوْ تَقْدِيمٍ أَوْ تَخَلُّفِ(٢)

٨١٢- وَالْمَازِنِيُّ جَوَّزَ الْفَصْلَ بِمَا ... ظَرْفاً أَتَى كَـ«اكْرِمْ هُنَا بِالْعُلَمَا»(٣)

٨١٣- فَسِيبَوَيْهِ قَالَ «مَا» اجْعَلْ نَكِرَةْ ... مُبْتَدَءاً مَا بَعْدَهَا اجْعَلْ خَبَرَةْ(٤)

---

(١) إذا أريد صوغ فعل التعجّب ممّا امتنع ؛ من رباعي أو ثلاثي مزيد، أو ما فيه لون وعيب وغيرها يتوصّل بما توصّل به لصوغ أفعل التفضيل كـ«أشدّ» و«أكثر» و«أقلّ» وغيرها، ويجعل مصدر الفاقد منصوباً بعد «ما أشدّ» ونحوه، ومجروراً بالباء بعد «أشدِد» ونحوه، فتقول في الأوّل: ما أشدّ دحرجته أو انطلاقه أو بياضه أو عرجَه، وفي الثاني: أشدِدْ بدحرجته أو بانطلاقه أو ببياضه، أو بعرجه. ويؤتى بمصدر المنفي والمبني للمفعول غيرَ صريحٍ نحو: «ما أكثر أن لا يقوم» و«ما أعظم ما ضُرِبَ»، و«أكثرْ بأن لا يقوم» و«أعظم بما ضُرِبَ».

(٢) أي لا يتصرّف فعلا التعجّب، وعلّة جمودهما تضمّنهما معنى حرف التعجّب الذي كان يستحقّ الوضع ولم يوضع، ولعدم تصرّفهم امتنع أن يتقدّم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما وبين معمولهما.

(٣) اختلف في الفصل بظرف أو مجرور متعلّقين بالفعل ؛ فذهب الأخفش والمبرّد وأكثر البصريين إلى المنع، وذهب الفرّاء والجرمي والمازني والزجّاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز؛ لقولهم: «ما أصدقَ بالرجل أن يصدق» و«ما أقبح به أن يكذب».

(٤) «ما» في «ما أفعله» مبتدأ اتّفاقاً؛ أمّا كونها اسماً فلأنّ في «أفعل» ضميراً يعود عليها، والضمير لا يعود إلّا على الأسماء، وأمّا كونها مبتدءاً فلأنّها مجرّدة عن العوامل اللفظيّة ومسندٌ إليها. ثمّ قال سيبويه: «ما» نكرة بمعنى «شيء»، وابتدئ بها لتضمّنها معنى التعجّب أو الإبهام، وما بعدها خبرها؛ فموضعه رفعٌ.

٨١٤ـ وَذَاتَ وَصْلٍ قَدْ رَأَىٰ أَبُوالْحَسَنْ مَحْذُوفَةَ الْمُسْنَدِ فِي الْقَوْلِ الْحَسَنْ[١]

٨١٥ـ وَسِيبَوَيْهِ فِي «بِهِ» عَنْهُ نُقِلْ فَإِنَّهُ فَاعِلَ «أَفْعِلْ» قَدْ جُعِلْ[٢]

٨١٦ـ فَلَا ضَمِيرَ[٣] ثُمَّ مَفْعُولٌ بِهِ قَالَ بِهِ الْأَخْفَشُ وَالباء في «بِهِ»

٨١٧ـ لَدَيْهِ لِلنَّقْلِ كَذَا لِلتَّعْدِيَةْ فَلَا تَكُونُ عَنْهُ «أَفْعل» خَالِيَةْ[٤]

---

(١) وقال أبو الحسن الأخفش: «ما» موصولة بمعنى «الذي»؛ فهي مبتدأ وما بعدها صلتها؛ فلا محلّ له من الإعراب، والخبر محذوف وجوباً؛ فتقدير «ما أحسن زيداً»: الذي أحسن زيداً شيء عظيم. والأصحّ قول سيبويه؛ لأنّ قصد المتعجّب الإعلام بأنّ المتعجّب منه ذو مزيّة إدراكها جليّ، وسبب الاختصاص بها خفيّ، فاستحقّت الجملة المعبّر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصّة، ليحصل بذلك إبهامٌ متلوٌّ بإفهام.

(٢) وما بعد الباء من «أفعِلْ به» فاعلٌ لـ«أفعل» عند سيبويه وجمهور البصريين والباء زائدةٌ، و«أفعل» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر.

(٣) إذن فلا ضمير في «أفعل»؛ لأنّ الفاعل واحدٌ.

(٤) وعند الأخفش ضميرُ «به» من «أفعل به» مفعول به، والباء إمّا للنقل أي زائدة في المفعول به كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، أو للتعدية.
ومبنى هذين الوجهين أنّ الهمزة في «أفعِل» للتعدية أو للصيرورة؛ فإن كانت للتعدية ـ وهو الأولى ـ فالباء زائدة، ولا يجوز أن تكون الباء للتعدية، وإلّا اجتمع حرفا التعدية، وإن كانت للصيرورة كما أجازه الزجّاج فالباء للتعدية. وعلى قول الأخفش «أفعل» أمرٌ حقيقةً لا بمعنى الماضي كما قال سيبويه، وفيه ضميرٌ كما في كلّ مثال أمر. واختلف في مرجعه بما لا نطيل ذكره.

أفعال المدح والذمّ

٨١٨ـ وَمَا بِهِ إِلَى مَدْحٍ تُوُصِّلَا ... فَـ«نِعْمَ» أَوْ ذَمٍّ فَـ«بِئْسَ» جُعِلَا[1]

٨١٩ـ وَعَرِّفَنْ بِاللَّامِ فِيهَا الْفَاعِلَا ... أَوْ فَأَضِفْهُ لِلَّذِي لَهَا تَلَىٰ

٨٢٠ـ أَوْ مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةْ ... مَنْصُوبَةً كَـ«نِعْمَ مَوْلَىً حَيْدَرَةْ»[2]

---

(١) أفعال المدح والذمّ أفعالٌ وضع لإنشاء مدح أو ذمّ؛ فخرج ما يمدح به في نحو: «شرُف زيدٌ» مقصوداً به المدح، وما هو للإخبار عن المدح والذمّ نحو: «مدحت» و«ذممت»؛ فإنّ شيئاً من ذلك ليس موضوعاً لإنشاء مدح أو ذمّ. فـ«نعم» للمدح و«بئس» للذمّ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٤٤]، ونحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلاً﴾ [الكهف: ٥٠]، والقول بفعليّتهما مذهب البصريين والكسائي، بدليل اتّصال التاء الساكنة بهما عند جميع العرب، وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان؛ لدخول حرف الجرّ عليهما، وأجيب بأنّه مؤوّل.

(٢) وكلّ منهما يرفعُ فاعلاً مقروناً بـ«أل»، أو مضافاً إلى معرّفٍ بـ«أل»، أو ضميراً مستتراً فيه وجوباً مفسَّراً بتمييز منصوب نحو: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى﴾ [الأنفال: ٨]، ﴿وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾ [آل عمران: ١٢]، و﴿نِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠] و«نِعْم رجلاً زيدٌ».

واختلف في «أل» الداخلة على فاعلهما؛ فقال الجمهور: هي جنسيّة؛ فقيل: للجنس حقيقةً، فالجنس كلّه ممدوح أو مذموم، ثمّ يؤتى بالمخصوص من قبيل ذكر الخاصّ بعد العامّ الشامل له ولغيره. وقيل: للجنس مجازاً. وقال قوم: هي عهدية؛ فقيل للعهد الذهني، وهي لواحد غير معيّن في الابتداء ويصير معيّناً بذكر المخصوص بعده، ويكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال، ليكون أوقع في النفس.

٨٢١ـ أَوْ مِزْةُ فِي «مَا» كَـ«نِعْمَ الشُّهَدَا»[١] وَيُــذْكَــرُ الْــمَخْصُوصُ بَـعْدُ مُبْتَدَا

٨٢٢ـ خَــبَرُهُ مَــا قَــبْلَهُ أَوْ خَــبَرُ لِــمُبْتَدَا فِــي الْــقَوْلِ لَــيْسَ يُـذْكَرُ

٨٢٣ـ كَــقَوْلِنَا: «نِــعْمَ الرَّفِــيقُ الْـعَمَلُ»[٢] وَطِـبْقَهُ اشْـرَطْ أَنْ يَـجِيءَ الْـفَاعِلُ[٣]

٨٢٤ـ أَمَّــا الَّــذِي جَـاءَ كَـ«بِـئْسَ مَـثَلُ الْــقَوْمِ الَّــذِينَ كَـذَّبُوا» مُـؤَوَّلُ[٤]

---

(١) أي إذا كان الفاعل ضميراً يميّز إمّا بمنصوب مفرد كما مرّ، أو يميّزُ بـ«ما» بمعنى «شيء»، منصوب المحلّ، نحو قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١].
وقوله: «نِعْمَ الشُّهَدَاءُ» مثالٌ لاستعماله معرّفاً باللام، أي نعم الشهداء شهداء كربلاء مثلاً.

(٢) يستعمل فاعلها كما مرّ على أحد أوجهٍ ثلاثة، ويذكر المخصوصُ بعد الفاعل، وهو إمّا مبتدأ والجملةُ قبله خبره، ولم تحتج إلى ضمير؛ لقيام «أل» مقام الضمير الرابط. أو خبر مبتدأ محذوف نحو: «نعم الرفيق العمل» أي العمل الصالح؛ فـ«الرفيق» فاعل «نعم»، و«العمل» إمّا مبتدأ و«نعم الرفيق» خبره المقدّم؛ فحينئذٍ الكلام جملة واحدة، أو خبر مبتدأ محذوف مثلاً يقال: «نعم الرفيق»، فسئل: من هو؟ فيقال: العمل الصالح، أي هو العمل الصالح؛ فعلى هذا الكلام جملتان.

(٣) شرط المخصوص أن يكون مطابق الفاعل؛ فيقال: «نعم الرجلُ زيدٌ» و«نعم الرجلان الزيدان»، و«نعم الرجال الزيدون»، وهكذا في «بئست المرأة هند» و«بئست المرأتان الهندان» و«بئست النساء الهندات».

(٤) أمّا قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ﴾ [الجمعة: ٥٩] حيث وقع الفاعل وهو «مثل القوم» مفرداً والمخصوص وهو «الذين كذّبوا» جمعاً، فهو ممّا لا يطابق الفاعل المخصوص، لأنّه مؤوّل بتقدير بئس مَثَلُ القومِ مَثَلُ الذين كذّبوا، أو بجعل «الذين» صفةً للقوم وحذف المخصوص.

٨٢٥ـ وَحَـذْفَ مَخْصُوصٍ إذَا مَا يُعْلَمُ ... أَبِحْ كَـ«نِعْمَ الْمَاهِدُونَ» أي هُمُ(١)

٨٢٦ـ وَ«سَاءَ» مِثْلَ «نِعْمَ» فِي الْمَعْنَى يَقَعْ ... وَ«حَبَّذَا» منها وَ«ذَا» بِهَا ارْتَفَعْ(٢)

٨٢٧ـ وَبَعْدَهُ الْمَخْصُوصُ وَاعْرِبْهُ كَمَا ... أَعْرَبْتَ مَخْصُوصاً بِـ«نِعْمَ» فَافْهَمَا(٣)

٨٢٨ـ وَقَبْلَ مَخْصُوصٍ وَبَعْدَهُ يَقَعْ ... تَمْيِيزٌ أَوْ حَالٌ عَلَى الْوِفْقِ اتَّبَعْ(٤)

---

(١) وإذا قامت قرينة يحذف المخصوص جوازاً كقوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي هُمْ أو نحنُ.

(٢) «ساء» مثل «بِئْسَ» في إفادة الذمّ وجميع الشرائط والأحكام نحو قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦] و ﴿أُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء: ٩٧].
و«حبّذا» من أفعال المدح والذم، فيفيد المدح، وهو مركّب من «حَبَّ» و«ذا»، وهو فاعله؛ فيرتفع محلاً ولا يتغيّر، فلا يثنّى ولا يجمع ولا يؤنّث.

(٣) ويذكر بعد «حبّذا» المخصوص، وإعراب مخصوصه كإعراب مخصوص «نعم» في الوجهين المذكورين، فيقال: «حبّذا زيدٌ» و«حبّذا الزيدان»، فيحتمل أن يكون «زيد» مبتدءاً مقدّم الخبر، أو خبرَ مبتدإٍ محذوف.

(٤) أي يجوز أن يقع قبل مخصوص «حبّذا» أو بعده تمييز أو حالٌ موافق مخصوصه في الإفراد والتثنية والجمع والتأنيث نحو: «حبّذا رجلاً زيدٌ» و«حبّذا زيدٌ رجلاً» و«حبّذا راكباً زيدٌ» و«حبّذا زيدٌ راكباً»، و«حبّذا الزيدان رجلين» و«حبّذا رجلين الزيدان» و«حبّذا امرأةً هندٌ» و«حبّذا هندٌ امرأةً». والعامل في التمييز أو الحال «حبّذا»، وذو الحال هو «ذا» لا «زيد».

قسم الحروف

تعريف الحرف

٨٢٩ـ اَلحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى حَصَلْ   فِي غَيْرِهِ مِثْلُ: «بَلَى» وَ«قَدْ» وَ«هَلْ»(١)

٨٣٠ـ مِنْ ثَمَّ لَمْ يُسْتَغْنَ فِي الدِّلَالَةْ   عَنْ أَخَوَيْهِ فَاعْرِفِ الْمَقَالَةْ(٢)

حرف الجرّ

٨٣١ـ فَأَحْرُفُ الْجَرِّ لِإِفْضَاءٍ تَرِدْ   بِفِعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وُجِدْ(٣)

٨٣٢ـ إِلَى الَّذِي يَلِيهِ وَهْيَ «مِن» «إِلَىٰ»   «حَتَّى» وَ«فِي» وَالْبَاءُ وَاللَّامُ «عَلَى»

٨٣٣ـ وَالْكَافُ «عَنْ» وَ«رُبَّ» ثُمَّ وَاوُهَا   وَالْوَاوُ وَالْبَا لِلْيَمِينِ تَاؤُهَا

---

(١) اعلم أنّ الحرف في اللغة هو الطرف والجانب، وفي اصطلاح النحويين ما دلّ على معنىً في غيره أي كلمةٌ دلّت على معنىً حاصلٍ في غيرها؛ فلا يكون مستقلاً بالمفهوميّة بحيث يصلح لأن يحكم عليه أو به.

(٢) من ثمَّ أي لأجل أنّه لا يستقلّ بالمفهوميّة احتاج في الدلالة أي لدلالته على معناه الإفرادي إلى غيره من اسم أو فعل. نحو: «أجاء زيدٌ؟ بلى جاء»، و﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون: ١]، و«هل جاء زيدٌ؟».

(٣) أخّر ذكرها عن الإضافة؛ لأنّ بابَ الإضافة متعلّق بالأسماء فذكرها هناك، وحروف الجرّ متعلّق بقسم الحروف.

وحروف الجرّ كما يدلّ عليه لفظ الجرّ ما وضعت لإفضاء معنى الفعل أو اسم الفاعل أو المفعول أو الصفة المشبهة أو المصدر أو غير ذلك إلى الذي يليه أي إلى ما بعده؛ سواء كان ما بعده اسمٌ صريح نحو: «مررت بزيد»، أو كان في تأويل الاسم نحو قوله تعالى: ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة: ٢٥] أي برحبها. ففي نحو: «مررت بزيد» لا يمكن أن يتعدّى «مررت» إلى زيد؛ فإذا توصّلت بالباء أفضاه إليه فقلت: «مررت بزيد».

٨٣٤ـ وَ«مُذْ» وَ«مُنْذُ» ثُمَّ «حَاشَا» وَ«عَدَا» كَذَا «خَلَا»(١) فَـ«مِنْ» أَتَتْ لِـلْابْتِدَا(٢)

٨٣٥ـ وَالْبَعْضِ(٣) وَالتَّبْيِينِ(٤) ثُمَّ زَائِدَةْ فِي غَيْرِ إِيجَابٍ عَدِيمِ الْفَائِدَةْ(٥)

٨٣٦ـ وَأَوَّلُوا كَـ«كَانَ مِنْ مَطَرْ» وَقَدْ أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ وَهْوَ الْمُعْتَمَدْ(٦)

---

(١) هي: «مِن»، «إلى»، «حتّى»، «في»، الباء، اللام، «على»، «عن»، الكاف، «عن»، «رُبَّ»، واوُ «رُبَّ»، واو القسم، باء القسم، تاء القسم، «مذ»، «منذ»، «حاشا»، «عدا» و«خلا».

(٢) شرع في بيان معاني «مِن»؛ فقال له أربعة معانٍ؛ أحدها: ابتداء الغاية، نحو: «سرت من البصرة»، ويجيئ للزمان نحو: «صمت من يوم الجمعة». ويعرف معنى الابتدائيّة لـ«من» بصحّة حلول «إلى» في مقابلها، فيقال: «سرت من البصرة إلى الكوفة» و«صمت مِن يوم الجمعة إلى يوم الخميس».

(٣) المعنى الثاني لـ«من»: التبعيض، وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ«بعض» نحو: «أخذت من الدراهم» أي بعض الدراهم.

(٤) المعنى الثالث: التبيين أو بيان الجنس أي إظهار المقصود من الجنس نحو: ﴿**فِي جِيْدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ**﴾ [المسد: ٥]، وعلامتها أن يحسن جعل «الذي هو» أو «التي هي» مكانها.

(٥) والرابع أن تكون زائدةً وهي تنصّ على العموم أو تؤكّد التنصيص على العموم نحو: «ما جاءني من رجلٍ»، ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، أن يكون مجروره نكرةً، وأن يكون إمّا فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدءاً كقوله تعالى: ﴿**مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ**﴾ [الأنبياء: ٢] أي ذكرٌ، و﴿**هَلْ تُحِسّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ**﴾ [مريم: ٩٨] أي أحداً، و﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللهِ**﴾ [فاطر: ٣] أي خالق. وقوله: «عديم الفائدة» أي لا معنى لـ«من» حينئذٍ، وإلّا له فائدة ذكرناها.

(٦) واستشكل لـ«من» الزائدة بنحو: «كان من مطر» بأنّ «من» زائدةٌ والكلامُ موجب! وأجاب المصنّف بأنّه متأوّل بكون «من» للتبيين أو للتبعيض أي قد كان شيء من مطر أو قد كان بعض مطر. أو هو وارد على سبيل الحكاية كأنّ قائلاً قال: «هل كان من مطر؟» فأجاب ⇐

٨٣٧ـ لِلاْنْتِهَا «إِلَى»[١] وَمَعْنَى «مَعْ» تَرِدْ   نَزْراً[٢] وَ«حَتَّى» فِيهِ أَيْضاً تَطَّرِدْ[٣]

٨٣٨ـ وَاخْتَصَّ بِالظَّاهِرِ وَالْمُبَرِّدُ   يَجْرِيهِ فِي الْمُضْمَرِ وَهْوَ الْأَبْعَدُ[٤]

٨٣٩ـ وَ«فِي» تَجِي لِلظَّرْفِ[٥] أَوْ مَعْنَى «عَلَى»   فِي قِلَّةٍ[٦] وَبِاللُّصُوقِ الْبَا حَلَا[٧]

⇐ بأنّه: «قد كان من مطر». وقوله: «قد أجازه الأخفش» أي أجاز الأخفش والكوفيّون زيادة «من» في الموجب، فهذا المثال عندهم قياسيٌ لا يحتاج إلى التأويل.

(١) «إلى» لانتهاء الغاية؛ فهي مقابلة «من»؛ سواء كان بالمكان نحو: ﴿ **إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى** ﴾ [الأسراء: ١] أو الزمان نحو: ﴿ **أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** ﴾ [البقرة: ١٨٧].

(٢) وتجيئ «إلى» بمعنى «مع» قليلاً نحو: ﴿ **لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ** ﴾ [النساء: ٢] أي مع أموالكم.

(٣) لـ«حتّى» معنيان مثل «إلى»: انتهاء الغاية نحو: «أكلت السمكة حتّى رأسها»، و ﴿ **سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ** ﴾ [القدر: ٥] للمكانيّة والزمانيّة. وبمعنى «مع»، قال الرضي عليه من الله الرضا: دخول ما بعد «حتّى» في حكم ما قبلها صار منشأً لتوهّم ابن الحاجب من مجيئها بمعنى «مع» كثيراً، وإلّا فهي لا تكون بمعنى «مع».

(٤) اختصّ «حتّى» بالاسم الظاهر خلافاً للمبرّد حيث يجري «حتّى» في المضمر مستدلاً بما وقع في بعض أشعار العرب، والجمهور يحكمون بشذوذه؛ فلا يجوّزونه قياساً.

(٥) «في» للظرفيّة حقيقةً؛ مكانيّةً أو زمانيّةً، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ **غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ** ﴾ [الروم: ٢]. أو مجازاً نحو قوله تعالى: ﴿ **لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾ [البقرة: ١٧٩].

(٦) وتجيئ «في» بمعنى «على» كقوله تعالى: ﴿ **لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ** ﴾ [طه: ٧١]. والأولى أن يقال: إنّها بمعنى الظرفيّة لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن المظروف في الظرف؛ فهي من باب الاستعارة التبعيّة.

(٧) والباء تأتي للإلصاق أي لإفادة لصوق أمر إلى مجرور الباء في نحو: «مررت بزيدٍ»؛ فإنّ الباء تفيد لصوق المرور بزيد أي بمكان يقرب منه زيد.

٨٤٠ـ عَدِّ[١] اسْتَعِنْ[٢] قَابِلْ بِهَا[٣] صَاحِبْ[٤] وَزِدْ   فِـي خَـبَرِ مُسْـتَفْهَمٍ نَـفْيٍّ طُـرِدْ
٨٤١ـ مَـعْهَا قِـيَاساً وَسَـمَاعِيّاً أَتَـىٰ   فِي غَيْرِهَا نَحْوُ: «بِحَسْبِكَ الْفَتَى»[٥]
٨٤٢ـ بِاللَّامِ خَصِّصْ[٦] ثُمَّ زِدْهَا[٧] وَأَتَتْ   رَدِيفَ «عَـنْ» إِنْ مَـعْ قَـوْلٍ وَرَدَتْ[٨]

---

(١) من معاني الباء: التعدية، وهي تغيير معنى الفعل وجعله متضمّناً معنى التصيير كما في الهمزة والتضعيف، وهذا المعنى ممّا انفردت به عن سائر حروف الجرّ. وتطلق التعدية على معنىً آخر، وهو إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجرّ، وهي بهذا المعنى متحقّقة في جميع حروف الجرّ.

(٢) أي استعِنْ بها أي بالباء، فتأتي الباء للاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقةً نحو: «كتبت بالقلم» و«نجرت بالقدوم»، أو مجازاً قيل: ومنه باء البسملة؛ لأنّ الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلّا بها.

(٣) أي قابل بالباء؛ فتأتي للمقابلة، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان نحو: «كافأت الإحسانَ بضعف» و«اشتريت الفرس بألف».

(٤) أي تأتي الباء للمصاحبة، وهي التي تصلح في موضعها «مع» أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال، نحو: ﴿ **دَخَلُوا بِالْكُفْرِ** ﴾ [المائدة: ٦١] أي مع الكفر أو كافرين.

(٥) أي تأتي الباء زائدةً قياساً في الاستفهام نحو: «هل زيدٌ بقائم»، والنفي بـ«ليس» نحو: «ليس زيدٌ براكبٍ»، وبـ«ما» نحو: «ما زيدٌ براكبٍ». وسماعاً في غيره نحو: «بحسبك الفتى» أي حسبكَ الفتى.

(٦) تأتي اللام للاختصاص نحو: «الجلّ للفرس».

(٧) وتأتي زائدةً نحو: «رَدِفَ لكم» أي ردفكم.

(٨) وتأتي بمعنى «عن» إن استعمل مع القول نحو: ﴿ **قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْراً مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ** ﴾ [الأحقاف: ١١]، وقال ابن مالك وغيره هي لام التعليل.

٨٤٣ـ أَوْ لِــتَعَجُّبٍ كَــوَاوِ الْــقَسَمِ[1] وَ«رُبَّ» لِلتَّقْلِيلِ فِي الصَّدْرِ ارْسِمِ[2]

٨٤٤ـ مُــخْتَصَّةً بِــنَكْرَةٍ عَــلَى الْأَصَــحّ مُــوْصُوفَةٍ وَالْـفِعْلُ مَـاضِياً رَجَحْ[3]

٨٤٥ـ يُحْذَفُ فِـي الْـغَالِبِ[4] وَقَـدْ تَـدْخُلُ عَــلَى ضَــمِيرٍ مُــبْهَمٍ وَتُــجْعَلُ[5]

٨٤٦ـ مَــا مَــازَهُ مُــنْتَصِباً مُــنَكَّرَا ثُــمَّ الضَّــمِيرُ مُـفْرَداً مُـذَكَّـرَا[6]

٨٤٧ـ وَعِــنْدَ أَهْــلِ الْكُـوفَةِ الطِّـبْقُ وَجَبْ كَـ«رُبَّــهَا إِمْــرَأَةً مِــنَ الْـعَرَبْ»[7]

---

(١) وتأتي للقسم والتعجّب معاً، وتختصّ باسم الله تعالى كقول أمية بن أبي عائذ:

لِلهِ يَـبْقَىٰ عَـلَى الْأَيَّـامِ ذُو حِـيَدٍ بِـمُشْمَخِرٍّ بِـهِ الظَّـيَّانُ وَالآسُ

(٢) و«رُبَّ» تأتي لإنشاء التقليل، وقد تأتي للتكثير. ولها صدر الكلام كما أنّ «كم» لإنشاء التكثير وله صدر الكلام.

(٣) تختصّ «رُبّ» بظاهرٍ نكرةٍ لفظاً ومعنىً أو معنىً فقط كـ«رُبَّ رجلٍ وأخيه»، وتوصف هذه النكرة؛ ليتحقّق التقليل الذي هو مدلول «ربّ»؛ لأنّه إذا وصف الشيء صار أخصّ وأقلّ ممّا لم يوصف، واشتراط كونها موصوفةً على المذهب الأصحّ، وهو مذهب المبرّد وابن السرّاج والفارسي وأكثر المتأخّرين. وفعل «رُبَّ» الذي تعلّق «رُبَّ» به فعل ماضٍ؛ لأنّها للتقليل المحقّق، ولا يتصوّر ذلك إلّا في الماضي نحو: «رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيته».

(٤) أي في الغالب يحذف الفعل الماضي.

(٥) هذا استعمالها الأوّل، وأمّا استعمالها الثاني: قد تجرّ «رُبّ» ضمير الغيبة المبهم الذي لا مرجع له، فيلزم، إفراد الضمير وتذكيره وتفسيره بتمييز منصوب، نحو: «رُبّه رجلاً أو رجلين أو رجالاً أو امرأةً أو امرأتين أو نساءً».

(٦) أي ما يميّز الضمير يجعل منتصباً منكّراً والضميرُ يجعل مفرداً مذكّراً دائماً؛ سواء كان المميِّز مفرداً أو مثنًى أو جمعاً، مذكّراً أو مؤنّثاً.

(٧) لكنّ الكوفيّين قالوا بوجوب مطابقة الضمير مع التمييز في الإفراد وضدّيه والتذكير والتأنيث؛ فإنّهم يقولون: «رُبَّهُ رجلاً»، و«ربّهما رجلين» و«ربّهم رجالاً» وهكذا.

٨٤٨ـ وَأَوْلِـهِ الْـجُمْلَةَ إنْ بِـ«مَـا» اتَّـصَلْ   كَـ«رُبَّـمَا يَـوَدُّهُ» عِـنْدِي حَـصَلْ[١]

٨٤٩ـ وَوَاوُهَـا[٢] وَوَاوُ مَـا يُـقْسَمُ بِـهْ   فَـعِنْدَ حَـذْفِ الْفِعْلِ غَـيْرِ طَـلَبِهْ[٣]

٨٥٠ـ بِـالظَّاهِرِ اخْـتَصَّتْ كَـذَا التَّـا جُـعِلَتْ   كَـذَاكَ بِـاسْمِ اللهِ جَـلَّ الْـتُزِمَتْ[٤]

---

(١) وتدخل «رُبَّ» على الجمل إن لحقتها «ما» الكافّة المانعة عن العمل. ومعنى البيت: أَوْلِ «رُبَّ» الجملةَ، أي أوقع الجملَ بعدَ «رُبّ» إن اتّصل «رُبَّ» بـ«ما»، وهو حَصَلَ عندي كـ«رُبَّما يودّه» أي يحصل عندي في نحو قوله تعالى: ﴿ رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الحجر: ٢].

(٢) أي واو «رُبَّ» في حكم «رُبّ» تدخل على نكرة موصوفة كقوله:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إلَّا الْيَعَافِيرُ وَإلَّا الْعِيسُ

وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارّةٍ؛ فإن لم تكن في أوّل القصيدة أو أوّل الرجز فكونها للعطف ظاهر، فإن كانت في أوّلهما فإنّه يقدّر معطوفاً عليه، وعند الكوفيين والمبرّد أنّها كانت حرف عطف ثمّ صارت قائمةً مقام «رُبّ» جارّة بنفسها؛ لصيرورتها بمعنى «رُبّ»؛ فلا يقدرون له معطوفاً عليه؛ لأنّ ذلك تعسّف.

(٣) من حروف الجرّ: واو القسم، ولها ثلاثة شروط؛ الأوّل: حذف فعل القسم معها، وذلك لكثرة استعمالها في القسم، الثاني: ألّا تستعمل في القسم السؤالي أو الطلبي كما قال المصنّف؛ فلا يقال: «والله أَخْبِرْنِي»، كما يقال: «بالله أخبرني»، والثالث: أنّها لا تدخل على الضمير؛ فلا يقال: «وك» كما يقال: «بك».

(٤) أي اختصّت الواو باسم الظاهر؛ سواء كان لفظ الجلالة: «الله» أو غيرها.

والتاء مثل الواو في الشروط السالفة؛ لأنّه مبدل من الواو كما في «وُراث» و«تُراث»، و«وُكلة» و«تُكلة» و«اوتعد» و«اتّعد»، فلهذا قصرت عن الواو، فلم تدخل إلّا على لفظة «الله»، وحكى الأخفش «تربّي» و«تربّ الكعبة»، وهو شاذّ.

٨٥١ـ وَالْـبَاءُ فِـي الْـجَمِيعِ مِـنْهُمَا أَعَـمْ[١] بِاللَّامِ وَالنَّـفْيِ وَ«إِنَّ» أَلْـقَى الْـقَسَمْ[٢]

٨٥٢ـ وَاحْـذِفْ جَـوَابَـهُ إِذَا كَـانَ اعْـتَرَضْ أَوْ حَـلَّ شَـيْءٌ قَـبْلَهُ لَـهُ عِـوَضْ[٣]

٨٥٣ـ «عَلَى» لِلْإِسْتِعْلَاءِ[٤] وَالْجَوَازِ «عَنْ»[٥] وَيُجْعَلَانِ اسْمَيْنِ إِذْ تَـدْخُلُ «مِـنْ»[٦]

---

(١) الباء أعمّ من الواو والتاء في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقاً أو على اسم «الله» خاصّةً.

(٢) ويجاب القسم الذي لغير السؤال باللام و«إنّ» وحرف النفي أعني «ما» و«لا». فاللام في الموجبة اسميّةً نحو: «والله لزيدٌ عالم»، أو فعليّةً نحو: «والله لأفعلنّ كذا». و«إنّ» في الاسميّة نحو: «والله إنّ زيداً لقائمٌ». و«ما» و«لا» في المنفيّة؛ اسميّةً كانت أو فعليّةً نحو: «والله ما زيدٌ بقائم» و«والله لا يقوم زيدٌ». وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى: ﴿ **تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ** ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتؤ.

وقوله: «ألقى القسم» أي يُتَلقّى أي يجابُ القسم بكذا.

(٣) أي يحذف جواب القسم إذا اعترض القسم أي توسّطَ بين أجزاء الجملة التي تدلّ على جواب القسم نحو: «زيدٌ والله قائم»، و«قام والله زيدٌ»، وفي نهج البلاغة: «قَدْ وَاللهِ لَقُوا اللهِ». قوله: «حَلّ شيء قبله له عوض» بيان الموضع الثاني من مواضع حذف الجواب، وهو ما إذا تقدّم القسم ما يدلّ على جوابه نحو: «زيدٌ قائمٌ والله»، و«قام زيدٌ والله». وهذا الكلام الذي توسّطه القسم أو تأخّر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم.

(٤) من حروف الجرّ «على»، وتأتي للاستعلاء؛ حسّاً نحو: ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو معنىً نحو: ﴿ **فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ** ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿ **وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ** ﴾ [الشعراء: ١٤].

(٥) من حروف الجرّ «عن»، وتأتي للمجاوزة أي بُعد شيء عن المجرور بها بسبب إيجاد الفعل المعدّىٰ بها نحو: «سرت عن البلد» أي بعدت عنها بسبب السير.

(٦) أي قد يكون «من» و«على» اسمين؛ فلا يستعملان إلّا مجرورين بـ«من»، وإنّما تتعيّن

⇐

٨٥٤ـ وَالْكَـــافُ لِــلتَّشْبِيهِ[١] أَوْ لِــلزَّيدِ[٢] وَقَدْ تَجِي اسْماً مِثْلُ «عَـنْ كَـالْبَرَدِ»[٣]

٨٥٥ـ وَ«مُـــذْ» و«مُـــنْذُ» لِــلزَّمَانِ مُــطْلَقَا لِــلْإِبْتِدَاءِ فِــي الْــمُضِيِّ حُــقِّقَا[٤]

٨٥٦ـ وَجَـــاءَ فِـــي الْــحَاضِرِ لِــلظَّرْفِيَّةْ كَـ«مَــا رَأَيْتُ الْــحَجَّ مُــذْ سَنِيَّةْ»[٥]

⇐ إذن اسميتهما لأنّ الجرّ من خواصّ الأسماء، قال مزاحم العقيلي يصف قطاةً:

غَدَتْ مِن عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تـمَّ ظِـمْؤُها تَصلُّ وعـن قـيضٍ بِـبيداءَ مَـجْهَلُ

و قال قطري بن الفجاءة:

ولَــقَدْ أَرَانِــي لِــلرِّمَاحِ دَرِيـئَةً مِـن عَـنْ يـميني مَـرَّةً وأمـامي

فيبنيان إذن لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبين لهما معنىً، فـيلزم «عـن» الإضـافة، ومعناه «جانب»، ومعنى «على»: «فوق».

(١) والكاف تأتي للتشبيه نحو: «زيدٌ كالأسد».

(٢) وتأتي زائدةً نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ إذ لابدّ من الحكم بزيادة إحدى أداتي التشبيه وإلّا صار المعنى: ليس شيءٌ مثلَ مثلِه فيلزم إثبات المثل لله تعالى، ونـفي المثليّة عن ذلك المثل وهو محال، وينجرّ في النهاية إلى زيادة الكاف.

(٣) كما أنّ «عن» و«على» تجيئان اسماً فكذلك الكاف تأتي اسماً نحو قول العجّاج:

بِــيضٌ ثَــلَاثٌ كَــنِعَاجٍ جُــمّ يَـضْحَكْنَ عَـنْ كَـالْبَرَدِ المُـنْهَمِّ

حيث جَرَّ «عن» كافَ «كالبرد». وسيبويه لا يحكم بـاسميتها إلّا عـند الضـرورة؛ يـنظر الكتاب ١: ١٣.

(٤) «مذ» و«منذ» للزمان الماضي أو الحاضر؛ فهما للابتداء في الزمان الماضي أي إذا أريد بهما الزمان الماضي؛ فالمراد أنّ مبتدأ زمان الفعل هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه كما إذا قلت: «سافرت من البلد مذ سنة كذا» أي ابتداء مسافرتي من البلد سنة كذا.

(٥) وتأتيان للظرفيّة المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمـان الحـاضر؛ فـالمراد أنّ جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو: «ما رأيته مذ سنتنا هذه» أي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذه السنة.

الأحرف المشبّهة بالفعل

٨٥٧ـ أَمَّا الَّذِي تَشْبَهُ فِعْلاً فَـ«كَأَنَّ» ... «لَيْتَ» «لَعَلَّ» «إِنَّ» «لٰكِنَّ» وَ«أَنَّ»[١]

٨٥٨ـ وَهْيَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ غَيْرُ «أَنّْ» ... فَهْيَ بِعَكْسِهَا[٢] وَ«مَا» بِهَا الْحِقَنْ

٨٥٩ـ فَتُلْغَ فِي الْأَفْصَحِ عَمَّا عَمِلَتْ ... ثُمَّ عَلَى الْفِعْلِ جَوَازاً دَخَلَتْ[٣]

٨٦٠ـ وَلَا تُغَيِّر «إِنَّ» مَعْنَى الْجُمْلَةْ[٤] ... وَ«أَنَّ» مَعْ جُمْلَتِهَا مَجْعُولَةْ[٥]

٨٦١ـ فِي حُكْمِ مَا أُفْرِدَ فَالْكَسْرُ يَجِبْ ... فِي مَوْضِعِ الْجُمْلَةِ وَالْفَتْحَ انْتَخِبْ

---

(١) فرغ عن الكلام في حروف الجرّ، وشرع في القسم الثاني من الحروف وهو الحروف المشبّهة بالفعل. وسمّيت مشبّهةً بالفعل لشبهها به، أمّا لفظاً فمن حيث كونها على ثلاثة أحرف وصاعداً، ولبنائها على الفتح مثله، وأمّا معنىً، فلأنّ معانيها معاني الأفعال مثل: أكّدت وشبّهت واستدركت وتمنّيت وترجّيت. وهي: «إنّ»، «أنّ»، «كأنّ»، «لكنّ»، «ليت»، و«لعلّ».

(٢) ولهذه الأحرف صدر الكلام وجوباً لما تقدّم من أنّ كلّ ما يغيّر معنى الجملة وجب أن يصدّر؛ ليعلم من أوّل الأمر أيّ معنىً أراد المتكلّم. غير «أنّ» أي لا يعتبر في «أنّ» الصدرية بل كما يأتي وجب أن يكون في وسط الكلام.

(٣) وتلحق هذه الأحرف «ما» الكافّة، فتلغى عن العمل؛ لوجود «ما» الكافّة في الأفصح أي على أفصح اللغات، وحينئذٍ تدخل هذه الحروف على الجمل الفعليّة؛ لأنّ «ما» الكافّة أخرجتها عن العمل، فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحاً للعمل.

(٤) «إنّ» المكسورة إذا دخلت على الجملة لا تغيّر معناها ولا تخرجها عن كونها جملةً بل يؤكّدها فقط.

(٥) بخلاف «أنّ» المفتوحة؛ فإنّها مع مدخولها مجعولةٌ في حكم المفرد أي بحكم المفرد؛ فيؤوّل بالمصدر.

٨٦٢ـ فِي مَوْضِعِ المُفْرَدِ[١] وَاكْسِرْهُ ابْتَدَا   وَبَعْدَ مَوْصُولٍ وَقَوْلٍ سُدِّدَا[٢]

٨٦٣ـ وَفُتِحَتْ بَعْدَ مُضَافٍ وَرَدَا   فَاعِلَةً مَفْعُولَةً أَوْ مُبْتَدَا[٣]

٨٦٤ـ وَقِيلَ: «لَوْلَا أَنَّهُ» فَقَدْ ظَهَرْ   فِي «أَنَّهُ» مُبْتَدَأٌ خَالِي الْخَبَرْ[٤]

٨٦٥ـ كَذَاكَ «لَوْ أَنَّكَ» فَاعِلٌ وَرَدْ   لِأَنَّ «لَوْ» مَدْخُولَهَا الْفِعْلُ اطَّرَدْ[٥]

---

(١) ولهذا الفرق المذكور وجب كسر همزة «انّ» في موضع يقتضي الجملة، ووجب فتح همزتها في موضع يقتضي المفرد.

(٢) بيّن مواضع وجوب كسر همزة «إنّ» مع الملاك المذكور، فوجب الكسر في ابتداء الكلام، وهذا معنى قوله: «اكسره ابتداءً» أي في ابتداء الكلام؛ لأنّه موضع الجملة نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وبعد الاسم الموصول؛ لأنّ صلة الموصول لا تكون إلّا جملةً نحو: «جاءني الذي إنّ أباه قائمٌ». وبعد القول؛ لأنّ مقول القول لا يكون إلّا جملةً نحو: ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ﴾ [الأنعام: ٥٦].

(٣) وتفتح همزة «انّ» إذا كانت مع جملتها فاعلةً نحو: «بلغني أنّ زيداً عالمٌ»؛ لوجوب كون الفاعل مفرداً. وكذا إذا كانت مفعولةً نحو: «كرهت أنّ زيداً شاعرٌ»؛ لوجوب كون مفعول غير القول مفرداً. وكذا إذا كانت مبتدءاً نحو: «عندي أنّك عالم»؛ لوجوب كون المبتدأ مفرداً.

(٤) ويقال بعد «لولا» الامتناعيّة: «لولا أنّه» بفتح الهمزة؛ لأنّ ما بعد «لولا» مبتدأ، وتقدّم أنّ المبتدأ وجب إفراده وفتح الهمزة في محلّه. فيقال: «لولا أنّك عالم لضربتك»، فـ«أنّك عالم» مبتدأ والخبر محذوف من العموم.

(٥) ويقال أيضاً: «لو أنّك فاضلٌ لأكرمتك» بفتح همزة «أنّ»؛ لأنّ «لو» حرف شرط؛ فلابدّ من دخولها على الفعل، فلو كسرنا همزة «إنّ» لكانت داخلةً على الاسميّة، وذلك لا يجوز، ففتحناها لتكونَ مع ما في حيّزها فاعلَ فعلٍ مقدّر، وهو «ثبت»؛ فتقدير المثال: لو ثبت أنّك فاضلٌ لأكرمتك.

٨٦٦ـ وَجَــازَ الْأَمْــرَانِ بِــهَا إِنْ قُــدِّرَتْ   بِــمُفْرَدٍ وَجُــمْلَةٍ تَكُــنْ أَتَتْ

٨٦٧ـ «فَــإِنَّنِي أُكْــرِمُهَا» وَ«إِنَّــهُ   عَــبْدُ اللَّــهَازِمْ وَالْــقَفَا أَظُــنُّهُ»[١]

٨٦٨ـ لِأَجْــلِ ذَا بِــالرَّفْعِ جَــازَ الْــعَطْفُ   عَلَى اسْــمِ مَــا تُكْسَــرُ لَفْظاً يَــقْفُو[٢]

---

(١) أي إن جاز تقدير الجملة باعتبارٍ وتقدير المفرد باعتبار آخر جاز الأمران أي فتح الهمزة وكسرها، وذلك في مواضع، ذكر المصنّف منها موضعين في قالب المثال:

أحدهما: بعد فاء الجزاء في نحو: «من يكرمني فإنّي أكرمه»؛ الكسر بتأويل «فأنا أكرمه»، والفتح على أنّ «أنّ» مع ما في حيّزها مبتدأ محذوف الخبر أي فإكرامي له ثابت، ولا شكّ أنّ عدم التقدير أولى من التقدير.

الثاني: بعد «إذا» المفاجأة كقوله:

وَكُنْتُ أَرَى زيداً كَمَا قِيلَ سَيِّدا   إِذَا أَنَّــهُ عَــبْدُ القَــفَا وَاللَّــهَازِمِ

فالكسر على تأويل: إذا هو عبد القفا، والفتح على تأويل: فإذا عبوديّة قفاه ثابتةٌ.

(٢) لأجل أنّ «إنّ» المكسورة لا تغيّر معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محلّ الرفع؛ لأنّها كالعدم؛ لأنّ فائدتها ـ أي «إنّ» ـ التأكيد فقط، فجاز العطف على محلّ ذلك الاسم بالرفع.

وقوله: «على اسم ما تكسر» أي على اسم «إنّ».

وقوله: «لفظاً» معادل قوله: «حكماً» في البيت الآتي، يعني أنّ المكسورة على قسمين: لفظي نحو: «إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ»، أو حكميّ وهي المفتوحة التي في حكم المكسورة نحو: «علمت أنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ»؛ فـ«أنّ» مع اسمها وخبرها ههنا، وإن كانت في تقدير المفرد؛ لأنّ المعنى: علمت قيامَ زيدٍ، لكنّها في تقدير اسمين؛ إذ «أنّ» مع اسمها وخبرها سادّةٌ مسدّ مفعولي «علمت»، كما أنّ «إنّ» المكسورة مع جزأيها بتقدير اسمين، أي المبتدأ والخبر، فحكم المفتوحة بعد فعل القلب حكم المكسورة في قيامها مع ما في حيّزها مقام الاسمين.

وفيه نظر؛ وذلك لأنّا بعد تسليم أنّ المفتوحة مع ما في حيّزها بتقدير اسمين نقول: إنّ ⇐

٨٦٩ـ كَـذَاكَ حُكْماً دُونَ ذَاتِ الْفَتْحِ ... كَأَنَّـهُ الجُـزْءُ وابـن النـصح[(١)]

٨٧٠ـ وَاشْتَرَطُوا فِيهِ مُضِيَّ مَا اسْتَنَدْ ... تَـقْدِيراً أَوْ لَـفْظاً وَكُـوفِيٌّ جَـحَدْ[(٢)]

٨٧١ـ وَكَـوْنَهُ مَـبْنِياً لَا تَأْثِـيرَ لَـهْ ... إِلَّا الْكِسَـائِيُّ لَـمْ يَكُـنْ لِـيُهْمِلَهْ[(٣)]

٨٧٢ـ كَـ«إِنَّـهُ وَالعَـمروُ ذَاهِـبَانِ» ... كَـذَا بِـ«لَكِـنَّ» أَتَـى الْأَمْـرَانِ[(٤)]

⇐ ذينك الاسمين بتقدير المفرد؛ فـ«علمت أنّ زيداً قائمٌ» بتقدير «علمت زيداً قائماً»، لكنّ «علمت زيداً قائماً» بتقدير «علمت قيامَ زيد»، كما مرّ في أفعال القلوب؛ فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزأيها بتقدير المفرد؛ إذ ذانك الاسمان بتقدير الاسم المفرد أعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤوّلان به.

(١) أي دون «أنّ» المفتوحة؛ فإنّه لم يجز العطف على محلّ اسمه بالرفع فإنّها لمّا غيّرت معنى الجملة لا يصحّ فرض عدمها، فصار كالجزء.

(٢) أي اشترطوا في العطف على اسم «إنّ» بالرفع مضيّ الخبر أي ذكر خبرها قبل المعطوف؛ إمّا لفظاً نحو: «إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ»، أو تقديراً نحو: «إنّ زيداً وعمروٌ قائمٌ»؛ لأنّه على تقدير: إنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ قائمٌ. واشترطوا ذلك لأنّه لو لم يمض الخبر قبله لا لفظاً ولا تقديراً للزم اجتماع عاملين على إعراب واحد. خلافاً للكوفيين؛ فإنّهم لا يشترطون في صحّة هذا العطف مضي الخبر؛ فإنّ «إنّ» عندهم لا يعمل إلّا في الاسم، والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول «إنّ» عليه، فلا يلزم اجتماع عاملين على إعراب واحد.

(٣) في جواز العطف على محلّ اسم «إنّ» قبل مضي الخبر لا أثر لبناء اسم «إنّ» عند الجمهور؛ فلا يجوز عندهم «إنّك وزيدٌ ذاهبان»، كما لا يجوزُ «إنّ عمراً وزيدٌ ذاهبان». خلافاً للكسائي والمبرّد؛ فإنّهما يجوّزان نحو: «إنّك وزيدٌ ذاهبان»، و«إنّه والعمروُ ذاهبانِ».

(٤) أي في «لكنّ» أيضاً يجوز الأمران في العطف على اسمه واعتبار محلّ الاسم وعطف الشيء عليه بالرفع، كما تقول: «لم يخرج زيدٌ لكنّ عمراً خارجٌ وبكرٌ».

⇐

٨٧٣ـ لِـذَلِكَ اللَّامُ أُدْخِـلَتْ عَـلَى الْـخَبَرْ ... مَعْ «إِنّ» ذَاتِ الْكَسْرِ دُونَـهَا اسْـتَقَرّ[١]

٨٧٤ـ أَوْ أُدْخِـلَتْ عَـلَى اسْمِهَا إِنْ فُصِلَا ... بَـيْنَهُمَا كَـ«إِنَّ فِـيهَا لَـبَلَا»[٢]

٨٧٥ـ أَوْ دَخَـلَتْ عَـلَى مُـعَلَّقٍ عَـبَرْ ... بَـيْنَهُمَا كَـ«إِنَّـهُ لَـفِيهِ بَـرّ»[٣]

٨٧٦ـ وَهْـوَ بِـ«لَكِـنَّ» ضَـعِيفٌ[٤] وَاطَّـرِدْ ... تَـخْفِيفُ «إِنّ» إِنْ مَكْسُـورَةً تَـرِدْ[٥]

٨٧٧ـ حِـينَئِذٍ يَـلْزَمُهَا اللَّامُ وَبِـحْ ... إِلْـغَاؤَهَا أَوْ أُعْـمِلَتْ كُـلٌّ يَـصِحّ[٦]

⇐ ولا يجوز في سائر الحروف المشبّهة بالفعل العطف على محلّ اسمها؛ لعدم بقاء المعنى الأصلي فيها، فلا يعتبر محلّ اسمها.

(١) لأجل أنّ «إنّ» لا تغيّر معنى الجملة والمفتوحة تغيّره، دخلت اللام المؤكّدة على خبر «إنّ» التي هي أيضاً لذلك التأكيد؛ فتوافقها معنىً، دون «أنّ»؛ لكونها بمعنى المفرد، فلا يناسبها التأكيد ابتداءً.

(٢) فتدخل اللام على الخبر في «إنّ» لا على اسمها؛ احترازاً من اجتماع أداتَي التأكيد في صدر الكلام متعاقباً. وقد تدخل على اسم «إنّ» إذا فصل بينه وبين «إنّ» نحو: ﴿**إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً**﴾ [آل عمران: ١٣] و«إنَّ في الدار لبلاءً».

(٣) أو لا تدخل اللام لا على الاسم ولا على الخبر بل تدخل على متعلّق وقع بين اسم «إنّ» وخبرها، نحو: «إنّ زيداً لَطعامك آكلٌ» و«إنّه لَفيه بَرٌّ».

(٤) ودخول اللام في «لكنّ» ضعيف، على اسمها أو خبرها أو على ما بينهما؛ لأنّها وإن لم تغيّر معنى الجملة لكن لا توافق اللام في التأكيد مثل «إنّ».

(٥) أي اطّرد تخفيف «إنّ» لثقل التشديد وكثرة الاستعمال.

(٦) وإذا خفّفت «إنّ» يلزمها اللام؛ سواء أعملت «إن» المخفّفة أو أهملت، أمّا مع الإهمال فللفرق بين «إن» المخفّفة والنافية، وأمّا مع الإعمال فللطرد.

و«بح» من «يبيح»، أي أجز إلغاء «إن» المخفّفة عن العمل وإعمالها، وحمل عليه قوله ⇐

٨٧٨ـ وَقَدْ يَجُوزُ بَعْدَهَا أَنْ يَرِدَا فِعْلٌ مِنَ الْأَفْعَالِ لَازِمَ ابْتِدَا

٨٧٩ـ وَقَالَ بِالتَّعْمِيمِ أَهْلُ الْكُوفَةْ[(١)] وَنُونَ ذَاتِ الْفَتْحِ جُزْ تَخْفِيفَهْ[(٢)]

٨٨٠ـ فَفِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ حَتْماً تَعْمَلُ مُقَدَّرٌ فِي جُمْلَةٍ لَهَا وَلوا[(٣)]

٨٨١ـ وَمُطْلَقاً تُدْخِلُهَا عَلَى الْجُمَلْ وَشَذَّ فِي غَيْرِ الضَّمِيرِ ذَا الْعَمَلْ[(٤)]

٨٨٢ـ وَالسِّينُ أَوْ «سَوْفَ» كَذَا النَّفْيُ وَ«قَدْ» يَلْزَمُهَا إِنْ مَعَهَا الْفِعْلُ وَرَدْ[(٥)]

⇐ تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١]، ولا يجوز عند الكوفيين إعمال المخفّفة، والآية ردّ عليهم.

(١) وإذا خفّفت «إن» يجوز دخولها على الجمل الفعليّة مطلقاً عند الكوفيين أي من أيّ نوع كان الفعل، وقال البصريّون بجواز دخولها على أفعال المبتدأ أي على الأفعال التي هي من نواسخ المبتدأ والخبر نحو: «كان» و«ظنّ» وأخواتهما؛ حتّى لا تخرج «إن» بالتخفيف عن أصلها بالكليّة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، و ﴿إِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

(٢) يجوز تخفيف نون «أنّ» أيضاً، أو أجزه.

(٣) فحينئذٍ تعمل وجوباً في ضمير الشأن المقدّر، وتقدّم الوجه في باب ضمير الشأن.

(٤) عند التخفيف تدخل «أن» على الجمل الصالحة لأن تكون مفسِّرةً لضمير الشأن مطلقاً؛ فعليةً كانت الجملة أو اسميّةً، ناسخةً كانت أو غير ناسخةٍ. وشذّ إعمال المفتوحة المخفّفة في غير ضمير الشأن، وجاء في الضرورة.

(٥) إذا دخلت على الفعل يلزمها السين نحو: ﴿عَلِمَ أن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى﴾ [المزّمّل: ٢٠]، أو «سوف» كقول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْء يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

أو «قد» نحو قوله تعالى: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾ [الجنّ: ٢٨].

⇐

٨٨٣ـ ثُمَّ «كَأَنَّ» تَأْتِ لِلتَّشْبِيهِ إِنْ خُفِّفَتْ تُلْغَىٰ عَلَى الْوَجِيهِ(١)

٨٨٤ـ وَتَأْتِي «لَكِنَّ» لِلإِسْتِدْرَاكِ فِي نَحْوِ: «لَكِنَّ أَبَاهُ شَاكِ»(٢)

٨٨٥ـ إِنْ وُسِّطَتْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ وَقَدْ تَغَايَرَا مَعْنًى(٣) وَإِلْغَاءٌ وَرَدْ

٨٨٦ـ إِنْ خُفِّفَتْ ثُمَّ بِهَا الْوَاوَ أَبِحْ(٤) وَ«لَيْتَ» لِلتَّمَنِّ مُطْلَقاً يَصِحّ(٥)

⇐ وتلزم هذه الأمور الثلاثة للفرق بين «أن» المخفّفة من المشدّدة وبين «أن» المصدريّة الناصبة.

أو حرف النفي نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩]؛ ولزوم حرف النفي للعوض من النون المحذوفة، كما قيل.

(١) «كأنّ» للتشبيه، وتخفّف فتلغى عن العمل على الوجيه أي على الأفصح؛ لخروجها عن المشابهة للفعل؛ لفوات فتحة الآخر.

(٢) «لكنّ» للاستدراك، وفُسِّر الاستدراك بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها لأجل التدارك، ولذلك لابدّ أن يتقدّمها كلامٌ مناقضٌ لما بعدها نحو: «زيدٌ لم يَشْكُ لكنّ أباه شاكي».

(٣) أي وسّطت «لكن» بين كلامين مغايرين معنىً كما تقدّم. وقوله: «إن وسطت» إلى آخره شرطٌ وجوابه محذوف يدلّ عليه الجملة المقدّمة أعني: «تأتي لكنّ للاستدراك».

(٤) إن خفِّفت «لكنّ» ألغيت وأبطل عملها. ويجوز دخول الواو عليها مشدّدةً أو مخفّفةً، ويجوز كون الواو عاطفةً للجملة على الجملة، وجعل الواو اعتراضيّةً أظهر من حيث المعنى.

(٥) و«ليت» تأتي للتمنّي، وهو إظهار محبّة شيء مستحيل من حيث إنّه مستحيل أو ممكن غير متوقّع. مطلقاً أي على الممكن نحو: «ليت زيداً قائمٌ»، أو على المستحيل نحو قوله:

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُود يوماً فَأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

٨٨٧ـ وَقَــدْ أُجِــيزَ «لَـيْتَ زِيـداً قَـائِمَا»[١] كَـــذَا «لَــعَلَّ» لِــلتَّرَجِّي دَائِــمَا[٢]

(١) عمل هذه الأحرف المشبّهة بالفعل كما عُلِمَ نصب الاسم ورفع الخبر، وأجاز الفرّاء «ليت زيداً قائماً» بنصب المعمولين؛ بناءً على أنّ «ليت» للتمنّي، فكأنّه قيل: أتمنّى زيداً قائماً، أي أتمنّاه كائناً على صفة القيام. وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير «كَانَ».

(٢) «لعلّ» للترجّي وهو: توقّع مرجوٍّ أو مخوفٍ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١٨٩] و﴿ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشورى: ١٧].

الحروف العاطفة

٨٨٨ـ لِلْعَطْفِ «حَتَّى» الْـوَاوُ وَالْـفَاءُ وَ«ثُـمّ» «إِمَّا» وَ«لَا» «بَلْ» «أَوْ» وَ«لَكِنَّ» ثُمَّ «أَمْ»[١]

٨٨٩ـ قَـدْ خَـصَّصُوا الْأَرْبَـعَةَ السَّـوَابِقَا بِـالْجَمْعِ فَـالْوَاوُ لِـجَمْعٍ مُـطْلَقَا[٢]

٨٩٠ـ وَالْـفَا بِـتَرْتِيبٍ[٣] وَ«ثُـمَّ» مِـثْلُ فَـا بِـمُهْلَةٍ[٤] «حَـتَّى» لَـهُ أَثْـراً قَـفَا[٥]

٨٩١ـ وَمَـا يَـلِيهَا جُـزْءُ مَـنْ لَـهُ جُـعِلْ بِهِ عَـلَى الْـقُوَّةِ وَالضَّـعْفِ اسْـتُدِلّْ[٦]

---

(١) اعلم أنّ العطف على الشيء لغةً: الالتفات إليه، وتقول: عطفت على الشيء إذ أثنيتَ وجهك إليه؛ فبين العطف وبين التثنية مقاربة في المعنى، فلذلك كان العطف في الكلم المختلفة بمنزلة التثنية في الأسماء المتّفقة.

وحروف العطف: «حتّى»، الواو، الفاء، «ثمّ»، «إمّا»، «لا»، «بل»، «أو»، «لكن» و«أم».

(٢) الأربعة السوابق أي الأول للجمع أي جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو أعمّ من أن يكون مطلقاً أو مرتّباً، والمراد بالجمع أن لا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما يكون «أو» و«إمّا».

والواو للجمع مطلقاً أي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه، بمعنى أنّ الواو لا تدلّ على الترتيب وإنْ كان موجوداً في الكلام.

(٣) الفاء للترتيب أي تقديم المعطوف عليه على المعطوف، لكن بغير مهملة ومتعاقباً.

(٤) «ثمّ» مثل الفاء للترتيب بين المعطوف والمعطوف عليه، لكن تدلّ على المهلة.

(٥) و«حتّى» مثلُ «ثمّ» في الترتيب مع المهلة، إلّا أنّ الترتيب في «حتّى» أقلّ منها في «ثمّ».

(٦) وما بعد «حتّى» أي معطوفها جزء متبوعه أي جزء من المعطوف عليه، جزء قويّ أو ضعيف نحو: «مات الناس حتّى الأنبياء» و«قَدِمَ الحاجّ حتّى المشاة».

٨٩٢ـ لِـــوَاحِـــدِ الْأَمْــرَيْنِ مُــبْهَماً أَتَتْ «أَمْ» «إِمَّا» «أَوْ»[١] وَ«أَمْ» إِذَا مَا اتَّصَلَتْ[٢]

٨٩٣ـ فَأَلْـــــزِمَنْهَا هَــــمْزَةَ اسْــــتِفْهَامِ وَأَوْلِـــهَا الْـــعَدِيلَ فِـــي الْكَــلَامِ

٨٩٤ـ وَأَعْــــقِبِ الْـــهَمْزَةَ ثَـــانِيَيْهِمَا بَـعْدَ ثُـبُوتِ الْـعِلْمِ فِـي إِحْـدَاهُـمَا[٣]

٨٩٥ـ لِـطَلَبِ التَّـعْيِينِ[٤] مِــنْ ثَــمَّ امْتَنَعْ «أَجِئْتَ فَردَى فِـي الْـوُرُودِ أَمْ جُـمَع»[٥]

٨٩٦ـ مِـنْ ثَـمَّ أَيْـضاً فِـي جَـوَابِـهَا انْـحَتَمْ أَنْ يُـلْقَ بِـالتَّعْيِينِ دُونَ «لَا» «نَـعَمْ»[٦]

---

(١) «أم» و«إمّا» و«أو» تأتي لأحد الأمرين مبهماً أي غير معيّن عند المتكلّم، فلا تدلّ على الجمع خلاف الأربعة الأول.

(٢) و«أم» إذا كانت متّصلةً لازمةٌ لهمزة الاستفهام التي تذكر قبله.

(٣) وجب في «أم» المتّصلة أن تذكر همزة الاستفهام قبله، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، و«أم» حينئذٍ تحتاج إلى معادلين، أحدهما يذكر بعدها والآخر يذكر بعد همزة الاستفهام، وأحد المعادلين ثابت عند المتكلّم. وقوله: «وأولِهَا» أي أولِ «أم» العديلَ أي أوقِع المعادلَ بعد «أم».

(٤) أي يذكر المعادلان لطلب التعيين من المخاطب.

(٥) لأجل أنّه وجب في «أم» ذكر أحد المعادلين بعدها والآخر بعد الهمزة امتنع «أجئت فردى أم جمع»؛ لأنّ المعادلين هنا «فردى» و«جمع»، وأحدهما ـ وهو «جمع» ـ ولي «أم» لكنّ الآخر لم يلِ الهمزة بل وقع «جئت» بعد الهمزة.

(٦) ولما ذكرنا وجب أن يجابَ «أم» المتّصلة المعادلة بالتعيين أي تعيين أحد المعادلين من المخاطب، لا بـ«نعم» و«لا»، بخلاف «أو» و«إمّا» مع الهمزة كما إذا قيل: «أجاءك زيدٌ أو عمروٌ؟» فإنّه يصحّ جوابه بـ«لا» و«نعم»، وكذلك: «أجاءك إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ؟»؛ لأنّ المقصود بالسؤال أنّ أحدهما لا على التعيين جاءك أو لا.

٨٩٧ـ أَوْ ذَاتُ قَطْعٍ فَكَـ«بَلْ» وَالْهَمْزَةْ ... كَـ«إِنَّ هَذَا جَابِرٌ أَمْ حَمْزَةْ»[١]

٨٩٨ـ وَقَبْلَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ قَدْ وَجَبْ ... دُخُولُ «إِمَّا» مَعَ «إِمَّا» يَصْطَحِبْ[٢]

٨٩٩ـ وَمَعَ «أَوْ» فَجَائِزٌ[٣] وَ«لَا» وَ«بَلْ» ... لِأَحَدِهِمَا مُعَيَّناً لَمَّا اتَّصَلْ[٤]

٩٠٠ـ كَذَاكَ «لَكِن» وَالْزِمَنَّهُ النَّفْيَا ... كَـ«مَا أَتَانِي لَكِن إِبْنُ عُلْيَا»[٥]

---

(١) هذا البيت عطف على «أم إذا ما اتّصلت»، أي «أم» إمّا متّصلةٌ ومضت أحكامها وإمّا منقطعة؛ فحينئذٍ يفيد الإضراب عن الأوّل كـ«بل»، ويفيد الشكّ في الثاني كالهمزة نحو: «إنّ هذا جابرٌ أم حمزة» أي بل أهذا حمزة.

(٢) إذا أريد استعمال «إمّا» عاطفةً وجب أن يؤتى بـ«إمّا» أخرى قبل المعطوف عليه حتّى يعلم من أوّل الأمر أنّ الكلام مبنيٌّ على الشكّ نحو: «جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ».

(٣) أي يجوز عند العطف بـ«أو» أن يصدر المعطوف عليه بـ«إمّا» نحو: «جاءني إمّا زيدٌ أو عمروٌ». ويمكن أن يقال: يجوز عند العطف بـ«أو» خلوّ المعطوف عليه عن «إمّا» نحو: «جاءني زيدٌ أو عمروٌ».

(٤) «لا» و«بل» لأحد المعطوف والمعطوف عليه أي لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين على التعيين؛ فكلمة «لا» لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف نحو: «جاءني زيدٌ لا عمروٌ»؛ فحكم المجيئ للمعطوف لا للمعطوف عليه. وكلمة «بل» بعد الإثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف بخلاف «لا» نحو: «جاءني زيدٌ بل عمروٌ» أي بل جاءني عمروٌ، وبعد النفي فيه خلاف نحو: «ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ».

(٥) و«لكن» مثل «لا» و«بل» أي لأحد المعطوف والمعطوف عليه على التعيين، لكنّه يلازم النفي إمّا في جانب المعطوف عليه وهو الغالب، أو في جانب المعطوف.
فإن كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة «لا»؛ فتكون لإيجاب ما انتفى عن الأوّل؛ فتكون لازمةً لنفي الحكم عن الأوّل نحو: «ما قام زيدٌ لكن عمروٌ» أي قام، وإن
⇐

أحرف التنبيه والنداء

٩٠١- وَمَـا لِـتَنْبِيهٍ «أَلَا» «أَمَـا» وَ«هَـا»[1] وَأَحْـرُفُ النِّـدَا فَـ«يَـا» أَعَـمُّهَا

٩٠٢- «أَيَـا» «هَـيَا» فَـلِلْبَعِيدِ اطَّـرَدَا وَ«أَيْ» وَهَـمْزَةٌ لِـقُرْبٍ أُورِدَا[2]

⇐ كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة «بل» في مجيئها بعد النفي والإثبات؛ فبعد النفي لإثبات ما بعدها، وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو: «جاءني زيدٌ لكن عمروٌ لم يجئ» و«ما جاءني زيدٌ لكن عمروٌ قد جاء».

ومثال المصنّف: «ما أتاني زيدٌ لكن ابن عليا» أي جاءني.

(١) أحرف التنبيه «ألا» و«أما» و«ها»، و«يا» قد تأتي أيضاً للتنبيه مجرّداً عن النداء.

وإنّما وضعت هذه الأحرف لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام؛ لئلا يفوت الغرض بسبب كونه غافلاً، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، وقول أبي الصخر الهذلي:

أمَا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأحيَىٰ وَالَّذِي أَمْرُهُ الأَمرُ

ومثال «ها» قول النابغة الذبياني:

هَا إنَّ ذي عذرةٌ إن لَم تَكُنْ نَفَعَتْ فَإنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ

وتدخل «ها» خاصّةً على أسماء الإشارة من المفردات حتّى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعيّن معناها إلّا بها.

(٢) تعبير المصنّف بـ«أحرف النداء» أدقّ من تعبير ابن الحاجب بـ«حروف النداء»؛ لأنّ «أحرف» وضع للقلّة و«الحروف» للكثرة، وهنا الأنسب إلى المقام القلّة.

اعلم أنّه قيل: بين النداء والتنبيه عموم وخصوص مطلق؛ فكلّ ما ينادىٰ بها كان فيه تنبيهٌ ولا عكس.

وحروف النداء خمسة و«يا» أعمّها، ولذلك تستعمل في المنادى القريب والبعيد ⇐

أحرف الإيجاب

٩٠٣ـ «نَعَمْ» «أَجَلْ» «إِي» «جَيْرِ» «إِنَّ» وَ«بَلَىٰ» فَأَحْرُفٌ بِهَا تُجِيبُ السَّائِلَا(١)

٩٠٤ـ فَالْأُولَى لِلتَّقْرِيرِ وَالْأَخِيرَةْ بِالنَّفْيِ فِي إِيجَابِهِ شَهِيرَةْ(٢)

٩٠٥ـ وَ«إِي» لِإِثْبَاتٍ يَلِي اسْتِفْهَامَا وَالْقَسَمَ اجْعَلْهُ لَهَا الْتِزَامَا(٣)

٩٠٦ـ وَ«إِنَّ» «جَيْرِ» ثُمَّ هَكَذَا «أَجَلْ» تَكُونُ تَصْدِيقاً لِمُخْبِرٍ نَقَلْ(٤)

⇐ والمتوسّط.

و«أيا» و«هيا» للمنادى البعيد، و«أي» والهمزة للقريب.

والمنادى القريب إذا كان نائماً أو ساهياً أو غافلاً جاز نداؤه بمثل «أيا» و«هيا».

(١) أحرف الإيجاب ستّةٌ: «نَعَمْ»، «أَجَلْ»، «إِي»، «جَيْرِ»، «إِنَّ» و«بَلَىٰ».

(٢) «نَعَمْ» لتقرير ما سبقها أي مصدِّقة لما سبق من الكلام؛ منفياً كان أو مثبتاً، استفهاماً كانَ أو خبراً. فهي في جواب «أقام زيدٌ؟» بمعنى: قامَ زيدٌ، وفي جواب «ألم يقم زيدٌ؟» بمعنى: لم يقم زيدٌ. و«بلى» وهو المعبَّر عنه في عبارة المصنِّف بـ«الأخيرة» لإيجابِ النفي يعني ينقض النفي المتقدّم ويجعله إيجاباً. ومن ثمَّ قال ابن عبّاس عنهما: لو قالوا في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]: «نَعَمْ» لكان كفراً.

(٣) «إي» للإيجاب بعد الاستفهام، ويلزمها القسم من غير ذكر فعل القسم؛ فلا يقال: «إي أقسمت بربّي»، ويقال: «إي والله».

(٤) «إنّ» و«جير» و«أجل» لتصديق المخبر، تقول في جواب من يقول: «أتاك زيدٌ»: أجل، إنّ أو جيرِ.

أحرف الزيـادة

٩٠٧ـ فَأَحْرُفُ الأَنْـفَالِ «مَـا» وَ«أنْ» وَ«مِـنْ» وَاللَّامُ وَالْـبَاءُ وَ«لَا» كَـذَاكَ «إِنْ»(١)

٩٠٨ـ فَـمَعَ «مَـا» نَـافِيَةً «إِنْ» كَـثُرَتْ(٢) وَمَـعَ «مَـا» لِـمَصْدَرٍ قَـدْ نَـدَرَتْ(٣)

٩٠٩ـ وَمَـعَ «لَـمَّا»(٤) وَكَـذَا تُـزَادُ «أَنْ» مَـفْتُوحَةً عَـقِيبَ «لَـمَّا» إجْـعَلَنْ(٥)

---

(١) أحرف الزيادة وسمّاها المصنّف أحرف الأنفال، كما مرّ في معنى الباء أنّها تجيئ للنفل أي زائدةً. وهي «ما»، «أن»، «مِن»، اللام، الباء، «لا» و«إنْ». وهذه الحروف قد تقع زائدةً لا أنّها لا تقع إلّا زائدةً.

والغرض من زيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد المعنوي كما في الكتاب ١: ٩٦، ٢: ٣٠٥، وعند الفرّاء التأكيد اللفظي؛ لأنّه قال: هكذا لم تعتبر فيها المعاني وإنّما كرّرت تأكيداً للفظ.

وفائدتها اللفظيّة: تزيين اللفظ، وكون زيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها تهيّأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظيّة.

(٢) «إن» تزاد مع «ما» النافية كثيراً لتأكيد النفي، وتدخل على الاسم والفعل نحو:

وَمَـا إِنْ طِـبُّنَا جُـبْنٌ وَلَكِـنْ مَـنَايَانَا وَدَوْلَـةُ آخَـرِينَا

وقوله:

مَـا إِنْ جَـزَعْتُ وَلَا هَـلَعْتُ وَلَا يَـرُدُّ بِكَأيَّ زَنَـدَا

(٣) وقلّت زيادة «إن» مع «ما» المصدريّة نحو: «انتظرني ما إن جلس القاضي» أي مدّة جلوس القاضي.

(٤) وكذا تزاد «إن» مع «لمّا» نحو: «لَمّا إن ضرب زيدٌ قمت».

(٥) أمّا «أن» فتكثر زيادتها بعد «لمّا» نحو: ﴿ لَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ [يوسف: ٩٦].

٩١٠- وَبَــعْدَ مَــا يُـقْسَمُ فِـيهِ قَـبْلَ «لَـوْ»(١) كَذَا مَعَ الْكَـافِ «كَأَنْ قَـوْمٍ سَـرَوْا»(٢)

٩١١- وَمَعْ حُرُوفِ الشَّرْطِ مِثْلُ «أَيْـنَ» «إِنْ» «إِذَا» وَ«أيّ» وَ«مَـــتَى» تُـــزَادُ إِنْ(٣)

٩١٢- قَــلَّ مَعَ الْـمُضَافِ زِيـدُ «مـا» وَمَعْ بَـعْضِ حُـرُوفِ الْـجَرِّ غَـالِباً وَقَـعْ(٤)

٩١٣- وَ«لَا» مَعَ الْـوَاوِ عَـقِيبَ النَّـفْيِ زِدْ(٥) وَبَـــعْدَ «أَنْ» إن مَـصْدَرِيَّةً تَـرِدْ(٦)

٩١٤- وَقَـــلَّ أَنْ يُــزَادَ قَــبْلَ «أقْسِـمُ»(٧) وَهْـوَ مَعَ الْـمُضَافِ شَـذَّ فَـافْهَمُوا(٨)

---

(١) وتزاد «أن» بين «لو» والقسم المتقدّم عليه نحو: «والله أن لو ضربَ زيدٌ قمت».

(٢) وقلّت زيادة «أن» بعد كاف التشبيه نحو:

وَيَــوماً تُــوَافِـينا بِــوَجْهٍ مُـقَسَّمٍ كَأَنْ ظَـبْيَةٍ تَـعْطُو إِلَـى وَارِقِ السَّـلَمِ

(٣) هذه مواقع زيادة «ما»، ولم يصرّح المصنّف بـ«ما» في هذا البيت اكتفاءً بذكره في البيت التالي. فتزاد «ما» مع حروف الشرط أي أدات الشرط نحو: «أينما تكن أكن»، و«إمّا نذهبَنّ بك»، و«إذا ما تخرج أخرج»، و ﴿ أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلأَسْمَاءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، و«متى ما تذهب أذهب».

(٤) وتزاد «ما» قليلاً بين المضاف والمضاف إليه نحو: ﴿ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص: ٢٨]، و ﴿ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٣]. وتزاد بعد حروف الجرّ نحو: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون: ٤٠]، و ﴿ مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ﴾ [نوح: ٢٥]، و«زيدٌ صديقي كما عمروٌ أخي».

(٥) و«لا» تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي أو النهي نحو: «ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ»؛ فإنّها وإن عدّت زائدةً لكنّها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر.

(٦) وتزاد «لا» بعد «أن» المصدريّة نحو: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف: ١٢] أي أن تسجد.

(٧) وتزاد «لا» قبل المقسَم به كثيراً للإيذان بأنّ جواب القسم منفي نحو: «لا والله لا أفعل».

⇐

٩١٥ـ وَالْـبَاءُ وَاللَّامُ وَ«مِـن» فَـقَدْ ذُكِـرْ فِـيمَا تَـقَدَّمْ زِيـدُهَا فَـلْتُذْكَـرْ(٩)

حرفا التفسير

٩١٦ـ وَاجْعَلْ لِتَفْسِيرِ الْكَلَامِ «أَيْ» وَ«أَنْ» وَ«أَنْ» بِمَعْنَى القَوْلِ خَصَّتْ فَاعْرِفَنْ(١٠)

⇐ وجاءت قبل «أقسم» قليلاً نحو: ﴿ **لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ** ﴾ [القيامة: ١] و﴿ **لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ** ﴾ [البلد: ١].

(٨) وشذّت زيادة «لا» بين المضاف والمضاف إليه نحو:

فِـي بِـئْرِ لَا حُـورٍ سَـرَى ومـا شَـعَر بِـإفْكِهِ حَـتَّى إذَا الصُّـبحُ جَـشَرْ

(٩) الباء و«مِن» واللام تزاد، وتقدّم ذكرها في حروف الجرّ، وكذا الكاف.

(١٠) حرفا التفسير: «أي» و«أن». والفرق بين «أي» و«أن»: أنّ «أيْ» يفسَّر بها كلُّ مبهم، مفرداً كان نحو: «جاءني زيدٌ أي أبو عبد الله»، أو جملةً نحو: «قُطِعَ رزقُهُ أي مات». و«أنْ» لا تفسِّر إلّا مفعولاً مقدّراً للفظٍ دالٍّ على معنى القول مؤدٍّ معناه، كقوله تعالى: ﴿ **وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ** ﴾ [الصافات: ١٠٤]، وقد يفسّر المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿ **إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ** ﴾ [طه: ٣٨، ٣٩] و﴿ **مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللهَ** ﴾ [المائدة: ١١٧].

أحرف المصدر

٩١٧ـ وَأَحْرُفُ المَصْدَرِ «أَنْ» و«مَا» و«أَنّْ» بِجُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ «مَا» «أَنْ» صِلَنْ[١]

٩١٨ـ وَ«أَنَّ» ذَاتُ الثِّقْلِ بِالْإِسْمِيَّةْ فِي نَحْوِ: «عِنْدِي أَنَّكَ الْبَهِيَّةْ»[٢]

---

(١) إنّما سميت هذه الأحرف مصدريةً لأنّها تجعل ما بعدها في حكم المصدر وبتأويله، وسُمّيت أيضاً موصولاتٍ لاحتياجها إلى صلتها.

«ما» و«أن» مختصّتان بالجملة الفعليّة تدخلان عليها وتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ١١٨] أي برحبها.

و«ما» توصل بالفعل المتصرّف؛ لأنّ الذي لا يتصرّف لا مصدرَ له حتّى يؤوّلَ الفعلُ مع الحرف به، ولا توصل بالأمر، وصلتُها لا تكون عند سيبويه إلّا فعليّة، وجوّز غيرُه أن تكون اسميةً أيضاً، وهو الحقّ، وإن كان قليلاً كقول أمير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة: «بَقَوْا فِي الدُّنْيَا مَا الدُّنْيَا بَاقِيَةٌ» اي مدّة بقاء الدنيا.

وأمّا «أن» المصدريّة فلا تدخل إلّا على الفعل المتصرّف، وهو إمّا ماضٍ كقوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢] أي مَنُّ اللهِ، أو مضارعٌ، وحينئذٍ «أن» تؤثّر فيه تأثيرين آخرين: نصبه وتخصيصه بالاستقبال.

(٢) و«أنّ» توصل بالجملة الاسميّة، وإذا كفّت بـ«ما» يجوز بعدها الاسميّة والفعليّة، فتجعلها في تأويل المصدر، ويُعْرَبُ بحسب العوامل الموجودة نحو: ﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠] أي كونُ إلٰهكم إلهاً واحداً. ونحو: «عندي أنّك البهية».

أحرف التحضيض

٩١٩ـ فَأَحْرُفُ التَّحْضِيضِ «هَلَّا» «لَومَا» «أَلَّا» وَفِيهَا الْتَزِمِ التَّقَدُّمَا

٩٢٠ـ إذْ هِيَ لِلصَّدْرِ وَبِالْفِعْلِ يُخَصّ تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً كَـ«هَلَّا يُنْتَقَضْ»[1]

حرف التوقّع والتقريب

٩٢١ـ فَـ«قَدْ» بِهِ مَعْنَى التَّوَقُّعِ اسْتَمَرّْ وَفِي مُضَارِعٍ بِهِ التَّقْلِيلَ قَرّ[2]

---

(١) أحرف التحضيض: «هلّا»، «ألّا»، «لوما» و«لولا». ولم يذكر المصنّف منها: «لولا»، وهي منها، ووجب دخولها على الفعل لفظاً نحو: ﴿**لَوْلَا أَرْسَلْتَ**﴾ [طه: ١٣٤]، و﴿**لَوْمَا تَأْتِينَا**﴾ [الحجر: ٧]، أو تقديراً نحو: «هلّا زيداً ضربته». ومعناها إذا دخلت على الماضي: التوبيخ واللوم على ترك الفعل. وإذا دخلت على المضارع: الحثّ على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر.

ولها صدر الكلام ليدلّ من أوّل الأمرِ على أنّ الكلام في ذلك النوع.

(٢) اعلم أنّ «قد» إذا دخل على الفعل الماضي يقرّبه من الحال، ومنه قولهم: «قد قامت الصلاة»، وسمّي حرف التقريب بهذا الاعتبار؛ لأنّه يخبر به بهذا الإخبار. وإن دخل على المضارع كان للتقليل كقولهم: «إنّ الكذوب قد يصدق وإنّ الجواد قد يعثر».

هذا وتحقيق الأمر أنّ «قد» إذا دخل على الماضي أو المضارع فلابدّ فيه من معنى التحقيق، ثمّ إنّه يضاف إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال والتوقّع أي يكون مصدره متوقّعاً للمخاطب واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقّع ركوب الأمير: «قد ركب» أي حصل عن قريب ما كنت تتوقّعه، ومنه قول المؤذّن: «قد قامت الصلاة»؛ ففيه إذن ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق والتوقّع والتقريب. ولا تدخل على الماضي غير المتصرّف كـ«نِعْمَ» و«بئس» و«عسى» و«ليس»؛ لأنّها ليست بمعنى الماضي حتّى تقرب ⇐

حرفا الاستفهام

٩٢٢- حُــرُوفُ الْإِسْــتِفْهَامِ هَــمْزَةٌ وَ«هَــلْ» فَأَلْــزِمْ هَــــذَيْنِ أَوَّلَ الْــجَمَلْ(١)
٩٢٣- نَــحْوُ: «أَزِيْــدٌ قَــامَ» أَوْ «أَقَــامَ ذَا» كَذَاكَ «هَلْ» لِلْهَمْزِ فِي الْمَعْنَى حَذَا(٢)
٩٢٤- فَالْهَمْزُ مِنْ «هَــلْ» فِــي تَــصَرُّفٍ أَعَــمّ نَحْوُ: «أَزيدٌ جَـاءَ أَمْ إِبْـنُ الْـحَكَمْ»(٣)

⇐ معناها من الحال. وتدخلُ أيضاً على المضارع المجرّد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، فيضاف إلى التحقيق في الأغلب: التقليل.
وقد تستعمل للتحقيق مجرّداً عن معنى التقليل نحو: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وتستعمل أيضاً للتكثير في موضع المدح نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾ [الأحزاب: ١٨].

(١) اعلم أنّ الاستفهام طلب الفهم، وقد يخرج لفظ الاستفهام إلى معانٍ أخر، وهي: التوبيخ والتقرير والإرشاد وغيرها. وأدات الاستفهام إمّا أسماءٌ وإمّا حروف، فالحروف هي الأصل، والأسماء ظروف وغيرُ ظروف وقد مرّت.
أمّا الحروف فهي الهمزة و«هل»، ولهما صدر الكلام؛ لأنّهما يغيّران معنى الكلام، ويدخلان على الفعليّة والاسميّة، إلّا أنّ الهمزة تدخل على كلّ اسميّة؛ سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف «هل»؛ فإنّها لا تدخل على اسميّة خبرها فعل نحو: «هل زيدٌ قامَ» إلّا على شذوذٍ.

(٢) نحو: «أزيدٌ قامَ؟» لدخول الهمزة على الاسميّة، ونحو: «أقام ذا؟» لدخول الهمزة على الفعليّة.
قوله: «كذاك هل» أي يتبع «هل» الهمزة في المعنى والاستعمال كما تقدّم بيانه وأمثلته.

(٣) أي الهمزة أعمّ استعمالاً من «هل»، يعني أنّها تستعمل فيما لم تستعمل فيه «هل»، يقال: «أزيدٌ جاء أم ابن الحكم»، ولا يقال: «هل زيدٌ جاء» كما تقدّم، لا على كون «زيد» مبتدءاً ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدّر.

٩٢٥ـ قُلْ: «أَفَمَنْ كَانَ» «أَثُمَّ إِنْ وَقَعْ» أَوْ «أَوَمَنْ» مِنْ دُونِ «هَلْ» لَا يُمْتَنَعْ[1]

حروف الشرط

٩٢٦ـ فَـ«إِنْ» و«أمّا» «لَوْ» لِشَرْطٍ جُعِلَتْ[2] فَـ«إِنْ» بِالْاِسْتِقْبَالِ مُطْلَقاً وَفَتْ

٩٢٧ـ وَعَكْسُهَا «لَوْ» وَبِفِعْلٍ إِلْزِمَا تَقْدِيراً أَوْ لَفْظاً بِهَذَا صِلْهُمَا[3]

---

(١) قوله: «من دون هل» متعلّق بـ«لا يمتنع» أي قلّت هذه الأمثلة لاستعمال الهمزة وهي لا تمتنع من دون «هل»؛ إذ هي في «هل» ممتنعةٌ.

تقول: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً﴾ [السجدة: ١٨]، بتقديم الهمزة على الفاء العاطفة.

وتقول: «أثمّ إن وقع» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ [يونس: ٥١] بتقديم الهمزة على «ثمّ».

وتقول: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [الأنعام: ١٢٢] بتقديم الهمزة على الواو العاطفة.

بخلاف «هل»؛ فإنّه لا يجيئ في شيء منها.

(٢) اعلم أنّ الجملة قد تنقض بالزيادة عليها، كما أنّها تنقض بالنقصان عنها، فإذا دخل حرف الشرط على الجملة صيّرتها جزء جملة أخرى، وجعلتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامها إلى أمر آخر، والشرط والجزاء جملتان في الأصل صارتا بدخول حرف الشرط عليهما في حكم جملة واحدة.

(٣) ثمّ إنّ الأصل في حروف الشرط «إن» وهي للاستقبال؛ سواء دخلت على المضارع أو الماضي. و«لو» للمضي على أيّهما دخلت قال الله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]. وتلزمُ «إن» و«لو» الفعل لفظاً أو تقديراً نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] أي إن استجارك أحدٌ، و﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] أي لو تملكون، فـ«أحد» و«أنتم» مرفوعان بأنّهما فاعلان لفعلين محذوفين

⇐

٩٢٨ـ مِنْ أَجْلِ ذَا قِيلَ: «لَوْ أَنَّهُ انْصَرَفْ» لِأَنَّهُ فَاعِلُ فِعْلٍ إِنْحَذَفْ[١]

٩٢٩ـ وَجِيءَ بِالْفِعْلِ مَكَانَ «مُنْصَرِف» إِذْ هُوَ كَالنَّائِبِ عَمَّا قَدْ حُذِفْ[٢]

٩٣٠ـ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَصَرَّفِ الْخَبَرْ فَاهْجُرْهُ فِي نَحْوِ: «لَوْ أَنَّهُ حَجَرْ»[٣]

٩٣١ـ وَإِنْ عَلَى الشَّرْطِ تَقَدَّمَ الْقَسَمْ لَفْظاً وَمَعْنًى بِالْمُضِيِّ يُلْتَزَمْ[٤]

٩٣٢ـ وَصَيِّرِ الْجَوَابَ لِلْمُقَدَّمِ إِنْ يَتَوَسَّطْ فِيهِ لَفْظُ الْقَسَمِ[٥]

⇐ يفسّرهما الظاهر، أمّا «أحد» فظاهرٌ، أمّا «أنتم» فلأنّه كان ضميراً متّصلاً، فلمّا حذف الفعل صار منفصلاً بارزاً.

(١) للزوم الفعل بعدهما يقال بعد «لو»: «أنّك» بالفتح لا بالكسر كما تقدّم في الأحرف المشبّهة بالفعل؛ لأنّه مع معموليه فاعل فعل محذوف، والذي يصلحُ للفاعليّة «أنّ» لا «إنّ»، فيؤوّل مع الفعل بالمصدر، ويصير فاعل «ثبت» المحذوف.

(٢) ويقال في خبر «أنّ» إذا وقع بعد «لو»: «انصَرَفَ» في المثال أي يؤتى بالفعل في خبره؛ ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف.

(٣) هذا إذا كان خبر «أنّ» مشتقّاً أمّا إذا كان جامداً لا يمكن صوغ الفعل منه، فيؤتى به خبراً، نحو: ﴿ لَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ ﴾ [لقمان: ٢٧]؛ فـ«أقلام» جامدٌ وجاز وقوعه خبراً لتعذّر المشتقّ.

(٤) وإذا تقدّم القسم على الشرط يلزم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضياً، لفظاً أو معنىً؛ ليكون على وجه لا يعمل فيه أدوات الشرط.

(٥) وحينئذٍ كان الجواب أي الجواب الذي في الظاهر جواب الشرط، للمقدّم منهما وهو القسم، لا للقسم والشرط؛ لأنّه يلزم أن يكون مجزوماً وغير مجزوم، وهو محال؛ هذا في اللفظ، أمّا في المعنى فهو جواب للقسم والشرط، أمّا كونه جواباً للقسم فلكون اليمين عليه، وأمّا كونه جواباً للشرط فلكونه مشروطاً بالشرط.

٩٣٣ـ أَوْ فِــي الْكَــلَامِ غَــيْرُهُ تَــقَدَّمَا إلْـــغَاهُمَا جَـوِّزْهُ أَوْ قَـصْدَهُمَا(١)

٩٣٤ـ نَــحْوُ: «أَنَـا وَاللهِ إِنْ لَـمْ تَأْتِـنِي آتِكَ أَوْ إِنْ تَأْتِــنِي لآتَــيْتَنِي»(٢)

٩٣٥ـ وَكَــوْنُهُ مُـــقَدَّراً كَـــمَا لُـــفِظْ نَحْوُ: «لَئِنْ لَمْ يَأْخُذوا لذي حَـفِظْ»(٣)

٩٣٦ـ وَ«أَمَّــا» لِـلتَّفْصِيلِ جَــاءَتْ وَالْـتُزِمْ فِي فِعْلِهَا الْحَذْفُ وَتَـعْوِيضٌ حُـتِمْ(٤)

---

(١) أمّا إن توسّط القسم بين أجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه أو تقديم غير الشرط جاز أن يعتبر القسم ويلغى الشرط، وجاز أن يلغى القسم ويعتبر الشرط.

(٢) مثال لتقديم غير القسم عليه في الكلام وإلغاء القسم في الأوّل وعدم إلغائه في الثاني.

(٣) إذا قدّر القسم فهو مثل أن يكون ملفوظاً؛ ففي نحو قوله تعالى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ﴾ [الحشر: ١٢] اللام الداخلة على أداة الشرط هي اللام الموطئة وتؤذن بقسمٍ مقدّر أي والله إن أخرجوا لا يخرجون، فصار القسم مقدّماً والشرط ماضٍ والجواب للقسم، وكذلك مثال المصنّف.

وفي نحو: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١] معناه: والله إن أطعتموهم إنّكم لمشركون، فالشرط ماضٍ و«إنّكم لمشركون» جواب القسم، فإنّه لو كان جزاءَ الشرط يلزم الإتيان بالفاء، لأنّه جملةٌ اسميّةٌ واقعةٌ جزاءً ويلزمها الفاء، فعدم دخول الفاء يؤذن بالقسم المقدّر.

(٤) ومن أدوات الشرط «أمّا» والذي يؤذن بكون «أمّا» للشرط أمران؛ أحدهما: لزوم الفاء في جوابه، والثاني: القصد بأنّ الأوّل مستلزم للثاني. ومعناها التفصيل أعني تفصيل ما أجمله المتكلّم في الذكر نحو قولك: «هؤلاء فضلاء؛ أمّا زيدٌ ففقيهٌ، وأمّا عمروٌ فمتكلّم، وأمّا بشرٌ فأديب». ومعنى الاستلزام فيها لازم لها في جميع مواقع استعمالها، بخلاف معنى التفصيل؛ فإنّها قد تجرّدُ عنه. وقد جاءت للاستيناف من غير أن يتقدّمها إجمالٌ كـ«أمّا» الواقعة في أوائل الكتب.

٩٣٧- عُـوِّضَ بَـيْنَ فَـائِهَا وَبَـيْنَهَا جُزْءُ الَّـذِي قَـدْ حَلَّ فِـي مَكَـانِهَا[١]

٩٣٨- وَقِـيلَ الْإِسْـمُ بَـعْدَهَا فِـيهِ عَـمِلْ مَـحْذُوفُ فِـعْلٍ مُـطْلَقاً أَنَّـى يَـحِلّ[٢]

٩٣٩- كَـ«أَمَّـا يَـوْمَ الْـعِيدِ الرَّكْبُ ارْتَـمَا» وَقِـيلَ إِنْ جَـازَ بِأَنْ تَـقَدَّمَا

٩٤٠- عَـلَى الْـجَوَابِ فَـمِنَ الْأَوَّلِ أَوْ لَا فَـمِنَ الثَّـانِي فَـحَقِّقْ مَـا عَـنَوْا[٣]

---

(١) أي التزم حذف فعل «أمّا» الذي هو الشرط وعوّض من ذلك المحذوف بين «أمّا» وبين فاء الجزاء جزء من الفعل. وذلك لأنّ أصل «أمّا زيدٌ فقائمٌ»: أمّا يكن من شيء فـزيدٌ قـائمٌ، يعني: إن يكن أي إن يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد؛ فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به، ثمّ لمّا كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حُذِفَ الملزوم الذي هو فعل الشرط أي «يكن من شيء»، وأقيم ملزوم القيام وهو «زيد» مقام ذلك الملزوم، وبقيت الفاء بين المبتدأ والخبر، فحصل الغرض الكلّي للمتكلّم وهو لزوم القيام لزيد؛ فحصل شيئان مهمّان؛ أحدهما: تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال، والثاني: قيام ملزوم الشرط مقام الشرط؛ هذا قول المصنّف.

(٢) قيل: ما يقع بعد «أمّا» قبل الفاء هو معمول الشرط المحذوف مطلقاً؛ سـواء كـان جـائز التقديم على الجزاء أو لا؛ ففي نحو: «أمّـا يـومَ الجـمعة فـزيدٌ مـنطلق» «يـوم الجـمعة» منصوب بالشرط المحذوف وهو «يكن» التامّة؛ هذا مذهب المبرّد.

(٣) وقال المازني: إن كان ما يتوسّط بين «أمّا» والفاء جائز التقديم على الجزاء فهو من الأوّل أي جزءٌ للجزاء ومعمول له كالمثال المذكور، وإن كان غير جائز التقديم على الجزاء كأن يكون الجزاء مصدّراً بـ«إنّ» فهو معمول الشرط المحذوف ومن الثاني.

حرف الردع وتاء التأنيث الساكنة

٩٤١- لِلرَّدْعِ «كَلَّا»[١] ثُمَّ تَاءٌ سَاكِنَةْ ... تَلْحَقُ بِالْمَاضِي لِتَأْنِيثِ الْبِنَهْ[٢]

٩٤٢- تُفِيدُ تَأْنِيثَ الَّذِي قَدِ اسْتَنَدْ ... إِلَيْهِ شَيْءٌ كَـ«دَعَتْ أُمُّ وَلَدْ»[٣]

٩٤٣- فَإِنْ وَجَدْتَ الْفِعْلَ اسْماً ظَاهِراً ... غَيْرَ حَقِيقِيٍّ فَكُنْ مُخَيَّرَا[٤]

٩٤٤- وَسِمَةُ الْجَمْعَيْنِ ثُمَّ التَّثْنِيَةْ ... إِنْ لَحِقَتْهُ فَضَعِيفاً أَدْرِيَهْ[٥]

---

(١) اعلم أنّ «كَلَّا» للردع والزجر والتنبيه، يقال لك: «فلان يبغضك»، فتقول: «كلّا» أي ليس الأمر كذلك. وقد يكون «كلّا» من كلام المتكلّم بما قبلها، وذلك إذا أخبر عن غيره بشيء منكَر، فيذكر بعده «كلّا» بياناً لكونه منكَراً، كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً * كَلَّا﴾ [مريم: ٨١ و٨٢]. وقد يكون «كلّا» بمعنى «حقّاً» كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ [المدّثر: ٣٢] و﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَىٰ﴾ [العلق: ٦]. وحينئذٍ جاز أن يقال: إنّها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ «كلّا» الحرفيّة، ومناسبة معناها لمعناها.

(٢) من هنا شرع في بيان أحكام تاء التأنيث الساكنة. قوله: «ساكنة» أي لا التاء المتحرّكة؛ لأنّها مختصّة بالاسم نحو: «فاطمة»، وأصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء. وحكموا بإلحاق علامة التأنيث بالفعل الذي هو المسند مع أنّ المؤنّث المسند إليه للاتّصال الذي بينهما، وذلك من جهة احتياجه إلى الفاعل وكون الفاعل كجزء من أجزاء الفعل. وقوله: «البنه» أي البناء.

(٣) أي عند دخولها على الفعل تفيد تأنيث المسند إليه.

(٤) إذا أسند الفعل إلى المؤنّث الظاهر إن كان حقيقياً وجب الإتيان بالتاء، وإن كان غير حقيقي أي مجازيّاً فمخيّر بين إلحاق تاء التأنيث وعدمه، وتقدّم أحكام الإلحاق مفصّلاً.

(٥) أي عند إسناد الفعل إلى المثنّى أو جمع المذكّر أو المؤنّث إدخال علامة التثنية والجمع ⇐

التنوين

٩٤٥ـ وَعَرِّفِ التَّنْوِينَ بِالنُّونِ الَّتِي تَلْحَقُ عَجْزَ الْإِسْمِ تَبْعَ حَرْكَةِ[(١)]
٩٤٦ـ لَيْسَ لِتَأْكِيدٍ[(٢)] فَلِلتنكيرِ قَدْ جَاءَ[(٣)] وَلِلتَّمْكِينِ[(٤)] عِوضاً قَدْ وَرَدْ[(٥)]

⇐ على الفعل ضعيف، فلا يقال: «قاما أخواك»، و«قاموا إخوتك»، «وقُمْنَ النساء»، وإن استعملت تسمّى هذه لغة «أكلوني البراغيث»؛ على أنّ هذه الضمائر تصير حروفاً منبئةً من أوّل الأمر على أنّ الفاعل مثنّىً أو مجموع، ولا تكون اسماءً ضمائر؛ لئلّا يلزم تقدّم الضمير على مفسّره من غير فائدة؛ قال الرضي: هذا ما قاله النحاة، ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وإبدال الظاهر منها، وأمّا الفائدة في مثل هذا الإبدال فما مرّ في بدل الكلّ من الكلّ، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخّر، والغرض من التقديم كون الخبر مهمّاً.

قوله: «سمة الجمعين ثمّ التثنية» أي علامة جمع المذكّر وهي الواو، وعلامة جمع المؤنّث وهي النون، وعلامة التثنية وهي الألف.

(١) التنوين في الأصل مصدر «نوّنت» أي ألحقت نوناً، وإنّما سمّي ذلك النون بالمصدر للفرق بينه وبين النون التي تثبت وصلاً ووقفاً.

وفي الاصطلاح: نون ساكنة بذاتها ـ فلا تضرّها الحركة العارضة مثل: ﴿ **عَاداً الْأُولَى** ﴾ [النجم: ٥٠] ـ تتبع حركة آخر الكلمة؛ يخرج نون «مِن» و«عن» و«لدن»؛ لأنّ هذه النونات أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها.

(٢) وليس لتأكيد الفعل أي ليس النون المؤكّدة.

(٣) ولها خمسة أقسام مرّت في أوّل الكتاب مجملاً؛ الأوّل: التنكير، وهو الفارق بين المعرفة والنكرة، فيدلّ على أنّ مدخوله غير معيّن نحو: «صهٍ» أي اسكت سكوتاً مّا في وقت مّا، وأمّا «صَهْ» بدون التنوين فمعناه: اسكت السكوت الآن.

(٤) الثاني: التمكين أو التمكّن، وهو تنوين يلحق الاسم ليدلّ على أنّ له مكانة في الاسميّة ⇐

٩٤٧ـ كَـذَاكَ لِلتَّرَنُّم(٦) وَالْمُقَابَلَهْ(٧) كـ«مُسْلِمَات» وَأَصَابَنْ أَمْثِلَهْ

٩٤٨ـ وَيُحْذَفُ التَّنْوِينُ مِنْ عَلَمٍ وُصِفْ بِـ«ابْنٍ» مُضَافٍ لِنَظِيرِهِ أُلِفْ(٨)

⇐ أي منصرف، ولم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف نحو: «رجل» و«زيد»، وتنوين «أحمد» و«إبراهيم» و«عمر» عند التنكير من هذا القسم.

(٥) تنوين العوض، وهو اللاحق للاسم عوضاً عن حرف أصلي أو زائد أو مضاف إليه مفرد أو جملة؛ فالعوض عن الحرف الأصلي كـ«جوارٍ» و«غواشٍ»؛ فالتنوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة على الصحيح، وهو مذهب سيبويه والجمهور.

والعوض عن الحرف الزائد كـ«جندل»؛ فإنّ تنوينه عوض عن الألف في «جنادل».

والعوض عن المضاف إليه المفرد تنوين «كلّ» و«بعض» و«أيّ» نحو: ﴿**كُلٌّ فِي فَلَكٍ**﴾ [الأنبياء: ٣٣]، ﴿**فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ**﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿**أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى**﴾ [الإسراء: ١١٠].

والعوض عن المضاف إليه الجملة: التنوين اللاحق لـ«إذ» نحو: «حينئذٍ» و«يومئذٍ».

(٦) وتنوين الترنّم: ما لحق آخر الأبيات والمصاريع لتحسين الإنشاد. نحو:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

(٧) وهو ما يقابل نون جمع المذكّر السالم، كـ«مسلمات»؛ فإنّ الألف والتاء فيه علامة الجمع كما أنّ الواو علامة جمع المذكّرالسالم، ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك، فزيد التنوين في آخره ليقابله.

(٨) أي يحذف التنوين من العلم الموصوف بـ«ابن» مضاف إلى نظيره أي علم آخر؛ لشدّة اتّصال الموصوف بالصفة، وقد مرّ الكلام فيه.

نون التأكيد

٩٤٩ـ فَالنُّونُ لِلتَّوْكِيدِ قِسْمَانِ أَتَتْ   ثَقِيلَةً بِالْفَتْحِ أَوْ قَدْ عُكِسَتْ[١]

٩٥٠ـ خَصَّتْ بِالْأَمْرِ النَّهْيِ وَاسْتِفْهَامِ   عَرْضٍ تَمَنٍّ ثُمَّ بِالإِقْسَامِ[٢]

٩٥١ـ وَأَلْزَمُوهَا الْقَوْمُ مُثْبَتَ الْقَسَمْ[٣]   وَمَنْعُهَا فِي النَّفْيِ عِنْدَهُمْ أَتَمّ[٤]

٩٥٢ـ وَكَثُرَتْ فِي «إِمَّا تَفْعَلَنّ»[٥] ثُمّْ   مَا قَبْلَهَا مَعَ الْمُذَكَّرِينَ ضُمّْ[٦]

---

(١) اعلم أنّما جيئ بهذين النونين لتأكيد الفعل، كما جيئ بـ«إنّ» واللام في الأسماء لتأكيدها، والثقيلة أبلغ في التأكيد من الخفيفة لأنّها بمنزلة نونين.

والثقيلة تكون مشدّدةً لثقلها ومفتوحة لخفّة الفتحة. قوله: «قد عكست» أي في بعض المواقع تكسر الثقيلة إن كان مع ألف التثنية والألف الفاصل بين نون جمع المؤنّث والنون المشدّدة نحو: «إِضْرِبَانِّ» و«إِضْرِبْنانِّ»؛ فإنّها تكسر معهما؛ لشبهها فيهما بنون التثنية.

(٢) تختصّ نون التأكيد بقسمَيْها بالفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك إذا كان أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو عرضاً أو تمنّياً أو قَسَماً. نحو: «اضربَنْ»، «لا تضربَنْ»، «هل تضربَنْ»، «ألَا تنزلَن بنا»، «ليتك تضربَنْ» و«والله لأفعلن». وكذا الثقيلة.

(٣) إذا أريد تأكيد الفعل في جواب القسم بالنون يجب أنْ يكون مثبتاً ولا يجب في الجواب المنفي.

(٤) أي في مطلق النفي لا نفي القسم منع دخول النون أتمّ؛ فلا يقال: «زيدٌ ما يقومَنّ» إلّا قليلاً؛ لخلوّه عن معنى الطلب.

(٥) يكثر التأكيد بالنون في مثل: «إمّا تفعلَن»؛ لأنّ «إمّا» مركّبٌ مِن «إن» الشرطيّة و«ما» الزائدة المؤكّدة، فلمّا أُكِّدَ حرف الشرط بـ«ما» أرادوا أن يؤكّدوا الفعل أيضاً؛ لئلّا ينحطّ المقصود بالذات وهو الفعل، عن المقصود بالعرض وهو «إن».

(٦) ما قبل النون المؤكّدة؛ ثقيلةً أو خفيفةً مع الواو مضموم؛ ليدلّ على الواو المحذوفة ⇐

٩٥٣ـ كَسْرٌ مَعَ الْأُنْثَى لِذِي تَخَاطُبِ(١) وَفِي سِوَى هَذَيْنِ فَافْتَحْ تُصِبِ(٢)

٩٥٤ـ وَمَعَ الْأُنْثَى وَالْمُثَنَّى بِهِمَا قُلْ «اضْرِبَانِّ» وَ«اضرِبْنَانِّ أَنْتُمَا»(٣)

٩٥٥ـ وَامْنَعْهُمَا النُّونَ خَفِيفَةً(٤) وَقَدْ قِيلَ بِأَنَّ يُونُساً لَهُ جَحَدْ(٥)

٩٥٦ـ وَتَانِ فِي غَيْرِهِمَا كَالْمُنْفَصِلْ مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ الَّذِي وُصِلْ(٦)

⇐ لالتقاء الساكنين. وقوله: «ضمّ» جاز أن يكون فعلَ الأمر و«ما قبلها» مفعولاً به مقدّماً، وجاز أن يكون فعل المبني للمفعول و«ما بعدها» مبتدءاً وهي خبرها.

(١) أي أكْسُرْ ما قبل النون في المخاطبة. ووجب كسره ليدلّ على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، أو لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشدّدة.

(٢) أي في غير هذين الموردين من ضمير المذكّرين وضمير المخاطبة ما قبل النون مفتوح طلباً للخفّة.

(٣) تقول في جمع المؤنّث والمثنّى بهما أي مذكّرٍ أو مؤنّثٍ: «اضرِبانِّ» للمثنّى، و«اضربنانِّ» لجمع المؤنّث؛ ففي التثنية بإثبات الألف لئلّا يشتبه بالواحد، وفي جمع المؤنّث بزيادة الألف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد لئلّا يجتمع ثلاث نونات متواليات.

(٤) أي لا تَدخل التثنية وجمع المؤنّث النون الخفيفة احترازاً عن التقاء الساكنين على غير حدّه.

(٥) هذا لكن يونس أجاز التقاء الساكنين على غير حدّه وجعل دخولَ النون الخفيفة على التثنية وجمع المؤنّث مغتفراً كما في الوقف، وليس بمرضيّ عند الجمهور.

(٦) النون الثقيلة والخفيفة في غير التثنية وجمع المؤنّث مع الضمير البارز أعني واو الجمع وياء المخاطبة كالكلمة المنفصلة أي يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضمّاً وكسراً، والغرض من هذا الكلام بيان الأفعال المعتلّة الآخر عند إلحاق النون بها. والضابط فيه: كلّ واو أو ياء ⇐

٩٥٧ـ وَمَــعْ سِــوَاهُ فَـهُمَا كَـالْمُتَّصِلْ ... لِأَجْـلِ ذَا «هَلْ تَـرَيِنَّ» قَـدْ نُـقِلْ[١]

٩٥٨ـ وَ«تَـرَوُنَّ»[٢] وَكَـذَا «هَـلْ تَـرَيَنّ»[٣] ... وَ«اغْزُنّ»[٤] وَ«اغْزِنَّ»[٥] كَـذلِكَ «اغْـزُوَنّ»[٦]

٩٥٩ـ وَذَاتُ تَـخْفِيفٍ عَـقِيبَ سَـاكِـنِ ... تُحْذَفُ[٧] وَالْـمَحْذُوفَ وَقْـفاً بَـيِّنِ[٨]

⇐ تحذف لالتقاء الساكنين تحذف ههنا، وكلّ واو أو ياء حرّكت لالتقاء الساكنين بحركة حرّكت ههنا بتلك الحركة. فتحذف الواو في «إضْرِبُنْ» لحذفه في «اضربوا الرجلَ»، وتُحرَّكُ الواو في «اخشوُنَّ» لتحرّكه في «اخشَوُا الرجلَ»، وتحذف الياء من «اغـزُنَّ» و«ارمُنّ» لحذفه في «ارمِ الرجل» و«اغز القوم».

(١) إن لم يكن الضمير البارز مع الفعل فالنونان كالكلمة المتّصلة تقول: «أغزُوَنَّ» و«إرمَيَنَّ» و«إخشيَنّ» بردّ اللامات وفتحها كما في المتّصل المثنّى تقول: «اغـزُوَا» و«ارمِيَا» و«إخْشِيَا». ومن أجل أنّه مع غير الضمير البارز كالمتّصل ومع الضمير البارز كالمنفصل يقال: «هل تَرَيِنَّ» في «هل ترين» بإثبات الياء وكسرها كما يقال: «لم تَرَيِ الناس»؛ هذا مثال ما فيه بارزٌ يكسر لأجل النون.

(٢) يقال: «هَلْ تَرَوُنَّ» في «هَلْ تَرَوْنَ» بإسقاط نون الجمع وإلحاق نون التأكيد وضمّ الواو كضمّها في «لم تَرَوُا القومَ»؛ هذا مثال ما فيه ضمير بارزٌ يضمّ لأجل النون.

(٣) يقال: «هل تَرَيَنَّ» في «هَلْ ترى»، كما يقال: «تَرَيَانِّ»؛ هذا مثالٌ لغير البارز الذي تحرّكت لامه بالفتح كما يقال في المتّصل.

(٤) يقال: «اغزُنَّ» في «أُغْزُوا» بحذف اللام المضموم ما قبلها كما قيل: «اغزوا القوم».

(٥) يقال: «اغزِنَّ» في «اغزي» بحذف الياء المكسورة ما قبلها كـ«اغزي القوم».

(٦) يقال: «اغزُوَنّ» بردّ الواو المحذوفة كما يردّ في ضمير التثنية في «اغزُوَا».

(٧) النون المخفّفة إذا التقت الساكن بعدها تحذف كقوله:

لا تُـهِينَ الْـفَقِيرَ عَـلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يوماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَـعَهْ

أي لا تُهينَنْ، حذفت النون لالتقاءها اللام الساكنة التي بعدها وأبقيت فتحة ما قبلها لتدلّ عليها.

٩٦٠ـ وَإِنْ يَكُـنْ مَـا قَـبْلَهَا قَـدِ انْـفَتَحْ فَـقَلْبُهَا أَلْـفاً لَـدَى الْـوَقْفِ اتَّـضَحْ(١)

وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله رَبّ العالمين

(٨) أي تحذف النون المخفّفة في حال الوقف تخفيفاً إذا ضمّ أو كُسِرَ ما قبلها كما يحذف التنوين فيردّ المحذوف، أو كما قال المصنّف: بَيِّن المحذوفَ كما تقول: «اغزوا» و«اغزي» في حالة وقفِ «اغزُنْ» و«اغزِنْ».

(١) بَيَّنَ حال المضموم والمكسور ما قبلها عند الوقف، أمّا المفتوح ما قبلها تقلب ألفاً كقولك في «إضربَنْ»: إضرِبَا؛ تشبيهاً لها بالتنوين في «زيداً»؛ فإنّه إذا انفتح ما قبلها تقلب ألفاً.

الكافية في النحو

لابن الحاجب النحوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة والكلام

الكلمة: لفظ وضع لمعنىً مفرد.

وهي: اسم وفعل وحرف؛ لأنّها إمّا أن تدلّ على معنىً في نفسها أو لا، الثاني: الحرف، والأوّل: إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الثاني: الاسم، والأوّل: الفعل، وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها.

الكلام: ما تضمّن كلمتينِ بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلّا في اسمين أو في اسم وفعل.

قسم الأسماء

الاسم

ما دلّ على معنىً في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ومن خواصّه: دخول اللّام والجرّ والتنوين والإسناد إليه والإضافة.

وهو: معرب ومبنيّ.

فالمعرب

المركّب الذي لم يشبه مبنيّ الأَصل.

وحكمه: أن يختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.

الإعراب: ما اختلف آخره به؛ ليدلّ على المعاني المعتوِرة عليه.

وأنواعه: رفع ونصب وجرّ؛ فالرفع علم الفاعليّة، والنصب علم المفعوليّة، والجرّ علم الإضافة.

العامل: ما به يتقوّم المعنى المقتضي للإعراب.

فالمفرد المنصرف والجمع المكسّر المنصرف: بالضمّة رفعاً، والفتحةِ نصباً، والكسرةِ جرّاً.

جمع المؤنّث السالم: بالضمّة رفعاً والكسرةِ نصباً وجرّاً.

غير المنصرف: بالضمّة رفعاً والفتحة نصباً وجرّاً.

«أَخُوكَ»، و«أَبُوكَ»، و«حَمُوكِ»، و«هَنُوكَ»، و«فُوكَ»، و«ذُو مالٍ»: بالواو رفعاً والألفِ نصباً والياءِ جرّاً مضافةً إلى غير ياء المتكلّم.

المثنّى، و«كِلا» مضافاً إلى مضمر، و«اثْنَانِ»: بالألف والياء.

جمع المذكّر السالم، و«أُولُوا»، و«عِشْرُونَ» وأخواتها: بالواو والياء.

التقدير

فيما تعذَّر كـ«عَصىً» و«غُلامِي» مطلقاً، أو استثقل كـ«قَاضٍ» رفعاً وجرّاً، ونحو: «مُسْلِمِيَّ» رفعاً، واللفظيّ فيما عداه.

غير المنصرف

ما فيه علّتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامهما، وهي:

عـدل ووصـف وتأنـيث ومـعرفةٌ   وعـجمة ثـمّ جـمع ثـمّ تـركيبٌ

والنـون زائـدة مـن قـبلها ألفٌ   ووزن فـعل وهـذا القـول تـقريبٌ

مثل: «عُمَرَ»، و«أحْمَرَ»، و«طَلْحَةَ»، و«زَيْنَبَ»، و«إبْرَاهِيمَ»، و«مَسَاجِدَ»، و«مَعْدِيكَرَبَ»، و«عِمْرَانَ»، و«أحْمَدَ»، وحكمه أن لا كسرة ولا تنوين، ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسب؛ مثل: ﴿ **سَلاسِلاً وأغْلالاً** ﴾.

وما تقوم مقامهما: الجمع وألفا التأنيث.

فالعدل: خروجه عن صيغته الأصليّة تحقيقاً كـ«ثُلاث»، و«مَثْلَث»، و«أُخَر»، و«جُمَع»، أو تقديراً كـ«عُمَر» وباب «قَطَامِ» في بني تميم.

الوصف: شرطه أن يكون وصفاً في الأصل، فلا تضرّه الغلبة، فلذلك صرف «أربع» في: «مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أرْبَعٍ»، وامتنع: «أسْوَد» و«أرْقَم» للحيّة، و«أدْهَم» للقيد، وضعف منع: «أفْعىً» للحيّة، و«أجْدَل» للصقر، و«أخْيَل» للطائر.

التأنيث بالتاء: شرطه العلميّة، والمعنويّ كذلك، وشرط تَحَتُّم تأثيره: الزيادة على الثلاثة، أو تحرّك الأوسط، أو العجمة؛ فـ«هِنْد» يجوز صرفه، و«زَيْنَب»، و«سَقَر»، و«مَاه»، و«جُوْر» ممتنع؛ فإن سمّي به مذكّر، فشرطه الزيادة على الثلاثة، فـ«قَدَمٌ» منصرف، و«عَقْرَب» ممتنع.

المعرفة: شرطها أن تكون علميّةً.

العجمة: شرطها أن تكون علميّةً في العجميّة، وتحرّك الأوسط أو الزيادة على الثلاثة، فـ«نُوح» منصرف، و«شَتَر» و«إبْرَاهِيم» ممتنع.

الجمع: شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء كـ«مَسَاجِد» و«مَصَابِيح».

وأمّا «فَرَازِنَة» فمنصرف.

و«حَضَاجِر» علماً للضَّبُع غير منصرف؛ لأنّه منقول عن الجمع.

و«سَرَاوِيل» إذا لم يصرف وهو الأكثر، فقد قيل: أعجميّ حمل على موازنه، وقيل: عربيّ جمع «سِرْوَالَة» تقديراً، وإذا صرف فلا إشكال.

ونحو: «جَوَارٍ» رفعاً وجرّاً كـ«قَاضٍ».

التركيب: شرطه العلميّة وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد مثل: «بَعْلَبَكّ».

الألف والنون: إن كانا في اسم فشرطه العلميّة، كـ«عِمْرَان»، أو صفةٍ فانتفاء «فعْلانَة»، وقيل: وجود «فَعْلىٰ»، ومن ثمّ اختلف في «رَحْمٰن» دون «سَكْرَان» و«نَدْمَان».

وزن الفعل: شرطه أن يختصّ بالفعل كـ«شَمَّر» و«ضُرِب»، أو يكون في أوّله زيادة كزيادته غير قابل للتاء، ومن ثمّ امتنع «أَحْمَر» وانصرف «يَعْمَلُ».

وما فيه علميّة مؤثّرة إذا نكّر صُرف؛ لما تبيّن من أنّها لا تجامع مؤثّرةً إلّا مع ما هي شرط فيه، إلّا العدل ووزن الفعل وهما متضادّان، فلا يكون معها إلّا أحدهما، فإذا نُكّر بقي بلا سبب أو على سبب واحد. وخالف سيبويه الأخفش في مثل: «أَحْمَر» علماً إذا نُكّر؛ اعتباراً للصفة الأصليّة بعد التنكير، ولا يلزمه باب «حاتم»؛ لما يلزم من اعتبار المتضادّين في حكم واحد.

وجميع الباب باللّام أو الإضافة ينجرّ بالكسر.

المرفوعات

هو: ما اشتمل على عَلَم الفاعليّة.

فمنه: الفاعل

وهو: ما أسند إليه الفعلُ أو شبهُه.

وقُدّم عليه على جهة قيامه به، مثل: «قَامَ زَيْدٌ» و«زَيْدٌ قَائِمٌ أبُوهُ».

والأصل أن يلي الفعلَ، فلذلك جاز: «ضَرَبَ غُلامَه زَيْدٌ»، وامتنع: «ضَرَبَ غُلامُه زَيْداً».

وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة، أو كان مضمراً متّصلاً، أو وقع مفعوله بعد «إلّا» أو

وإذا اتّصل به ضمير المفعول، أو وقع بعد «إلّا» أو معناها، أو اتّصل به مفعوله وهو غير متّصل وجب تأخيره.

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً في مثل: «زَيْدٌ» لمن قال: «مَنْ قَامَ؟»، و:

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ [وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ]

ووجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾.

وقد يحذفان معاً في مثل: «نَعَمْ» لمن قال: «أَقَامَ زَيْدٌ؟».

التنازع

وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما فقد يكون في الفاعليّة مثل: «ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ»، وفي المفعوليّة مثل: «ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زَيْداً»، وفي الفاعليّة والمفعوليّة مختلفين.

فيختار البصريّون إعمالَ الثاني، والكوفيّون الأوّل، فإنْ أعملتَ الثاني أضمرتَ الفاعل في الأوّل على وفق الظاهر دون الحذف، خلافاً للكسائي، وجاز خلافاً للفرّاء، وحذفتَ المفعول إن استغني عنه، وإلّا أظهرتَ.

وإن أعملتَ الأوّل أضمرتَ الفاعلَ في الثاني والمفعولَ على المختار، إلّا أن يمنع مانعٌ فظهر، وقول إمرئ القيس:

[وَلَوْ أَنَّمَا أَسْعَىٰ لِأَدْنَىٰ مَعِيشَةٍ] كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

ليس منه؛ لفساد المعنى.

مفعول ما لم يُسمَّ فاعله

كلّ مفعول حذف فاعله وأُقيم هو مقامه.

وشرطه: أن تُغَيَّر صيغة الفعل إلى «فُعِلَ» و«يُفْعَلُ».

ولا يقع المفعول الثاني من باب «علمتُ»، ولا الثالث من باب «أعلمتُ»، والمفعول له والمفعول مَعَه كذلك.

وإذا وجد المفعول به تعيّن له، تقول: «ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الأَمِيرِ ضَرْباً شَدِيداً فِي دَارِه»، فتعيّنَ «زَيْدٌ»، وإن لم يكن فالجميع سواء. والأوّل من باب «أَعْطَيْتُ» أولى من الثاني.

ومنها: المبتدأ والخبر

فالمبتدأ: هو الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة مسنداً إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو ألف الاستفهام رافعةً لظاهر مثل: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، و«أقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران.

والخبر: هو المجرّد المسند به المغاير للصفة المذكورة.

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمّ جاز: «فِي دَارِه زَيْدٌ»، وامتنع: «صَاحِبُها فِي الدَّارِ».

وقد يكون المبتدأ نكرةً إذا تخصّصت بوجه مّا مثل: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾، و«أرَجُلٌ فِي الدَّارِ أمْ إمْرَأةٌ»، و«مَا أحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ»، و«شَرٌّ أهَرَّ ذَا نَابٍ»، و«فِي الدَّارِ رَجُلٌ»، و«سَلامٌ عَلَيْكَ».

والخبر قد يكون جملةً مثل: «زَيْدٌ أبُوهُ قَائِمٌ» و«زَيْدٌ قَامَ أبُوهُ»؛ فلابدّ من عائد، وقد يحذف، وما وقع ظرفاً فالأكثر على أنّه مقدّر بجملة.

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام مثل: «مَنْ أبُوكَ؟»، أو كانا معرفتين أو متساويين مثل: «أفْضَلُ مِنِّي أفضَلُ مِنْكَ»، أو كان الخبر فعلاً له مثل: «زَيْدٌ قَامَ»، وجب تقديمه.

وإذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل: «أيْنَ زَيْدٌ؟»، أو كان مصحّحاً له مثل: «فِي الدَّار رَجُلٌ»، أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ نحو: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً»، أو خبراً عن «أنّ» مثل: «عِنْدِي أنَّكَ قَائِمٌ»، وجب تقديمه.

وقد يتعدّد الخبر مثل: «زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ».

وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط، فيصحّ دخول الفاء في الخبر، وذلك: إمّا الاسم الموصول بفعل أو ظرفٍ أو النكرة الموصوفة بهما مثل: «الَّذِي يَأتِينِي أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ»، و«كُلُّ رَجُلٍ يَأتِيني أو فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

و«لَيْتَ» و«لَعَلَّ» مانعانِ بالاتّفاق، وألحق بعضهم «إنَّ» بهما.

وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً كقول المستهلّ: «الهِلالُ وَاللّهِ».

وقد يحذف الخبر جوازاً مثل: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ»، ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره

مثل: «لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»، ومثل: «ضَرْبِي زَيْداً قَائِماً»، و«كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»، و«لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ كَذَا».

ومنها: خبر إنّ وأخواتها

هو المسند بعد دخول هذه الحروف، مثل: «إنَّ زَيْداً قَائِمٌ».

وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلّا في تقديمه، إلّا أن يكون الخبر ظرفاً.

خبر «لا» لنفي الجنس

هو المسند بعد دخولها، نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ فِيهَا».

ويحذف كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه.

اسم «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»

هو المسند إليه بعد دخولهما، مثل: «مَا زَيْدٌ قَائِماً» و«لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ»، وهو في «لا» شاذٌّ.

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعوليّة.

فمنه: المفعول المطلق

وهو: اسمُ ما فَعَلَه فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه.

وقد يكون للتأكيد والنوع والعدد، مثل: «جَلَسْتُ جُلُوساً، وجِلْسَةً، وجَلْسَةً»، فالأوّل لا يثنّى ولا يجمع، بخلاف أخويه.

وقد يكون بغير لفظه مثل: «قَعَدْتُ جُلُوساً».

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً كقولك لمن قَدِمَ: «خَيْرَ مَقْدَمٍ»، ووجوباً سماعاً نحو: «سَقْياً»، و«رَعْياً»، و«خَيْبَةً»، و«جَدْعاً»، و«حَمْداً»، و«شُكْراً»، و«عَجَباً».

وقياساً في مواضع:

منها: ما وقع مثبتاً بعد نفي أو معنى نفيٍ، داخل على اسم لا يكون خبراً عنه أو وقع مكرّراً نحو: «مَا أنْتَ إلّا سَيْراً»، و«مَا أنْتَ إلّا سَيْرَ الْبَرِيدِ»، و«إنَّمَا أنْتَ سَيْراً»، و«زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً».

ومنها: ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدّمة نحو قوله تعالى: ﴿ **فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً** ﴾.

ومنها: ما وقع للتشبيه عِلاجاً بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو: «مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ»، و«لَهُ صُرَاخٌ صُرَاخَ الثَّكْلى».

ومنها: ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ اعْتِرَافاً»، ويسمّى تأكيداً لنفسه.

ومنها: ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً»، ويسمّى تأكيداً لغيره.

ومنها: ما وقع مثنىً مثل: «لَبَّيْكَ» وَ«سَعْدَيْكَ».

المفعول به

ما وقع عليه فعلُ الفاعل، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً»، و«أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرْهَماً»، وقد يتقدّم على الفعل.

وقد يُحذفُ الفعل لقيام قرينة جوازاً، نحو: «زَيْداً» لمن قال: «مَنْ أَضْرِبُ؟»، ووجوباً في أربعة مواضع:

الأوّل: سماعيّ، نحو: «اِمْرَءاً وَنَفْسَهُ»، و: ﴿ **انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ** ﴾، و: «أَهْلاً وسَهْلاً».

والثاني: «المنادى»

وهو: المطلوب إقبالُه بحرف نائب منابَ «أَدْعُو» لفظاً أو تقديراً.

ويُبنىٰ على ما يُرفَعُ به إن كان مفرداً معرفةً مثل: «يَا زَيْدُ» و«يَا رَجُلُ» و«يَا زَيْدانِ» و«يَا زَيْدُونَ»، ويخفض بلام الاستغاثة نحو: «يَا لَزَيْدٍ»، ويفتح لإلحاق ألفها ولا لام فيه مثل: «يَا زَيْدَاه»، وينصب ما سواهما مثل: «يا عَبْدَاللهِ»، «يَا طَالِعاً جَبَلاً»، و«يَا رَجُلاً» لغير معيّن.

توابع المنادى

وتوابع المنادى المبنيّ المفردة من التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه تُرفَعُ على لفظه وتُنْصَبُ على محلّه نحو: «يَا زَيْدُ الْعاقِلُ والْعاقِلَ»،

والخليل في المعطوف يختار الرفعَ، وأبو عمرو النصبَ، وأبو العبّاس إن كان كـ«الحسن» فكالخليل، وإلّا فكأبي عمرو، والمضافة تنصب.

والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المنادى المستقلّ مطلقاً.

والعلم الموصوف بـ«ابن» مضافاً إلى علم آخر يختار فتحه.

وإذا نودي المعرّف باللّام قيل: «يَا أيُّهَا الرَّجُلُ»، و«يا هٰذَا الرَّجُلُ»، و«يا أيُّهٰذَا الرَّجُلُ»، والتزموا رفع «الرَّجلِ»؛ لأنّه المقصود بالنداء، وتوابعِه؛ لأنّها توابع معرب.

وقالوا: «يَا اللهُ» خاصّة، ولك في مثل:

يَا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ [لا أبا لَكُمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ]

الضمّ والنصب.

والمضاف إلى ياء المتكلّم يجوز فيه: يَا غُلامِيَ، ويا غُلامِيْ، ويا غُلامِ، ويا غُلامَا، وبالهاء وقفاً.

وقالوا: «يَا أبِي»، و«يا أُمِّي»، و«يا أبَتِ»، و«يا أُمَّتِ» فتحاً وكسراً وبالألف دون الياء، و«يا ابْنَ أُمِّ» و«يا ابْنَ عَمِّ» خاصّةً مثل باب «يَا غُلامِي».

وترخيم المنادى جائز، وهو في غيره ضرورة، وهو حذف في آخره تخفيفاً.

وشرطه: أن لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملةً. ويكون إمّا علماً زائداً على ثلاثة أحرف، وإمّا بتاء التأنيث.

فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كـ«أسْمَاء» و«مَرْوَان» أو حرف صحيح قبلَه مَدّةٌ، وهو أكثر من أربعة أحرف حذفتا.

وإن كان مركّباً حذف الاسم الأخير.

وإن كان غيرَ ذلك فحرف واحد، وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: «يَا حَارِ»، و«يا ثَمُو»، و«يا كرَوَ»، وقد يجعل اسماً برأسه، فيقال: «يَا حَارُ» و«يا ثَمي» و«يا كَرَا».

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب، وهو المتفجّع عليه بـ«يا» أو «وا»، واختصّ بـ«وا»، وحكمه في الإعراب والبناء حكمَ المنادى، ولك زيادة الألف في آخره، فإن خفت

اللبس قلت: «وَا غُلامَكِيه»، و«وَا غُلامَكُمُوه»، ولك الهاء في الوقف.

ولا يندب إلّا المعروف فلا يقال: «وَا رَجُلاه»، وامتنع «وا زَيْدُ الطَّوِيلاه»، خلافاً ليونس.

ويجوز حذف حرف النداء إلّا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب نحو: ﴿ يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هٰذَا ﴾، و«أيُّهَا الرَّجُلُ» أو «أيُّهٰذَا الرَّجُلُ».

وشذّ: «أصْبِحْ لَيْلُ»، و«إفْتَدِ مَخْنُوقُ»، و«أطْرِقْ كَرَا».

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازاً نحو: «ألَا يَا اسْجُدُوا».

والثالث: ما أُضمر عامله على شريطه التفسير

وهو: كلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه بحيث لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُه» و«زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ»، و«زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَه»، و«زَيْداً حَبَسْتُ عَلَيْه».

وينصب بفعل مضمر يفسّره ما بعده أي: «ضَرَبْتُ»، و«جَاوَزْتُ»، و«أهَنْتُ»، و«لابَسْتُ».

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود قرينة أقوى منها كـ«أمّا» مع غير الطلب، و«إذا» للمفاجأة.

ويختار النصب بالعطف على جملة فعليّة للتناسب، وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام، و«إذا» الشرطيّة، و«حَيْثُ»، وفي الأمر والنهي؛ إذ هي مواقع الفعل، وعند خوف لبس المفسّر بالصفة مثل: ﴿ إنَّاكُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾.

ويستوي الأمران في مثل: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أكْرَمْتُه».

ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو: «إنْ زَيْداً ضرَبْتَه ضَرَبَكَ» و«ألّا زَيْداً ضَرَبْتَه».

وليس مثل: «أزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ؟» منه، فالرفع، وكذا ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾، ونحو: ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ واحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾. الفاء بمعنى الشرط عند المبرّد، وجملتان عند سيبويه، وإلّا فالمختار النصب.

الرابع: «التحذير»

وهو: معمول بتقدير «اتَّقِ» تحذيراً ممّا بعده، أو ذكر المحذّر منه مكرّراً مثل: «إيّاكَ وَالأَسَدَ»، و«إيّاكَ وَأنْ تُحْذَفَ»، و«الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ».

وتقول: «إيّاكَ مِنَ الأسَدِ»، و«مِنْ أنْ تُحْذَفَ»، و«إيّاكَ أنْ تُحْذَفَ» بتقدير «مِنْ»، ولا تقول: «إيّاكَ الأسَدَ»؛ لامتناع تقدير «مِنْ».

المفعول فيه

هو: ما فُعِلَ فيه فعلٌ مذكورٌ من زمان أو مكان.

وهو ضربان: مجرور و منصوب.

وشرط نصبه تقدير «في»، وظروف الزمان كلّها تقبل ذلك، وظروف المكان إن كان مبهماً قبل ذلك وإلّا فلا.

وفسّر المبهم بالجهات الستّ، وحمل عليه «عِنْدَ» و«لَدىٰ» وشبههما؛ لإبهامهما، ولفظُ «مَكَان»؛ لكثرته، وما بعد «دَخَلْتُ» نحو: «دَخَلْتُ الدَّارَ» على الأصحّ.

وينتصب بعامل مضمر في جواب من قال: «مَتى سِرْتَ؟»، وبعامل مضمر على شريطة التفسير.

المفعول له

هو: ما فُعِلَ لأجله فعلٌ مذكورٌ، مثل: «ضَرَبْتُه تَأدِيباً»، و«قَعَدْتُ عَنِ الحَرْبِ جُبْناً»؛ خلافاً للزجّاج، فإنّه عنده مصدر.

وشرط نصبه تقدير اللّام.

وإنّما يجوز حذفها: إذا كان فعلاً لفاعل الفعل المعلَّل به، ومقارناً له في الوجود.

المفعول معه

هو: المذكور بعد الواو لمصاحبته معمول فعل لفظاً أو معنىً.

فإن كان الفعل لفظاً وجاز العطف فالوجهان، نحو: «جِئْتُ أنَا وَزَيْدٌ وَزَيْداً»، وإلّا تعيّن النصب مثل: «جِئْتُ وَزَيْداً».

وإن كان الفعل معنىً وجاز العطف تعيّن العطف نحو: «مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ؟»، وإلّا تعيّن النصب نحو: «مَالَكَ وَزَيْداً ؟»، و«مَا شَأْنُكَ وَعَمْراً ؟»؛ لأنّ المعنى «مَا تَصْنَعُ ؟».

الحال

وهو: ما يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنىً، مثل: «ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً»، و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً»، و«هٰذَا زَيْدٌ قَائِماً».

وعاملها إمّا الفعل أو شبهه أو معناه، وشرطها أن تكون نكرةً.

وصاحبها معرفة غالباً، و:

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ [وَلَمْ يَذُدْهَا ... وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ]

و«مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ» ونحوه متأوّل بالنكرة، فإن كان صاحبها نكرةً وجب تقديمها.

ولا يتقدّم على العامل المعنويّ بخلاف الظرف، ولا على المجرور على الأصحّ.

وكلّ ما دلّ على هيئة صحّ أن يقع حالاً مثل: «هٰذَا بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَباً».

وتكون جملةً خبريّةً؛ فالاسميّة بالواو والضمير معاً، أو بالواو وحدها، أو بالضمير على ضعف، والمضارع المثبت بالضمير وحده، وما سواهما بالواو والضمير معاً، أو بأحدهما، ولابدّ من الماضي المثبت من دخول «قَدْ»؛ ظاهرةً أو مقدّرةً.

ويجوز حذف العامل، كقولك للمسافر: «رَاشِداً مَهْدِيّاً».

ويجب في المؤكّدة مثل: «زَيْدٌ أبوكَ عَطُوفاً» أي: أحقّه، وشرطها أن تكون مقرّرةً لمضمون جملة اسميّة.

التمييز

ما يرفع الإبهام المستقرّ عن ذات مذكورة أو مقدّرة.

فالأوّل: عن مفرد مقدار غالباً، وذلك: إمّا في عدد نحو: «عِشْرونَ دِرْهَماً» وسيأتي، وإمّا في غيره نحو: «رَطْلٌ زَيْتاً» و«مَنَوَانِ سَمناً» و«عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً»، فيفرد إن كان جنساً إلّا أن يقصد الأنواع، ويجمع في غيره، ثمّ إن كان بتنوين أو بنون التثنية جازت الإضافة، وإلّا فلا، وعن غير مقدار نحو: «خَاتَمٌ حَدِيداً»، والخفض أكثر.

والثاني: عن نسبة في جملة أو ما ضاهاها نحو: «طابَ زَيْدٌ نَفْساً»، و«زَيْدٌ طيِّبٌ أباً، وأُبُوَّةً، ودَاراً، وعِلْماً»، أو في إضافة مثل: «يُعْجِبُنِي طِيبُهُ أباً، وأُبُوَّةً، ودَاراً، وعِلْماً» و«لِلَّه دَرُّهُ فَارِساً».

ثمّ إن كان اسماً يصحّ جعله لما انتصب عنه جاز أن يكون له ولمتعلّقه، وإلّا فهو لمتعلّقه، فيطابق فيهما ما قصد، إلّا إذا كان جنساً، إلّا أن يقصد الأنواع؛ وإن كان صفةً كانت له وطبقه، واحتملت الحال.

ولا يتقدّم التمييز على عامله، والأصحّ أن لا يتقدّم على الفعل خلافاً للمازني والمبرّد.

المستثنى

متّصل ومنقطع؛ فالمتّصل: هو المخرَج عن متعدّد لفظاً أو تقديراً بـ«إلّا» وأخواتها، والمنقطع: هو المذكور بعدها غير مُخرَج عن متعدّد.

وهو منصوب إذا كان بعد «إلّا» غير الصفة في كلام موجب، أو مقدّماً على المستثنى منه، أو منقطعاً في الأكثر، أو كان بعد «خَلا» و«عَدَا» في الأكثر، أو «مَا خَلا»، و«مَا عَدَا»، و«ليسَ»، و«لا يَكُونُ».

ويجوز فيه النصب، ويختار البدل فيما بعد «إلّا» في كلام غير موجب وقد ذكر فيه المستثنى منه نحو: ﴿ مَافَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ ﴾ وإلّا قَلِيلاً.

ويُعْرَبُ على حسب العوامل إذا كان المستثنى منه غيرَ مذكور، وهو في غير الموجَب؛ ليفيد مثل: «مَا ضَرَبَنِي إلّا زَيْدٌ»، إلّا أن يستقيم المعنى مثل: «قَرَأْتُ إلّا يومَ كَذَا»، ومن ثَمّ لم يجز مثل: «مَا زَالَ زَيْدٌ إلّا عالماً».

وإذا تعذّر حمله على اللفظ فعلى الموضع مثل: «مَا جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ إلّا زَيْدٌ»، و«لا أحَدَ فِيهَا إلّا عَمْرٌو» و«مَا زَيْدٌ شَيْئاً إلّا شَيْءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ»؛ لأنّ «مِنْ» لا تزاد بعد الإثبات، و«مَا» و«لا» لا تقدّران عاملتين بعده؛ لأنّهما عملتا للنفي وقد انتقض النفي بـ«إلّا»، بخلاف: «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إلّا شَيْئاً»؛ لأنّها عملت للفعليّة، فلا أثر لنقض معنى النفي؛ لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثمّ جاز: «لَيْسَ زَيْدٌ إلّا قَائِماً»، وامتنع: «مَا زَيْدٌ إلّا قَائِماً».

ومخفوض بعد «غَيْر» و«سِوىٰ» و«سَوَاء» وبعد «حَاشَا» في الأكثر، وإعراب «غَيْر» فيه كإعراب المستثنى بـ«إلّا» على التفصيل.

و«غَيْر» صفةٌ حملت على «إلّا» في الاستثناء، كما حملت «إلّا» عليها في الصفة إذا كانت تابعةً لجمع منكور غير محصور؛ لتعذّر الاستثناء نحو: ﴿ **لَوْكَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا** ﴾، وضعف في غيره.

وإعراب «سِوىٰ» و«سَوَاء» النصب على الظرف على الأصحّ.

خبر «كان» وأخواتها

هو المسند بعد دخولها، مثل: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً».

وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويتقدّم معرفةً.

وقد يحذف عامله في مثل: «النَّاسُ مُجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ»، ويجوز في مثلها أربعة أوجه.

ويجب الحذف في مثل: «أمَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْت».

اسم «إنّ» وأخواتها

هو المسند إليه بعد دخولها، مثل: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ».

المنصوب بـ«لا» الّتي لنفي الجنس

هو المسند إليه بعد دخولها، يليها نكرة مضافاً أو مشبّهاً به، مثل: «لا غُلامَ رَجُلٍ» و«لا عِشْرِينَ دِرْهَماً لَكَ».

فإن كان مفرداً فهو مبنيّ على ما ينصب به، وإن كان معرفةً أو مفصولاً بينه وبين «لا» وجب الرفع والتكرير.

ونحو: «قَضِيَّةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ لَهَا» متأوّل.

وفي مثل: «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلّا بِاللّهِ» خمسة أوجه: فتحهما، وفتح الأوّل ونصب الثاني، وفتح الأوّل ورفع الثاني، ورفعهما، ورفع الأوّل على ضعف وفتح الثاني.

وإذا دخلت الهمزة لم يغيّر العمل، ومعناها إمّا الاستفهام، وإمّا العَرْض، وإمّا التمنّي.

ونعت المبنيّ الأوّلُ مفرداً يليه مبنيّ على الفتح، ومعرب رفعاً ونصباً نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ وَظَرِيفٌ وَظَرِيفاً»، وإلّا فالإعراب.

والعطف على اللفظ وعلى المحلّ جائز مثل: «لا أبَ وابْناً وابْنٌ»، ومثل: «لا أباً لَهُ وَلا غُلامَيْ لَهُ» جائز؛ تشبيهاً له بالمضاف؛ لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثمّة لم يجز «لا أباً فيها»، وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه.

ويحذف في مثل: «لا عَلَيْكَ».

خبر «ما» و«لا» المشبّهتين بـ«ليس»

هو المسند بعد دخولهما، وهي لغة حجازيّة.

وإذا زيدت «إنْ» مع «مَا»، أو انتقض النفي بـ«إلّا»، أو تقدّم الخبر بطل العمل، وإذا عطف عليه بموجِب فالرفع.

المجرورات

هو: ما اشتمل على عَلَم المضاف إليه.

والمضاف إليه: كلّ اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجرّ لفظاً أو تقديراً مراداً.

فالتقدير: شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرّداً تنوينه لأجلها.

وهي: معنويّة ولفظيّة.

فالمعنويّة: أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها».

وهي: إمّا بمعنى اللّام فيما عدا جنس المضاف وظرفه، وإمّا بمعنى «مِنْ» في جنس المضاف، وإمّا بمعنى «في» في ظرفه، وهو بمعنى «في» قليل، نحو: «غُلام زَيْدٍ»، و«خَاتَم فِضَّةٍ»، و«ضَرْب الْيَوْمِ».

وتفيد تعريفاً مع المعرفة وتخصيصاً مع النكرة.

وشرطها: تجريد المضاف من التعريف.

وما أجازه الكوفيّون من «الثلاثة الأثواب» وشبهه من العدد ضعيف.

واللفظيّة: «أن يكون المضاف صفة مضافة إلى معمولها»، مثل: «ضَارِبِ زَيْدٍ» و«حَسَنِ الْوَجْهِ».

ولا تفيد إلّا تخفيفاً في اللفظ، ومن ثمّة جاز: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»، وامتنع: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ»، وجاز: «الضَّارِبَا زَيْدٍ»، و«الضَّارِبُو زَيْدٍ»، وامتنع: «الضَّارِبُ زَيْدٍ»؛ خلافاً للفرّاء.

وضعُف:

الْـوَاهِبُ المـائَةِ الْـهِجَانِ وَعَـبْدِهَا [عـوذاً يُـزَجِّي خُـلْفَهَا أطْـفَالَهَا]

وإنّما جاز: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ»؛ حملاً على المختار في «الحَسَنِ الْوَجْهِ»، و«الضَّارِبُكَ» وشبهه فيمن قال: «إنّه مضاف»؛ حملاً على «ضَارِبِكَ».

ولا يضاف موصوف إلى صفته، ولا صفة إلى موصوفها، ومثل: «مَسْجِدِ الْجَامِعِ»، و«جَانِبِ الْغَرْبِيِّ»، وَ«صَلاةِ الأُولىٰ»، و«بَقْلَةِ الْحَمْقَاءِ» متأوّل، ومثل: «جـردِ قَطِيفَةٍ» و«أخْلاقِ ثِيابٍ» متأوّل.

ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص، كـ«لَيث وأسَد» و«حَبْسٍ ومَنْعٍ»؛ لعدم الفائدة، بخلاف «كُلِّ الدَّرَاهِمِ» و«عَيْنُ الشَّيْءِ»؛ فإنّه يختصّ به، وقولهم: «سَعِيدُ كُرْزٍ» ونحوه متأوّل.

وإذا أُضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلّم كسر آخره، والياء مفتوحة أو ساكنة، فإن كان آخره ألفاً تثبت، وهُذَيْل تقلبها لغير التثنية ياءً، وإن كان آخر الاسم ياءً أُدغمت، وإن كان آخره واواً قلبت ياءً وأُدغمت الياء في الياء، وإن كان قبل الياء والواو فتحةٌ بقي ما قبلها مفتوحاً، وفتحت الياء للساكنين.

وأمّا الأسماء الستّة فـ«أخِي» و«أبِي»، وأجاز المبرّد فيهما: «أخِيَّ وأبِيَّ»، وتقول: «حَمِي» و«هَنِي»، ويقال: «فِيَّ» في الأكثر و«فَمِي».

وإذا قطعت قيل: «أخٌ» و«أبٌ» و«حَمٌ» و«هَنٌ» و«فَمٌ» وفتح الفاء أفصح منهما.

وجاء «حَمٌ» مثل: «يَدٍ»، و«خَبْءٍ»، و«دَلْوٍ»، و«عَصا» مطلقاً، وجاء «هَن» مثل: «يَدٍ» مطلقاً.

و«ذُو» لا يضاف إلى مضمر ولا يقطع عن الإضافة.

التوابع

كلّ ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة.

النعت

تابع يدلّ على مَعنىً في متبوعه مطلقاً.

وفائدته: تخصيصٌ أو توضيح.

وقد يكون لمجرّد الثناء، أو الذمّ، أو التأكيد مثل: ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾.

ولا فصل بين أن يكون مشتقّاً أو غيره إذا كان وضعه لغرض المعنى عموماً مثل: «تَمِيمِيٍّ» و«ذِي مَالٍ، أو خصوصاً مثل: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ»، و«بِهٰذَا الرَّجُلِ»، وَ«بِزَيْدٍ هٰذَا».

وتوصَف النكرة بالجملة الخبريّة ويلزم فيها الضمير.

ويوصف بحال الموصوف نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ»، وبحال متعلّقه نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلامُه».

فالأوّل: يتبعه في الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

والثاني: يتبعه في الخمسة الأُوَل.

وفي البواقي كالفعل؛ لشبهه به، ومن ثمّة حسُن: «قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُه»، وضعُف: «قَاعِدُونَ غِلْمَانُه»، ويجوز: «قُعُودٌ غِلْمَانُه».

والمضمر لا يوصف ولا يوصف به.

والموصوف أخصُّ أو مساوٍ، ومن ثمّة لم يوصف ذو اللّام إلّا بمثله أو بالمضاف إلى مثله.

وإنّما التزم وصف باب «هذا» بذي اللّام للإبهام، ومن ثمّة ضعُف: «مَرَرْتُ بِهٰذَا الأَبْيَضِ»، وحسُن: «مَرَرْتُ بِهٰذَا الْعَالِمِ».

العطف

تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، مثل: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْروٌ».

وإذا عطف على الضمير المرفوع المتّصل أكّد بمنفصل مثل: «ضَرَبْتُ أنا وَزَيْدٌ» إلّا أن يقع فصل، فيجوز تركه، نحو: «ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ».

وإذا عطف على المجرور أُعيد الخافض، نحو: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ»، والمعطوف في حكم المعطوف عليه؛ ومن ثمّة لم يجز في: «مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ أوْ قَائِماً» وَ«لا ذَاهِبٌ عَمْروٌ» إلّا الرفع.

وإنّما جاز: «الَّذِي يَطِيرُ فَيُغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابُ»؛ لأنّها فاء السببيّة.

وإذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز؛ خلافاً للفرّاء، إلّا في نحو: «فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْروٌ»؛ خلافاً لسيبويه.

التأكيد

تابع يقرّر أمر المتبوع في النسبة أو في الشمول.

وهو: لفظيّ ومعنويّ، فاللفظيّ: تكرير اللفظ الأوّل نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ»، ويجري في الألفاظ كلّها.

والمعنويّ: بألفاظ محصورة، وهي: «نَفْسُه»، و«عَيْنُه»، و«كِلاهُمَا»، و«كُلُّه»، و«أجْمَعُ»، و«أكْتَعُ»، و«أبْتَعُ»، و«أبْصَعُ».

فالأوّلان يَعُمّان باختلاف صيغتهما وضميرهما، تقول: «نَفْسُه»، «نَفْسُهَا»، «أنْفُسُهُمَا»، «أنفُسُهُمْ»، «أنفُسُهُنَّ».

والثاني للمثنّى نحو: «كِلاهُمَا»، و«كِلْتَاهُمَا».

والباقي لغير المثنّى باختلاف الضمير في: كُلُّه، وكُلُّهَا، وكُلُّهُمْ، وكُلُّهُنَّ.

والصيغ في البواقي: «أجْمَعُ»، و«جَمْعَاءُ»، و«أجْمَعُونَ»، و«جُمَعُ».

ولا يؤكّد بـ«كُلّ» و«أجْمَع» إلّا ذو أجزاء، بحيث يصحّ افتراقها حسّاً أو حكماً، مثل: «أكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»، و«اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّه»، بخلاف: «جَاءَ زَيْدٌ كُلُّه»

وإذا أكّد الضمير المرفوع المتّصل بـ«النَفْس» و«العَيْن» أكّد بمنفصل مثل: «ضَـرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ».

و«أكْتَع» وأخواه أتباع لـ«أجْمَع»، فلا يتقدّم عليه، وذِكْرُها دونه ضعيفٌ.

البدل

تابع مقصود بما نُسب إلى المتبوع دونه.

وهو: بدل الكلّ، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط.

فالأوّل: مدلوله مدلول الأوّل، والثاني: جزؤه، والثالث: بينه وبين الأوّل ملابسة بغيرهما، والرابع: أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره.

ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين، وإذا كان نكرةً من معرفة فالنعت واجب مثل: ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾.

ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين، ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكلّ إلّا من الغائب نحو: «ضَرَبْتُه زَيْداً».

عطف البيان

تابع غيرُ صفة يوضح متبوعه، مثل: «أقْسَمَ بِاللَّهِ أبُو حَفْصٍ عُمَرُ».

وفصله من البدل لفظاً في مثل:

أنَـا ابْـنُ التَّـارِكِ الْـبَكْرِيِّ بِشْـرٍ ... [عَـلَيْهِ الطَّـيرُ تَـرْقُبُهُ وُقُـوعَا]

المبنيّ

ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غيرَ مركّب.

وألقابه: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ.

وحكمه: أن لا يختلف آخره باختلاف العوامل.

وهي: المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات والمركّبات والكنايات وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف.

المضمر

ما وضع لمتكلّ أو مخاطب أو غائب؛ تقدّم ذكره لفظاً أو معنىً أو حكماً.

وهو متّصل ومنفصل، فالمنفصل: المستقلّ بنفسه، والمتّصل: غير المستقلّ بنفسه، وهو: مرفوع ومنصوب ومجرور.

فالأوّلان: متّصل ومنفصل، والثالث: متّصل؛ فذلك خمسة أنواع؛

الأوّل: «ضرَبْتُ» و«ضُرِبْتُ» ـ إلى «ضَرَبْنَ» و«ضُرِبْنَ».

والثاني: «أنا» إلى «هُنَّ».

والثالث: «ضَربَني» إلى «ضَرَبَهُنَّ»، و«إنَّني» إلى «إنّهُنَ».

والرابع: «إيّاي» إلى «إيّاهُنَّ».

والخامس: «غلامي» و«لي» إلى «غلامهنّ» و«لهنّ».

فالمرفوع المتّصل خاصّة يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلّمِ مطلقاً والمخاطبِ والغائب والغائبة، وفي الصفة مطلقاً.

ولا يسوغ المنفصل إلّا لتعذّر المتّصل، وذلك بالتقديم على عامله، أو بالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويّاً أو حرفاً والضمير مرفوع، أو بكونه مسنداً إليه صفةٌ جرتْ على غير من هي له، مثل: «إيّاكَ ضَرَبْتُ»، و«مَا ضَرَبَكَ إلّا أنا»، و«إيّاكَ والشرَّ»، و«أنا زَيْدٌ»، و«مَا أنتَ قَائِماً» و«هندٌ زَيْدٌ ضارِبَتُه هي».

وإذا اجتمع ضميران، وليس أحدهما مرفوعاً؛ فإن كان أحدهما أعرف وقدّمته، فلك الخيار في الثاني، نحو: «أعطيتكه» و«ضربيك» و«ضربي إيّاك»، وإلّا فهو منفصل مثل: «أعْطَيْتُه إيّاه أو إيّاكَ».

والمختار في خبر باب «كان» الانفصال، والأكثر «لولا أنتَ» إلى آخرها، و«عسيتَ» إلى آخرها، وجاء «لولاكَ» و«عساكَ» إلى آخرهما.

ونون الوقاية مع الياء لازمةٌ في الماضي، وفي المضارع عرياً عن نون الإعراب.

وأنت مع النون فيه و«لَدُنْ» و«إنّ» وأخواتها مخيّرٌ.

ويختار في «لَيْتَ»، وفي «مِنْ» و«عَنْ» و«قَدْ» و«قَطْ»، وعكسها «لعلَّ».

ويتوسّط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل، أو بعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ، يسمّى فصلاً؛ ليفصل بين كونه نعتاً وخبراً.

وشرطه: أن يكون الخبر معرفةً أو «أفعَلَ من كذا»، مثل: «كان زَيْدٌ هو أفضل من عمروٍ».

ولا موضع له عند الخليل، وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبره.

ويتقدّم قبل الجملة ضمير غائب يسمّى: ضمير الشأن والقصّة، يفسَّر بالجملة بعده، ويكون متّصلاً أو منفصلاً، مستتراً وبارزاً، على حسب العوامل مثل: «هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«إنَّه زَيْدٌ قَائِمٌ»، وحذفه منصوباً ضعيف، إلّا مع «أنْ» إذا خفّفت، فإنّه لازمٌ.

أسماء الإشارة

ما وضع لمشار إليه.

وهي «ذَا» للمذكّر، ولمثنّاه «ذَانِ» و«ذَيْنِ».

وللمؤنّث «تَا»، و«ذِي»، و«تِي»، و«تِهْ»، و«ذِهْ»، و«تِهِي»، و«ذِهِي».

ولمثنّاه «تَانِ» و«تَيْنِ»، ولجمعهما «أُولاءِ» مدّاً وقصراً.

ويلحقها حرف التنبيه، ويتّصل بها حرف الخطاب، وهي خمسة في خمسة، فيكون خمسةً وعشرين، وهي «ذَاكَ» إلى «ذَاكُنَّ»، و«ذَانِكَ» إلى «ذَانِكُنَّ»، وكذا البواقي.

ويقال: «ذَا» للقريب، و«ذٰلِكَ» للبعيد، و«ذَاكَ» للمتوسّط.

و«تِلْكَ»، و«تَانِّكَ» و«ذَانِّكَ» مشدّدتَين، و«أُولالِك» مثل: «ذلِكَ» وأمّا «ثَمَّ»، و«هُنَا» و«هَنَّا» فللمكان خاصّة.

الموصولات

ما لا يتمّ جزءً إلّا بصلة وعائد، وصلته جملة خبريّة، والعائد ضمير له، وصلة الألف واللّام اسم فاعل أو مفعول.

وهي: «الّذي» و«الّتي»، و«اللّذان» و«اللّتان» بالألف والياء و«الأُلى» و«الّذينَ» و«اللّاتي»

و«اللَّاءِ»، و«اللَّاي» و«اللَّاتي» و«اللَّواتي»، و«ما» و«مَنْ» و«أيُّ» و«أيَّةُ» و«ذو» الطائيّة، و«ذا» بعد «ما» للاستفهام والألف واللّام.

والعائد المفعول يجوز حذفه.

وإذا أخبرت بـ«الّذي» صَدَّرتَها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها، وأخّرته عنه خبراً، فإذا أخبرت عن «زيد» مِن «ضرَبْتُ زَيْداً»، قلت: «الّذي ضَرَبْتُه زَيْدٌ».

وكذلك الألف واللّام في الجملة الفعليّة خاصّةً؛ ليصحَّ بناء اسمي الفاعل والمفعول.

فإن تعذّر أمر منها تعذّر الاخبارُ؛ ومن ثمّ امتنع في ضمير الشأن، والموصوف، والصفة، والمصدر العامل، والحال، والضمير المستحقّ لغيرها، والاسم المشتمل عليه.

و«ما» الاسميّة موصولةٌ واستفهاميّةٌ وشرطيّةٌ وموصوفةٌ وتامّةٌ بمعنى: «شيء» وصفةٌ، و«مَنْ» كذلك، إلّا في التامّة والصفة.

و«أيُّ» و«أيّةُ» كـ«مَن»، وهي معربة وحدها، إلّا إذا حذف صدر صلتها.

وفي «ماذا صَنَعْتَ؟» وجهان:

أحدهما: «ما الّذي» وجوابه رفع.

والآخر: «أيُّ شيءٍ»، وجوابه نصب.

أسماء الأفعال

ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل: «رُوَيْدَ زَيْداً» أي: أمْهِلْهُ، و«هَيْهَاتَ ذَاكَ» أي بَعُدَ.

و«فَعَالِ» بمعنى الأمر من الثلاثي قياسٌ، كـ«نَزَالِ» بمعنى: إنْزِلْ.

و«فَعَالِ» مصدراً معرفةً كـ«فَجَارِ»، وصفةً لمؤنّث مثل: «يَا فَسَاقِ» مبنيٌّ؛ لمشابهته له عدلاً وزِنةً، وعَلَماً للأعيان مؤنّثاً كـ«قَطَامِ» و«غَلابِ» مبنيٌّ في الحجاز ومعربٌ في بني تميم، إلّا فيما آخره «راءٌ» نحو: «حَضَارِ».

الأصوات

كلّ لفظ حكي به صوت، أو صُوّت به للبهائم.

فالأوّل كـ«غَاقِ»، والثاني كـ«نِخْ».

المركّبات

كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة.

فإن تضمّن الثاني حرفاً بُنيا كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ» و«حَادِيَ عَشَرَ» وأخواتها إلّا «إثْنَى عَشَرَ»، وإلّا أعرب الثاني كـ«بَعْلَبَكَّ»، وبني الأوّل في الأفصح.

الكنايات

«كَمْ» و«كَذَا» للعدد، و«كَيْتَ» و«ذَيْتَ» للحديث.

فـ«كَمْ» الاستفهاميّة مميّزها منصوب مفرد، و«كَمْ» الخبريّة مميّزها مجرور مفرد ومجموع، وتدخل «مِنْ» فيهما، ولها صدر الكلام، وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

فكلّ ما يكون بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره كان منصوباً معمولاً على حسبه.

وكلّ ما قبله حرف جرّ أو مضاف فمجرور، وإلّا فمرفوع مبتدأ؛ إن لم يكن ظرفاً، نحو: «من أبوك ؟»، وخبرٌ؛ إن كان ظرفاً، وكذلك أسماء الاستفهام والشرط.

وفي مثل:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ [فَدْعاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي]

ثلاثة أوجه.

وقد يحذف في مثل: «كَمْ مَالُكَ ؟» و«كَمْ ضَرَبْتَ ؟».

الظروف

منها: ما قطع عن الإضافة كـ«قَبْلُ» و«بَعْدُ».

وأجرى مجراه «لا غَيْرُ»، و«لَيْسَ غَيْرُ»، و«حَسْبُ».

ومنها: «حيثُ»، ولا يضاف إلّا إلى الجملة في الأكثر.

ومنها: «إذا»، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، ولذلك أُختير بعدَها الفعل، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها، نحو: «خَرَجْتُ فَإذَا السَّبُعُ».

ومنها: «إذْ» للماضي، ويقع بعدها الجملتان.

ومنها: «أيْنَ» و«أنّى» للمكان استفهاماً وشرطاً، و«مَتىٰ» للزمان فيهما، و«أيّانَ» للزمان استفهاماً، و«كَيْفَ» للحال استفهاماً.

ومنها: «مُذْ» و«مُنْذُ» بمعنى: أوّل المُدَّةِ فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى: جَميع المُدَّةِ؛ فيليهما المقصود بالعدد، وقد يقع المصدر، أو الفعل، أو «أن» فيقدّر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده؛ خلافاً للزجّاج.

ومنها: «لَدىٰ» و«لَدُنْ»، وقد جاء: لَدْنِ، ولَدَنْ، ولُدْنِ، ولَدْ، ولُدْ، ولَدُ، و«قَطُّ» للماضي المنفيّ، و«عَوْضُ» للمستقبل المنفيّ.

والظروف المضافة إلى الجملة و«إذْ» يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك «مِثْل» و«غَيْر» مع «مَا» و«أنْ».

المعرفة والنكرة

المعرفة: ما وضع لشيء بعينه.

وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرّف باللّام أو بالنداء، والمضاف إلى أحدها معنىً.

والعَلَم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيرَه بوضع واحد.

وأعرفُها المضمر المتكلّم ثمّ المخاطب.

والنكرة: ما وضع لشيء لا بعينه.

أسماء العدد

ما وضع لكميّة آحاد الأشياء.

وأُصولها اثنتا عشرة كلمة: «واحِدٌ» إلى «عَشْرَةٍ»، و«مائَةٌ»، و«أَلْفٌ».

تقول: «واحدٌ»، و«إثْنانِ»، و«واحدةٌ»، و«إثْنَتَانِ» أو «ثِنْتانِ»، و«ثلاثةٌ» إلى «عَشْرَةٍ»، «ثلاثٌ» إلى «عَشْرٍ»، و«أحَدَ عَشَرَ»، «إثْنَا عَشَرَ»، «إحْدىٰ عَشْرَةَ»، «إثْنَتَا عَشْرَةَ» و«ثِنْتَا عَشْرَةَ»، «ثَلاثَةَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةَ عَشَرَ»، «ثَلاثَ عَشْرَةَ» إلى «تِسْعَ عَشْرَةَ».

وتميم تكسر الشين في المؤنّث، والحجازيّون يسكّنونها.

و«عِشْرُونَ» وأخواتها فيهما، و«أحَدٌ وعِشْرُونَ»، «إحْدىٰ وعِشْرُونَ»، ثمّ بالعطف بلفظ ما تقدّم إلى «تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ».

«مِائَةٌ» و«أَلْفٌ»، «مائَتَانِ» و«أَلْفَانِ» فيهما، ثمّ بالعطف على ما صورة تقدّم.

وفي «ثَمَانِي عَشْرَةَ» فتح الياء، وجاز إسكانها، وشذّ حذفها بفتح النون.

ومميّز «الثَّلاثَةِ» إلى «العَشرَةِ» مخفوض ومجموع لفظاً أو معنىً، إلّا في «ثَلاثِمائَةٍ» إلى «تِسْعِمائَةٍ»، وكان قياسها «مِئَاتٍ» أو «مِئِينَ».

ومميّز «أحَدَ عَشَرَ» إلى «تِسْعَةٍ وتِسْعِينَ» منصوب مفرد.

ومميّز «مائَةٍ» و«أَلْفٍ» وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد.

وإذا كان المعدود مؤنّثاً واللفظ مذكّراً، أو بالعكس فوجهان.

ولا يميّز «واحد» ولا «اثنان»؛ استغناءً بلفظ التمييز عنهما، مثل: «رَجُلٌ» و«رَجُلانِ»؛ لإفادته النصّ المقصود بالعدد.

وتقول في المفرد من المتعدّد باعتبار تصييره: «الثّاني» و«الثّانِيَة» إلى «العاشِرِ» و«العاشِرَةِ» لا غيرُ، وباعتبار حاله: «الأوّل» و«الثاني»، و«الأُولىٰ» و«الثّانية» إلى «العاشِر» و«العاشِرَة»، و«الحادي عَشَرَ» و«الحادِيَةَ عَشْرَةَ»، و«الثّاني عَشَرَ» و«الثّانية عَشْرَةَ» إلى «التّاسِعِ عَشَرَ» و«التّاسِعَةِ عَشْرَةَ».

ومن ثمّ قيل في الأوّل: «ثَالِثُ اثْنَيْنِ» أي: مصيِّرهما، من قولهم: «ثَلَثْتُهُما»، وفي الثاني: «ثَالِثُ ثَلاثَةٍ» أي: أحدها، وتقول: «حَادِي عَشَرَ أحَدَ عَشَرَ» على الاعتبار الثاني خاصّةً، وإن شئت قلت: «حَادِي أحَدَ عَشَرَ إلى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ»، فتعرب الأوّل.

المذكّر والمؤنّث

المؤنّث: ما فيه علامة التأنيث لفظاً أو تقديراً، والمذكّر بخلافه.

وعلامته: التاء، والألف مقصورة، أو ممدودة.

وهو حقيقيّ ولفظيّ؛ فالحقيقيّ: ما بإزائه ذَكَر من الحَيوان كـ«امْرَأةٍ» و«نَاقَةٍ»، واللفظيّ بخلافه كـ«ظُلْمَة» و«عَيْنٍ».

وإذا أُسند الفعل إليه فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقيّ بالخيار.

وحكم ظاهر الجمع غير المذكّر السالم مطلقاً حكم ظاهر غير الحقيقيّ.

وضمير العاقلين غير المذكّر السالم «فَعَلَتْ» و«فَعَلُوا»، و«النِّساء والأيَّام فَعَلَتْ وفَعَلْنَ».

المثنّى

ما لحق آخرَه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلها ونون مكسورة؛ ليدلّ على أنّ معه مثله من جنسه.

فالمقصور إن كان ألفه منقلبةً عن واو وهو ثلاثيّ قلبت واواً، وإلّا فبالياء.

والممدود إن كانت همزته أصليّةً تثبت، وإن كانت للتأنيث قلبت واواً، وإلّا فالوجهان.

ويحذف نونه للإضافة، وحذفت تاء التأنيث في: «خُصْيَانِ» و«أَلْيَانِ».

المجموع

ما دلّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيّر مّا.

فنحو: «تَمْرٍ» و«رَكْبٍ» ليس بجمع على الأصحّ، ونحو: «فُلْكٍ» جمع.

وهو: صحيح ومكسّر؛ فالصحيح لمذكّر ولمؤنّث.

المذكّر ما لحق آخرَهُ واو مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة؛ ليدلّ على أنّ معه أكثر منه، فإن كان آخره ياءٌ قبلها كسرة حذفت مثل: «قَاضُونَ»، وإن كان آخره مقصوراً حذفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحاً مثل: «مُصْطَفَوْنَ» و«مُصْطَفَيْنَ».

وشرطه إن كان اسماً فمذكّر عَلَم يَعْقِل، وشرطه إن كان صفةً فمذكّر يعقِل، وأن لا يكون «أفْعَلَ، فَعْلاءَ»، مثل: «أحْمَرَ، حَمْرَاءَ»، ولا «فَعْلانَ، فَعْلى» مثل: «سَكْرَانَ، سَكْرىٰ»، ولا مذكّراً مستوياً فيه مع المؤنّث مثل: «جَرِيح» و«صَبُور»، ولا بتاء التأنيث مثل: «عَلّامَة».

ويحذف نونه بالإضافة، وقد شذّ نحو: «سِنِينَ» و«أرَضِينَ».

المؤنّث: ما لحق آخرَه ألفٌ وتاء، وشرطه إن كان صفةً وله مذكّر فأن يكون مذكّره جُمِع بالواو والنون، وإن لم يكن له مذكّر فأن لا يكون مجرّداً كـ«حائِضٍ»، وإلّا جمع مطلقاً.

جمع التكسير: ما تغيّر بناء واحده كـ«رِجَالٍ» و«أفْرَاسٍ».

وجمع القلّة: «أفْعُلٌ»، و«أفْعَالٌ»، و«أفْعِلَةٌ» و«فِعْلَةٌ».

والصحيح وما عدا ذلك، جمع كثرة.

المصدر

اسم الحدث الجاري على الفعل.

وهو من الثلاثيّ سماعٌ، وفي غيره قياس، مثل: «أخْرَجَ، إخْراجاً» و«اسْتَخْرَجَ، اسْتِخْراجاً».

ويعمل عمل فعله ماضياً، وغيرَه إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً.

ولا يتقدَّم معموله عليه، ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، ويجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضافُ إلى المفعول، وإعماله باللّام قليلٌ.

فإن كان مفعولاً مطلقاً فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه فوجهان.

اسم الفاعل

ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث.

وصيغته من الثلاثيّ المجرّد على «فَاعِل»، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر نحو: «مُدْخِلٍ» و«مُسْتَغْفِرٍ».

ويعمل عملَ فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه، أو على الهمزة، أو «ما» النافية.

فإن كان للماضي وجبت الإضافة معنىً؛ خلافاً للكسائي.

فإن كان له معمول آخر فبفعل مقدّر نحو: «زيدٌ مُعْطي عَمْروٍ دِرْهَماً أمْسِ».

فإن دخلت اللّام استوى الجميع.

وما وضع منه للمبالغة كـ«ضَرَّاب»، و«ضَرُوب»، و«مِضْراب»، و«عَلِيم» و«حَذِرٍ» مثله، والمثنّى والمجموع مثله.

ويجوز حذف النون مع العمل ومع التعريف تخفيفاً.

اسم المفعول

هو: ما اشتقّ من فعل لمن وقع عليه.

وصيغته من الثلاثيّ المجرّد على «مَفْعُولٍ» كـ«مَضْرُوب»، ومن غيره على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر كـ«مُسْتَخْرَج».

وأمره في العمل والاشتراط كأمر اسم الفاعل نحو: «زَيْدٌ مُعْطي غُلامُه دِرْهَماً».

الصفة المشبّهة

ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت.

وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع، كـ«حَسَنٍ» و«صَعْبٍ» و«شَديدٍ»، وتعمل عمل فعلها مطلقاً.

وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللّام أو مجرّدة عنها، ومعمولها إمّا مضاف أو باللّام أو مجرّد عنهما؛ فهذه الأقسام ستّة.

والمعمول في كلّ واحد منها مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ، صارت ثمانيةَ عشرَ قسماً، فالرفع على الفاعليّة، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة، والجرّ على الإضافة.

وتفصيلها: «حَسَن وَجْهه» ثلاثة، وكذلك «حَسَن الوَجْه»، «حَسَن وَجْه»، «الحَسَن وَجْهه»، «الحَسَن الوَجْه»، «الحَسَن وَجْه».

اثنان منها ممتنعان، مثل: «الحَسَنُ وَجْهِهِ»، و«الحَسَنُ وَجْهٍ».

واختلف في مثل: «حَسَنُ وَجْهِهِ».

والبواقي: ما كان فيه ضمير واحد منها أحسن، وما كان فيه ضميران منها حسن، وما لا ضمير فيه منها قبيح.

ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها، فهي كالفعل، وإلّا ففيها ضمير الموصوف، فتؤنّث وتثنّى وتجمع.

واسما الفاعل والمفعول غير المتعدّيَين مثل الصفة المشبّهة في ذلك، وكذلك المنسوب.

اسم التفضيل

ما اشتقّ من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو «أفْعَل» و«فُعْلى»

وشرطه: أن يبنى من ثلاثيّ مجرّد ليمكن بناء «أفْعَل» و«فُعْلى» منه، ليس بلون ولا عيب؛ لأنّ منهما أفعل لغيره، مثل: «زَيْدٌ أفْضَلُ النَّاسِ».

فإن قصد غيره تُوُصِّل إليه بـ«أشدَّ»، ونحوه مثل: «هُوَ أشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً، وبَيَاضاً، وعَمىً».

وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول نحو: «أعْذَر»، و«ألْوَم»، و«أشْغَل»، و«أشْهَر»، و«أعْرَف».

ويستعمل على أحد ثلاثة أوجه: إمّا مضافاً، أو بـ«مِنْ»، أو معرّفاً باللّام إلّا أن يُعلم المفضَّلُ عليه، فإذا أُضيف فله معنيان:

أحدهما: وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة على من أُضيف إليه، فيشترط أن يكون منهم مثل: «زَيدٌ أفْضَلُ النّاسِ»؛ فلا يجوز قولك: «يُوسُفُ أحْسَنُ إخْوَتِهِ»؛ لخروجه عنهم بإضافتهم إليه.

والثاني: أن يقصَد به زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح، فيجوز «يُوسُفُ أحْسَنُ إخْوَتِهِ».

ويجوز في الأوّل الإفراد والمطابقة لمن هو له، وأمّا الثاني والمعرّف باللّام فلابدّ من المطابقة، والّذي استعمل بـ«من» مفرد مذكّر لا غيرُ.

ولا يعمل في مظهرٍ إلّا إذا كان صفةً لشيء وهو في المعنى صفة لمسبّب مفضّل باعتبار الأوّل على نفسه باعتبار غيره منفيّاً، مثل: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أحْسَنَ فِي عَيْنِه الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»؛ لأنّه بمعنى: «حَسُنَ»، مع أنّهم لو رفعوا الفصّلوا بين «أحسن» وبين معموله بأجنبيّ، وهو الكحل.

ولك أن تقول: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين زيد»، فإن قدّمت ذِكرَ العين قلت: «مَا رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل» مثل:

[مررت على وادي السباع] ولا أرى ... كَوَادي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِياً
أقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أتَوْهُ تَأيَّةً ... وأخْوَفَ إلّا مَا وَقَى اللهُ سَارِيا

قسم الأفعال

الفعل

ما دلّ على معنىً في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

ومن خواصّه: دخول «قَدْ»، والسّين، و«سَوْفَ»، والجوازم، ولحوق تاء التأنيث ساكنة، ونحو تاء «فَعَلْتَ».

الماضي

ما دلّ على زمان قبل زمانك.

مبنيّ على الفتح؛ مع غير الضمير المرفوع المتحرّك، والواو.

المضارع

ما أشبه الاسم بأحد حروف «نأيْتُ»؛ لوقوعِه مشتركاً وتخصيصِه بالسين و«سوف».

فالهمزة للمتكلّم مفرداً، والنون له مع غيره، والتاء للمخاطب وللمؤنّث والمؤنّثتين غيبةً، والياء للغائب غيرهما.

وحروف المضارعة مضمومة في الرباعيّ، ومفتوحة فيما سواه.

ولا يُعرَب من الفعل غيره إذا لم يتّصل به نون تأكيد، ولا نون جمع مؤنّث.

وإعرابه: رفع ونصب وجزم.

فالصحيح المجرّد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المؤنّث، بالضمّة والفتحة لفظاً والسكون مثل: «يَضْرِبُ».

والمتّصل به ذلك بالنون وحذفها مثل: «يَضْرِبَانِ»، و«تَضْرِبَانِ»، و«يَضْرِبُونَ»، و«تَضْرِبُونَ»، و«تَضْرِبِينَ».

والمعتلّ بالواو والياء بالضمّة تقديراً والفتحة لفظاً والحذف.

والمعتلّ بالألف بالضمّة والفتحة تقديراً والحذف.

ويرتفع إذا تجرّد عن الناصب والجازم نحو: «يَقُومُ زَيْدٌ»، وينتصب بـ«أنْ» و«لَنْ» و«إذَنْ» و«كَيْ»، وبـ«أنْ» مقدّرة بعد «حتّى»، ولام «كَي»، ولام الجحود، والفاء، والواو، و«أوْ».

فـ«أنْ» مثل: «أُريدُ أنْ تُحْسِنَ إلَيَّ»، و﴿ أَنْ تَصُومُوا ﴾، والتي تقع بعد العِلم هي المخفّفة من المثقّلة، وليست هذه نحو: «عَمِلْتُ أنْ سَيَقُومُ وأنْ لا يَقُومُ»، والتي تقع بعد الظنّ ففيها الوجهان.

و«لَنْ» مثل: ﴿ لَنْ أَبْرَحَ ﴾، ومعناها نفي المستقبل.

و«إذَنْ» إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً، مثل: «إذَنْ تَدْخُلَ الجَنَّةَ»، وإذا وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان.

و«كَيْ» مثل: «أسْلَمْتُ كَي أدْخُلَ الجَنَّةَ»، ومعناها السببيّة.

و«حَتّى» إذا كان مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها بمعنى: «كَي» أو «إلى» مثل: «أسْلَمْتُ حَتّى أدْخُلَ الجَنَّةَ»، و«كُنْتُ سِرْتُ حَتّى أدْخُلَ البَلَدَ»، و«أسيرُ حَتّى تَغيبَ الشَّمْسُ»؛ فإن أردت الحال تحقيقاً أو حكايةً كانت حرفَ ابتداء فيرفع، وتجب السببيّة مثل: «مَرِضَ فُلانٌ حَتّى لا يَرْجُونَه»، ومن ثمّة امتنع الرفع في: «كانَ سَيري حَتّى أدْخُلَها» في «كان» الناقصة، وفي «أسِرْتَ حَتّى تَدْخُلَها؟»، وجاز في التامّة مثل: «كَانَ سَيْرِي حَتّى أدْخُلُها»، و«أيُّهُمْ سَارَ حَتّى يَدْخُلُها».

ولام «كي» مثل: «أسْلَمْتُ لأَدْخُلَ الجَنَّةَ»، ولام الجحود هي لام تأكيد بعد النفي لـ«كان» مثل: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾.

والفاء بشرطين؛ أحدهما: السببيّة، والثاني: أن يكون قبلها أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تمنٍّ أو عَرْض.

والواو بشرطين: الجمعيّة، وأن يكون قبلها مثل ذلك.

و«أو» بشرط معنى «إلى أنْ» أو «إلّا أنْ»، والعاطفة إذا كان المعطوف عليه اسماً.

ويجوز إظهار «أنْ» مع لام «كَي» ومع ما ألحق بها والعاطفة، ويجب مع «لا» في اللّام عليها.

وينجزم بـ«لَمْ»، و«لَمّا»، ولام الأمر، و«لا» في معنى النّهي، وكَلِم المجازاة، وهي: «إنْ»،

و«مَهْما»، و«إذْما»، و«حَيْثُما»، و«أيْنَ»، و«مَتى»، و«مَنْ»، و«ما»، و«أيُّ»، و«أنّى»، وأمّا مع «كَيفَما»، و«إذا» فشاذٌّ، وبـ«إنْ» مقدّرةً.

فـ«لَمْ» لقلب المضارع ماضياً ونفيه.

و«لَمّا» مثلها، وتختصّ: بالاستغراق، وجواز حذف الفعل.

ولام الأمر المطلوب بها الفعل، و«لا» النهي المطلوب بها الترك.

وكَلِمُ المجازاة تدخل على الفعلين؛ لسببيّة الأوّل ومسبّبيّة الثاني، ويسمّيان شرطاً وجزاءً، فإن كانا مضارعين أو الأوّل فالجزم، وإن كان الثاني فالوجهان، وإذا كان الجزاء ماضياً بغير «قد» لفظاً أو معنىً لم يجز الفاء، وإن كان مضارعاً مثبتاً أو منفياً بـ«لا» فالوجهان، وإلّا فالفاء.

ويجيء «إذا» مع الجملة الاسميّة موضع الفاء.

و«إنْ» مقدّرةً بعد الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض إذا قُصد السببيّة نحو: «أسْلِمْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ» و«لا تكْفُرْ تَدْخُلِ الجَنَّةَ»، ولهذا امتنع: «لا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النّارَ»؛ خلافاً للكسائي؛ لأنّ التقدير: «إن لا تكفر».

الأمر

صيغة يُطْلَبُ بها الفعلُ من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

وحكم آخره حكم المجزوم، فإن كان بعده ساكن وليس برباعيّ زدت همزةَ وصلٍ مضمومة إن كان بعده ضمّةٌ، ومكسورة فيما سواه نحو: «أُقْتُلْ»، و«اضْرِبْ»، و«اعلَمْ»، وإن كان رباعيّاً فمفتوحة مقطوعة.

فعل ما لم يُسمَّ فاعلُه

وهو: ما حذف فاعله.

فإن كان ماضياً ضمّ أوّله، وكسر ما قبل آخره، ويضمّ الثالث مع همزة الوصل، والثاني مع التاء خوف اللبس.

ومعتلّ العين الأفصح فيه: «قيلَ»، و«بيعَ»، وجاء الإشمام والواو.

ومثله باب «أُخْتيرَ» و«أُنْقيدَ» دون «أُسْتُخيرَ» و«أُقيمَ».

وإن كان مضارعاً ضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره.

ومعتلّ العين ينقلب ألفاً.

المتعدّي وغير المتعدّي

فالمتعدّي: ما يتوقّف فهمه على متعلّق كـ«ضَرَبَ».

وغير المتعدّي بخلافه كـ«قَعَدَ».

والمتعدّي قد يكون إلى مفعول واحد كـ«ضَرَبَ»، وإلى اثنين كـ«أعْطى» و«عَلِمَ»، وإلى ثلاثة كـ«أعْلَمَ»، و«أرىٰ»، و«أنْبأَ»، و«نَبَّأَ»، و«أخْبَرَ»، و«خَبَّرَ»، و«حَدَّثَ».

وهذه مفعولها الأوّل كمفعول باب «أعْطَيْتُ»، والثاني والثالث كمفعولي «عَلِمْتُ».

أفعال القلوب

وهي: «ظَنَنْتُ»، و«حَسِبْتُ»، و«خِلْتُ»، و«زَعَمْتُ»، و«عَلِمْتُ»، و«رَأَيْتُ»، و«وَجَدْتُ»، تدخل على الجملة الاسميّة لبيان ما هي عنه، فتنصب الجزأين.

ومن خصائصها: أنّه إذا ذكر أحدهما ذكر الآخر، بخلاف باب «أعْطَيْتُ».

ومنها: جواز الإلغاء إذا توسّطت أو تأخّرت؛ لاستقلال الجزأين كلاماً تامّاً.

ومنها: أنّها تُعلَّق قبل الاستفهام والنفي واللّام مثل: «عَلِمْتُ أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْروٌ؟».

ومنها: أنّه يجوز أن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين لشيء واحد مثل: «عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً».

ولبعضها معنىً آخر يتعدّى به إلى واحد؛ فـ«ظَنَنْتُ» بمعنى: اتّهمتُ، و«عَلِمْتُ» بمعنى: عرفتُ، و«رَأَيْتُ» بمعنى: أبصرتُ، و«وَجَدْتُ» بمعنى: أصَبتُ.

الأفعال الناقصة

ما وضع لتقرير الفاعل على صفة، وهي: «كانَ»، و«صارَ»، و«أصْبَحَ»، و«أمْسَى»، و«أضْحىٰ»، و«ظَلَّ»، و«باتَ»، و«آضَ»، و«عادَ»، و«غَدا»، و«راحَ»، و«مَا زَالَ»، و«ما انْفكَّ»، و«ما فَتِئَ»، و«ما بَرِح»، و«ما دامَ»، و«لَيْسَ».

وقد جاء: «مَا جاءَتْ حاجَتَكَ» ناقصةً، و«حَتّىٰ قَعَدَتْ كَأنَّها حَرْبَةٌ».

تدخل على الجملة الاسميّة لإعطاء الخبر حكم معناها، فترفع الأوّل وتنصب الثاني مثل: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً».

فـ«كانَ» تكون ناقصةً لثبوت خبرها لاسمها ماضياً دائماً أو منقطعاً، وبمعنى: «صَارَ»، ويكون فيها ضمير الشأن، وتكون تامّةً بمعنى: «ثَبَتَ»، وزائدةً.

و«صارَ» للانتقال، وتكون تامّةً.

و«أصْبَحَ»، و«أمسىٰ»، و«أضْحىٰ» لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وبمعنى: «صارَ»، وتكون تامّةً.

و«ظَلَّ» و«باتَ» لاقتران مضمون الجملة بوقتَيْهما، وبمعنى: «صارَ».

و«مَا زالَ»، و«ما بَرِحَ»، و«ما فَتِئَ»، و«ما انْفَكَّ» لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبله، ويلزمها النفي.

و«مَادَامَ»: لتوقيت أمر بمدّة ثبوت خبرها لفاعلها، ومن ثمّة احتاج إلى كلام؛ لأنّه ظرف.

و«ليس» لنفي مضمون الجملة حالاً، وقيل: مطلقاً.

ويجوز تقديم أخبارها كلّها على أسمائها، وهي في تقديمها عليها على ثلاثة أقسام:

قسم يجوز، وهو: مِن «كانَ» إلى «راحَ».

وقسم لا يجوز، وهو ما في أوّله «ما»؛ خلافاً لابن كيسان في غير «مَادامَ».

وقسم مختلف فيه، وهو «لَيْسَ».

أفعال المقاربة

ما وضع لدنوّ الخبر رجاءً أو حصولاً أو أخذاً فيه.

فالأوّل: «عَسىٰ»، وهو غير متصرّف، تقول: «عَسىٰ زَيْدٌ أنْ يَخْرُجَ»، و«عَسىٰ أنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، وقد تحذف «أنْ».

والثاني: «كادَ» تقول: «كادَ زَيْدٌ يَجيءُ»، وقد تدخل «أنْ».

وإذا دخل النفي على «كادَ» فهو كالأفعال على الأصحّ، وقيل: نفيه يكون للإثبات مطلقاً.

وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال؛ تمسّكاً بقوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾، وبقول ذي الرُّمَّةَ:

إذا غَيَّرَ الْهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوىٰ مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

والثالث: «طَفِقَ»، و«كَرَبَ»، و«جَعَلَ»، و«أَخَذَ»، وهذه مثل: «كَادَ» و«أَوْشَكَ»، وهي مثل: «عَسىٰ» و«كَادَ» في الاستعمال.

فعل التعجّب

ما وضع لإنشاء التعجّب.

وله صيغتان: «مَا أَفْعَلَهُ»، «أَفْعِلْ بِهِ»، وهما غير متصرِّفَين مثل: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً» و«أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»، ولا يبنيان إلّا ممّا يبني منه أفعل التفضيل؛ لمشابهتهما له.

ويتوصّل في الممتنع بمثل: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ»، و«أَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ».

ولا يتصرّف فيهما بتقديم وتأخير ولا فصل، وأجاز المازني الفصل بالظرف.

و«ما» ابتداءٌ نكرةٌ عند سيبويه وما بعدها الخبر، موصولةٌ عند الأخفش والخبر محذوف.

و«به» فاعل عند سيبويه؛ فلا ضمير في «أَفْعِلْ»، و«بِهِ» مفعول عند الأخفش، والباء للتعدية أو زائدة، ففيه ضمير؛ هو فاعله.

أفعال المدح والذمّ

ما وضع لإنشاء مدح أو ذمّ.

فمنها: «نِعْمَ» و«بِئْسَ»، وشرطهما أن يكون الفاعل معرّفاً باللّام، أو مضافاً إلى المعرّف بها، أو مضمراً مميّزاً بنكرة منصوبة مفردة أو بـ«ما» مثل: ﴿ **فَنِعِمَّا هِيَ** ﴾.

وبعد ذلك المخصوص، وهو مبتدأ ما قبله خبره، أو خبر مبتدأ محذوف مثل: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وشرطه مطابقة الفاعل.

و ﴿ **بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ** ﴾، وشبهه متأوّل.

وقد يحذف المخصوص إذا عُلِمَ مثل: ﴿ **نِعْمَ الْعَبْدُ** ﴾، و ﴿ **فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ** ﴾.

و«ساءَ» مثل: «بِئْسَ».

ومنها: «حَبَّذَا»، وهو مركَّب، وفاعله «ذا»، ولا يتغيّر، وبعده المخصوص، وإعرابه كإعراب مخصوص «نِعْمَ»، ويجوز أن يقع قبل المخصوص أو بعده تمييز أو حال على وفق مخصوصه.

قسم الحروف

الحرف

ما دلّ على معنىً في غيره، ومن ثَمّ احتاج في جزئيّته إلى اسم أو فعل.

حروف الجرّ

ما وضع للإفضاء بفعل أو معناه إلى ما يليه.

وهي: «مِنْ»، و«إلىٰ»، و«حَتّىٰ»، و«فِي»، والباء، واللّام، و«رُبَّ»، وواوها، وواو القسم، وتاؤه، وباؤه، و«عَنْ»، و«عَلىٰ»، والكاف، و«مُذْ»، و«مُنْذُ»، و«خَلا»، و«عَدَا»، و«حَاشَا».

فـ«مِنْ» للابتداء، والتبيين، والتبعيض، وزائدة في غير الموجب؛ خلافاً للكوفيّين والأخفش، و«قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ» وشبهه متأوّل.

و«إلى» للانتهاء، وبمعنى «مع» قليلاً.

و«حتّىٰ» كذلك، وبمعنى «مع» كثيراً، ويختصّ بالظاهر خلافاً للمبرّد.

و«في» للظرفيّة، وبمعنى «على» قليلاً.

والباء للإلصاق، والاستعانة، والمصاحبة، والمقابلة، والتعدية، والظرفيّة، وزائدة في الخبر في الاستفهام والنفي قياساً، وفي غيره سماعاً نحو: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»، و«أَلْقَىٰ بِيَدِهِ».

واللّام للاختصاص، والتعليل، وبمعنى «عَنْ» مع القول، وزائدة، وبمعنى الواو، في القسم للتعجّب.

و«رُبَّ» للتقليل، ولها صدر الكلام، مختصّة بنكرة موصوفة على الأصحّ، وفعلها ماضٍ محذوف غالباً، وقد تدخل على مضمر مبهم مميَّز بنكرة منصوبة، والضمير مفرد مذكّر خلافاً للكوفيّين في مطابقة التميز.

وتلحقها «ما» الكافّة فتدخل على الجمل، وواوها تدخل على نكرة موصوفة

و واو القسم إنّما تكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصّة بالظاهر، والتاء مثلها مختصّة باسم «الله»، والباء أعمّ منهما في الجميع.

ويتلقّى القسم باللّام، و«إنّ»، وحرف النفي، وقد يحذف جوابه إذا اعترض القسم أو تقدّمه ما يدلّ عليه.

و«عَنْ» للمجاوزة، و«عَلىٰ» للاستعلاء، وقد يكونانِ اسمين بدخول «مِنْ» عليهما.

والكاف للتشبيه، وزائدة، وقد يكون اسماً، ويختصّ بالظاهر خلافاً للمبرّد.

و«مُذْ» و«مُنْذُ» للزمان؛ للابتداء في الماضي، والظرفيّة في الحاضر نحو: «مَا رَأَيْتُه مُذْ شَهْرِنَا أو مُذْ يَوْمِنَا».

و«حَاشَا»، و«عَدَا»، و«خَلا» للاستثناء.

الحروف المشبّهة بالفعل

وهي: «إنَّ»، و«أَنَّ»، و«كَأَنَّ»، و«لٰكِنَّ»، و«لَيْتَ»، و«لَعَلَّ»؛ لها صدر الكلام سوى «أنّ» المفتوحة فهي بعكسها، وتلحقها «ما» فتلغى على الأفصح، وتدخل حينئذٍ على الأفعال.

فـ«إنّ» لا تغيّر معنى الجملة، و«أنّ» مع جملتها في حكم المفرد، ومن ثمّ وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد.

فكسرت «إنّ» ابتداءً، وبعد القول، وبعد الموصول، وفتحت فاعلةً، ومفعولةً، ومبتدأً، ومضافاً إليها، وقالوا: «لَوْلا أَنَّكَ»؛ لأنّه مبتدأ، وكذلك «لَوْ أَنَّكَ»؛ لأنّه فاعل.

فإن جاز التقديران جاز الأمران مثل: «مَنْ يُكْرِمْنِي فَإِنِّي أُكْرِمُه» و:

[وَكُنْتُ أرَى زيداً كَمَا قيلَ سَيِّداً] إذَا أَنَّه عَبْدَ القَفَا وَاللَّهَازِمِ

وشبهه.

ولذلك جاز العطف على اسم «إنّ» المكسورة لفظاً أو حكماً بالرفع دون المفتوحة، ويشترط مضيّ الخبر لفظاً أو تقديراً خلافاً للكوفيّين، ولا أثر لكونه مبنيّاً خلافاً للمبرّد والكسائيّ في مثل: «إنَّكَ وزَيْدٌ ذَاهِبَانِ»، و«لٰكنَّ» كذلك.

ولذلك دخلت اللّام مع المكسورة دونها على الخبر، أو على الاسم إذا فُصل بينه وبينها، أو على ما بينهما، وفي «لكنّ» ضعيف.

وتخفّف المكسورة فتلزمها اللّام، وحينئذٍ يجوز إلغاؤها، ودخولها على فعل من أفعال المبتدأ؛ خلافاً للكوفيّين في التعميم.

وتخفّف المفتوحة؛ فتعمل في ضمير شأن مقدّر، فتدخل على الجمل مطلقاً، وشذّ إعمالها في غيره.

ويلزمها مع الفعل السين أو «سوف» أو «قد» أو حرف النفي.

و«كَأَنَّ» للتشبيه، وتخفّف فتلغى على الأفصح.

و«لٰكِنَّ» للاستدراك، يتوسّط بين كلامين متغايرين معنىً، وتخفّف فتلغى، ويجوز معها الواو.

و«لَيْتَ» للتمنّي، وأجاز الفرّاء: «لَيْتَ زَيْداً قَائِماً».

و«لَعَلَّ» للترجّي، وشذّ الجرّ بها.

الحروف العاطفة

وهي: «الواو والفاء و«ثمّ» و«حتّى» و«أوْ» و«إمّا» و«أمْ» و«لا» و«بلْ» و«لكنْ».

فالأربعة الأُوَل للجمع؛ فالواو للجمع مطلقاً لا ترتيب فيها، والفاء للترتيب، و«ثمّ» مثلها بمهلة، و«حتّى» مثلها، ومعطوفها جزءٌ من متبوعه؛ ليفيدَ قوّةً أو ضعفاً فيه.

و«أو» و«إمّا» و«أم» لأحد الأمرين مبهماً.

و«أم» المتّصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها أحد المستويين، الآخرُ الهمزةَ بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثمّة لم يجز: «أرأيت زَيْداً أم عَمْراً؟»، ومن ثمّة كان جوابها بالتعيين دون «نَعَم» أو «لا».

و«أم» المنقطعة كـ«بل» والهمزة مثل: «إنّها لإبلٌ أم شاءٌ».

و«إمّا» قبل المعطوف عليه لازمة مع «إمّا»؛ جائزة مع «أو».

و«لا» و«بل» و«لكن» لأحدهما معيّناً، و«لكن» لازمة للنفي.

حروف التنبيه

«ألا» و«أما» و«ها».

حروف النداء

«يا» أعمُّها، و«أيَا» و«هَيَا» للبعيد، و«أيّ» والهمزة للقريب.

حروف الإيجاب

«نَعَمْ»، و«بَلىٰ»، و«إيْ»، و«أجَلْ»، و«جَيْرِ»، و«إنَّ».

فـ«نَعَمْ»: مقرّرة لما سَبَقها، و«بَلىٰ»: مختصّة بإيجاب النفي.

و«إي»: إثبات بعد الاستفهام، ويلزمها القسم.

و«أجَل» و«جَيْرِ» و«إنّ»: تصديق للمخبر.

حروف الزيادة

«إنْ» و«أنْ» و«ما» و«لا» و«من» والباء و«اللّام».

فـ«إنْ» تزاد مع «ما» النافية، وقلّت مع المصدريّة و«لمّا».

و«أنْ» تزاد مع «لمّا» وبين لو والقسم، وقلّت مع الكاف.

و«ما» مع «إذا» و«متى» و«أيّ» و«أين» و«إنْ» شرطاً، وبعض حروف الجرّ، وقلّت مع المضاف.

و«لا» مع الواو بعد النفي وبعد «أنْ» المصدريّة، وقلّت «لا» قبل «أقسم»، وشذّت مع المضاف.

و«من» والباء واللّام تقدّم ذكرها.

حرفا التفسير

«أيْ»، وهي لتفسير كلٍّ من المفرد والجملة.

و«أنْ»، وهي مختصّه بما هو في معنى القول.

حروف المصدر

«مَا» و«أنْ» و«أنّ»، فالأوّلان للفعليّة، و«أنّ» للاسميّة.

حروف التحضيض

«هلّا» و«ألّا» و«لولا» و«لوما».

لَها صدر الكلام، ويلزمها الفعل لفظاً أو تقديراً.

حروف التوقّع والتقريب

«قَدْ»، وهي في المضارع للتقليل.

حرفا الاستفهام

الهمزة و«هل»، لهما صدر الكلام، تقول: «أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟»، و«أقَامَ زَيْدٌ؟»، وكذلك «هَلْ».

والهمزة أعمّ تصرّفاً تقول: «أزَيْداً ضربتَ؟»، و«أتضرب زَيْداً وهو أخوك؟»، و«أزَيْدٌ عِنْدَكَ أم عَمْرٌو؟»، و﴿ **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ** ﴾، و﴿ **أَفَمَنْ كَانَ** ﴾، و﴿ **أَوَمَنْ كَانَ** ﴾، بخلاف «هَلْ».

حروف الشرط

«إنْ» و«لو» و«أمّا»، لها صدر الكلام.

فـ«إنْ» للاستقبال، وإن دخل على الماضي، و«لو» عكسه، وتلزمان الفعل لفظاً أو تقديراً، ومن ثمّة قيل: «لو أنّك» بالفتح؛ لأنّه فاعل، و«انطلقتَ» بالفعل موضع «منطلق»؛ ليكون كالعوض، وإن كان جامداً جاز؛ لتعذّره. وإذا تقدّم القسَم أوّل الكلام على الشرط لزمه الماضي لفظاً أو معنىً، فيطابق فيه، وكان الجواب للقسم لفظاً مثل: «وَاللهِ إن أتيتَني أو لم تأتِني لأكرمتُك».

وإن توسّط بتقديم الشرط عليه أو غيره جاز أن يعتبر وأن يلغى كقولك: «أنا وَاللهِ إن تأتِني آتِك» و«إن أتيتَني وَاللهِ لآتينّك». وتقدير القسم كاللفظ نحو: ﴿ **لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ** ﴾ و﴿ **إِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ** ﴾.

و«أمّا» للتفصيل، والتزم حذف فعلها، وعوّض بينها وبين فائها جزء ممّا في حيّزها مطلقاً، وقيل: هو معمول الشرط المحذوف مطلقاً مثل: «أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ»، وقيل: إن كان جائز التقديم فمن الأوّل، وإلّا فمن الثاني.

حرف الردع

«كَلّا»، وقد جاء بمعنى: «حقّاً».

تاء التأنيث الساكنة

تلحَق الماضي؛ لتأنيث المسند إليه، فإن كان ظاهراً غير حقيقيّ فمخيّر.

وأمّا إلحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف.

التنوين

نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل.

وهو: للتمكّن والتنكير والعوض والمقابلة والترنّم.

ويحذف وجوباً من العلم موصوفاً بـ«ابن» مضافاً إلى علم آخر.

نون التأكيد

خفيفةٌ ساكنةٌ، ومشدّدةٌ مفتوحةٌ مع غير الألف وألف الجمع.

تختصّ بالفعل المستقبل في الأمر والنهي والاستفهام والتمنّي والعرض والقَسَم، وقلّت في النفي، ولزمت في مثبت القسم، وكثرت في مثل: «إمّا تفعلَنَّ».

وما قبلها مع ضمير المذكّرين مضمومٌ، ومع المخاطبة مكسورٌ، وفيما عدا ذلك مفتوحٌ.

وتقول في التثنية وجمع المؤنّث: «إضرِبانِّ»، و«إضربنانِّ»، ولا تدخلهما النون الخفيفة؛ خلافاً ليونس.

وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل، فإن لم يكن فكالمتّصل، ومن ثمّة قيل: هَلْ تَرَيَنَّ وتَرَوُنَّ وتَرَيِنَّ وأُغْزُوَنَّ وأُغْزُنَّ وأُغْزِنَّ.

والمخفّفة تحذف للساكن، وفي الوقف فيُرَدُّ ما حذف.

والمفتوح ما قبلها تقلب ألفاً.

فهرس المنابع

١ ـ **القرآن الكريم** .

٢ ـ **ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه** ، طارق عبد عون الجنابي ، مطبعة أسعد بغداد ، ١٩٧٤م .

٣ ـ **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون** ، لإسماعيل باشا البغدادي ، المتوفّى سنة ١٣٣٩هـ ، تصحيح محمّد شرف الدين ورفعت ببلكة ، مطبوعة بالأوفست .

٤ ـ **أعيان الشيعة** ، للسيّد محسن الأمين ، المتوفّى سنة ١٣٧١هـ ، تحقيق حسن الأمين ، دار التعارف ، بيروت .

٥ ـ **أمل الآمل** ، للشيخ حرّ العاملي ، المتوفّى سنة ١١٠٤هـ ، تحقيق السيّد أحمد الحسيني ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف .

٦ ـ **بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار** ، للعلّامة المولى محمّد باقر المجلسي ، مؤسسة الوفاء ، بيروت ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م .

٧ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، لجلال الدين السيوطي ، المتوفّى سنة ٩١١هـ ، مطبعة السعادة ، القاهرة .

٨ ـ **تاريخ الأدب العربي** ، لكارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان عبدالتواب ، نشر دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٥م .

٩ ـ **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل** ، مطبعة دار إحياء الكتب العربيّة ، تحقيق عيسى البابي

١٠ـ **الحدائق النديّة في شرح الفوائد الصمديّة**، للسيّد علي خان المدني الشيرازي، المتوفّى سنة ١١٢٠هـ، تحقيق السيّد حسين الخاتمي السبزواري، طبع مهر بيكران، قم، ١٣٨٨هـ ش، ١٤٣١هـ ق.

١١ـ **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب على شواهد الكافية**، للبغدادي، المتوفّى سنة ١٠٩٣هـ، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون، طبع بولاق.

١٢ـ **خطط الشام**، لمحمّد كرد علي، مطبعة الترقّي، دمشق.

١٣ـ **ديوان امرئ القيس**، تحقيق عبدالرحمن المصطفاوي دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

١٤ـ **ديوان لبيد بن ربيعة**، تحقيق حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

١٥ـ **الذريعة إلى تصانيف الشيعة**، آغا بزرگ محمّد حسن الطهراني، طهران، ١٩٦٧م.

١٦ـ **رياض السالكين في شرح صحيفة سيّد الساجدين**، للسيّد علي خان المدني الشيرازي، المتوفّى سنة ١١٢٠هـ، تحقيق جامعة المدرّسين، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرّسين بقم المشرّفة، ١٤٠٩هـ ق.

١٧ـ **سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار**، للشيخ عبّاس القمي، المتوفّى سنة ١٣٥٩هـ، تحقيق مجمع البحوث الإسلاميّة، ١٤١٦هـ، مؤسسة الطبع والنشر في الآستانة الرضويّة المقدّسة، مشهد المقدّسة.

١٨ـ **سلافة العصر**، للسيّد علي خان المدني الشيرازي، المتوفّى سنة ١١٢٠هـ، القاهرة، مكتبة الخانجي.

١٩ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، المتوفّى سنة ٩٢٩هـ، مطبعة البابي.

٢٠ـ **شرح الرضي على الكافية**، لرضي الدين الأسترآبادي، المتوفّى سنة ٦٨٨هـ، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، تهران.

٢١ـ **شرح الوافية نظم الكافية**، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، المتوفّى سنة ٦٤٦هـ، تحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٢ـ **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأنصاري، المتوفّى سنة ٧٦١هـ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، دار الهجرة، قم المقدّسة.

٢٣ـ **شرح نهج البلاغة**، لابن أبي الحديد، تحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم، دار إحياء كتب العربيّة، بيروت، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٩م.

٢٤ـ **صحيح البخاري**، لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، المتوفّى سنة ٢٥٦هـ، دارالفكر، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

٢٥ـ **صحيح مسلم**، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيشابوري، المتوفّى سنة ٢٦١هـ، دارالفكر، بيروت.

٢٦ـ **طبقات الشافعيّة**، للأسنوي، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٠م.

٢٧ـ **الطراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل**، للسيّد علي خان المدني الشيرازي، المتوفّى سنة ١١٢٠هـ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، طبع ستارة قم، ١٤٢٦هـ.

٢٨ـ **الغدير**، للعلّامة الأميني، المتوفّى سنة ١٣٩٢هـ، بيروت، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٢٩ـ **الفرائد البهيّة في شرح الفوائد الصمديّة**، للسيّد علي خان المدني الشيرازي، المتوفّى سنة ١١٢٠هـ، تحقيق السيّد حسين الخاتمي السبزواري، طبع مهر بيكران، قم، ١٣٨٩هـ ش، ١٤٣٢هـ ق.

٣٠ـ **الفوائد الضيائيّة**، لعبدالرحمن الجامي، المتوفّى سنة ٨٩٨هـ، تحقيق رضا اليوسف آبادي، مكتبة النهاوندي، قم، ١٣٨٨هـ ش.

٣١ـ **فوات الوفيات**، محمّد شاكر الكتبي، المتوفّى سنة ٧٦٤هـ، ذيل على وفيات الأعيان، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

٣٢ـ **فهرس الاسكوريال**، ثلاثة أجزاء، مصوّرة في مكتبة المتجمع العلمي العراقي.

٣٣ـ **فهرس المخطوطات العربيّة في مكتبة الأوقاف العامّة ببغداد**، وضع عبدالله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م.

٣٤ـ **فهرس بلدية الإسكندريّة** ، لمحمّد بشير الشندي ، المطبعة المصريّة الكبرى ، ١٩٥٤م .

٣٥ـ **فهرس دار الكتب المصريّة** ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٣٨م .

٣٦ـ **فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف في الموصل** ، لسالم عبدالرزاق ، مطبعة مؤسسة دارالكتب في الموصل ، ١٩٧٥م .

٣٧ـ **فهرس مكتبة الدولة** ، في برلين ، إعداد الواردت ، برلين ، ١٨٩٤م .

٣٨ـ **القاموس المحيط** ، للفيروزآبادي ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢م .

٣٩ـ **الكتاب** ، لسيبويه ، المتوفّى سنة ١٨٠هـ ، تحقيق عبدالسلام محمّد هارون ، بيروت ، دار الجيل .

٤٠ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، لحاجي خليفة ، المتوفّى سنة ١٠٦٧هـ ، ١٩٤٧م .

٤١ـ **مجلّة المورد** ، المجلّد الثاني ، العدد الثاني ، ١٩٧٣م .

٤٢ـ **مجلّة المورد** ، المجلّد الثالث ، العدد الأوّل ، ١٩٧٤م .

٤٣ـ **مجلّة المورد** ، المجلّد الرابع ، العدد الرابع ، ١٩٧٥م .

٤٤ـ **مجلّة المورد** ، المجلّد الخامس ، العدد الرابع ، ١٩٧٦م .

٤٥ـ **مجلّة المورد** ، المجلّد الثامن ، العدد الأوّل ، ١٩٧٩م .

٤٦ـ **مجمع الأمثال** ، للميداني ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السنّة المحمّديّة ، القاهرة ، ١٩٥٥م .

٤٧ـ **المخطوطات اللغوية في مكتبة متحف العراقي** ، لأسامة النقشبندي ، مطبعة دار الجمهوريّة ، بغداد ، ١٩٦٩م .

٤٨ـ **مستدرك الوسائل** ، للميرزا النوري ، المتوفّى سنة ١٣٢٠هـ ، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، بيروت ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٧م .

٤٩ـ **المستصفى في أمثال العرب** ، للزمخشري ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٥٠ـ **مسند أحمد بن حنبل** ، المتوفّى سنة ٢٤١هـ ، دار صادر ، بيروت .

٥١ـ **المصباح المنير** ، لأحمد بن محمّد الفيومي ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠١م .

٥٢ ـ **مصر في القرون الوسطى من الفتح العربي إلى الفتح العثماني** ، للدكتور علي إبراهيم حسن، مطبعة الإعتماد، القاهرة، ١٩٤٧م.

٥٣ ـ **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي، المتوفّى سنة ٦٢٦هـ، تصحيح محمّد أمين الخانجي، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، ١٩٠٦م.

٥٤ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، لابن هشام الأنصاري، المتوفّى سنة ٧٦١هـ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، محمّد علي حمدالله، نشر سيّد الشهداء، قم المقدّسة، ١٣٧٨هـش.

٥٥ ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، لجمال الدين بن تغري بردي الأتابكي، المتوفّى سنة ٨٧٤هـ، مطبعة دار الكتاب، القاهرة.

٥٦ ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء** ، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرّائي، مطبعة المعارف، بغداد.

٥٧ ـ **نقض المنطق** ، لابن تيميّة، تحقيق عبدالرزاق حمزة، مطبعة السنّة المحمّديّة، القاهرة، ١٩٥١م.

٥٨ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، لابن أثير الجزري، المتوفّى سنة ٦٠٦هـ، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي، الحلبي.

٥٩ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلّكان، المتوفّى سنة ٦٨١هـ، تحقيق محمّد محيي الدين عبدالحميد.

٦٠ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين** ، لإسماعيل باشا البغدادي، المتوفّى سنة ١٣٣٩هـ، مطبعة المعارف، استانبول، ١٩٥١م.

فهرس العناوين

المقدّمة

٧ـ٢٢

الألفية في علم النحو

٢٣ـ٣١٢

● قسم الأسماء / ٣٣

الكافية في النحو